

A



WO/PBC/25/22

الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 23 نوفمبر 2016

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الخامسة والعشرون

جنيف، من 29 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2016

التقرير

الذي اعتمده لجنة البرنامج والميزانية

المحتويات

4	البند 1	افتتاح الدورة
6	البند 2	انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائبي الرئيس
7	البند 3	اعتماد جدول الأعمال
12	البند 4	تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة
18	البند 5	تقرير هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)
22	البند 6	تقرير مراجع الحسابات الخارجي
27	البند 7	التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية على الحسابات
33	البند 8	تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة
36	البند 9	تقرير أداء البرامج للثنائية 2015/2014
36	(أ)	تقرير أداء البرامج لثنائية 2015/2014
43	(ب)	تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء البرامج للثنائية 15/2014
44	البند 10	البيانات المالية السنوية لعام 2015؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2016
44	(ألف)	التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2015
47	(باء)	وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2016
47	البند 11	تقرير الإدارة المالية للثنائية 2015/2014
51	البند 12	التقرير السنوي عن الموارد البشرية
47	البند 13	افتتاح مكاتب خارجية جديدة للويبو
75	البند 14	الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط
75	(ألف)	مراجعة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2015-2010
76	(باء)	الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2021-2016
86	البند 15	اقترح بشأن التزامات نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
89	البند 16	استعراض منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية بحسب كل اتحاد

- 98 البند 17 مزيد من التحديث للاقتراح المتعلق باستراتيجية التحوط الخاصة بالدخل المتعلق
بمعاهدة التعاون بشأن البراءات
- 100 البند 18 المسائل المتعلقة بالحوكمة
- 115 البند 19 التقرير النهائي حول مشروعات الإنشاءات
- 118 البند 20 تقرير مرحلي بشأن تطبيق نظام التخطيط المركزي للموارد في الويبو
- 120 البند 21 اختتام الجلسة
- الملحق قائمة المشاركين

1. عُقدت الدورة الخامسة والعشرون للجنة البرنامج والميزانية للويبو (PBC) في مقر الويبو في الفترة من 29 أغسطس إلى 2 سبتمبر 2016.

2. وتألّفت اللجنة، اعتباراً من شهر أكتوبر 2015 إلى شهر أكتوبر 2017، من الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين، أرمينيا، أذربيجان، بنغلاديش، بيلاروس، البرازيل، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا (2016/2015)، الكونغو، الجمهورية التشيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا (2017/2016)، إثيوبيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، إيران (جمهورية إيران الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، لاتفيا (2016/2015)، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، باكستان، بنما، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا (بحكم الموقع)، طاجيكستان، ترينيداد وتوباغو (2017/2016)، تركيا، أوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام، زيمبابوي (53 دولة).

3. ومثلت الدول التالية، الأعضاء باللجنة، في هذه الدورة: الأرجنتين، أذربيجان، بنغلاديش، بيلاروس، البرازيل، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، الكونغو، الجمهورية التشيكية، مصر، السلفادور، إكوادور، إستونيا، إثيوبيا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، هنغاريا، الهند، إيطاليا، إيران (جمهورية إيران الإسلامية)، اليابان، لاتفيا، المغرب، المكسيك، نيجيريا، باكستان، بولندا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السويد، سويسرا (بحكم الموقع)، طاجيكستان، ترينيداد وتوباغو، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام، زيمبابوي (51 دولة). وبالإضافة إلى ذلك، مثلت الدول التالية، الأعضاء بالويبو وغير الأعضاء باللجنة، بصفة مراقب: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بلجيكا، البوسنة والهرسك، كوت ديفوار، قبرص، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الجمهورية الدومينيكية، فنلندا، جورجيا، غانا، هايتي، إندونيسيا، العراق، إيرلندا، إسرائيل، كازاخستان، كينيا، الكويت، موناكو، ليسوتو، موريشيوس، مولدوفا، الجبل الأسود، ميانمار، هولندا، النيجر، عمان، بيرو، الفلبين، البرتغال، جمهورية مولدوفا، المملكة العربية السعودية، صربيا، تايلاند، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)، اليمن (44 دولة).

البند 1 افتتاح الدورة

4. افتتح المدير العام الدورة

5. ورحب المدير العام بالوفود إلى الدورة الخامسة والعشرين للجنة الميزانية. وأشار إلى أن اللجنة ستعقد دورة واحدة فقط خلال السنة الجارية كونها ليست سنة ميزانية. وبالرغم من ذلك فإن جدول الأعمال كان شاملاً للغاية وأعرب المدير العام عن رغبته في التعليق باختصار على بعض المجموعات الرئيسية من بنود جدول الأعمال. وأوضح المدير العام أن المجموعة الأولى من البنود تتناول مسألة التدقيق والرقابة وتتضمن تقارير صادرة عن كل هيئة من هيئات التدقيق والرقابة إضافة إلى التقرير المرحلي بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وتوجه المدير العام بالشكر إلى نائب رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإلى مراجعي الحسابات الخارجيين وشعبة الرقابة الداخلية على مساهمتهم في حسن سير عمل المنظمة. وأردف المدير العام قائلاً إن الدول الأعضاء ستنظر في تقرير هيئة التحكيم بشأن تعيين الأعضاء الجدد في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. إذ اختارت الهيئة خمسة أعضاء جدد ليحلوا محل الأعضاء المتقاعدين لانقضاء فترة خدمتهم العادية، وعضواً سادساً ليشغل منصب عضو حالي سيتعذر عليه مواصلة العمل في اللجنة بحلول شهر يناير 2017. والنفت المدير العام بعد ذلك إلى الفئة الثانية من بنود جدول الأعمال، أي تلك البنود المتعلقة ببرنامج المنظمة وأدائها. وأشار في هذا الصدد إلى أن ثنائية 2015/2014 أسفرت عن نتائج إيجابية للغاية، إذ حققت المنظمة حوالي 72 في المائة من الأهداف التي كانت تسعى إلى تحقيقها خلال هذه الفترة، وسجّلت نتيجة مالية إجمالية بلغت 70 مليون فرنك سويسري. وصرح المدير العام أن صافي أصول المنظمة بلغ في 31 ديسمبر 2015 (نهاية الثنائية الماضية) 280 مليون فرنك سويسري وأن مراجعي الحسابات الخارجيين أدلوا برأي غير متحفظ بشأن البيانات المالية السنوية لعام 2015. وفيما يخص النتائج المالية، أشار المدير

العام إلى وجود فائض عام في الميزانية بلغ 133 مليون فرنك سويسري، وهو أعلى بحوالي 93 مليون فرنك سويسري من الفائض الذي كان متوقعاً في الميزانية والذي قُدِّر بمبلغ 39 مليون فرنك سويسري. ودُكر المدير العام أنه تم رصد فائض في الميزانية لتبرير التسويات التي من شأنها أن تترتب عن تطبيق مبادئ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعليه، سجل الدخل الحقيقي على أساس الميزانية زيادة مقدارها حوالي 8.7 في المائة مقارنة بتقديرات الميزانية، أما النفقات على أساس الميزانية فقد سجلت انخفاضاً بلغت نسبته حوالي 4.7 في المائة مقارنة بما كان مرتقياً في الميزانية. والعناصر الرئيسية التي ساهمت في تمويل فائض الميزانية والفائض الإجمالي هي نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات (الذي حقق ما يزيد قليلاً عن نسبة 76 في المائة من مجموع إيرادات المنظمة والذي سجل نمواً فاق توقعات الميزانية وفائضاً وافراً) ونظام مدريد (الذي ساهم بنسبة بلغت حوالي 16 في المائة من مجموع إيرادات المنظمة والذي سجل هو الآخر فائضاً وافراً). ولفت المدير العام النظر إلى أن نظام لاهاي سجل انخفاضاً طفيفاً في إيراداته التي كانت أقل بنسبة 1.4 في المائة عن تلك المتوقعة في الميزانية. وفيما يخص عملية الميزانية بالنسبة إلى نظام لاهاي، أشار المدير العام إلى أن إدراج توقعات دقيقة لأداء نظام لاهاي في الميزانية كان أمراً عسيراً للغاية في ظل البيئة الرهنة، ويعزى ذلك إلى انضمام ثلاثة بلدان إيداع رئيسية إلى النظام، ويتعلق الأمر بجمهورية كوريا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. إذ تفتقر هذه البلدان إلى الخبرة الكافية فيما يخص نظام لاهاي، ومثلما تعلمه الوفود فإن عدد الطلبات الدولية بناء على نظام لاهاي سجل ارتفاعاً في السنة الماضية بلغت نسبته حوالي 74 في المائة. واستطرد المدير العام قائلاً إن ثمة تشابهاً إلى حد ما بين الأرقام المسجلة هذه السنة وعدد الطلبات الدولية التي ارتفعت نسبتها بحوالي 40 في المائة. وشدّد المدير العام على أن هذه الوضعية تعكس مدى صعوبة إجراء توقعات في المستقبل. وأردف قائلاً إن الانضمام المحتمل لدول إيداع رئيسية أخرى سيفضي إلى بقاء وضعية نظام لاهاي على حالها خلال الثنائية المقبلة أو على الأقل خلال الثنائية الحالية كاملةً. وفي واقع الأمر، لم يؤد ذلك إلى اختلافات كبيرة في الميزانية الإجمالية للمنظمة ولا في نتائجها المالية الإجمالية، ويعزى ذلك إلى أن قسط نظام لاهاي من مجموع الإيرادات ضئيل نوعاً ما، إذ تتراوح نسبته بين 1 و2 في المائة. وفي الوقت نفسه، أشار المدير العام من جديد إلى حالة عدم اليقين السائدة. وانتقل بعد ذلك إلى المجموعة الموالية من البنود المتعلقة بالإدارة المالية وأشار إلى أن المنظمة في طريقها إلى نقل مواقع استثمار أموالها الاحتياطية. ويعزى ذلك إلى القرار الذي اتخذته السلطات السويسرية بتوقفها عن منح تسهيلات مصرفية للمنظمات الدولية من خلال امتلاك حسابات إيداع للأموال الاحتياطية. وركز المدير العام على أن هذه الوضعية تقتضي اتباع نهج مختلف تماماً. وأشار إلى أن الدول الأعضاء ناقشت هذا الأمر مع لجنة الميزانية لمدة سنتين تقريباً ووضعت سياسات استثمار جديدة فقط للإشارة إلى أمرين أولهما أن المنظمة جارية في عملية تنفيذ هذه السياسات، وثانيهما أن هذه الوضعية من شأنها أن تفضي إلى رسم صورة مغايرة للأموال الاحتياطية للمنظمة واستثماراتها، إذ ستستثمر ضمن بيئة تعاني من تقلبات أكبر. وأشار المدير العام إلى أنه في ظل بيئة أقل ضماناً، ينبغي توقع حدوث تقلبات على الأجل المتوسط في القيمة الإجمالية للأموال الاحتياطية. وفي الوقت نفسه، ركز المدير العام على ضرورة إرساء ثقة تساهم إلى جانب الإدارة المالية الرشيدة في منح صورة إيجابية للغاية على المدى الأطول. وانصرف المدير العام بعد ذلك إلى التعليق الثاني بشأن الإدارة المالية، وتناول مسألة التحوط. ودُكر المدير العام بالتدفقات المالية الكبيرة التي حصلت في أنظمة التسجيل الدولية بين الدول الأعضاء والمكتب الدولي وبين مختلف الدول الأعضاء وهي تتصرف بصفات مختلفة (كأن تتصرف في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بصفتها مكتب لتسلم الطلبات مقابل تصرفها كهيئة دولية أو كمكتب معين). وأشار الوفد إلى أن الأمانة أنجزت عملاً مهماً لاستكشاف إمكانية استخدام التحوط كوسيلة لدرء المخاطر الناجمة عن تذبذبات أسعار صرف العملات. ولكنها خلصت في نهاية تحليلها إلى أن اللجوء إلى التحوط لن يعم بالفائدة في سياق نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأضاف المدير العام أن زملاءه سيقدمون المزيد من التفاصيل في هذا الصدد وأكد من جديد في الوقت نفسه على أن الأمانة خلصت إلى استنتاجها هذا بسبب نقص الدقة في التوقعات بشأن المدفوعات المتأتية من مكاتب الملكية الفكرية، لا سيما وهي تتصرف بصفتها مكاتب تسلم طلبات. وبعد ذلك علّق المدير العام على العديد من البنود الجديدة في جدول الأعمال، فحّص بالذكر مسألة المكاتب الخارجية وصرح أن عملية طويلة تجري على قدم وساق في هذا الصدد بمشاركة الدول الأعضاء. وكما تدركه الوفود، ورد 26 إخطاراً من الدول الأعضاء الراغبة في استضافة المكاتب الخارجية وطُرح أيضاً حوالي 18 اقتراحاً عقب تسلم هذه الإخطارات. وأبرز المدير العام أن جميع الدول الأعضاء تشارك في العملية وبالتالي فإنه لا يرى ضرورة للخوض في التفاصيل

باستثناء القول إن الأمانة تأمل بشدة أن تتمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى قرار إيجابي فيما يخص هذا البند وتقديم توصية إيجابية بشأنه في الدورة الحالية. وأشار المدير العام بعدها إلى ثاني بند رئيسي وهو الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021 وهي وثيقة تبرز التوجه العام للمنظمة خلال فترة ست سنوات المقبلة، أي أنها تقدم خطأ مملوسة تتضمن البرامج والميزانيات الثلاثة التي تناسب فترة ست سنوات القادمة. وأشار المدير العام عقب ذلك إلى مسألة سبق أن ناقشت في المنظمة وفي منظومة الأمم المتحدة لفترة من الوقت وهي التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأشار المدير العام إلى أن الدول الأعضاء على دراية بأن الويبو عقدت التزاماً تاماً مع المنظمات الأخرى التي تنضوي تحت لواء منظومة الأمم المتحدة للنظر في هذه المسألة مع شبكة الشؤون المالية والميزانية على مستوى فريق الإدارة العليا ومع الفريق العامل المعني بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأعربت الأمانة عن اقتناعها بأنه من المهم مواكبة التطورات الحاصلة في منظومة الأمم المتحدة. وأشار المدير العام إلى أن التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة من شأنها أن تؤثر في المكانة التنافسية للمنظمة من حيث التوظيف ومن المحبذ في هذا الصدد أن تتماشى الويبو مع السياسة المنتهجة في كافة المنظمات الأخرى. وعُرح بعدها على بند جديد ثالث وهو تطبيق الدراسة التي أجريت بتفويض من الدول الأعضاء خلال الجمعيات الأخيرة بشأن المنهجية المتعلقة بتخصيص الإيرادات والنفقات للاتحادات. وصرح المدير العام أن العديد من الاستشارات غير الرسمية أجريت بشأن هذه المسألة. وعلق قائلاً إن هذا الموضوع ليس باليسير نظراً إلى التعقيد الذي يميز التركيبة الدستورية للمنظمة وأضاف أن زملاءه في الأمانة قاموا بعمل جيد للغاية في توضيحهم لهذه القضية الشائكة التي انبثقت عن بت الدول الأعضاء في هذا الموضوع خلال اجتماع لجنة الميزانية. وأشار المدير العام باختصار إلى بندين إضافيين. وقال إن مشروعات البناء انتهت بنجاح وعلقت الحسابات على نحو منظم. وفي الوقت الراهن، تقع على عاتق الأمانة مهمة ضمان أن تحافظ بوصفها منظمة على هذه المرافق الممتازة وعلى الجمع الممتاز بحيث لا تكون عرضة في وقت لاحق إلى ديون كبيرة تترتب عن أشغال تجديدها. وختاماً لكلمته، تبه الرئيس إلى أن مشروع التخطيط للموارد المؤسسية حقق تقدماً ناجحاً خلال السنوات العديدة الماضية وصرح أنه خلال السنة الماضية، أدرجت منصة توظيف أكثر عصرية وكللت بالنجاح. هذا ولم تتجاوز المحفظة المالية لمشروعات التخطيط للموارد المؤسسية حدود الميزانية وهي تمضي في السبيل الصحيح لينتهي العمل عليها في 2017.

البند 2: انتخاب رئيس لجنة البرنامج والميزانية ونائب الرئيس

6. فتح المدير العام المجال لترشيح رئيس اللجنة ونائبيه.
7. وأعرب وفد لاتفيا، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق (CEBS)، عن رغبته في ترشيح سعادة السفير جانيس كاركلينس (لاتفيا) لمنصب رئيس اللجنة.
8. وأيد وفد اليونان، متحدثاً باسم المجموعة باء، ترشيح السفير كاركلينس لمنصب رئيس اللجنة. وإقراراً بمشاركة السفير كاركلينس في قضايا لجنة البرنامج والميزانية خلال الجمعيات الماضية، أعرب وفد المجموعة باء عن ثقته في أن اللجنة ستكون، في إطار قيادته القديرة، قادرة على التوصل إلى نتائج ناجحة خلال الدورة الحالية.
9. ونظراً لأنه لم تكن هناك أي طلبات أخرى لإلقاء بيانات، اختتم المدير العام بأن هناك اتفاقاً بالإجماع على الاقتراح الذي تقدم به وفد لاتفيا وأيده وفد اليونان، وأعلن أنه تم انتخاب السفير جانيس كاركلينس رئيساً للجنة البرنامج والميزانية. وأشار المدير العام إلى أنه لم تكن هناك مقترحات بشأن منصب نائب الرئيس، وحث الوفود على إجراء مشاورات غير رسمية في هذا الصدد، بحيث يمكن بحلول وقت جلسة بعد الظهر انتخاب شخص واحد على الأقل نائباً للرئيس. وكان المدير العام على بينة بتحفظات بعض الوفود بشأن التطوع لمنصب نائب الرئيس نظراً لاحتمال وجود تضارب في المصالح فيما يتعلق ببند المكاتب الخارجية. وفي هذا الصدد طمأن المدير العام الأعضاء بأنه سيتم إجراء المشاورات الخاصة بقضية المكاتب الخارجية عن طريق رئيس اللجنة، السفير كاركلينز، الأمر الذي قد يوفر بعض المساحة لبعض الوفود لكي تتمكن من العمل ككائب للرئيس. ودعا المدير العام الرئيس إلى اعتلاء المنصة.

10. وشكر الرئيس الوفود على الثقة التي أولوه أيها، ووعده بأن يبذل قصارى جهده في توجيه أعمال لجنة البرنامج والميزانية نحو نتيجة ناجحة. وفي إشارة إلى تصريحات المدير العام بشأن نائب الرئيس، شجع الرئيس الوفود على التفكير في الترشيحات لمنصب نائب الرئيس، حيث كان دائماً من الجيد أن يكون هناك شخص احتياطي في حال لم يستطع الرئيس حضور الاجتماع.
11. وخلال جلسة بعد الظهر، أعرب وفد شيلي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (GRULAC)، عن ترشيح السيدة/ ماريا إينيس رودريغيس من البعثة الدائمة للأرجنتين في جنيف لمنصب نائب رئيس اللجنة.
12. وأعرب وفد الهند، متحدثاً باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، عن تأييده للترشيح الذي تقدمت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.
13. وسأل الرئيس الوفود عما إذا كانوا متفقين على انتخاب السيدة/ رودريغيس نائبا للرئيس. ولم تكن هناك أي اعتراضات على هذا الاقتراح، والذي تم اعتماده. وهنأ الرئيس السيدة/ رودريغيس على انتخابها ودعا الوفود إلى ترشيح النائب الثاني للرئيس.
14. وفي اليوم التالي اقترح وفد تايلند، متحدثاً باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ انتخاب السيد/ سوميت سيث من البعثة الدائمة للهند في جنيف نائبا لرئيس اللجنة.
15. وأثنى وفد شيلي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية، على ترشيح السيد/ سيث.
16. وسأل الرئيس الوفود عما إذا كانوا متفقين على انتخاب السيد/ سيث. ولم تكن هناك أي اعتراضات على هذا الاقتراح، والذي تم اعتماده.
17. انتخبت لجنة البرنامج والميزانية، لدوراتها المزمع عقدها في عامي 2016 و 2017، السفير جانيس كاركلينس (لاتفيا) رئيساً للجنة؛ وانتُخب كل من السيدة ماريا إينيس رودريغيس (الأرجنتين) والسيد سوميت سيث (الهند) نائبين لرئيس اللجنة.

البند 3: اعتماد جدول الأعمال

18. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/1 Prov.2.
19. وأعرب الرئيس، عند تقديمه لمشروع جدول الأعمال، عن أمله في ألا يؤثر البند 13 من مشروع جدول الأعمال على الاختتام الناجح لحوار الأعضاء بشأن المكاتب الخارجية. وتساءل الرئيس عما إذا كانت الوفود قد اتفقت على اعتماد مشروع جدول الأعمال. ولم يكن هناك أي تعليق على الوثيقة.
20. واعتمدت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/25/1).
21. وقدم الرئيس الجدول الزمني المؤقت للدورة، وأعلن أنه سيتم تناول البند 14 بشأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط في فترة ما بعد الظهر، حيث أنه الوقت الذي سيكون المدير العام قادراً على الانضمام إلى الاجتماع. وسيتم تناول البند 6 (تقرير مراجع الحسابات الخارجي) في صباح يوم الثلاثاء. وطلب الرئيس من الوفود أن تكون حاضرة في الوقت المحدد بحيث يمكن أن تبدأ جلسات الصباح وبعد الظهر في الساعة العاشرة صباحاً والثالثة بعد الظهر على التوالي. وفتح الرئيس المجال لإلقاء البيانات العامة من قبل مجموعات الويبو الإقليمية.

22. وهنا وفد نيجيريا، متحدثاً باسم المجموعة الأفريقية، الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته في أن تواصل اللجنة تحت قيادة الرئيس التوجيه المهني وتحقيق النتائج. وشكر وفد المجموعة الإفريقية الأمانة على العمل الشاق الذي قامت به في الإعداد للدورة وأحيط علماً بالتقارير والمقترحات بشأن جدول الأعمال والتي ستنظر خلال الأسبوع، بما في ذلك تقارير مراجعة الحسابات والرقابة، التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل حول الموارد البشرية، تقرير أداء البرنامج والمراجعات المالية، بند الحوكمة لدى الويبو، المكاتب الخارجية الجديدة للويبو (EOs) وخلافه. وأفاد بأن وفد المجموعة الأفريقية سيدلي بتعليقات محددة بشأن بنود جدول الأعمال ذات الصلة على النحو المطلوب. وفيما يتعلق بفتح مكاتب جديدة للويبو، أفاد وفد المجموعة الإفريقية بأنه راض عن اعتماد المبادئ التوجيهية لإنشاء المكاتب الخارجية للويبو في جمعيات 2015 وعن الأولوية التي منحت لإفريقيا كمنطقة في شبكة المكاتب الخارجية للويبو. وأفاد بأن هذا الإقرار قد أخذ على محمل الجد من قبل المجموعة الأفريقية. ومنذ ذلك الوقت، أجرت المجموعة الإفريقية مشاورات دقيقة لتحديد بلدين في المنطقة ووضع أسماءهما كمرشحين لإنشاء مكاتب خارجية للويبو في إفريقيا في فترة الثنائية 2016/2017. وشهدت العملية التي التسمت بالشفافية والديمقراطية الكاملة من جانب المجموعة الأفريقية انتخاب الجزائر ونيجيريا كمرشحين يتم تقديمهما في الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية للتوصية إلى الجمعية العامة لإنشاء المكاتب الخارجية للويبو في أفريقيا في فترة 2016/2017. واعتمدت المجموعة الأفريقية على دعم الدول الأعضاء لضمان أن الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية ستوصي بإنشاء المكتبين المذكورين في أفريقيا في فترة 2016/2017. وعند إنشائها، فإنها لن تعمل من خلال القدرة الوطنية فحسب، بل ستوفر أيضاً أنشطة التنسيق للمصالح الأفريقية في مجال تطوير الملكية الفكرية. وأشادت المجموعة الأفريقية ببدء نفاذ معاهدة مراكش. ونظراً للعمليات والآليات المختلفة للتصديق والتنفيذ المحلي للصكوك الدولية، أعرب الوفد عن شكر المجموعة الأفريقية لجميع الدول التي مكنت نفاذ مثل تلك المعاهدة الهامة والتي من شأنها أن تسهل النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقبي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات. وفي الختام أعرب وفد المجموعة الإفريقية عن تطلعه إلى دورة بناء للجنة البرنامج والميزانية.

23. وأعرب وفد الهند، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، عن تهنئته للرئيس على انتخابه، كما أعرب عن ثقته في خبرة الرئيس وقيادته الرشيدة التي من شأنها أن توجه الدول الأعضاء نحو التوصل إلى استنتاجات بناءة خلال الدورة الحالية. كما شكر وفد المجموعة الأمانة على التحضير للاجتماع وتوفير الوثائق ذات الصلة. وأفاد بأنه بعد دراسة مختلف الوثائق المقدمة إلى اللجنة، كانت المجموعة تأمل في أن تشجع الوثائق المطروحة أمام لجنة البرنامج والميزانية الدول الأعضاء على تقييم الوضع الحالي وإتاحة الفرصة لطرح الأفكار والتوصيات التي من شأنها أن تساعد على مزيد من التحسين في أداء الويبو. كما أفاد بأن قضية الحوكمة في الويبو كانت مهمة بالنسبة لمجموعته والتي تؤمن بأن إيجاد حل للمأزق الحالي يتطلب الثقة المتبادلة بين الدول الأعضاء. ولذلك، سيعمل أعضاء مجموعة آسيا والمحيط الهادئ من أجل المساهمة بشكل إيجابي في هذا البند من جدول الأعمال، بحيث يمكن التوصل إلى توافق حوله. وواصل الوفد قوله بأن المبادئ التوجيهية لإنشاء المكاتب الخارجية قد اعتمدت بعد مفاوضات طويلة، مما يعكس تنوع وجهات النظر حول هذا الموضوع. وأفاد بأن القرار بشأن موقع هذه المكاتب يستلزم إعطاء الأولوية لإفريقيا وذلك تمشياً مع مبدأ المساواة والشمولية والنظر الموضوعي في جميع المقترحات الأخرى بما في ذلك المقدمة من الهند وإيران (جمهورية إيران الإسلامية) وجمهورية كوريا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وأحيط الوفد علماً بالتقرير المقدم من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (IAOC) وأقر بالدور الهام الذي لعبته تلك اللجنة في مساعدة الدول الأعضاء على ممارسة مسؤولياتها الإدارية بشأن العمليات المختلفة للويبو، وبالتالي مساعدة الدول الأعضاء في دورها الرقابي. وأقر وفد المجموعة أيضاً بالملاحظات الموضوعية والتوصيات المحددة الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي عن السنة المالية 2015. وفيما يتعلق بتقديم مختلف البرامج والأنشطة التي تقوم بها إدارة الويبو، أعرب وفد المجموعة أن شكره للمراجعين الخارجيين على العمل الدقيق والمستمر الذي قاموا به من أجل توفير اقتراحات مفيدة، وحث الأمانة على النظر بجدية في مختلف التوصيات بما فيها تلك التي بشأن مركز التحكيم والوساطة. وأعرب وفد المجموعة عن تطلعه إلى المشاركة في مزيد من المناقشات حول هذا البند من بنود جدول الأعمال خلال الدورة. وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لموظفي الويبو، أعرب وفد المجموعة عن إيمانه الراسخ بأن هناك فجوة كبيرة في التمثيل الجغرافي العادل في منطقة آسيا والمحيط الهادئ

لدى أمانة الويبو. ولذلك، شدد الوفد على الأهمية القصوى لاتخاذ جميع الخطوات اللازمة لزيادة التدرجية للتمثيل، لاسيما لتلك الدول الأعضاء من المنطقة الممثلة تمثيلاً ناقصاً في الوقت الراهن. وسيكون ذلك تمهيداً مع مبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وخاصة من البلدان الممثلة تمثيلاً ناقصاً في المنطقة. وعلق وفد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ أهمية كبيرة على مراجعة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط المقترحة لفترة 2016-2021 التي من شأنها أن تكون بمثابة التوجه الاستراتيجي العام لإعداد البرامج والميزانيات الثلاثة المتوالية. وطلب الوفد من الأمانة مقارنة التغييرات بين الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2010 - 2015 والخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط الجديدة المقترحة للفترة 2016 - 2021، بحيث يمكن نقل الدروس المستفادة من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط السابقة إلى الخطة المقبلة. وأضاف وفد المجموعة أن أعضاء مجموعته سيقدمون التصريحات الخاصة بكل دولة في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال.

24. وهناً وفد اليونان، متحدثاً باسم المجموعة باء، الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته بأن مهارات الرئيس ستساعد الأعضاء على الانتقال إلى ملاذ آمن في نهاية الأسبوع. كما شكر الأمانة على العمل الجاد الذي قامت به في إعداد الوثائق الخاصة بالدورة، من بين أمور أخرى، بما يشمل التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2015 والتقرير السنوي بشأن الموارد البشرية والتقرير المرحلي بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب وفد المجموعة باء أيضاً عن امتنانه لكل من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية (IOD) وكذلك لجنة الاختيار المعنية بتعيين أعضاء جدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. ولعبت كل منها دوراً استثنائياً في آلية المراجعة الخاصة بالمنظمة من خلال عملها المستمر والتقارير المرفوعة إلى لجنة البرامج والميزانية. كما أضافت المجموعة باء بأن التقديم في الوقت المناسب للوثائق في هذا العام، والذي كان له أهمية كبيرة، كان محل تقدير كبير. وأحيطت المجموعة الثانية علماً بأن فائض العام 2015 كان 33.27 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل انخفاضاً بمقدار 10.02% مقارنة بفائض عام 2014. وكان لمعاهدة التعاون بشأن البراءات ترجيحاً بمقدار 77.66% بفائض عام 2015. وهكذا فإن الفائض العجز لدى الويبو قد تأثر أساساً بالفائض العجز في أداء معاهدة التعاون بشأن البراءات، وهو أمر كان لا بد وأن يؤخذ بعين الاعتبار. لقد كان الدافع للحصول على عائدات من رسوم الخدمات المدفوعة بالطلب العالمي على حقوق الملكية الفكرية. وقد تأثر هذا الطلب بالأداء الضعيف للاقتصاد العالمي. فمنذ عام 2010، استمرت طلبات التقدم العالمية للملكية الفكرية في النمو. وأكدت تلك العناصر على أن النظام المالي الهش قد طالب بإدارة حذرة. وأشار الوفد إلى أن جمعيات الويبو لعام 2015 قد اعتمدت المبادئ التوجيهية بشأن افتتاح المكاتب الخارجية للويبو. وأعرب وفد المجموعة عن ثقته في أن لجنة البرنامج والميزانية ستكون قادرة على أن توصي بالجمعيات المقبلة بأسس طريقة للمضي قدماً في تنفيذ هذا القرار المهم للغاية. ولتوفير الوقت لمناقشة البنود المدرجة على جدول الأعمال، من حيث المنظور الكمي والنوعي على حد سواء، سيرجى وفد المجموعة باء تعليقاته على بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وأعرب وفد المجموعة عن أمله في أن تتبلور الجهود الجماعية للأعضاء في نتيجة إيجابية للدورة.

25. وتقدم وفد الصين بتهنئته للرئيس على انتخابه، وأعرب عن ثقته على أنه في ظل قيادته ستحقق لجنة البرنامج والميزانية نتائج ناجحة. كما شكر الوفد الأمانة على إعداد الدورة. وفي إشارة إلى تقرير أداء البرنامج، أشار الوفد إلى أن الويبو، خلال فترة الثنائية 2014/2015 وبمساعدة التوجيهات الخاصة بالبرنامج لعامي 2014/2015، حققت نتائج أفضل في مؤشرات الأداء. وذكر بأن نتائج إيجابية قد تحققت وأن هناك آثار قد ظهرت، وهي أمور أعرب الوفد عن تقديره لها. كما أشار الوفد إلى أن هيئات الرقابة الداخلية والخارجية لعبت دوراً فعالاً في ممارسة مهامها وقامت بتقديم التعليقات والتوصيات. وأعرب الوفد عن أمله في أن تولي الويبو الاهتمام الكامل بتلك التوصيات وأخذها بعين الاعتبار وتنفيذها في عملها المستقبلي. وأعرب الوفد عن تقديره لجهود الويبو في تحسين إدارتها، وأقر بأن قضية الحوكمة هي قضية معقدة. وأفاد بأنه خلال المرحلة الراهنة، تحتاج الدول الأعضاء إلى مواصلة النقاش بشأن هذه القضية بطريقة عملية من أجل إحراز تقدم. وأضاف الوفد بأنه سيشترك بنشاط في النقاش حول موضوع المكاتب الخارجية. وأفاد بأن جمعيات عام 2015 قدمت التوصيات اللازمة حول هذا الموضوع. وأعرب الوفد عن شكره للرئيس على مرونته، كما أعرب عن أمله في إحراز تقدم

جيد خلال الدورة الحالية. وطمأن الوفد الرئيس على أنه، إلى بجانب الوفود الأخرى، سيواصل المشاركة في مناقشة جميع بنود جدول الأعمال بطريقة بناءة وسيقدم المزيد من التعليقات المفصلة حول كل بند موضوعي.

26. وهنأ وفد لاتفيا، متحدثا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق الرئيس على انتخابه، وأعرب عن ثقته الكاملة في قدرة الرئيس التوجيهية على العمل المستقبلي. كما توجه بالشكر للأمانة على إعداد وثائق الدورة في الوقت المناسب، وأثنى على جودة الوثائق. وأعرب عن تطلع المجموعة إلى إجراء مناقشات مثمرة، لاسيما بشأن موضوعات مثل افتتاح المكاتب الخارجية لليويو ومراجعة منهجية تخصيص الدخل والميزانية من قبل الاتحاد. وفيما يتعلق بالبنود الواردة في إطار التدقيق والرقابة وأداء البرنامج، رأى الوفد أن التحسين المستمر قد عزز من أداء المنظمة وتحقيق رسالتها. كما أعرب وفد المجموعة عن سعادته بأن 72% من مؤشرات الأداء قد تم تقييمه على أنه تحقق بالكامل. وهنأ الوفد الأمانة على الجهود المبذولة وفي الوقت نفسه على علمها بمسؤولية الدول الأعضاء في مجال العمل المعياري. ورحب وفد المجموعة بالخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط لفترة 2016-2021 وأعرب عن تطلعه إلى تنفيذها خلال السنوات الست المقبلة. وفيما يتعلق بقضية مكاتب الليويو الخارجية، التي سيتم إنشائها وفقا للمبادئ التوجيهية المتفق عليها في جمعيات عام 2015، ينبغي أن تُعطى الأولوية للمناطق التي لا يوجد بها مكاتب خارجية. ويجب أن يتوافق إنشاء المكاتب الخارجية مع الاحتياجات الفعلية للمنظمة، من حيث تقديم المساعدة وبناء القدرات الفنية والتدريب. وأخيرا، أكد الوفد على التزامه بعمل لجنة البرنامج والميزانية وعلى مشاركته البناءة.

27. وأعرب وفد شيلي، متحدثا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن تهنئته للرئيس على انتخابه، كما أعرب عن ثقته بأن لجنة البرنامج والميزانية ستحقق نتائج جيدة خلال الدورة الحالية التي سنتنظر في بعض الموضوعات الهامة جدا بالنسبة للمنظمة. وطمأن الرئيس على دعمه الكامل له. وشكر الوفد المدير العام على التقرير والمعلومات المقدمة عن الإنجازات في جميع أنحاء المنظمة حيثما كان البرنامج والميزانية معنيين. كما أشاد وفد المجموعة بجهود الأمانة في الإعداد للدورة والإفادات غير الرسمية والجهد المبذول في إعداد وثائق الدورة. وأفاد بأن افتتاح المكاتب الخارجية الجديدة لليويو بالنسبة للمجموعة هو القضية الأساسية التي سيتم تناولها خلال الدورة الحالية. وذكر بأن المجموعة أيدت وشاركت بنشاط في التفاوض على المبادئ التوجيهية بشأن إنشاء المكاتب الخارجية لليويو التي تم الاتفاق عليها في الجمعيات الماضية. وساهمت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه القضية وإعطاء الأولوية لمنطقة أفريقيا فيما يتعلق بافتتاح المكاتب الخارجية الجديدة. وأعرب وفد مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عن اهتمامه الحقيقي باستضافة مكتب خارجي واعتبر أن افتتاح هذا المكتب في المنطقة خلال فترة الثنائية الحالية سيكون مفيدا للمنظمة. ومن خلال هذا الفهم، أعرب وفد المجموعة عن أمله في أن يكون من الممكن تحقيق توصية من توصيات الجمعية العامة التي من شأنها أن تستجيب لهذه الحاجة وإلى جميع أهداف واحتياجات الليويو. وأضاف وفد المجموعة بأنه سيكون مشاركا نشطا في مناقشة مختلف الموضوعات المدرجة بجدول الأعمال خلال أسبوع مكثف من عمل اللجنة. كما أعرب الوفد عن أمله في أن يساعد اللجنة في التوصل إلى القرارات والتوصيات بروح من التعاون والشعور بالمسؤولية، وهو الأمر الذي تحتاج إليه المنظمة وتستحقه.

28. وهنأ وفد طاجيكستان، متحدثا باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية (CACEEC)، الرئيس على انتخابه وأعرب عن اعتقاده بأنه في ظل القيادة الماهرة للرئيس، ستكون المناقشات سلسلة، الأمر الذي سيؤدي إلى اختتام ناجح لعمل اللجنة. كما شكر وفد المجموعة الأمانة على العمل الدؤوب والاستعدادات التي أجرتها قبل اجتماع اللجنة. وذكر وفد المجموعة أن لديه مخاوف محددة بشأن بعض بنود جدول الأعمال، حول قضايا مثل التمثيل الجغرافي العادل في القوى العاملة لدى الليويو وكذلك المكاتب الخارجية وغيرها. وللحفاظ على الاستخدام الفعال للوقت، أفاد الوفد بأن أعضاء المجموعة سيقدمون مداخلاتهم بشأن بنود معينة من جدول الأعمال في سياق الاجتماع. وفي ختام بيانه، أعرب وفد المجموعة عن أمنيته للأعضاء بمناقشات مثمرة مع نهج عملي وبناء.

29. وتقدم وفد بنغلاديش، متحدثا باسم مجموعة أقل البلدان نموا، بالتهنئة للرئيس على انتخابه لقيادة اللجنة، والتي تعتبر لجنة في غاية الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نموا، وتلعب دورا حاسما. وأفاد أنه من خلال لجنة البرنامج والميزانية، تمارس الدول الأعضاء مهام الرقابة على النواحي المالية للويبو وبرامجها، وفي النهاية يتم تعريف وتوضيح كيفية ترويج الملكية الفكرية لظاهرة التنمية. وأعرب وفد المجموعة عن ثقته أنه مع توجيه الرئيس وخبرته وجهوده، سنتوصل لجنة البرنامج والميزانية إلى نتائج حاسمة وتحقيق النجاح المتوقع في الدورة الحالية. كما شكر الوفد المدير العام على ملاحظاته التمهيدية القيمة. وأقر بمساهمة الأمانة في إعداد وثائق الدورة والترتيبات اللوجستية المتميزة. كما شكر شعبة أقل البلدان نموا على دعمها المتواصل لأعضاء أقل البلدان نموا في الويبو. وأعرب وفد المجموعة عن سعادته لملاحظة أن تقرير مراجع الحسابات الخارجي أظهر ارتفاع إيرادات الويبو بنسبة 3.8% في عام 2015. وفيما يتعلق بالتعريف المنفق عليه لنفقات التنمية، أعرب الوفد عن أمله ألا يتم إجراء أي تخفيض في نفقات التنمية في الويبو. وأعرب وفد مجموعة أقل البلدان نموا عن أمله القوي في أن تظل الويبو حتى في حالات الطوارئ رائدا دائما لقضية التنمية وألا تؤثر سلبا على مستقبل أقل البلدان نموا. وشدد الوفد على أنه لم تكن هناك قضية أخرى أكثر أهمية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs). وشكر وفد المجموعة الويبو عن الاستمرار في التواصل مع المنظمات الدولية الأخرى في هذا الشأن. وأعرب عن أمله في أن تكون مشاركة الويبو واسعة ومتنوعة ومستمرة وأكثر تركيزا على التنمية. كما أعرب وفد المجموعة عن أمله في أن يقوم أعضاء لجنة البرنامج والميزانية بتشجيع أي نفقات تتعلق بالعدل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأعرب وفد المجموعة عن سعادته لرؤية أن مراجعة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 قد حددت النتائج الإيجابية لبرامج الويبو بشأن الاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية في خطط التنمية في أقل البلدان نموا، وإنجازات الويبو لبناء قدرات أقل البلدان نموا في استخدام التكنولوجيا المناسبة وتنمية الموارد البشرية. وأعرب وفد المجموعة عن تقديره بأن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للفترة 2016-2021 تهدف أيضا إلى مزيد من توحيد وتعميم بعض من ذلك. وأعرب وفد المجموعة عن توقعه بأن تقوم اللجنة بمناقشة أفضل السبل لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2016-2021. وأكد وفد المجموعة على أهمية البرنامج رقم 9 وأضاف أنه في حين كانت هناك نجاحات ملحوظة لأقل البلدان نموا في إطار البرنامج 9، يجب التأكد من توافر الموارد المالية والبشرية للحفاظ على الزخم. ثم انتقل الوفد إلى التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية، الذي ضم تقييم شامل لمساعدة الويبو لأقل البلدان نموا. وسلط التقرير الضوء على النتائج الإيجابية جدا التي تبرر استمرار مساعدة الويبو لأقل البلدان نموا، لاسيما شعبة أقل البلدان نموا، وذلك لضمان الاستمرارية وتجنب الازدواجية من جانب المكاتب الإقليمية. وأخيرا، أشار الوفد إلى أن مجموعة البلدان الأقل نموا في الويبو تشكل أكثر من ربع مجموع أعضاء الويبو وتعهد بالتعاون التام مع الرئيس ودعمه. وأفاد بأن أعضاء المجموعة ستقدم مداخلات كل منها خلال مناقشات بنود محددة من جدول الأعمال كلما كان هناك ضرورة.

30. وهنأ وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على انتخابه رئيسا للجنة البرنامج والميزانية، وأعرب عن ثقته بأن الرئيس سيوجه مناقشات اللجنة باقتدار. كما شكر الأمانة على جهودها في إعداد الوثائق الشاملة للدورة. وأضاف الوفد أنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد اليونان، باسم المجموعة باء. وأفاد بأنه على الرغم من أن العام الحالي ليس "عام الموازنة" للويبو، إلا أن هذا الاجتماع للجنة البرنامج والميزانية يمثل الاجتماع الأول للهيئة الإدارية للويبو منذ انعقاد جمعيات العام الماضي، ويمثل فرصة ممتازة للدول الأعضاء لكي ترسل توجيهات بشأن العديد من القضايا الرئيسية لجمعيات الويبو المقبلة. وأفاد أنه بعد مناقشات صعبة وبناءة بشأن القضايا المتعلقة بالبرنامج والميزانية في اجتماعات الجمعيات في العام الماضي، استطاعت الدول الأعضاء في المنظمة من تجاوز الخلافات حول عدد من القضايا الخلافية واعتماد قرارات بشأن جميع البنود المتعلقة، بما في ذلك وثيقة البرنامج والميزانية لفترة 2016/2017. وأعرب الوفد عن أمله أن تستمر هذه الروح البناءة التي سمحت بهذه النتائج الإيجابية في الاجتماع الحالي للجنة البرنامج والميزانية وفي اجتماع جمعيات الويبو في شهر أكتوبر. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على بند مهم جدا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، ألا وهو قضية الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط المقترحة لفترة 2016-2021. وأفاد بأن هذه الوثيقة الهامة حددت الخطة الاستراتيجية للمنظمة للسنوات الخمس المقبلة. وعلى الرغم من إتاحة الوثيقة قبل أقل من أسبوعين، إلا أنه طُلب من الدول الأعضاء تقديم توصيات عن ذلك إلى جمعيات الويبو. وبالنسبة للجزء الأكبر، كان الوفد راض للغاية عن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط المقترحة

وعرضها. وكانت هناك العديد من العناصر المحددة التي رغب الوفد خصيصا في مناقشتها في إطار بند جدول الأعمال في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ومع ذلك، كان لا بد أن يشير الوفد في بداية الاجتماع إلى أنه لم يكن في وضع يمكنه من تقديم توصية إيجابية بشأن بعض جوانب الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، بصيغتها الحالية، فيما يتعلق بإقامة نظام جديد للتسجيل الدولي للمؤشرات الجغرافية وعدم وجود أي ذكر لمناقشة أوسع حول حماية المؤشرات الجغرافية من جميع الجوانب. وأفاد بأنه عندما اعتمدت جمعيات الويبو البرنامج والميزانية الحالية، وهي الميزانية الأولى للمنظمة عقب اعتماد وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، لم يكن هناك إجماع على أن تقوم الويبو بإدارة هذا النظام الجديد للمؤشرات الجغرافية. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أشارت على وجه التحديد في بيانها حول اعتماد الميزانية إلى أن القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وكل اتحاد من اتحادات الويبو لم تمنح الموافقة على وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة أو أي تدابير لإدارة الويبو لوثيقة جنيف. وخلال جمعيات العام الماضي، ذكر المدير العام أن المكتب الدولي لم يكن في وضع يسمح له بأن يقرر ما إذا كانت إدارة وثيقة جنيف ستكون تلقائية أو أن تتم من خلال عملية الاعتماد المنفصلة الواردة في اتفاقية الويبو. إلا أنه في الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط المقترحة، يبدو أن المكتب الدولي قد قدم إدارة وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة لاعتماد تلقائي عن طريق الطلب إلى لجنة البرنامج والميزانية بأن توصي بالخطة المقترحة إلى الجمعيات. وكان موقف الوفد واضح جدا - كانت الولايات المتحدة الأمريكية ليست في وضع يمكنها من أن تصادق على إدارة تلقائية للاتفاق الذي أبرم من قبل أقل من سدس أعضاء الويبو دون وجود نقاش أوسع بين كامل أعضاء الويبو كما هو مطلوب بموجب اتفاقية الويبو. وأفاد بأن اتفاقية الويبو قد نصت، من بين أمور أخرى، على "التعاون بين الاتحادات"، وكان الوفد واضحا في موقفه بأن وثيقة جنيف لم يتم اعتمادها بالتعاون المطلوب. وذكر بأن وثيقة جنيف دعت الكيانات التي لم تكن أعضاء في الويبو ولا أعضاء في اتحاد باريس، للانضمام كأعضاء، دون الحصول على موافقة من الأعضاء الأوسع. ويمكن اعتبار أن الاتحاد الذي أنشئ بموجب وثيقة جنيف في لشبونة كـ"اتحاد خاص" بموجب اتفاقية باريس لأنه دعا من هم ليسوا أعضاء في اتفاقية باريس، ولا كيانات تابعة للويبو للانضمام إليه، وبالتالي، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن الويبو لا يمكن أن تفرض إدارتها تلقائيا. ولم يتم عرض قضية إدارة وثيقة جنيف فورا على لجنة البرنامج والميزانية أو الجمعيات هذا العام نظرا لعدم مصادقة أي أعضاء في الويبو على وثيقة جنيف حتى الآن. وهكذا كان الوفد على ثقة بأنه يمكن التوصل إلى نص مناسب للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل من شأنه أن يسمح بالعمل على المضي قدما دون المساس بموقف الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من أعضاء الويبو بشأن وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. ورأى أيضا أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط يجب أن تقر بولاية الجمعية العامة للنظر في حماية المؤشرات الجغرافية (GIS) على نطاق أوسع. وأضاف الوفد أنه يتطلع إلى مناقشات مفصلة خلال الأسبوع.

البند 4: تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

31. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/2.

32. ودعا رئيس لجنة البرنامج والميزانية رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (IAOC) لتقديم الوثيقة WO/PBC/25/2.

33. وقدم رئيس لجنة الويبو المستقلة الاستشارية المستقلة للرقابة البيان التالي:

"شكرا لكم أيها الرئيس، وسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأهنتكم على انتخابكم لرئاسة دورة لجنة البرنامج والميزانية. وأتمنى لكم النجاح في هذا الدور المهم.

"أعزائي الوفود، وسمحوا لي أن أقدم نفسي بسرعة. اسمي غابور آمون، وأعمل في منصب رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. إنني هنا مع السيدة/ نكوبي والسيد/ تشاتيري، أعضاء لجنتنا. ونحن ممتنون لإتاحة الفرصة لنا لتقديم لكم التقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، والتي يمكنكم الاطلاع عليها في إطار

الوثيقة WO/PBC/25/2، والتي تقدم صورة شاملة عن أنشطة اللجنة في هذه الفترة. وسمحوا لي أن أسلط الضوء على بعض الموضوعات التي ناقشتها اللجنة خلال هذا العام.

"أولا وقبل كل شيء، لقد سعدت اللجنة بالعمل عالي الجودة الذي قدمته شعبة الرقابة الداخلية خلال هذه الفترة، ونود أن نشكر القائم بأعمال المدير على جهوده في قيادة المهام. وفي ظل سياسة الكشف الجديدة، تم بتنفيذ سبعة تقييمات وهناك ثلاثة تقارير إدارة تم نشرها على موقع شعبة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى مراجعة شعبة الرقابة الداخلية وتقديم توصيات مفيدة إلى الأمانة، ونود أيضا أن نقر بجهود الإدارة والأمانة في تنفيذ هذه التغييرات تعتبر عناصر لها نفس الأهمية في دورة المراقبة. وبالنسبة للتحقيقات، يسعدنا أن نبليغ الدول الأعضاء بأنه وفقا لأحدث الإحصاءات، هناك فقط ثلاثة قضية من بين 14 قضية مفتوحة نشأت من فترة ما قبل عام 2016. وتم إجراء التحقيقات بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب.

"وكما تذكرون، تم تكليف اللجنة مؤخرا بالواجبات المتعلقة بالأخلاقيات. ويعد الرئيس التنفيذي للأخلاقيات ضيف منتظم في اجتماعات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وتتابع اللجنة عن كذب استراتيجية مكتب الأخلاقيات ونحن نتطلع إلى الاطلاع على نتائج مراجعة قسم الأخلاق التي تتم بشكل مطرد. واستنادا إلى الدروس المستفادة من تحقيقات سابقة وإلى النهج المأخوذة من الدول الأعضاء، قررت اللجنة الشروع في عملية لإعداد مجموعة شاملة من المقترحات لتعديل ميثاق الرقابة الداخلية (IOC)، بهدف معالجة الثغرات المختلفة في إجراءات الرقابة. وسيكون لهذه العملية عناصر ليست تقنية بل سياسية في طبيعتها. ولذلك نطلب "مدخلات الدول الأعضاء وتوجيها. لقد تقدمت إحدى الدول الأعضاء للجنة بتعليقاتها بشأن هذه القضايا، ونود أن نشجع الدول الأعضاء الأخرى أيضا على المشاركة بنشاط في هذه العملية.

"وكما هو موضح في تقريرنا الخطي، قدم المراجع الخارجي التقرير بعد إعداد تقريرنا. ولذلك، فإن السيد/ تشاتيري سيزودكم بتحديث شفوي موجز حول هذا الموضوع.

"وعموما، يسر اللجنة أن تبليغ الدول الأعضاء بأن نظام الرقابة داخل الويبو يعمل بشكل فعال وقادر على الحفاظ على المنظمة. ونيابة عن اللجنة، أود أن أعثتم هذه الفرصة لأشكر أولئك الذين ساعدوا في عمل اللجنة خلال هذه الفترة، ومن بينهم المدير العام المساعد للتنظيم والإدارة، لاسيا الفريق المالي والقائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية".

34. وتقدم السيد/ أنول تشاتيري، عضو لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالتصريح التالي:

"سيدي الرئيس، في الوقت الذي أنهت الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية تقريرها، لم تستطع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إدراج تعليقاتها بشأن تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 (الفقرة 41 من تقريرنا، الموجود اللجنة، يشير). وحيث أن التقرير قد ورد منذ ذلك الحين، تم تقديم التعليقات من خلال هذا التقرير اللفظي.

"في تقريره حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، سجل المراجع الخارجي رأيا غير متحفظا. ولن أكر الملاحظات الأخرى لمراجع الحسابات الخارجي الواردة في تقريره والتي تعد قد اختتمت في تقريرنا لهذه اللجنة.

"وتود اللجنة أن تثني على العمل الذي قام به مراجع الحسابات الخارجي ويسعدنا أن تشير إلى أن الإدارة قد قبلت جميع التوصيات الواردة في تقريرها.

"وتود اللجنة أن توجه انتباه الدول الأعضاء إلى أنه كان هناك عدم تطابق بين المواعيد النهائية التي كان يتعين على لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تقديم تقريرها السنوي فيها، وهي شهرين قبل دورة لجنة البرنامج والميزانية لسنة معينة، في حين أنه كان يتعين على المراجع الخارجي تقديم تقريره السنوي بحيث تتسلم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة نسخة

قبل أربعة أسابيع على الأقل من دورة لجنة البرنامج والميزانية. وهذا هو السبب في عدم قدرتنا تقديم تقريرنا الكامل عن تقرير مراجع الحسابات الخارجي، لأنه كان يتعين تقديم كل الوثائق اللازمة للتداول عرضها على اللجنة. أشكركم سيدي الرئيس".

35. وشكر الرئيس أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على عرضهم للتقرير، وفتح الباب للتعليقات من جانب الوفود.

36. وذكر وفد شيلي، متحدثاً باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن أنشطة الرقابة ضرورية لتحقيق الشفافية والمساءلة في المنظمة. وأثنى الوفد على لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير وحث اللجنة على تعزيز عملها من خلال تقديم التوصيات التي يجب أن تكون محددة في نطاق مختلف ولايات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

37. وتقدم وفد اليونان بالشكر إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها، وأعرب عن امتنانه للدور الأساسي في آلية التدقيق والرقابة التي قامت به اللجنة وذلك للحفاظ على كفاءة وأهمية الإدارة وأنشطة المنظمة. وأعرب عن تقدير بلاده الخاص لتفاعل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة مع الدول الأعضاء، والذي تم تيسيره خلال الاجتماعات الفصلية للمعلومات، فضلاً عن التعاون بين اللجنة والمراجع الخارجي التي تهدف إلى تحسين عملية متابعة التوصيات وتعزيز التعاون. وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية، أعرب وفد اليونان عن تقديره لجهود لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في عملية تعيين المدير الجديد لشعبة الرقابة الداخلية، واهتمامها بمراجعة قواعد وإجراءات الرقابة وذلك لتعزيز إطار المساءلة والرقابة لدى الويبو. وفي الختام، أعرب وفد اليونان عن أمله في أن تستمر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في لعب دور رئيسي وفعال في الآلية العامة للتدقيق والرقابة بالمنظمة.

38. وشكر وفد الهند، متحدثاً بصفته الوطنية، لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها الشامل. وفي تسليط الضوء على بعض النقاط في التقرير، أشار الوفد بقلق إلى قضية التوظيف في شعبة الرقابة الداخلية، لاسيما المنصب الشاغر لمدير شعبة الرقابة الداخلية والتقاعد المبكر لرئيس قسم التقييم، وتغيب كبير المقيمين في إجازة خاصة والإجازة الممتدة لموظف آخر. وأفاد بأن تلك الأنماط من الموظفين داخل شعبة الرقابة الداخلية تحتاج إلى تصحيح في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى للعمل في شعبة الرقابة الداخلية أن يصل إلى المستوى الأمثل. وفي شأن آخر، طلب الوفد توضيحاً من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة حول مسألة التضارب بين مواعيد تقديم تقارير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وتقارير المراجع الخارجي، وما إذا كانت قضية مؤسسية تحتاج إلى تصحيح من حيث إعادة تحديد المواعيد النهائية أو كانت موجهة في جزء من التقرير الذي قدمه المراجع الخارجي.

39. وأشار وفد باكستان إلى أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة كانت الجهاز المهم المكلف بالرقابة الداخلية والخارجية للمنظمة وتوفير التغذية المرتدة غير المتحيزة للدول الأعضاء. وفي إشارة إلى المخاوف التي أعرب عنها بشأن مختلف الوظائف الشاغرة، لاسيما منصب مدير شعبة الرقابة الداخلية الشاغر بشكل مستمر لفترات طويلة، وبالنظر إلى العمل الحساس للشعبة، طلب الوفد من اللجنة ضمان إجراء مثل ذلك التوظيف في أقرب وقت ممكن، وتجنب مثل هذه الحالات في المستقبل. كما أحيط الوفد علماً باهتمامات اللجنة على النحو المبين في الفقرة 19 من التقرير بشأن الاحتياجات المتكررة التي أعربت عنها الدول الأعضاء للوصول سرية التقارير التي نشرت في شكل مطبوس أو منعت من النشر، وناشد اللجنة أن تطلب إطاراً للتعديلات المقترحة على الميثاق.

40. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها التنويري وعلى مجهودها الرامية إلى تحسين الصحة العامة للمنظمة، مشيراً إلى أن أنشطة اللجنة قدمت نظرة ثاقبة عن المنظمة، الأمر الذي كان حاسماً بالنسبة للدول الأعضاء لتنفيذ مسؤولياتهم بشأن الحوكمة والرقابة. ورأى الوفد أن مكتب الأخلاقيات هو عنصر هام في إطار المساءلة بأي منظمة، وأعرب عن تقديره لتقاسم مكتب الويبو للأخلاقيات لخطوة عمله السنوية مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة للوقوف على آرائها وتقديم المشورة العاجلة. وأيد اقتراح لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

إعادة النظر في تعليمات المكتب ووضع سياسة الكشف المالي الجديدة، ورحب بإعادة النظر في سياسة حماية المبلغين عن المخالفات وذلك لضمان أنها لا تزال محدثة حتى الآن وبما يتماشى مع أفضل الممارسات داخل منظومة الأمم المتحدة. ورأى الوفد أن سياسات حماية المبلغين القوية يعتبر مهمة جدا لبناء ثقافة تنظيمية من السلوك الأخلاقي والمساءلة. وأفاد بأن تصريحات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن تعديل ميثاق الرقابة الداخلية قد شجعت. وفي إشارة إلى الفقرة 19 من التقرير، أعرب الوفد عن تأييده لإجراء تعديلات على الميثاق بشأن السياسة الخاصة بنشر تقارير الرقابة. واستنادا إلى الدروس المستفادة على مدار العامين الماضيين، أعرب الوفد عن اعتقاده بقوة في وجود ثغرات إجرائية في ميثاق الرقابة الداخلية، والتي تحتاج إلى التعامل معها على الفور. وأفاد بأن التحقيقات قد أجريت مع مسؤول كبير في الويبو على أساس أن العملية مستقلة وشفافة وسريعة قدر الإمكان. وحيث أنه يجري الآن مناقشة هذه القضية، وبينما لا تزال ماثلة في الأذهان، أوصت الولايات المتحدة بأن تقوم لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بتقديم التعديلات للدول الأعضاء لمراجعتها في أقرب وقت ممكن، ويفضل قبل حلول شهر أكتوبر. ومن شأن ذلك أن يسمح للدول الأعضاء بمتابعة القضية في الجمعية العامة في شهر أكتوبر. ورأى الوفد أن يتم الاتفاق على جدول زمني على أن ينعكس في فقرة القرار في بند جدول الأعمال بشأن تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أو كقضية فردية، وأعرب عن استعداده للعمل مع الدول الأعضاء في اقتراحها لنص خاص بهذه الفقرة إذا كان من شأن هذا الشيء أن يكون مفيدا.

41. وهنأ وفد البرازيل الرئيس على انتخابه، وأيد البيان الذي أدلى به شيلي، نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وتوجه بالشكر إلى الأعضاء المنتهية ولايتهم في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على عملهم وعلى إعداد التقرير. وفي إشارة إلى أن عملية الاختيار لشغل منصب مدير شعبة الرقابة الداخلية تقترب من نهايتها، اعتبر الوفد أنه من المهم أن توفر شعبة الرقابة الداخلية الموارد المالية الكافية لتنفيذ المسؤوليات الهامة، ورأى ضرورة تطبيع حالة المناصب الشاغرة في أقرب وقت ممكن. وعلق الوفد أهمية كبيرة على سياسة التحقيق، وأفاد بأن توفير التوجيه لموظفي الويبو على كل المستويات يزيد من المساءلة والكفاءة لدى المنظمة ككل. وأعرب عن أمله في أن يمثل الدليل المنقح وسياسة التحقيق تحسنا كبيرا حول القواعد الحالية، وأن يتبع أفضل الممارسات المعمول بها.

42. وشكر وفد الصين لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على الجهود الدؤوبة والموضوعية وعدالتها التي أظهرها أعضائها في أداء عملهم ويأمل أن تلعب اللجنة دورا أكبر في الويبو في المستقبل. وأشار إلى أنه خلال فترة المراجعة الماضية، قدمت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة خدمات تقييم واستشارات شاملة في مجالات الرقابة الخارجية والتقارير المالية وإدارة المخاطر، وهو العمل الذي ساهم بشكل كبير ليس فقط في كفاءة وشفافية إجراءات الويبو، بل أيضا في مجمل أعمال المنظمة.

43. وهنأ وفد تركيا الرئيس على انتخابه، وأعرب عن اعتقاده بأنه في إطار قيادته، ستفرز لجنة البرنامج والميزانية نتائج جيدة في نهاية الأسبوع. ورأى الوفد أن الملكية الفكرية يمكن أن تخدم أغراض تحسين حياة الناس بشكل أفضل. ولفت الانتباه إلى محاولة الانقلاب الأخيرة في تركيا، وأعرب عن شكر حكومة جمهورية تركيا للدول الأعضاء التي أعربت عن تضامنها مع الحكومة التركية. وفيما يتعلق بالقضية المنظورة، أعرب الوفد عن تأييده للبيان الذي أدلى به اليونان نيابة عن المجموعة بـ. وشكر الوفد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها، وتساءل عما إذا كانت جميع تقارير المراجعة والتقييم المذكورة فيه ستعكس مباشرة في تقرير شعبة الرقابة الداخلية.

44. وانضم وفد كندا إلى من هنأوا الرئيس على انتخابه وتعمد بدعمه. وردد الوفد البيان الذي أدلى به المجموعة بـ، وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها والعمل الهام الذي قامت به. وفي ترحيبه بالتفاصيل المضافة التي قدمتها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها، أعرب الوفد عن سعادته لملاحظة أن اللجنة راعت المقترحات المقدمة من بعض الدول الأعضاء خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية لعام 2015 من حيث أسلوب تحليلي أكثر للتقارير، لأن ذلك قد زاد بعض الشيء من أثر تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وأضاف قيمة إلى عملها. وأشار الوفد إلى

الفقرتين 19 و 29، وجهات النظر الموجزة عن النشر وسياسة ودليل التحقيق الخاص بشعبة الرقابة الداخلية، على التوالي، والأمثلة على التفاصيل الإضافية التي وجدت في التقرير الحالي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأعرب وفد كندا عن اهتمامه بسياسة الجزاءات الجديدة للبيع لدى الويبو وسعى للحصول على معلومات من الأمانة حول ما إذا كان تطوير تلك السياسة هو استجابة لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة (JIU) في هذا الصدد، وكذلك ما إذا كانت ستستند تلك السياسة إلى إطار السياسة النموذجية للأمم المتحدة بشأن عقوبات البيع. وأفاد بأنه سيرحب أيضا بالحصول على المعلومات حول الخطوات المقبلة في هذه العملية.

45. وهنأ وفد جمهورية كوريا الرئيس على انتخابه وأعرب عن تقديره لتفانيه في عمل اللجنة، كما شكر الأمانة ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على جميع أعمالهم والجهود المبذولة للحفاظ على اتصالات منتظمة بين جميع الدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى أنه في الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، كانت العديد من الوفود قد اقترحت مزيد من المعلومات التحليلية في عملية الإبلاغ الخاصة بلجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأعرب الوفد عن سعادته بملاحظة جهود لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لتطوير نهج تحليلي في جزء من تقريرها. وأفاد الوفد بأنه تأكيدا على أهمية وظيفة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة كدعامة لآلية الرقابة لدى الويبو، رُئي أنه يجب تعزيز دور لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة من خلال الاستفادة من خبرات وسلطات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة المعلقة.

46. وأعرب وفد المكسيك عن تهنئته للرئيس على انتخابه وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها. وأثنى على الاتصال والتفاعل المتميز بين الأمانة والدول الأعضاء الذي تم تيسيره من خلال المشاورات غير الرسمية، وأعرب عن سعادته بأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قد استجابت لطلب الدول الأعضاء بشأن مزيد من التفاصيل والمعلومات الإضافية في التقارير. ورأى الوفد أنه مع تشجيع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تقديم توصيات محددة بشأن مختلف جوانب ولايتها، يمكن لذلك أن يساعد الدول الأعضاء على تأييد دورها الرقابي. وأعرب الوفد عن سعادته بشكل خاص لرؤية توصيات بشأن تعديل ميثاق الرقابة الداخلية وسياسة التحقيق، حيث أن ذلك سيشجع إمكانية توفير عملية شاملة وفريق مشترك لتعديل الميثاق. ورأى الوفد أن هذا النهج يساعد على رسم الثغرات التي تم تحديدها في مختلف المجالات بما في ذلك التحقيق مع اتباع أفضل الممارسات الموجودة بالفعل والمطبقة في منظومة الأمم المتحدة، وأعرب عن التزامه بالتعاون المتواصل بشأن هذه العملية.

47. وأيد وفد سويسرا البيان الذي أدلى به اليونان، نيابة عن المجموعة باء، وأعرب عن تقديره للعمل الذي تم خلال التحضير للاجتماع. وشارك الوفد الرأي الذي أعربت عنه بالفعل العديد من الوفود بأن القواعد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بحاجة إلى أن تكون أكثر تحديدا، وأنه لا ينبغي توجيه الجهود لإعادة اختراع العجلة بل أخذ الإلهام من السياسات الموجودة بالفعل داخل منظومة الأمم المتحدة. على سبيل المثال، يعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/59/272 مفيدا. ورأى الوفد أنه من المهم عند جعل القواعد أكثر تحديدا، كان استخدام أساس مساهمات الخبراء، لاسيما المساهمات التي وفرتها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة الويبو كمبدأ توجيهي. وإذا كان لا بد من اعتماد القواعد، ينبغي أن يتم ذلك بعناية بحيث يمكن تطبيقها بشكل صحيح في المستقبل. وفي حين أعرب الوفد عن تقديره لتعليق الرئيس حول الرغبة في الشروع في عملية تعديل الميثاق، أعرب أيضا عن سعادته للعمل مع الويبو والوفود الفردية الأخرى المهمة بشأن هذا الجهد.

48. وطلب وفد تركيا توضيحا بشأن ثلاث مسائل: ما هي المداولات بشأن أمين المظالم الجديد؟، وهل يمكن أن توفر الأمانة مزيد من المعلومات حول عملية توظيف مدير شعبة الرقابة الداخلية، بما في ذلك التغييرات المقترحة على الإعلان عن المناصب الشاغرة؟، ولماذا لم يكن هناك أي تعليق في التقرير بشأن أساس التوزيع الجغرافي، كهدف هام للمنظمة، كما نصت عليه المادة التاسعة من اتفاقية الويبو؟

49. وهنأ وفد أستراليا الرئيس على انتخابه وشكر الأمانة على كل الأعمال التي تمت للتحضير للاجتماع. وشكر الوفد شعبة الرقابة الداخلية ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على توفير الدعم المتميز للدول الأعضاء، وأشار إلى أن الويبو والدول الأعضاء فيها كانت في طليعة منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بتطوير وتحسين قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية. وأيد الوفد مراجعة الميثاق من قبل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، بالتشاور مع شعبة الرقابة الداخلية، بهدف التأكد من أن الميثاق سيصبح نموذجاً في إطار الأمم المتحدة لأفضل الممارسات في إجراءات الرقابة.

50. وأشار رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، رداً على المسائل التي أثارها الوفود فيما يتعلق بموقف الموظفين داخل شعبة الرقابة الداخلية، أن تقريره يعكس مرحلة مبكرة من الوضع، الذي تغير بشكل كبير وإيجابي. وأضاف الوفد بأن هناك الآن موظفين جدد أضيفوا إلى الفريق وتم تسكين محقق جديد، وتم تعزيز شعبة التقييم. ومع ذلك، رأت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية في وضع أفضل لتقديم عرض التفاصيل الإحصائية. ولا يزال الوصول إلى التقارير والتغييرات على ميثاق الرقابة بمثابة قضايا محورية واضحة بالنسبة للجنة. وتحتاج إعادة النظر في ميثاق الرقابة مدخلات وعملية مناقشة حوله من جانب الدول الأعضاء التي تأمل اللجنة في تحقيقه من خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية المقبلة. وهناك اثنين من العناصر الرئيسية التي أثرت في الجدول الزمني لإجراء التغييرات على ميثاق الرقابة: أحدها هو وصول الدول الأعضاء إلى تقارير الرقابة ونشرها، والتي كانت إما قد حجت أو لم تنشر على الموقع الإلكتروني. وكان العنصر الآخر هو التحقيقات مع كبار المسؤولين، وكان هذا الأخير بمثابة مهمة أكثر تعقيداً. وأشار رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى أن آخر مرة تم فيها تعديل ميثاق الرقابة وإدخال عناصر جديدة عليه، كانت اللجنة قد قامت بعملية بناء على الدعم الذي تلقته من إجماع الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بقضايا الحماية، ذكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن هذا هو الموضوع الذي ظهر على جدول أعمالها في كل مرة اجتمعت اللجنة مع مسئول الأخلاقيات، والذي سبق إعداد تقريره وتقديمه إلى لجنة التنسيق. وأوضح رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة السبب وراء عملية التقارير التي أعدتها شعبة الرقابة الداخلية واعتمدها مديرها، ومن ثم عرضها على لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأخذت تعليقات أو ردود فعل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بعين الاعتبار ولكن بقي القرار النهائي مسؤولية مدير شعبة الرقابة الداخلية، وتحديد ما إذا كان سيتم اتخاذ المزيد من الإجراءات. ويجسد ذلك استقلال المدير. وفيما يتعلق بمسألة التمثيل الجغرافي التي أثارها وفد تركيا، علق رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بأن هناك ضرورة لإعادة النظر في الموضوع، ولكن أوضح أن ذلك ليس في ميثاق اللجنة، التي كانت نقطة البداية بالنسبة لها هو أنشطة إطار الرقابة والرقابة الداخلية. وإذا قررت لجنة التنسيق، بتوجيه من الدول الأعضاء، بإدخال هذا العنصر في ميثاق الأمم المتحدة، فإنه يسعد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن تتعامل مع هذه القضية.

51. وردا على السؤال الذي طرحه وفد الهند بشأن توقيت تقديم التقرير، أوضح السيد/ تشاتيري من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن عدم التطابق حدث للمرة الأولى منذ السنوات الست التي كان فيها عضواً باللجنة، وربما نتج عن توقيت لجنة البرنامج والميزانية. وكان الموعد النهائي لإعداد الوثيقة الذي يمين بعد شهرين بمثابة ضرورة بالنسبة للأمانة لضمان الترجمة وتوزيع الوثيقة على الدول الأعضاء. وأضاف أن تفاوت الموعد النهائي كان خارج سيطرة أي من المراجع الخارجي الذي قدم تقريره، والذي تم بشكل جيد ضمن المواعيد المحددة، والنظر فيه من قبل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في الإطار الزمني الذي سيسمح بأي ملاحظات يجب أن تنعكس في الوثيقة التي قدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب عن امتنان لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لرئيس لجنة البرنامج والميزانية للسماح لها بتقديم هذا البيان التكميلي الذي أعطى الصورة الكاملة.

52. وردا على السؤال الذي طرحه وفد كندا، ذكرت الأمانة أن سياسة عقوبات البائعين تتماشى مع منظومة الأمم المتحدة، وأضاف أن الشخص المسؤول عن تلك السياسة قد تحقق في الواقع منها مقابل مشروع الأمانة. وفي الواقع، تعد الويبو متقدمة بشأن السياسة وتأمل في إصدارها قبل نهاية العام.

53. وشكر الرئيس الأمانة ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التوضيحات التي قدمتها، وسأل عما اذا كان وفد الولايات المتحدة الأمريكية راض عن الجدول الزمني المحدد لتعديل الميثاق أو لا يزال يتطلب تمديد هذه نقطة في المشروع.

54. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية، إقرار بأن هذا الأمر من أولويات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، عن أمنيتها بإضافة فقرة قرار، وذكر انه ناقش مع الدول الأعضاء الأخرى صياغة مثل هذه الفقرة التي من شأنها أن تعكس الجدول الزمني. وطلبت الوفود استراحة قصيرة لمواصلة المناقشة مع الدول الأعضاء لنص مناسب حول الجدول الزمني بحيث ينعكس في فقرة هذا البند من جدول الأعمال.

55. وتم تأجيل القرار بشأن بند جدول الأعمال حتى يتم توفير إعادة صياغة لفقرة القرار.

56. وبعد توزيع النص المقرر المعدل، قرأ الرئيس القرار المقترح. ونظرا لعدم وجود المزيد من التعليقات، أعمد القرار.

57. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/25/2).

58. وإذ أحاطت اللجنة علما كذلك بالمناقشات التي جرت خلال دورتها الخامسة والعشرين بشأن تحديد جدول زمني لمراجعة ميثاق الرقابة الداخلية، أقرت بأن مراجعة ذلك الميثاق تشكل أولوية عالية بالنسبة إلى الدول الأعضاء، وأمرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن تضطلع، وفقا لولايتها، بما يلي:

"1" اقتراح تعديلات استشارية على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية لجعله ميثاقا نموذجيا ضمن منظومة الأمم المتحدة من حيث كفاءة عمليات التحقيق التي تنطوي على ادعاءات صادرة ضد كبار المسؤولين، ومن حيث استقلاليتها وشفافيتها؛

"2" وإجراء مشاورات مع أصحاب المصالح المعنيين أثناء عملية المراجعة المذكورة؛

"3" وطرح تلك التعديلات كي تنظر فيها جمعيات الويبو في دورتها السادسة والخمسين القادمة وتصدر رأيا قرارا بشأنها.

59. وذكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أنه، بناء على القرار المتخذ، سيدعو لعقد اجتماع استثنائي للجنة لإعداد القرار. واغتتم هذه الفرصة لتشجيع الدول الأعضاء على تقديم مساهماتهم ووجهات نظرهم حول هذه القضايا في أقرب وقت ممكن، حيث لا يوجد سوى أربعة أسابيع فقط على موعد الجمعية العامة المقبلة. ولا يمكن أن تكون الممارسة مفيدة إلا إذا شاركت الدول الأعضاء على وجه السرعة بوجهات نظرهم مع اللجنة عن طريق الأمانة.

البند 5: تقرير هيئة التحكيم لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية)

60. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/3 والوثيقة المقابلة.

61. ودعا الرئيس رئيس هيئة التحكيم التابعة للجنة الرقابة الاستشارية المستقلة للويبو لتقديم المستندات.

62. وقدم سعادة السفير رودا جاكسون (جزر البهاما)، رئيس هيئة التحكيم التابعة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، البيان التالي:

"سيدي الرئيس، شكرا جزيلاً لكم، وأود أن أحيي الجميع بتحية الصباح. واسمحوا لي بأن أعرفكم بنفسي. أنا رودا جاكسون، السفير والممثل الدائم لكومنولث جزر البهاما لدى الأمم المتحدة. وأود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لي لرئاسة هذه اللجنة الهامة التابعة لليويو، وتنتقل إلى مواصلة قيادتك خلال هذا الاجتماع. ويسرني بصفتي رئيس هيئة التحكيم أن أقدم هذا التقرير إلى لجنة البرنامج والميزانية.

"وأود أن أعثم هذه الفرصة لأشكر أعضاء هيئة التحكيم الواردة أسماؤهم في التقرير، إلى جانب أرندينا كوبي وغيرهم من أعضاء الأمانة، على دعمهم. ولعلكم تتذكرون أن هيئة التحكيم قد تشكلت لتحديد خمسة أعضاء يحلوا محل الأعضاء المنتهية ولايتهم بلجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة للمجموعات الإقليمية الخمسة التالية: المجموعة الأفريقية، مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ، مجموعة بلدان آسيا الوسطى والتوقاز وأوروبا الشرقية، الصين، مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ولعلكم تتذكرون أن لجنة البرنامج والميزانية قررت في دورتها التي عقدت في سبتمبر 2015 إنشاء هيئة التحكيم التابعة للجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة التي تضم سبعة ممثلين من الدول الأعضاء وفقاً للفقرتين 18 و 19 من الوثيقة WO/PBC/39/13، وأحيطت علماً بأن الأمانة ستؤسس هيئة تحكيم تابعة للجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة بهدف تقديم توصياتها في جلسة لجنة البرنامج والميزانية لعام 2016. وقد توجت هذه العملية في التقرير الذي أمامكم في الوثيقة WO/PBC/25/3، والذي يحتوي على توصيات هيئة التحكيم.

"وأود أن أسلط الضوء على أن توصية الهيئة الواردة في الفقرة 33 من التقرير كانت بالإجماع، وأن العملية كانت عملية مدفوعة من قبل الدول الأعضاء. وتتمحور عملية الاختيار بوضوح في التقرير الذي أمامكم. ومع ذلك، أود أن أعثم هذه الفرصة لتسليط الضوء على عناصر معينة من التقرير. لقد تم تحديد إجراءات انتقاء وتناوب أعضاء لجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة في الوثيقة WO/GA/39/13 وفي الشروط المرجعية للجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة. وتمشيا مع هذه الإجراءات، تقوم كل مجموعة من مجموعات الوييو السبعة للدول الأعضاء بترشيح ممثل واحد للهيئة المكونة من سبعة أعضاء. واعتمدت هيئة التحكيم نظامها الداخلي. وأعطيت الأولوية للملئ المقاعد الشاغرة الخمسة بلجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة من نفس المجموعات الإقليمية التي خرج منها الأعضاء الخمسة المنتهية ولايتهم لضمان إلى أقصى حد ممكن أن اللجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة تكفل تتألف من عضو واحد من كل من المجموعات الوييو الإقليمية السبعة. وقد انعكست هذه الأولويات في الإعلان عن الوظائف الشاغرة وفي الخطاب المرسل من المدير العام إلى جميع الدول الأعضاء لدعوتهم إلى تقديم الطلبات. وفي هذه المرة، تضمن الإعلان عن الوظائف الشاغرة أيضاً إشارة محددة إلى عدد سنوات الخبرة المهنية ذات الصلة المطلوبة على مستوى الإدارة العليا والتي حُددت بعشر سنوات. وتم إضافة هذا العنصر كرد مباشر على التوصية التي قدمتها هيئة الترشيح السابقة التي شاركت في تعيين أعضاء لجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة عام 2013.

"وكان هناك ما مجموعه 136 طلباً وردت من المجموعات الإقليمية السبعة لليويو، 37 طلباً من المرشحات الإناث و99 من المرشحين الذكور. وقام الاستشاري الخارجي بفحص كل الطلبات البالغة 136 طلباً لتحديد أهلية المرشحين. ونتيجة الاستعراض الفردي لها، حقق 48 طلباً الحد الأدنى من المتطلبات، جاء (41 طلباً) من مجموعات الأولوية الخمسة. وأحيلت الطلبات الـ 48 إلى لجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة للتقييم القائم على التصنيف مع إخفاء أسماء وجنسيات المرشحين. وقامت لجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة بتصنيف المرشحين باستخدام مصفوفة التقييم التي تم إعدادها من قبل هيئة التحكيم وبالارتباط مع ما تم التشاور بشأنه مع لجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة. وقامت لجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة بإحالة تقييمها إلى هيئة التحكيم التي أعادت بعدها الأسماء والجنسيات ونظرت هيئة التحكيم في تقييم لجنة الوييو الاستشارية المستقلة للرقابة القائم على التصنيف وأعدت قائمة مختصرة تضم الـ 12 مرشحاً التي تود مقابلتهم، مع أخذ التمثيل الإقليمي في الاعتبار. وأجريت المقابلات عبر مؤتمر

الفيديو. واشتملت هيئة التحكيم أسئلة تتعلق بالمجالات التي أوضحت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أنها لم تتمكن من تقييمها على أساس الطلبات الورقية.

"وأجمعت هيئة التحكيم على المرشحين الخمسة الذين يوصى بترشيحهم، الذين جاءوا من كل مجموعات الأولوية الخمسة، وهما مرشحين من الإناث وثلاثة من الذكور. وترد أيضا السير الذاتية الموجزة في التقرير. وفي الختام أود أن أكرر أن عملية الاختيار كانت شاملة وعادلة مع الأسئلة المطروحة للمتقدمين بطريقة مريحة وجذابة، وكانت هناك مجموعة جيدة من المتقدمين المهنيين المؤهلين. وأشار ممثل هيئة الاختيار إلى أنه من المناسب إشراك لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة عند الضرورة لضمان التكامل مع المهارات اللازمة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

"إن النتيجة التي أمامكم تمثل أفضل وأنسب المرشحين مع احترام مبادئ التمثيل الجغرافي. أشكركم، سيدي الرئيس، على اهتمامكم".

63. وأعرب وفد شيلي، متحدًا باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، عن تأييده لتوصيات هيئة التحكيم برئاسة السفارة جاكسون. كما أعرب عن امتنانه لها بشأن التقرير. ورحب الوفد بالأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وعن أمله في أن يكون قادرا على مواصلة التعاون الوثيق والحوار معهم، وهي السمة السائدة حتى الآن بين اللجنة والدول الأعضاء.

64. وأعرب وفد اليونان عن شكره للسفيرة جاكسون على عرضه المفصل، كما تقدم الوفد بالشكر إلى هيئة التحكيم. وأشار إلى أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة كان لها دور أساسي في آلية المراجعة والرقابة لدى الويبو، وفي هذا الصدد، أشاد الوفد بتحقيق الشفافية في الوثيقة WO/PBC/25/3، التي أشارت إلى أنه تم اتباع الإجراءات.

65. وأعرب وفد المكسيك، في التعبير عن دعمه الكامل للبيان الذي أدلى به وفد شيلي، عن شكره للسفيرة جاكسون على التقرير المتميز الذي قدمته. واستطرد معبرا عن شكره للأعضاء الآخرين في هيئة التحكيم، مشيرا إلى أنها قامت بعمل جيد. وأكد الوفد على أنه يولي أهمية خاصة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وأضاف بأن إجراءات اختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة الجدد كان بمثابة أمرا ضروريا. كما أعرب عن رغبته في الترحيب بالأعضاء الخمسة الجدد. وقدم الوفد اقتراحا بشأن إمكانية الاجتماع بالأعضاء الجدد، من خلال الاجتماع القادم للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، بهدف تسهيل الانتقال السلس بين الأعضاء الحاليين والأعضاء الجدد. ودعا الأمانة العامة واللجنة إلى النظر في اقتراحه. ورأى الوفد أنه في حالة توفر هذه الإمكانيات، فسيكون الأمر مفيدا، وبالتالي توفير فرصة للدول الأعضاء للتعرف على الخبراء الجدد بلجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

66. وشكر وفد نيجيريا، متحدًا باسم المجموعة الأفريقية، السفارة جاكسون على تقريرها، كما أعرب عن تقديره لأمانة الاجتماع وأمانة الويبو، والمستشار الخارجي الذين شاركوا في عملية الاختيار. وأعرب أيضا عن تقديره لهيئة التحكيم التي دعمت عمل الأمانة، كما أعرب عن تقديره للسفيرة جاكسون على تحديد المرشحين للتعيين كأعضاء جدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. كما أعرب الوفد، بصفته الشخصية، عن شكره للسفيرة جاكسون على قيادتها خلال عملية الاختيار، وأكد على أن العملية كانت في مجملها شفافة وشاملة ومستنيرة وتنافسية.

67. وأشار وفد الصين أن هيئة التحكيم وجميع الأطراف ذات الصلة قد عملت بجدية، مما أسفر عن خمسة مرشحين نهائيين لعضوية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، والذين كانوا جميعا يمتلكون الخبرة الثرية في مجال التدقيق وكانوا مؤهلين تماما. كما أشار الوفد إلى أن العديد من الأعضاء الجدد لديهم خبرة التدقيق في منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك مقر الأمم المتحدة، وعلى هذا النحو، فإنهم يلبون تماما متطلبات الويبو لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بأعضائها. ولذلك، اقترح الوفد اعتماد القائمة. وتعهد الوفد بدعمه المتواصل لعمل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة،

للتأكد من أنه يمكنها تحسين تنفيذ الرقابة وولايتها الاستشارية. وفي الختام، اغتنم الوفد الفرصة للتعبير عن شكره لهيئة التحكيم على عملها الشاق.

68. وفي إشارة إلى السؤال الذي طرحه وفد المكسيك فيما يتعلق باجتماع محتمل للمرشحين الجدد في الاجتماع المقبل للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، أفادت السفيرة جاكسون بأن الأمانة ستتولى تلك القضية. واختتمت السفيرة جاكسون كلمته بتوجيه الشكر إلى أعضاء هيئة التحكيم التي قامت، في رأيها، بعمل أصيل في هذه العملية. وأشارت إلى أنه رغم الإرهاق من وقت لآخر، إلا أنهم جميعا مستمرين في مهامهم، وأعربت عن رغبتها مرة أخرى في أن تتقدم بالشكر لموظفي الأمانة على دعمهم.

69. وأوضحت الأمانة، ردا على سؤال من وفد المكسيك، أن سياسة التناوب قد خططت بحيث يكون هناك احتمالات جيدة من التداخل الأعضاء. وأبرزت الأمانة أنها كانت حالة فريدة من نوعها أن يتناوب خمسة أعضاء من أصل سبعة في نفس الوقت، وأشارت بأنه عادة ما كان يتناوب أربعة أعضاء. كما أفردت بأن الأمر برمته كان طبقا لما يقرره رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن كيفية إجراء الاجتماع المقبل، لكنها اختتمت بنصيحة إلى اللجنة مفادها أن التكلفة التقديرية لمشاركة خمسة أعضاء في الاجتماع المقبل ستكون حوالي 55.000 فرنك سويسري.

70. وتقدم وفد كندا بالشكر إلى السفير جاكسون وجميع أعضاء هيئة التحكيم، وطلب تأجيل أي قرار بشأن هذه المسألة، مبرزا رغبته في الحصول على توضيح لعناصر معينة من التقرير قبل المضي قدما. وطلب الوفد عقد اجتماع مع أعضاء الهيئة و/ أو الأمانة قبل الشروع في اعتماد هذه التوصية.

71. وأشار السفير جاكسون، ردا على هذا الطلب، بأنه سيتم ترتيب الوقت المناسب للاجتماع بالتشاور مع الأمانة.

72. وطلب الرئيس توضيحا من وفد كندا حول ما إذا كانت الصعوبات ذات طابع موضوعي أو إجرائي فقط، وسأل عما إذا كان الوفد في وضع يسمح له بالموافقة على مشروع القرار المقترح لأغراض التخطيط فقط.

73. وأشار وفد كندا أن القضايا كانت ذات طابع موضوعي، وأنه سيكون لديه فكرة أفضل بعد اجتماعه مع الهيئة و/ أو الأمانة.

74. وحث الرئيس الأمانة على ترتيب لقاء في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى للجنة البرنامج والميزانية المضي قدما وبشكل سريع في اتخاذ القرار بعد توضيح جميع القضايا.

75. وأفاد الرئيس، في جلسة بعد الظهر، أنه قد أحيط علما بأنه تم التوصل إلى نتيجة إيجابية بشأن بند تعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة الويبو. وفي هذا الصدد، دعا أمين اللجنة لاطلاع لجنة البرنامج والميزانية على آخر التطورات.

76. وأشارت أمين هيئة التحكيم التابعة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى أن أحد الوفود طلب توضيحا من هيئة التحكيم وأمينها فيما يتعلق بتقريرها. وأفادت أمين الهيئة بأنها عقدت اجتماع مع أعضاء لجنة الاختيار، حيث تقرر أن السيرة الموجزة لأحد المرشحين الموصى بهم تتطلب تغييرا طفيفا في التحرير، ألا وهو مسمى منصبه السابق كنائب عام حيث كان يجب إدراج كلمة "زنجبار" قبل كلمة "جمهورية تنزانيا المتحدة".

77. واقترحت الأمانة، عندئذ، أن تصدر تصويبا لهذا الغرض. ورأت الأمانة أيضا أن التغيير التحريري الطفيف لا يستدعي تعديلا على الفقرة القرار الذي طلب من لجنة البرنامج والميزانية أن توصي فيه للجمعية العامة بالمرشحين الخمسة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

78. وطلب الرئيس، بعد توضيح الأمانة، أن تضيي لجنة البرنامج والميزانية قدما في اعتماد القرار. وحيث رأى الرئيس أن الوفود راضية عن التوضيحات التي قدمتها الأمانة ولا توجد اعتراضات، تلا الرئيس فقرة القرار المقترح، والذي تم اعتماده.

79. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة لليوبو بالموافقة على توصيات هيئة التحكيم لاختيار خمسة أعضاء جدد في لجنة الليوبو الاستشارية المستقلة للرقابة، والواردة في الفقرة 33 من تقرير هيئة التحكيم (الوثيقة WO/PBC/25/3).

البند 6: تقرير مراجع الحسابات الخارجي

80. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/4.

81. ودعا الرئيس مراجع الحسابات الخارجي إلى تقديم الوثيقة وتقديم تقريره.

82. وقدم المراجع الخارجي (ويمثله السيد جيه. براكاش والسيد بي. كهانوجا) تقريره كالاتي:

"السيد الرئيس وأعضاء الوفود الكرام:

"في البداية، أود أن أعبر عن تحيات وتقدير السيد شاشي كانت شارما، المراقب والمراجع العام بالهند. ويشرفني أن أعرض عليكم اليوم، بالنيابة عنه، نتائج المراجعة الخارجية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن العام المالي المنتهي في ديسمبر 2015. وقد تم رفع تقرير المراجع الخارجي للعام 2015، والذي تضمن ملاحظات مراجعة وتوصيات مهمة، بصورة منفصلة لرفعها إلى الجمعية العامة.

"وقد تم إسناد مراجعة حسابات الليوبو إلى المراقب والمراجع العام للهند للأعوام المالية من 2012 وحتى 2017 وفقا لاعتماد الدورة الأربعين للجمعية العامة لليوبو (الدورة العادية العشرين)، والتي عقدت في جنيف في أكتوبر 2011. ويتناسب نطاق المراجعة مع اللائحة 8-10 من اللوائح المالية والمرجعيات التي وضعت في الملحق 2 بتلك اللوائح.

"وتم إجراء المراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي قام بتبنيها فريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة، وأجهزتها المتخصصة والمنظمة العالمية للطاقة الذرية، ومعايير المراجعة الخاصة بالمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، واللائحة 8-10 من اللوائح المالية لليوبو والمرجعيات التي تنظم المراجعة الخارجية لليوبو كما ذكرت في الملحق 2 للوائح المالية.

"وقمنا بإجراء تحليل مخاطر مفصل قبل القيام بالمراجعة الخاصة بالسنة المنتهية في ديسمبر 2015. وتمت صياغة استراتيجية تنفيذ تقوم على أساس المخاطر، لإضافة قيمة إلى أداء الليوبو، مع تقديم تأكيدات مستقلة إلى إدارة الليوبو. وشكلت نتائج تحليل المخاطر أساس خطط المراجعة الاستراتيجية والسنوية.

"وتضمن تقرير المراجعة ثلاثين توصية. وتم استكمال التوصيات بعد الحصول على رد الإدارة على استنتاجات المراجعة. ويسعدني أن أبلغكم أن الليوبو قد قبلت بغالبية توصياتنا. وتعتبر عملية مراجعة التوصيات المفتوحة عملية مستمرة، وتم متابعة تطبيق التوصيات بصورة دورية. وحتى الآن، يوجد 30 توصية مفتوحة تتعلق بالفترات السابقة. وبناء على النتائج التي تلقيناها من الإدارة حول تطبيق توصيات المراجعة الخارجية، قمنا بإغلاق/تسوية 16 توصية هذا العام حتى الآن.

"وبالإضافة إلى التعبير عن وجهة نظر تتعلق بالقوائم المالية لليوبو، فقد تضمنت تغطية المراجعة مجالات متعلقة بالاقتصاد والكفاءة وفاعلية التدابير المالية، والنظام المحاسبي والضوابط المالية الداخلية، والتنظيم العام والإدارة في الليوبو. وكانت المجالات التي قمنا بتغطيتها في دورة المراجعة تلك هي: مركز التحكيم والوساطة، والسفر والزمالات.

"رأي المراجعة حول القوائم المالية لعام 2015: أظهرت مراجعة القوائم المالية لفترة 2015 عدم وجود أوجه ضعف أو أخطاء نعتبرها أخطاء مادية في الدقة واستكمال البيانات وصلاحيه القوائم المالية ككل. وبناء عليه، قمنا بتقديم رأي مراجعة غير مشفوع بتحفظ فيما يتعلق القوائم المالية الخاصة بالويبو بالنسبة للفترة المالية المنتهية في 31 مارس 2015. وسوف أقوم الآن بإيجاز بالإشارة إلى الاستنتاجات المهمة لمراجعتنا التي تمت أثناء العام والتوصيات التي نتجت عنها.

"الأمر المالية: قمنا بتحليل البيانات المتعلقة بطلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات والتي نشرت أثناء عام 2015 ولاحظنا أنه بالرغم من توافق إجمالي عدد طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي نشرت تقريبا مع البيانات ذات الصلة الواردة في التقرير المالي السنوي للويبو لعام 2015، فإن رسوم الإيداع الدولي لم تكون مطابقة، بناء على عدد الطلبات المنشورة. كما لاحظنا أيضا أن الويبو قد تلقت تسوية مدفوعات بمبلغ 4.7 مليون فرنك سويسري أثناء عام 2015. وانطبق نفس الأمر على رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لسنة 2015، بالرغم من أن طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تم تلقي المدفوعات من أجلها كانت تتعلق بسنة إيداع سابقة تعود لعام 2004. ومن وجهة نظرنا، إذا كانت هناك آلية مفصلة لتسوية العائدات الناجمة عن رسوم الإيداع الدولي الخاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، في سنة إعداد التقارير، مع الرقم الذي يعتمد على طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات المنشورة في هذا العام، فسوف يؤدي ذلك إلى تقديم صورة صحيحة لرسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات في القوائم المالية لعام 2010، أي في العام الذي تم فيه تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الويبو وبعد ذلك. لذلك، فقد أوصينا بأن تقوم الويبو بوضع آلية مفصلة لنضمن أن العائدات الناجمة عن رسوم الإيداع الدولي الخاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات في أي سنة إعداد التقارير تتساوى مع الرقم الذي يظهر في طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات المنشورة في هذا العام.

"ولاحظنا عدم وجود آلية رسمية للتأكد من وجود أي تغيرات متقبلة في القيمة العادلة للعقارات، المعدات والآلات، وهو أمر يتطلب تقييم سنوي، لضمان عدم اختلاف القيمة الدفترية بصورة جوهرية عن القيمة العادلة. وأوصينا بأن تقوم الويبو بتطبيق مؤشرات ومعايير تسترشد بها فيما يتعلق بضرورة القيام بعمل إعادة تقييم للممتلكات والمعدات والآلات كل عام.

"وأشرنا إلى أن الأصول المستهلكة بالكامل مع القيمة الدفترية التي تبلغ 10.31 مليون فرنك سويسري كانت قيد الاستخدام. ويعني ذلك أن هذه الأصول تتمتع بقيمة اقتصادية بالنسبة للمنظمة وأن العمر الإنتاجي لبعض الأصول قد يكون تم التقليل الشديد من قدره. وقد أوصينا بأن تقوم الويبو بإعادة تقييم العمر الإنتاجي للأصول ليتم عرضها بصورة عادلة، ولوضع تقدير معقول للعمل المفيد للأصول.

"مركز التحكيم والوساطة: أوضحت مراجعة جرت "إطار النتائج" الخاص بمركز التحكيم والوساطة للعامين 2012-2013 و2016-2017 أنه بالرغم من أن تحقيق الأهداف الواردة تحت بعض الفئات قد تم تجاوزها بقدر كبير بصورة متسقة، فإن بعض الأهداف المتعلقة بالسنوات التالية لم تتم مراجعتها بصورة مناسبة. وأوصينا مركز التحكيم والوساطة بالاستمرار في تعزيز آلية وضع أهداف واقعية لمؤشرات الأداء.

"ولم يتمكن مركز التحكيم والوساطة من تحقيق كافة مؤشرات النتائج الثلاثة، وفقا للخطة الاستراتيجية متوسطة المدى المتعلقة باستخدام المتزايد والطلب المتنامي على منتجاته وخدماته العالمية، التي تسهم في الاستدامة المالية للمنظمة. وقد أوصينا بأن يقوم مركز التحكيم والوساطة بتبني منهج أكثر استباقية، لجعل خدمات حل النزاعات البديل الخاصة بالويبو النظام المفضل لدى المستخدمين، من خلال اتباع جهود جاذبة وفعالة التكلفة.

"وتضمن مركز التحكيم والوساطة أسماء جديدة على قائمة الأشخاص المحايدين، أي محكمين ووسطاء، على أساس طلب من المرشحين، ودعوة من مركز التحكيم والوساطة لهم، أو بعد الالتقاء بهم في دورات التدريب/ورش

العمل/المؤتمرات الخ. ونرى أن النظام الحالي الخاص بإعداد قوائم المحكمين والوسطاء لا يسمح لمركز التحكيم والوساطة بتضمين أسماء لأشخاص محايدين من مجالات أوسع. وأوصينا بأن ينظر مركز التحكيم والوساطة في صياغة سياسة أكثر شفافية ويتم التعريف بها بصورة أفضل، وتقوم بتحديد عملية ومعايير إدراج الأشخاص المحايدين على قائمة الويبو.

"وبينا نتفهم أن بعض التأخير قد يكون حتمياً على أرض الواقع، وهو أمر لا يمكن التنبؤ به من خلال القواعد، فإننا نرى أن الوقت يعتبر عامل مهم في النزاع حول أسماء النطاق، والتي يكون من الأفضل استخدام خدمات التسوية البديلة للنزاعات بالنسبة لها. ولذلك فقد أوصينا مركز التحكيم والوساطة بتعزيز آلية الرقابة لديه لتقليل الوقت المستغرق في توفير خدمات حل النزاعات المتعلقة بأسماء النطاقات لعملائه.

"السفر والزمالة: لاحظنا بعض حالات عدم امتثال باللوائح والقواعد الخاصة بالعمليين، وتعليمات والمبادئ التوجيهية للمكاتب والمتعلقة بمهام السفر، والسفر في إجازة للوطن، والسفر في منحة تعليمية، والسفر للتعين والعودة للوطن، الخ. وقد أوصينا بأن تقوم الويبو بالاستمرار في تبني تدابير فعالة للالتزام بالقواعد والتعليمات في حالات السفر تلك.

"وأشرنا إلى أن العقد الموقع مع وكيل السفر ينص فقط على نوعين من الحجز عبر استخدام الإنترنت وبدون استخدام الإنترنت. ولأن العقد لم ينص على الحجز من خلال "مساعدة وكيل"، فقد كان يتم دفع الأجر الأعلى من السعرين المتعاقد عليهما لوكيل السفر. وأوصينا بأن تقوم الويبو باتخاذ خطوات من أجل التعامل مع المشكلات الفنية المتعلقة بحجز التذاكر عبر الإنترنت، ويمكن خلال الفترة الانتقالية التفاوض بشأن رسوم التعاملات المتعلقة بالحجز "بمساعدة وكيل"، مع القيام بمراجعة مناسبة للعقد.

"وأشرنا إلى أنه يتم السماح بالحصول على 50% من بدل الإقامة اليومي على متن الطائرة للعمليين في مقابل الليالي التي يقضونها في الطائرة، وهو أمر غير مطبق على هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وقد أوصينا بمراجعة سياسة السفر المتعلقة بسداد 50% من بدل الإقامة اليومي.

"ولاحظنا أن اللوائح الحالية لم تتحدث بشأن حساب التكاليف المتعلقة بإلغاء العمليين للتذاكر لأسباب شخصية. ولذلك فقد أوصينا بأن تقوم الويبو بدراسة إدراج بنود لازمة في اللوائح والقواعد تتعلق باستعادة تكلفة إلغاء التذاكر من الموظفين المعنيين عندما يكون الإلغاء نتيجة أسباب شخصية.

"وفي الختام وبالنيابة عن المراقب والمراجع العام للهند وجميع زملائي الذين تم انتدابهم لإجراء المراجعة للويبو، أود أن أسجل تقديري للتعاون واللياقة التي تم التعامل بها معنا من قبل المدير العام والأمانة وموظفي الويبو أثناء عملية المراجعة.

"وأقدم بالشكر للرئيس المبجل وأعضاء الوفود الكرام على إعطائنا الفرصة لعرض تقريرنا عليهم. أشكركم"

83. وعبر وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، عن شكره للمراجع الخارجي على تقريره بشأن الإدارة المالية، ومركز التحكيم والوساطة، ومراجعة السفر والزمالات. كما تم التعبير عن الامتنان على تقديم التقرير هذا العام في الوقت المحدد، كذلك تم التعبير عن الامتنان على استجابات الأمانة لثلاثين توصية مراجعة. وأحاطت المجموعة علماً بأن الفائض في عام 2015 بلغ 33.27 مليون فرنك سويسري، وهي نتيجة تأثرت بصورة أساسية بأداء معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقد تأثرت محركات عائدات الخدمات ذات الرسوم المدفوعة في الطلب العالمي على عناوين الملكية الفكرية بأداء الاقتصاد العالمي، إلا أنه كان هناك استمرار في زيادة أنشطة إيداع الملكية الفكرية العالمية منذ عام 2010، بالرغم من حدوث انتعاش اقتصادي من الأزمة الاقتصادية العالمية بدأ في عام 2008. وأكدت نتائج التقرير على أن النظام المالي الدولي الهش الذي كان على الويبو أن تعمل من خلاله قد تطلب الحصافة والإدارة الحريضة، وهي وجهة نظر عبرت عنها المجموعة مراراً وتكراراً.

84. وعبر وفد لاتفيا، متحدثا بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، عن رضاه عن رؤية القوائم المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الخاصة لعام 2015، وعن أن التدابير المالية قد جرت وفقا للوائح والقواعد المالية في الويبو. وأحاط الوفد علما بنتائج المراجع حول رسوم الإيداع الدولي الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات والأصول ومركز التحكيم والوساطة، والسفر والزمالات، وعبر عن اعتقاده بأن مجالات التحسن التي حددها المراجع الخارجي سوف تزيد من فاعلية عمل المنظمة.

85. وعبر وفد المكسيك عن رضاه لأن هناك رأي مراجعة غير مشفوع بتحفظ بشأن القوائم المالية. وطالب الوفد بأن يرى التوصيات المرتبطة بالمؤشرات والمعايير لإعادة تقييم الممتلكات والمعدات والآلات بصورة سنوية، لتقييم ما إذا كانت هناك تغييرات في قيمتها أم لا، وأيضا متابعة العمر الإنتاجي للأصول، لأن ذلك يعطي انعكاسا إيجابيا للواقع. كما عبر الوفد أيضا عن رغبته في أن يتمكن من النظر في سياسة إدماج المحكمين والوسطاء المحايدين في قائمة الويبو. وفي النهاية، فإنه بالنظر إلى وضع وتنظيم العاملين، بالإضافة إلى الخدمات والقضايا المتعلقة بالسفر وإجازة زيارة الوطن ومستحقات السفر لأغراض تعليمية، أكد الوفد على أهمية التقرير الذي تقوم بإعداده وحدة التفتيش المشتركة على مستوى الأمم المتحدة، الأمر الذي سوف يؤدي بلا شك إلى تقديم المزيد من التوصيات. واقترح الوفد أن تقوم الأمانة بتقديم نظرة عامة لحالة تطبيق توصيات المراجع الخارجي وتقرير وحدة التفتيش المشتركة المتعلق بالنظام بكامله في دورة لجنة البرنامج والميزانية التالية.

86. وعبر وفد تركيا عن تأييده للبيان الذي ألقاه وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء. واعتبر الوفد أن ملاحظات واستنتاجات المراجع الخارجي المتعلقة بمركز التحكيم والوساطة أهدافا صحيحة وواقعية يجب السعي لتحقيقها. كما عبر الوفد عن تأييده الكامل للتوصية رقم 7 من توصيات المراجع الخارجي وشجع الويبو على الترويج بصورة أكبر لمركز التحكيم والوساطة والتسوية البديلة للنزاعات وعمليات إعداد قوائم المحكمين والوسطاء وخاصة في الدول التي كانت غير معروفة بها بصورة كبيرة.

87. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تأييده للبيان الذي ألقته المجموعة باء، ورحب بالرأي الجيد للمراجع المتعلق بالقوائم المالية المراجعة لعام 2015. وعبر الوفد عن رأي مفاده أن المراجعات التي قام بها المراجع الخارجي تعتبر جزء مهم من هيكل منظور الويبو لضمان استخدام الأرصد بطريقة أكثر فاعلية وكفاءة. وعبر الوفد عن ثقته في أن الأمانة سوف تقوم بتطبيق توصيات كافة استنتاجات وتوصيات المراجع. وأحاط الوفد علما بتوصيات المراجع المتعلقة بمراجعة سياسات السفر الخاصة بالويبو، وشجع الأمانة على تطبيق تلك التوصيات. كما شجع أيضا الأمانة على العمل على تطبيق اللوائح والقواعد الخاصة بالعاملين بصورة متسقة، وخاصة عندما تتعلق بمستحقات سفر العاملين وفالتوصيات المراجع الخارجي. وأشار الوفد بشيء من القلق إلى أن المراجع الخارجي قد وجد مخالفات في مجالات السفر على درجة رجال الأعمال، إلى جانب احتمال وجود تكلفة زائدة بسبب القيام بحجز السفريات بدون استخدام الإنترنت. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه يمكن حل تلك المسائل بسرعة، وعبر عن امتنانه بسبب الجهود التي بذلتها الأمانة في هذا الصدد.

88. وعبر وفد كندا أيضا عن تأييده لبيان وفد اليونان الذي ألقاه بالنيابة عن المجموعة باء. ورحب الوفد برأي المراجعة الإيجابي، وعبر عن ثقته في قدرة الأمانة على تطبيق غالبية التوصيات، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بسفر العاملين، بصورة سهلة نسبيا. وقال الوفد إنه يهتم بصورة محايدة بعملية تقريب تسوية عائدات معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتي وردت في الفقرات 26-30 من التقرير، وأضاف أنه يرحب بالحصول على مزيد من المعلومات من الأمانة بشأن الموقف الذي كان المراجع الخارجي يشير إليه، بخصوص نوع التعديلات والتغييرات التي تتطلبها تلك التوصية عند التطبيق.

89. ورحب وفد الهند بالطبيعة الشاملة لتقرير المراجعة الذي تم تقديمه في الوقت المناسب، بما أعطى فرصة كافية للدول الأعضاء للتداول بشأنه. وقد قام الوفد باستعراض الملاحظات، كما قام بدراسة التوصيات التي قدمها المراجع الخارجي لأمانة الويبو بعناية. وأقر بالملاحظات الموضوعية والتوصيات الخاصة التي تقدم بها المراجع الخارجي بخصوص السنة المالية فيما يتعلق بتقديم إدارة الويبو لمختلف البرامج والأنشطة، ورحب بالخطوات التي اتخذتها أمانة الويبو لتطبيق تلك التوصيات،

وخاصة تلك التي تتعلق بمركز التحكيم والوساطة والتي تتعلق بسفر العاملين والقواعد. واقترح أن تقوم الويبو بإنشاء سجل مفصل لضمان تسوية العائدات الناجمة عن رسوم الإيداع الدولي الخاصة باتفاقية التعاون بشأن البراءات مع الأرقام التي تعتمد على طلبات اتفاقية التعاون بشأن البراءات والمنشورة في السنة ذات الصلة. وعبر الوفد عن رغبته في أن تقوم الويبو بوضع مؤشرات ومعايير تسترشد بها فيما يتعلق بضرورة القيام بتقييم للممتلكات والمعدات كل عام. ورأى الوفد أن هناك حاجة لتقييم العمر المنتج للأصول، لإعطاء صورة عادلة وتقديم تقدير معقول لها. كذلك فإن وجود سياسة رسمية للتوثيق، سوف يمكن من إعادة المبالغ الصحيحة إلى المتقدمين بالطلبات. ورأى الوفد أن مراجعة توصيات المراقب العام كانت تمثل جزء مهم من عملية المساءلة. وأشار إلى أن غالبية التوصيات المقدمة في التقرير كانت في مراحل مختلفة من التطبيق. وأشاد الوفد بإدارة الويبو نظراً لاستجابتها لتوصيات المراجع الخارجي ونظراً للتدابير التي قامت باتخاذها لتطبيقها في مختلف المجالات. وحث الأمانة على اتخاذ إجراءات لتطبيق التوصيات العالقة، مضيفاً أنه اعتبر تقرير المراقب الخارجي أداة مهمة بالنسبة لعمل لجنة البرامج والميزانية. وعبر الوفد عن رغبته في تسجيل تقديره للمراجع الخارجي على عمله الدؤوب، وعلى تقديمه للتقرير الذي سيمثل أساس توصيات لجنة البرنامج والميزانية في الوقت المناسب.

90. وعبر وفد جمهورية كوريا عن تقديره للفرص التي أتاحها تقرير المراجع الخارجي للتعامل مع مختلف المسائل وخاصة ما يتعلق منها بمركز التحكيم والوساطة في مجال السفر والزمالات. وقال الوفد إنه كان يتوقع أن تقوم الأمانة بتطبيق تلك التوصيات بصورة كاملة، أو محاولة تتبع الغرض الأساسي من تلك التوصيات، وخاصة فيما يتعلق بمركز التحكيم والوساطة. وإذا كان من الصعب تطبيق تلك التوصيات، فقد كان الوفد على ثقة من أن الويبو سوف تسعى للتوصل إلى حلول عملية للتعامل معها. وأشار الوفد إلى أن هناك بعض حالات عدم الالتزام باللوائح والقواعد الخاصة بالعاملين والتعليمات المكتبية وخاصة بالنسبة للتوصيات المتعلقة بالسفر. وعبر عن ثقته في أن الأمانة ستقوم باتخاذ كافة التدابير التي من شأنها تعزيز الضوابط من أجل تجنب حدوث حالات عدم امتثال في المستقبل.

91. وعبر المراجع الخارجي عن شكره للوفود على تقديرها للعمل الذي قام به، وأكد على أهمية تعليقات وملاحظات الدول الأعضاء التي كانت ذات نفع لعملية تخطيط المراجعة

92. وعبرت الأمانة عن شكرها للمراجع الخارجي على التقرير الذي أعده والتوصيات الواردة به، مضيفاً أن الأمانة قد تقبلت غالبية التوصيات من أجل تطبيقها. ووفقاً للممارسات المتبعة، ستقوم الأمانة بإعداد تقارير حول تلك التوصيات. وقد مثلت تلك العملية جزء من دورة إعداد التقارير، والتي كانت صالحة بالنسبة لآليات المراقبة سواء كانت مراجعة داخلية أو اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة أو مراجعة خارجية أو وحدة تفتيش داخلية. وأضافت الأمانة أن هناك مناسبات لم تكن فيها المنظمة مؤيدة تماماً للتعليمات المكتبية السابقة (التعليمات المكتبية). وكان ذلك بسبب أنه لم يكن قد تم تحديث التعليمات المكتبية ذات الصلة بعد، وأكدت الأمانة على أنه سوف يتم تحديث تلك التعليمات. وقد أظهرت مراجعة الضوابط تلك أحياناً أن هناك حاجة إلى لمواءمة بعض العمليات الداخلية بالمؤسسة للتعامل مع أوجه الاختلاف بصورة مناسبة.

93. وفي حديثه عن المراجعة المالية، أجابت الأمانة عن السؤال الذي طرحه وفد كندا فيما يختص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأوصى الرئيس بأن تقوم المنظمة بوضع آلية مفصلة من أجل تسوية رسوم الإيداع والطلبات التي تم نشرها في هذا العام. وقد أشارت الأمانة إلى أن هناك آلية مطبقة، لكن في وقت حساب الإيرادات المؤجلة من معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتي تمثل جزءاً من تعديلات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كانت التسوية مسألة تتعلق بالنظر في الطلبات التي لم يتم نشرها بعد، وكان هناك عنصر تقديري في عملية الحساب. وأعطت الأمانة مثلاً على أحد العناصر المتعددة التي يمكن أن تنشأ أثناء العملية: سوف تتم مراجعة الطلبات التي لم تنشر بعد من أجل التوصل إلى تكلفة تقديرية لترجمة تلك الطلبات. وبالرغم من أنه من غير المطلوب ترجمة جميع الطلبات، فإن عدد لا بأس به منها كان يجب ترجمته. ولأن التكلفة الفعلية للترجمة غير متوفرة، تم استخدام تكلفة تقديرية للترجمة. ويعتبر هذا مثال على التقديرات المستخدمة في عملية الحساب. ونتيجة لذلك، فإن ذلك يعني أنه إذا حاولت المنظمة أن تقوم بتسوية الإيرادات الفعلية المسجلة مع الإيداعات

الفعلية التي تم تلقيها في سنة ما، فإن التسوية لن تكون دقيقة بصورة كاملة بسبب تلك المبالغ التقديرية. وبالرغم من ذلك، فقد قامت المنظمة بعمل التسوية. وتم النظر بصورة فعالة في العلاقة المتبادلة بين الإيرادات المسجلة والطلبات التي تم تلقيها. ومن خلال النظر في تلك العلاقة المتبادلة أو التسوية "رفيعة المستوى"، إن صح التعبير، فقد استطاعت إدارة المالية أن تكتشف الفارق الذي يبلغ 4.7 مليون فرنك سويسري والذي تم ذكره. ويتعلق هذا المبلغ بأن الويبو قد احتفظت، حتى نهاية عام 2015، بحساب مصرفي في دفاترها المتعلقة بميزانية الويبو بخصوص مكتب اليابان للبراءات والعلامات التجارية. ولم تستطع اليابان أن تحتفظ بحساب مصرفي خاص بها لأسباب تتعلق بالتشريعات المحلية. وقد استمر هذا الموقف لسنوات عديدة. وقد تلقت الحساب رسوم طلبات قام بسدادها مقدمو طلبات يابانيين، وكانت الويبو تتبع تعليمات صادرة عن مكتب اليابان للبراءات والعلامات التجارية فيما يتعلق بالمبالغ التي يجب تحويلها من الحساب المصرفي إلى حسابات الويبو المصرفية، لتتوافق مع الأموال التي تم تلقيها بالفعل فيما يتعلق بالطلبات التي يتم تلقيها من اليابان. وقد أشارت الأمانة إلى أن الويبو كانت تعتمد على تعليمات تتلقاها من مكتب اليابان للبراءات والعلامات التجارية مع العلم بأن هناك العديد من الصعوبات المتعلقة بالتسويات والتي كانت تواجه هذا المكتب، والتي كان زملاء في معاهدة التعاون بشأن البراءات يتابعونها مع زملاء في اليابان، وهو موقف استمر لسنوات عديدة. وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، عملت الويبو مع اليابان بحيث يمكنهم تحمل مسؤولية هذا الحساب بأنفسهم. وقد استنتجت كافة الأطراف أن هذا الأمر سيكون أسهل بصورة شاملة، بالنسبة للويبو والنسبة للزملاء في اليابان لأنه سيكون من السهل بالنسبة لهم أيضا أن يقوموا بتسوية الأموال التي تلقوها من الطلبات. وقد عمل المكتب الياباني مع السلطات التشريعية اليابانية على تغيير القانون في اليابان. واحتتمت الأمانة قائلة أنهم استطاعوا، في النهاية، تحمل مسؤولية الحساب في العام الماضي. ثم قامت الويبو بإغلاق الحساب ذو الصلة وقام مكتب اليابان للبراءات والعلامات التجارية بفتح حساب جديد في اليابان. وعند هذه النقطة، استطاع الويبو أن يحاول تسوية رصيد الحساب المصرفي الخاص باليابان. وبالتنسيق مع الزملاء في اليابان، تقرر أن كافة الأموال الموجودة في الحساب تتعلق بالويبو. وهي تعود إلى الطلبات التي تم تلقيها على مدى عدة سنوات، إلى عام 2003، وهي فترة تسبق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عندما كانت نفس سياسة المحاسبة المتعلقة فقط بتسجيل إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات التي ترتبط بالطلبات المنشورة، لم تطبق بعد. وأشارت الأمانة إلى أنه في تلك المرحلة فقط تقرر تخصيص الأموال لتصبح إيرادات للويبو. وفي الواقع، قالت الأمانة إنها سعيدة بسبب آلية التسوية في المنظمة لأنها قد حددت ذلك كإيرادات إضافية، مضافة أنها سوف تحيط علما بتوصية المراجع الخارجي، وتتنظر في إمكانية تحسين آلية التسوية المطبقة. وقد كانت تلك آلية علاقة متبادلة فعالة. وكان هناك مجال دائما للتحسين ومن الواضح أن الأمانة سوف تقوم ببحث ذلك.

94. وبالنسبة للتوصيات التي تقدم بها المراجع الخارجي بخصوص السفر، فقد قالت الأمانة إن تلك التوصيات قد تم قبولها جميعا وتبين أنها مفيدة وبناءة بالنسبة لتحسين نظام وضوابط المنظمة. ولذلك كانت الأمانة تقوم بدراسة التوصيات لكنها أرادت أن تقوم بذلك من خلال منهج كلي ومتسق مع توصيات وحدة التفتيش المركزية والتي كانت تتوقع الحصول عليها بعد وقت قصير، لأن هناك عملية مراجعة تجري حاليا. وسوف يتم نظر كافة التوصيات ثم تقوم الأمانة عندئذ بتحديد كيفية ترجمتها في صورة تغييرات في السياسات أو ضوابط إضافية وكيفية يتم دمج بعضها في نظام تكنولوجيا المعلومات الجديد، والذي من المقرر أن يحل محل نظام تكنولوجيا المعلومات الحالي الخاص بالسفر والذي سيتم تسليمه في عام 2017. وقالت الأمانة إنها يسرها بالطبع أن تقوم بإعداد تقارير منتظمة حول التقدم الذي تم إحرازه فيما يتعلق بتلك التوصيات.

95. ولعدم وجود أي طلبات من الحضور، قام الرئيس بتلاوة القرار المقترح، ثم قام بإقراره.

96. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة والجمعيات الأخرى للدول الأعضاء في الويبو بأن تحيط علما بتقرير المراجع الخارجي (وثيقة WO/PBC/25/4).

البند 7: التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية على الحسابات

97. اعتمدت المناقشات على الوثيقة WO/PBC/25/5.

98. وافتتح الرئيس البند 7 من جدول الأعمال، ودعا مدير شعبة الرقابة الداخلية على الحسابات بالنيابة لتقديم تقرير الحالة.

99. وأوضحت الأمانة أن التقرير تم تقديمه وفقا للفقرة 38 من ميثاق الرقابة الداخلية، وتضمن لمحة عامة عن أنشطة الرقابة التي تقوم بها شعبة الرقابة الداخلية (IOD) خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 1 يوليو 2015 إلى 30 يونيو 2016. وبدأت الأمانة بالسياسات والإجراءات، وأوضحت أن شعبة الرقابة الداخلية واصلت تطوير السياسات والإجراءات من خلال مراجعتها، وذلك لتتماشى مع الممارسات الجيدة وكذلك أفضل الممارسات للأمم المتحدة. أولا، بدأت شعبة الرقابة الداخلية بوظيفة التقييم وأصدرت سياسة تقييم وكتيب تم إعداده في ضوء التعليقات وردود الفعل التي وردت خلال مشاورات مكثفة مع إدارة الويبو واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة (IAOC) والدول الأعضاء. ومع اعتماد سياسة التقييم الجديدة، كانت وظيفة تقييم شعبة الرقابة الداخلية أيضا، بالإضافة إلى دورها الأساسي في إجراء التقييمات المستقلة، ووظيفة تقييم مركزية. كما قدمت المشورة والمساعدة بشكل أكثر نشاطا ومنهجية إلى برامج الويبو التي على استعداد لتكليف الغير بإجراء تقييمات لامركزية أو على استعداد لإجرائها. وأشارت الأمانة إلى أن مهمة التحقيق في شعبة الرقابة الداخلية قد خضعت لتقييم جودة خارجي (EQA) أجراه اثنان من المحققين المستقلين من منظمين دوليتين منفصلتين. وخلص تقرير تقييم الجودة الخارجي (أنجز في نوفمبر 2015) إلى أن وظيفة التحقيق التي تقوم بها شعبة الرقابة الداخلية "المتفحة عموما مع المعايير"، هي أفضل تصنيف يمكن الحصول عليه، وأنها عملت على أساس قانوني متين وسليم وأنجزت وظيفتها وفقا للمعايير. وبهذا التقييم، فإن جميع وظائف شعبة الرقابة الداخلية المتمثلة في المراجعة الداخلية والتقييم والتحقيق قد خضعت لتقييم جودة خارجي منذ عام 2014 وحقت نتائج إيجابية. ورأت الأمانة أن هذه النتائج الإيجابية للغاية أكدت للدول الأعضاء واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإدارة الويبو مع التأكيد على أن شعبة الرقابة الداخلية أدت واجباتها ووظائفها بما يتماشى مع المعايير والقواعد المعترف بها دوليا وكذلك لأفضل ممارسات الأمم المتحدة وغيرها المقبولة. وأكدت الأمانة أنه تم وضع خطة تنفيذ وجدول زمني متوقع لكل توصية من التوصيات التي وافقت عليها شعبة الرقابة الداخلية، مستمدة من كل من تقييم التقييمات الخارجية للجودة والتحقيق فيها. وأكدت الأمانة أنه فيما يتعلق بتقييم الجودة الخارجي، ومع اعتماد سياسة وكتيب التقييم الجديدين، نفذت شعبة الرقابة الداخلية جميع التوصيات وأنها قدمت تقريرا عن التقدم المحرز بانتظام إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خلال الفترة المخصصة لتقديم التقارير. وأضافت الأمانة أنه لأغراض التحقيق، سيتم تناول عدد كبير من توصيات تقييم الجودة الخارجي من خلال مراجعة سياسة التحقيق وكتيب التحقيق التي كانت جارية. وبناء على التكرار مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإدارة الويبو، أعدت شعبة الرقابة الداخلية نسخة منقحة من سياسة التحقيق وتقاسمتها مع الدول الأعضاء. وكانت عملية التشاور مع الدول الأعضاء ما زالت جارية وأعربت شعبة الرقابة الداخلية عن أملها في الانتهاء من العملية وإصدار سياسة وكتيب التحقيق المنقحين بمجرد أن تدمج جميع التعليقات وردود الفعل الواردة من الدول الأعضاء وبعد آخر تكرار مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقالت الأمانة إنها تأمل في استكمال وإصدار سياسة التحقيق قبل نهاية العام. وأوضحت الأمانة أنه فيما يتعلق بتنفيذ خطة الرقابة لشعبة الرقابة الداخلية لعام 2015 وعام 2016، كان من دواعي سرورها أن تبلغ الأعضاء بتنفيذ جميع الأنشطة المخططة لعام 2015 تنفيذا كاملا وأنه تنفيذ خطة العمل 2016 كان جاريا على المسار الصحيح. وعلى نحو ما يحدث في كل عام، فقد تم إعداد خطط الرقابة على أساس تقييم المخاطر الخاص بشعبة الرقابة الداخلية ولكن بالنظر أيضا، منذ العام الماضي، إلى سجلات مخاطر الشركات لدى الويبو. وقد اعتمدت شعبة الرقابة الداخلية بعض الشيء على سجلات مخاطر الشركات وتلقت أيضا تعليقات وردود فعل من الإدارة العليا للويبو واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والدول الأعضاء. وأوضحت الأمانة أن أعمال الرقابة التي تقوم بها شعبة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتقارير المراجعة والتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد شملت المجالات التشغيلية الرئيسية التالية: إدارة استمرارية الأعمال، خدمات عملاء الويبو، إدارة الخدمات التعاقدية للأفراد، إدارة أداء الموظفين، البرنامج 15: حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية، البرنامج 30: المشاريع والابتكارات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج 3: حق المؤلف والحقوق المجاورة ومساعدة الويبو للبلدان الأقل نموا. وأشارت الأمانة إلى أن شعبة الرقابة الداخلية سجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير 31 حالة استقصائية جديدة في التحقيق وأغلقت 32 حالة في نفس الفترة. واعتبارا من 30 يونيو 2016 كانت هناك 17 حالة

مفتوحة وفي ذلك اليوم ذكرت الأمانة 14 قضية مفتوحة. وأظهرت شعبة الرقابة الداخلية سبعة تقارير تحقيق وأربعة تقارير تورط إداري. وأضافت الأمانة أن الشكاوى من التحرش المزعوم أو التمييز أو إساءة استعمال السلطة وكذلك ممارسات الاحتيال أو الممارسات الفاسدة أو المسببة لشكك أكثر من نصف الحالات التي تنظر فيها. وفي ذلك الوقت، كان متوسط الوقت اللازم لاستكمال التحقيق ستة أشهر. وذكرت الأمانة أنه فيما يتعلق بالتوعية التي تقدمها شعبة الرقابة الداخلية، استمرت في تقديم بعض العروض في شكل تدريبات تعريفية للموظفين الجدد، وواصلت أيضا إصدار النشرات الإخبارية مرتين في السنة لاطلاع زملاء الويبو على أخبار وأنشطة شعبة الرقابة الداخلية. وأشارت الأمانة إلى أنه منذ العام الماضي، كانت قد بدأت لوحة معلومات إرشادية لتوفير بعض المعلومات عن أنشطة الرقابة، وكانت متاحة على موقع الويبو على الإنترنت، تحت الرقابة/الرقابة الداخلية. وقالت الأمانة إنها استمرت في تتبع رضاه زملائها عندما أجرت شعبة الرقابة الداخلية عمليات المراجعة والتقييم لجودة عملها الرقابي. وأشار تحليل النتائج المجمعة إلى متوسط معدل رضاه بلغ 84% استبيان ما بعد إسناد المهام. وقالت الأمانة إنها كانت ترسل استبيانا آخرًا لتقييم تأثير عملها بعد مرور سنة وبعد التنفيذ، وكانت النتائج من 74% عن سنة واحدة بعد الاستبيان. وأعربت الأمانة عن سرورها لأنها لاحظت أن عمل شعبة الرقابة الداخلية قد تم تقييمه بصورة مرضية للغاية من قبل زملائها، وأنها كانت تأخذ بعين الاعتبار التعليقات الواردة في كل استبيان من استبيانات الرضا لمواصلة تحسين عملها. وأضافت الأمانة أنها من خلال مراعاة متابعة توصيات الرقابة كان لديها، في تاريخ تقديم التقرير، 161 توصية مفتوحة منها 93 توصية كانت ذات أولوية عالية. ولحد من عدد من التوصيات المفتوحة والحصول على صورة واضحة، عقدت شعبة الرقابة الداخلية اجتماع دوريا مع زملاء من البرامج المختلفة لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات. وتم وضع هذا الحوار التفاعلي للغاية وجميع التحديثات عن التوصيات المفتوحة في برنامج على شبكة الإنترنت، تحت اسم مركز الفريق، يمكن الوصول إليها من قبل جميع شعبة الرقابة الداخلية والزملاء الويبو ومراجع الحسابات الخارجي. وأشارت الأمانة إلى أنها واصلت دورها الاستشاري في المنظمة ووفرت إدارة مع تقديم المشورة في الحوكمة وإدارة المخاطر وقضايا الامتثال. وأكدت الأمانة أنها علقت على عدد من عمليات وسياسات وإجراءات الأعمال التجارية الجديدة المتعلقة بتطبيق النظام الجديد قبل تنفيذها، وذلك للتأكد من أنه تم تحديد الضوابط الرئيسية، وأنها وضعت للحد من المخاطر الرئيسية المحتملة قبل التنفيذ النهائي لأي نظام جديد أو سياسة جديدة. وقدمت قائمة مفصلة في المرفق الثاني من التقرير السنوي. وفيما يتعلق بموارد شعبة الرقابة الداخلية، شددت على الأمانة أن ميزانية شعبة الرقابة الداخلية مثلت 0.74% من ميزانية الويبو و0.97% من تكلفة موظفي الويبو. وفي الوقت الحالي، كانت الموارد البشرية والمالية كافية لأن تغطي شعبة الرقابة الداخلية المناطق ذات الأولوية الكبيرة على النحو الموضح في خطط عملها. وقد تحقق ذلك بفضل تبادل خطط الرقابة والتنسيق المستمر لأنشطة الرقابة مع مراجع الحسابات الخارجي فضلا عن الاستخدام الفعال لأدوات تكنولوجيا المعلومات التي تحت تصرف شعبة الرقابة الداخلية لتحقيق مستوى أعلى من الكفاءة والفعالية في تغطية المناطق عالية المخاطر. وذكرت الأمانة أنها قد وضعت نهجا للمراجعة المستمر. وبالإضافة إلى أدوات المراجعة التقليدية التي لديها، فقد اختارت أيضا، على فترات منتظمة، بعض المعاملات عالية المخاطر ثم قدمت تأكيدا عليها وناقشت النتائج مع الزملاء. وعلى مدار العام السابق، وتم التعامل مع التغيرات غير المتوقعة في موظفي شعبة الرقابة الداخلية بشكل فعال بهدف التقليل من تأثيرها على الأنشطة المخطط لها. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن كفاية الموارد المالية مكنت شعبة الرقابة الداخلية من توظيف استشاريين خارجيين أو موظفين مؤقتين للاضطلاع بالأنشطة المخطط لها. ونظرا لإثارة بعض الأسئلة في وقت سابق حول هذا الموضوع، أبلغت الأمانة لجنة البرنامج والميزانية بأحدث التطورات في التوظيف بشعبة الرقابة الداخلية على النحو التالي: تم تعيين رئيس جديد لقسم التقييم على مستوى P5 وكان التعيين في مرحلة فحص الخلفية والمرجعية. وبمجرد أن يتم الانتهاء من ذلك سيبدأ شخص في العمل. وكان قد تم تعيين محقق جديد مؤقت في مستوى P3 وقد بدأ في منتصف أغسطس، بعد نقل كبير المحققين إلى وحدة أخرى في الويبو. وكانت يجري توظيف كبير محققين مؤقت في مستوى P4 ليحل محل الرئيس. وبمجرد أن تعيد شعبة الرقابة الداخلية شغل هذا المنصب، سيتم البدء في تعيين جديد لشغل وظيفة P4 ثابتة المدة. ولتعويض الغياب الطويل للمقيم الأول، تم تعيين مسؤول تقييم حتى عودة صاحب المنصب في ديسمبر. وأكدت الأمانة على أن الوضع قد تحسن، على النحو الذي ربما شاهدته الدول الأعضاء. وكان المنصب الشاغر الوحيد، كما سبق ذكره في وقت سابق، هو منصب المدير. وعلاوة على ذلك، حافظت شعبة الرقابة الداخلية على علاقة مهنية ممتازة وتعاون مع مراجع الحسابات الخارجي. والنقت

شعبة الرقابة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي بانتظام لتبادل وجهات النظر حول المخاطر التي تواجه الويبو وكذلك لمناقشة توقيت عمليات المراجعة والمجالات التي يتعين تضمينها في خطط الرقابة، من أجل تجنب أي تداخل ولتحسين التغطية الرقابية للمجالات عالية المخاطر. وتعاونت شعبة الرقابة الداخلية بشكل وثيق مع أمين المظالم والرئيس التنفيذي للأخلاقيات لتجنب ازدواجية الجهود. وواصلت شعبة الرقابة الداخلية أيضا الحوار مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على أساس مستمر واستفادت من مشورتها القيمة، مما ساعد على تحسين وظائف شعبة الرقابة الداخلية بوجه عام وجودة عملها.

100. وتحدث وفد بنغلاديش باسم مجموعة البلدان الأقل نمواً، وأعرب عن تقديره للتقييم شامل الذي قامت به شعبة الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بالمساعدة الويبو للبلدان الأقل نمواً، شمل التقييم جميع الأنشطة في القطاع، من عام 2010 إلى عام 2015، وأظهر الكثير من النجاحات. ولوحظ أن تحقيق الخطط الأصلية لم يُبرز سوى الحاجة لاستمرار وتعزيز المساعدة التي تقدمها الويبو للبلدان الأقل نمواً. وقدمت شعبة الرقابة الداخلية في وثيقها بعض التوصيات لجعل هذا النشاط أكثر فعالية. ومع ذلك، رأت المجموعة أنه للحفاظ على الاستمرارية ولضمان التوافق بين الأهداف وتجاربها الماضية، ينبغي تعديل نص الفقرة 27 (أ) من الوثيقة WO/PBC/25/5. ولمزيد من الوضوح، تم اقتراح النص التالي: "على المستوى الاستراتيجي، يتعين على شعبة البلدان الأقل نمواً بالتعاون مع الدولة المعنية وبالتنسيق مع المكتب الإقليمي ذي الصلة وغيرها من شعب وأقسام المنظمة إعداد برامج وخطط متكاملة لتقديم المساعدة الشاملة للبلدان والتي تنطوي على تقييم الاحتياجات الأولية. صياغة مشاريع ملموسة وقابلة للتنفيذ وتحديد شركاء التعاون لتحسين الكفاءة في تعبئة الموارد. وينبغي على شعبة البلدان الأقل نمواً أيضاً رصد وتقييم تنفيذ واستدامة المساعدة التقنية المتفق عليها المخصصة للبلدان الأقل نمواً." وأضافت المجموعة أن هذا النص من شأنه الحفاظ على الطريقة الحالية لتقديم مساعدة الويبو إلى البلدان الأقل نمواً وسوف تستفيد شعبة البلدان الأقل نمواً أيضاً من خلال التعلم الأفقي من المكاتب الإقليمية.

101. وأقر الرئيس بالمخاوف التي أبدتها وفد بنغلاديش. وفي حين لم يستطع الرئيس تأكيد أن تحرير تقرير الأمانة كان ممارسة حالية للدول الأعضاء، فإنه وافق على أن يتم إعادة تقديم نص بيان الوفد في تقرير لجنة البرنامج والميزانية، وسوف تقرأ الأمانة وتتبعه بشكل كامل.

102. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير السنوي. وأوضحت المجموعة أنها تثني على عمل الشعبة وترى أنها ساهمت في الفعالية والشفافية المستمرين للمنظمة. ورحبت المجموعة بنتائج أعمال المراجعة والتقييم التي جرت خلال هذا العام وتوقعت أن تقوم الأمانة بتنفيذ التوصيات في الوقت المناسب. وأخيراً، حثت المجموعة الأمانة على تنفيذ التوصيات المئة وواحد وستين توصية المفتوحة، ولا سيما الثلاثة وتسعين توصية ذات الأولوية العالية.

103. وتوجه وفد اليابان بالشكر إلى القائم بأعمال المدير على تقريره الذي قدم لمحة شاملة عن عمل شعبة الرقابة الداخلية. ورأى وفد أن الرقابة الداخلية كانت مهمة من أجل ضمان الإدارة السليمة وإعادة فرض أنشطة المنظمة. وأعرب الوفد عن تقديره لحقيقة أن الأمانة كانت تعالج جميع التوصيات التي قدمتها شعبة الرقابة الداخلية.

104. وشكر وفد إثيوبيا شعبة الرقابة الداخلية على تقرير التقييم. وفيما يتعلق بتقييم البرنامج 30، استفادت إثيوبيا من دعم الويبو في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الماضي. وبناء على تلك التجربة السابقة، ينبغي مواصلة تقوية أو تعزيز البرنامج 30، بالتعاون والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى حيث رأى الوفد أن التنسيق المقترح من شعبة الرقابة الداخلية في التقرير (الفقرة 22 (و))، على المستوى الوطني يمكن أيضاً أن يشمل وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل منظمة العمل الدولية أو الأونكتاد. ومن شأن ذلك مواصلة توسيع التأزر والتعاون، وتعزيز التأثير على أرض الواقع. وفيما يتعلق بتقييم مساعدة الويبو للبلدان الأقل نمواً، على أساس خبرة الوفد

ومختلف الفوائد التي تلقتها إثيوبيا على مدى السنوات الماضية من شعبة البلدان الأقل نمواً في الويبو، من الممكن مواصلة تعزيز مساعدة الويبو للبلدان الأقل نمواً من خلال تقييم شامل لاحتياجات المكاتب الوطنية للملكية الفكرية وغيرها من الجهات المعنية. ومن شأن تقييم تلك الاحتياجات تمكين الويبو من تصميم وتنفيذ برنامج مخصص يلائم الحالة الخاصة للبلدان معينة، أي الدول الأعضاء الأقل نمواً. وأضاف الوفد أن هناك حاجة لمتابعة تنفيذ توصية شعبة الرقابة الداخلية وفقاً للفقرة 27 أيضاً (أ). ورأى الوفد أنه ينبغي فهم أي مساعدة شاملة على أساس أنها تشمل جميع تلك الجوانب وهي: تقييم الاحتياجات وتصميم وصياغة مشاريع ملموسة وقابلة للتنفيذ على أساس تقييم الاحتياجات الأولية وتحديد شركاء التعاون لتحسين كفاءة تعبئة الموارد وكذلك تقييم مدى تنفيذ واستدامة المساعدة التقنية المتفق عليها التي تقدمها شعبة البلدان الأقل نمواً في الويبو للبلدان الأقل نمواً.

105. ووجه وفد تركيا الشكر لشعبة الرقابة الداخلية على جهودها وتنفيذ واجباتها بكفاءة، وذلك أساساً من خلال إعداد التقارير المختلفة وإجراء الأنشطة استشارية وتساورية. وأكد الوفد أنه تم إعداد 15 تقريراً وإجراء 10 أنشطة استشارية وتساورية. وفي الفقرة 5، ذكرت شعبة الرقابة الداخلية أنها اتخذت تدابير لتجنب التداخلات المحتملة مع الهيئات الرقابية الأخرى. وتساءل الوفد عما إذا كان تقرير شعبة الرقابة الداخلية كان هو آخر تقرير مراجعة تم إعداده بعد تقرير المراجعة الخارجية وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال الوفد إنه سوف يثمن معرفة إلى أي مدى أخذت الأمانة بعين الاعتبار ونفذت نتائج تقييم برنامج 30 المخصصة تحت الفقرة 22 من التقرير السنوي. واستفسر الوفد عما إذا كان التداخلات الموضوعية المحددة في مجال الأنشطة التدريبية التي تقدمها أكاديمية الويبو قد عولجت. واختتم الوفد بأن الفقرة 32 ذكرت أن 77% من البرامج قدمت بيانات أداء دقيقة وقابلة للتحقق منها. وطلب الوفد من الأمانة توضيح الوضع بالنسبة لبقية البرامج التي لم يكن لديها بيانات أداء دقيقة وقابلة للتحقق منها.

106. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للجهود الكبيرة التي بذلتها شعبة الرقابة الداخلية وشجع المدير العام على تنفيذ توصيات شعبة الرقابة الداخلية في الوقت المناسب. وشكر الوفد الأمانة وشعبة الرقابة الداخلية لما بذلوه من جهود لتنفيذ وخلق التوصيات ولكنه أشار إلى عدد من التوصيات التي كانت لا تزال مفتوحة. وتوقع الوفد الحصول على مزيد من المعلومات حول العقبات أو التحديات المحتملة في تنفيذ تلك التوصيات. وبالإضافة إلى ذلك، أكد الوفد أن التقرير أشار أيضاً إلى استخدام نظام مركز فريق حيث كان شعبة الرقابة الداخلية تتعامل مع مدراء البرنامج لإدارة وتنفيذ التوصيات. وتساءل الوفد عما إذا تم تحميل مدراء البرنامج المسؤولين عن تنفيذ التوصيات المسؤولية عن مقدار الوقت الذي ظلت خلاله التوصيات مفتوحة، وذلك من خلال التزامات العمل وتقييمات الأداء.

107. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره لتقرير شعبة الرقابة الداخلية وأعرب عن سرور بتوصيات شعبة الرقابة الداخلية في مختلف المجالات. ومع ذلك، كان رأي الوفد مختلفاً قليلاً عن شعبة الرقابة الداخلية ولكن كان لا يزال متماشياً مع توصياتها خاصة فيما يتعلق بإدارة الخدمات التعاقدية للأفراد. ويمكن أن يكون توظيف الموظفين المؤقتين أكثر فعالية من حيث الإنفاق الشخصي على المدى القصير، ولكن أضاف الوفد أنه لا يمكن إنكار أن الموظفين العاديين كانوا أكثر فعالية من حيث الاستقرار والخبرات. وأشار الوفد إلى أنه إذا كانت هناك وظيفة أساسية وعامل مؤقت أدى أداءً جيداً، يجب على الأمانة أن تبذل الجهد من أجل تغيير الوظيفة المؤقتة إلى منتظمة، وكذلك إنشاء نظام إعادة هيكلة أكثر اتساقاً بدلاً من إعادة النظر في الحد من مدة العمل.

108. ووجه وفد كندا الشكر لشعبة الرقابة الداخلية على عملها وتحليلها الدقيق للغاية للوارد في الوثيقة. وأعرب الوفد عن رغبته في تسليط الضوء على بعض النقاط. وأولاً، رحب بما ورد فيما يتعلق بالبرنامج 15، وأعرب عن تأييده التام للتوصيات الصادرة عن شعبة الرقابة الداخلية في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن تقديره لأهمية الإدارة الجيدة لموارد الويبو. وفي هذا الصدد، تم الأخذ بشكل جيد للغاية بالتوصية المتعلقة بالمعايير واضحة المعالم التي ينبغي على مكاتب الملكية الفكرية الوفاء بها عند طلب مساعدة الويبو في إطار البرنامج 15. وكانت تلك التوصية تتماشى تماماً مع المصالح العامة ورأى الوفد بأن ذلك

كان بالغ الأهمية في الحكم الرشيد. وأعرب الوفد عن تأييده للتعليقات والملاحظات التي أُبدت فيما يتعلق بالبرنامج 30 وعلق أهمية كبيرة على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد والابتكار. ومع ذلك، أعرب عن قلقه من تصريحات شعبة الرقابة الداخلية بشأن أوجه القصور في الأداء. وفيما يتعلق بمسألة مساعدة الويبو للبلدان الأقل نمواً، كان الوفد في انتظار نتائج التطورات الإيجابية التي لاحظتها شعبة الرقابة الداخلية والتي أدركت أهمية وجود خرائط طريق وطنية، الأمر الذي كان يتماشى تماماً مع الآراء التي أعرب عنها وفد كندا في نفس تلك اللجنة، ويتماشى تماماً مع الآراء السابقة التي تم أعرب عنها شعبة الرقابة الداخلية. ومن شأن وجود هذا النوع من النهج القطري أن يعزز إلى حد كبير طرح البرنامج على المستوى القطري وتعزيز كفاءته وشفافيته، مما يسمح للدول الأعضاء بخلق علاقة أوثق بين الويبو والبلدان، الأمر الذي سيكون للصالح العام لتعزيز برامج وعمليات الويبو. وحث الوفد الويبو على النظر إلى الأمثلة التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الصدد. وأشار إلى أن بعض التوصيات كانت عامة، ويمكن أن تنطبق على جميع البرامج، على سبيل المثال، تعريف أفضل للأدوار والمسؤوليات المترتبة على البرنامج 30، أو مسألة تكرار التداخلات بين أنشطة البرنامج المختلفة. وشجع الوفد الأمانة على تنفيذ تلك التوصيات العامة لتستفيد جميع البرامج من توصية واحدة في نفس الوقت.

109. ووجهت الأمانة الشكر للوفود على ملاحظاتهم الداعمة وتعليقاتهم المشجعة لعمل شعبة الرقابة الداخلية. وأوضحت الأمانة أنه كان من المستحيل تغيير التقرير، بمجرد إتمامه. وقدمت شعبة الرقابة الداخلية التوصيات وكان للإدارة الحق في قبول وتنفيذ التوصية أو عدم قبولها وشرح الأسباب. وإذا لم تقبل الإدارة توصية، فإن شعبة الرقابة الداخلية تبلغ الدول الأعضاء. وأضافت الأمانة أن أي موقف، يمكن أن يكون مرفقا بوثيقة لجنة البرنامج والميزانية ولكن لن يتم تنقيح تقارير الرقابة الداخلية تلك. وشكل هذا الموقف جزءاً من استقلال شعبة الرقابة الداخلية. وواصلت الأمانة الحديث عن عدد التوصيات، وقالت إن هذا الرقم لا يعني شيئاً في حد ذاته. والشئ المهم هو عدد ما تم اكتشاف أنه ذا مخاطر عالية، وأدرجت شعبة الرقابة الداخلية تحليلاً لعدد ما أضيف وما أُغلق خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأوضحت بالتفصيل أن الأهم هو النظر في التفاصيل بدلا من الأرقام المطلقة، والنظر إلى الجانب النوعي من حيث عدد التوصيات القديمة التي تمكنت المنظمة من إغلاقها والتي ما زالت مفتوحة. وعندما تم ذكر عدد الـ 161 توصية المفتوحة، فإنه لم يكن يعني فقط التوصيات الصادرة عن شعبة الرقابة الداخلية ولكن أيضاً عن مراجع الحسابات الخارجي وعن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأعطى هذا الرقم صورة علمية لتوصيات الرقابة. وفي هذا الصدد لم تكن هناك عقبات ولا عوائق. وأكدت الأمانة أن النظام يعمل بشكل جيد، وأن الحوار مع الإدارة متواصل وأنه لا يوجد أي قلق في هذا الصدد. وكررت الأمانة أن الإدارة قد وافقت على التوصيات وأن شعبة الرقابة الداخلية مسؤولة عن متابعة وتعقب وضعها. وأوضحت الأمانة أن تقرير المراجعة كان نبذة موجزة لوضع في مرحلة ما، وأن التوصيات كانت متاحة للإدارة للنظر في قبولها وتنفيذها أو عدم قبولها وشرح الأسباب. وأوضحت الأمانة أن تقرير شعبة الرقابة الداخلية كان هو التقرير الأخير، بعد تقرير مراجع الحسابات الخارجي أو وحدة التفتيش المشتركة، وكبداً عام، تم تجنب التداخلات. وتبادلت شعبة الرقابة الداخلية وجهات النظر مع مراجع الحسابات الخارجي بشأن خطط الرقابة. ولن تُدرج شعبة الرقابة الداخلية الموضوع في خطتها لو كان على وشك المراجعة من قبل مراجع الحسابات الخارجي؛ ويمكن حتى لشعبة الرقابة الداخلية مناقشة نطاق المراجعة مع مراجع الحسابات الخارجي. وفي بعض الأحيان، بسبب التوقيت، يمكن تقرير ما إذا كانت المراجعة ستجرى هذا العام أو العام التالي. وكان ذلك جزءاً مما كان يسمى "عناء الرقابة" وعرف بعض الزملاء ذلك جيداً جداً. وتم وضع جدول زمني بين المراجعة الخارجية والداخلية، وبذلك أخذت احتياجات العميل في الحسبان. وعلى أي حال، كانت المراجعة تتم في النفقات الإدارية للإدارة. وأضافت الأمانة أن تعاوناً جيداً تأسس مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقالت الأمانة إن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، تمشياً مع ميثاق الرقابة الداخلية، قدمت ردود الفعل والتعليقات بشأن التقرير السنوي لشعبة الرقابة الداخلية. ولذلك، قبل الانتهاء من التقرير كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على دراية تامة بمضمونه.

110. وأوضح وفد جمهورية كوريا أن نيته لم تكن لتغيير تقرير شعبة الرقابة الداخلية ولكن للتأكيد على أن أي لائحة صارمة على تقييد الحدود الزمنية للخدمات التعاقدية للأفراد لم تكن شيئاً فعالاً.

111. وأوضح وفد تركيا على نحو مفصل أن المناطق المتداخلة قد نوقشت ولكن لم يكن هناك نقاش حول المناطق الغائبة. وأشار الوفد إلى أنه لم يعثر على أي تعليقات رقابة ومراجعة بشأن أعمال الويبو التي تدخل في نطاق ولاية المادة 9 من الاتفاقية وهو التوزيع الجغرافي. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يرى تعليق الرقابة/المراجعة على هذا البند في تقرير هيئات الرقابة.

112. وتدخلت الأمانة بشأن عدد البنود المفتوحة، وأشارت إلى الفقرة 44 من الوثيقة والجدول فيها. وكررت الأمانة أنها أخذت التوصيات الصادرة عن هيئات المراجعة والرقابة على محمل الجد. وللأسف، كما قيل في الماضي، عادة ما فاق عدد التوصيات التي أغلقتها الأمانة عدد التوصيات الجديدة التي تم وضعها سنويا، وهو ما تم بيانه في الجدول 2 تحت الفقرة 44، حيث تم إغلاق 116 توصية وإضافة 93 توصية أخرى. ولم تكن الأرقام بحد ذاتها توضح حجم الجهود التي بذلتها الأمانة.

113. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأعرب عن تقديره للجهود المستمرة لشعبة الرقابة الداخلية في التعاون مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي لتحقيق دورها الحاسم في ضمان الرقابة الداخلية الفعالة والاستخدام الفعال للموارد في الويبو. وفي هذا الصدد، شكر الوفد شعبة الرقابة الداخلية على التقرير السنوي الذي قدم لمحة شاملة عن وظائف المنظمة، ومثل مصدرا قيما للمعلومات وكذلك نقطة مرجعية على مدار السنة.

114. واقترح الرئيس اتخاذ إجراء بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وتلا فقرة القرار المقترحة: "أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالتقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية، على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/25/5".

115. وأحاط وفد بنغلاديش علما برد القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية وأوضح أنه ليس لديه نية لتغيير نص التقرير لكنه طلب أن تنعكس وجهات نظر الوفود في فقرة القرار. وبهذا المعنى، اقترح إضافة عبارة في نهاية فقرة القرار، تنص على: "وكذلك التعليقات والآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والمجموعات." وإذا كانت هذه الجملة مقبولة لدى جميع الوفود يمكن اعتماد القرار، وإذا لم يكن كذلك، يطلب الوفد من الرئيس إبقاء هذا البند مفتوحا لمزيد من المناقشة.

116. واقترح الرئيس تعديل فقرة القرار بإضافة العبارة التي اقترحها وفد بنغلاديش. وتحقق الرئيس من أن التعديل مقبول لدى الوفود. ونظرا لعدم وجود أي اعتراض على الاقتراح، تم اعتماد القرار بصيغته المعدلة.

117. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالتقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية (الوثيقة WO/PBC/25/5) وكذلك التعليقات والآراء التي أعربت عنها الوفود والمجموعات.

البند 8: تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

118. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/6.

119. وفتح نائب الرئيس البند 8 من جدول الأعمال، وأعطى الكلمة للأمانة لتقديم المستندات.

120. وعرضت الأمانة مقدمة موجزة، وأشارت إلى أن التقرير المرحلي قدم لمحة عامة عن حالة تنفيذ التوصيات المعلقة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو والناجمة من الاستعراضات التي أجرتها وحدة التفتيش المشتركة خلال الفترة من 2010 إلى 2015، بما في ذلك استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في الويبو. ومنذ صدور التقرير الأخير المقدم إلى الدول الأعضاء بشأن الموضوع نفسه، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة خمسة تقارير جديدة، من بينها ثلاثة كانت ذات صلة بالويبو. وقد تم الإشارة إلى التقارير الجديدة على هذا النحو مع تحديثات الحالة من التقارير التي صدرت في السنوات السابقة تسليطا للضوء على التغيير الذي جرى منذ الفترة السابق المشمولة بالتقرير. وأشارت الأمانة كذلك إلى أنها واصلت تزويد الدول الأعضاء بالتوصيات التي طرأت على التقرير، التي تكونت هذه المرة مما يلي: أضيفت ارتباطات تشعبية مرتبطة بتقرير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالويبو إلى عناوين التقرير في الوثيقة من أجل سهولة الرجوع إليها وكذلك

التصفح، وأضيف مرفق جديد إلى الوثيقة. وكان القصد من المرفق أن يقدم "1" قائمة كاملة وشاملة لجميع تقارير وحدة التفتيش المشتركة الفعالة بطريقة عرض موجز للمعلومات إلى الدول الأعضاء، وكذلك "2" ارتباطات تشعبية إلى تعليقات الرؤساء التنفيذيين على تقارير وتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، والتي جمعها مجلس الرؤساء التنفيذيين (CEB)، والتي يتم عرضها بعد ذلك على الجمعية العامة للأمم المتحدة.

121. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة، التي مكنت الدول الأعضاء من متابعة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعربت المجموعة عن سرورها بقبول وتنفيذ معظم التوصيات الواردة من الاستعراضات التي أجريت في عام 2015 وحثت الأمانة على مواصلة العمل على التوصيات المتبقية. وأكد مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق التزامها بالانخراط في مناقشات بشأن تنفيذ التوصيات التي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل الدول الأعضاء. ورحبت المجموعة أيضا بالتحسينات التقنية التي تسمح للدول الأعضاء بمتابعة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة على نحو أكثر دقة.

122. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأعرب عن شكره للأمانة على تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي ساعدتهم على فهم الجهود التي بذلتها الأمانة. وأشارت المجموعة إلى أنها تتوقع النظر في توصيات وحدة التفتيش المشتركة وتنفيذها، ولفنت إلى اقتراح المجموعة باء الوارد في الوثيقة WO/PBC/25/19 بشأن ما تقوم به اللجنة من نظر، فيما يتعلق بالتوصية 1 الواردة في JIU/REP/2014/2 "استعراض التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو)".

123. وأعرب وفد البرازيل عن شكره للأمانة على التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. ورأى الوفد أن الوثيقة واضحة جدا ويمكن الوصول إليها بسهولة، وأشاد بالأمانة على صياغتها. وأعربت البرازيل عن ارتياحها لقيام المنظمة بتنفيذ معظم التوصيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، فإنها طلبت توضيحات بشأن التوصية 4 الواردة في JIU/REP/2012/12 "التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة"، التي تنص على أن "الأهداف المشتركة على نطاق المنظومة منصوص عليها في أجندة التنمية لعام 2030 أي هدف التنمية المستدامة 17، والتي توفر إطارا لإعداد الخطط الاستراتيجية في منظومة الأمم المتحدة"، وهو بيان وافق عليه الوفد بشدة. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة كيفية التي كانت تمثل بها الويو للتوصية وعمّا إذا كانت هذه المعلومات متوفرة في تقرير يمكن إتاحتها بحيث يمكن للدول الأعضاء متابعة التطورات في هذا الشأن.

124. وأيد وفد كندا البيان الذي أدلى به وفد اليونان باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد التقرير المرحلي وأعرب عن أمله في أن مواصلة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في التقرير بشأن إدارة التعاقدات في منظومة الأمم المتحدة. وهذا، جنبا إلى جنب مع متابعة الأمانة لتوصيات شعبة الرقابة الداخلية حول خدمات تعاقدات الأفراد مواصلة سوف يعزز الحوكمة العامة لخدمات التعاقد في الويو. وأشار الوفد إلى تعليقاته على التقرير شعبة الرقابة الداخلية، وأفاد بأن هذا كان مثالا آخر على أن المراجعين دَعُوا إلى توضيح الأدوار والمسؤوليات، وأوضح أن هذا كان أمرا متكررا ليس فقط في الويو ولكن في منظومة الأمم المتحدة بشكل عام، والذي ينبغي على الويو إدارته بطريقة أفقية. وعلى النحو الذي أشار إليه الوفد في العام الماضي، شدد على أن توصيات وحدة التفتيش المشتركة المذكورة في التقرير كانت موجهة إلى الجمعية العامة، أو الجمعيات الأخرى أو لجنة التنسيق، ورأى أن تلك الهيئات القيادية كان عليها النظر في التوصيات ذاتها. ومع ذلك، أقر الوفد بأن تلك الهيئات قد نظرت في اللغة التي اقترحتها كندا في آخر لقاء لهم عام 2015.

125. وأعرب وفد الصين عن ارتياحه لقيام الويو بتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة اعتبارا من نهاية شهر أبريل 2016. وفي ظل جهود الأمانة، تم تنفيذ 57 توصية بالفعل. وأشاد الوفد بصفة خاصة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير بشأن بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في منظومة الأمم المتحدة وفي التقرير بشأن سياسات وإجراءات إدارة الصناديق الاستثنائية في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأعرب عن أمله في مواصلة الويو تعزيز جهودها في هذين المجالين.

126. وشكر وفد ألمانيا الأمانة على إعداد الوثائق للجنة البرنامج والميزانية، الذي استغرق الكثير من العمل الذي كان موضع تقدير كبير من الوفد. وأوضح أنه تقاسم الكثير من تقييمات الأمانة المقترحة لحالة تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وفي ضوء المناقشة الجارية بشأن مزيد من التغييرات المتوقع إجراؤها على الرقابة الداخلية وميثاق اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، طلب الوفد تغيير الصياغة اللغوية للتوصية 17 الواردة في JIU/REP/2010/3 "الأخلاق في منظومة الأمم المتحدة"، وطلب من الأمانة أن تعود إلى ذلك في العام المقبل. ووفقاً لذلك، اقترح الوفد أن يتم التعامل مع هذه التوصية على حدة في قرار لجنة البرنامج والميزانية بشأن هذا البند، في فقرة إضافية. واقترح إدراج هذا تحت الرقم "2"، ليصبح نصها كما يلي: "أحاط علماً بتقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصية الواردة في JIU/REP/2010/3 قوس، التوصية 17، قوس، فاصلة منقوطة."

127. ووجه وفد المكسيك الشكر للأمانة على تقديم التقرير، الذي شمل الآن روابط إلى توصية وحدة التفتيش المشتركة التي تهم الويبو وروابط إلى تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين بشأن هذه التقارير والتوصيات الصادرة عن مجلس الرؤساء التنفيذيين. ورأى الوفد أن هذه التحسينات مفيدة جداً لأنها سهلت الإحالة المرجعية من قبل الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ هذه التقارير التي تنطبق على منظومة الأمم المتحدة ككل. وأعرب الوفد عن امتنانه لهذه التحسينات. وأشار الوفد أيضاً، كما ذكر من قبل وفد من ألمانيا، إلى أنه يرى أن تقييم حالة تنفيذ التوصية الواردة في تقرير 3/2010 لوحدة التفتيش المشتركة بحاجة إلى أن يُفصل في ضوء التعليقات التي تم الإدلاء بها فيما يتعلق بالتغيرات المتوقعة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وموائق الرقابة الداخلية. وأيد الوفد تعليقات التي قدمها وفد ألمانيا.

128. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للتقرير بشأن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة التي يعود تاريخها إلى عام 2010. وطلب إيضاحات عن التوصية بشأن ما إذا كان التقرير السنوي المقدم من أمين المظالم إلى المدير العام سيقدم أيضاً إلى الدول الأعضاء. وأدرك الوفد أن أمين المظالم الويبو الجديد بدأ العمل في مايو 2016، وطلب توضيحاً فيما يتعلق بموعد إتاحة التقرير الأول الصادر عن ذلك المكتب. وأعرب عن أمله في مواصلة التقدم في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وتطلع إلى مزيد من التحديثات في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية المقبل. وأشار الوفد إلى تأييده لاقتراح وفد ألمانيا والتعليقات التي أدلى بها بشأن التوصية 17.

129. وشكرت الأمانة الوفود على إقرار التحسينات، كما واصلت الأمانة السعي جاهدة لتحسين هذا التقرير بشكل سنوي. وواصلت الأمانة حوارها الدائم مع وحدة التفتيش المشتركة، وكان ذلك ممثراً للغاية، لأنه سمح للأمانة بمعالجة القضايا المتعلقة ببعض التوصيات التي لم تنفذ. وأعربت الأمانة عن سرورها بأن تعلن أنه في اتصال حديث جداً مع وحدة التفتيش المشتركة، أبدوا سعادتهم الكبيرة بملاحظة أنه عند المقارنة مع منظمات أخرى، كان معدل تنفيذ الويبو 97.8% مقابل 86.2% في المتوسط عبر المنظومة. وكانت المنظمة قد قطعت شوطاً طويلاً في السنوات الست الماضية، وأعربت الأمانة عن رغبتها في تقاسم هذه المعلومات مع الدول الأعضاء حتى يمكن الاعتراف بها.

130. وأعطى نائب الرئيس الكلمة لعضو آخر في الأمانة (نائب المدير العام للتنمية) للرد على سؤال من وفد البرازيل.

131. وأشارت الأمانة إلى أنها كانت ترد على السؤال الذي طرحه وفد البرازيل فيما يتعلق بالتوصية 4، وكان السؤال عما إذا قدمت الأمانة أي تقرير خاص إلى وحدة التفتيش المشتركة، أو بشكل عام، عن التوصيات وتحديدًا عن التوصية 4 الواردة في JIU/REP/2012/12 "التخطيط الاستراتيجي في منظومة الأمم المتحدة". وأكدت الأمانة أنه تم إطلاع الدول الأعضاء من خلال تقرير الوضع الراهن على تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وبشكل أساسي، تم دمج العمل داخل عمل لجنة التنمية.

132. وأوضح وفد البرازيل أنه كان على علم بأن هذه التوصية لم توجه فقط إلى لجنة التنمية، ولكن كان من المقرر تناولها في التخطيط الاستراتيجي للمنظمة.

133. وردت الأمانة بأن الوفد كان على صواب، وتم إدماج التنمية الآن باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عمل الويبو، وتم مراعاتها في وضع الخطط الاستراتيجية وخطط العمل، حيث تم دمج التنمية كجزء من العمل اليومي للمنظمة.

134. واختم الرئيس المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال، وتلا فقرة القرار المعدلة التي تم اعتمادها.

135. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت علماً بهذا التقرير (الوثيقة WO/PBC/25/6)؛

"2" ورحبت وأيدت تقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في إطار الوثائق التالية وبصيغتها المبينة في هذا التقرير:

JIU/REP/2015/5 (التوصية رقم 2)؛ JIU/REP/2015/4 (التوصية رقم 1)؛ JIU/REP/2014/9 (التوصية رقم 1)؛ JIU/REP/2012/12 (التوصية رقم 4)؛ JIU/REP/2011/3 (التوصيتان رقم 3 و 9)؛ JIU/REP/2010/7 (التوصية رقم 7)؛

"3" وأحاطت علماً بتقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصية الواردة في إطار الوثيقة JIU/REP/2010/3 (التوصية رقم 17)؛

"4" ودعت الأمانة إلى اقتراح تقييم للتوصيات المفتوحة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة كي تنظر فيه الدول الأعضاء.

البند 9: تقرير أداء البرامج للثنائية 2015/2014

(ألف) تقرير أداء البرامج لثنائية 2015/2014

136. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/7.

137. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم تقرير أداء البرنامج للثنائية 2015-2014.

138. وأشارت الأمانة إلى أن الوثيقة ضخمة جداً وتهدف إلى تزويد الدول الأعضاء بتقرير شامل جداً عن أداء البرامج المختلفة خلال الثنائية 2015/2014 ككل. وأشارت الأمانة إلى أن تقرير أداء البرامج هو أداة الويبو الأساسية للمساءلة لإبلاغ الدول الأعضاء عن الأداء وجزء لا يتجزأ من إطار الإدارة القائمة على النتائج في الويبو وحجر الزاوية له. والتقرير هو تقييم ذاتي من قبل مديري البرامج للتقدم المحرز و/أو لإنجازات النتائج المتوقعة على النحو الذي تقيسه مؤشرات الأداء وبالموارد التي قد وافقت عليها الدول الأعضاء فيما سبق في لجنة البرنامج والميزانية للثنائية 2015/2014. وفي سياق تقرير أداء البرامج، لفتت انتباه لجنة البرنامج والميزانية إلى أن الويبو قد وضعت هذه الممارسة واعتبرتها من أفضل الممارسات، بما أن التقرير هو تقرير للمساءلة الذاتية، للتحقق من صحة أي تقرير مستقل صادر عن شعبة الرقابة الداخلية يتم تقديمه إلى جانب تقرير أداء البرامج كل ثنائية.

139. وشكر الرئيس الأمانة على تقديم الوثيقة ودعا الوفود للتعليق عليها.

140. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأشار إلى أن تقرير أداء البرامج كان أداة مساءلة رئيسية لإبلاغ الدول الأعضاء عن الأداء التنظيمي، وجزء لا يتجزأ من الإطار القائم على النتائج. وأشار أيضاً إلى أن النتائج كانت بمثابة أداة تعليمية

هامة لضمان الاستفادة من الدروس المستخلصة من الأداء السابق وأدراجها في أنشطة الويبو على النحو الواجب. وفي هذا الصدد، أعربت المجموعة بآراء عن ارتياحها للنتائج المحرزة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التسعة للمنظمة.

141. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن امتنانه للأمانة على إعداد تقرير أداء البرامج للثنائية 2015/2014. وذكرت المجموعة أن الأهداف الاستراتيجية التسعة اختلفت عن بعضها البعض ولكن عموماً لبّت النتائج التي تحققت توقعات المجموعة. وأفادت بأن 72% من 394 مؤشراً من مؤشرات الأداء قد تحققت بالكامل ثم اعترف بأن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق كان على بينة من حقيقة أن بعض المؤشرات كانت متأثرة بشكل مباشر بأنشطة وضع المعايير، التي كانت ضمن مسؤولية الدول الأعضاء. ولوحظ أيضاً أنه في حين تم إحراز تقدم منذ صدور تقرير أداء البرامج لعام 2014 لغالبية الأهداف الاستراتيجية، فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الخامس (مصدر مرجعي عالمي لمعلومات وتحليل الملكية الفكرية)، كان التقييم أن 57% من المؤشرات على الطريق الصحيح في تقرير أداء البرامج لعام 2014 وانخفض الآن إلى 36%. والتمست المجموعة توضيحاً من الأمانة لفهم أسباب التراجع. وأعربت المجموعة عن ارتياحها بأن كل مؤشرات الأداء تقريباً للنتائج المتوقعة في إطار البرنامج 10 (التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا) قد تحققت بالكامل وأثبتت على العمل الممتاز الذي قامت به الأمانة. ورحبت المجموعة أيضاً بتقييم تطور المخاطر وتنفيذ استراتيجيات التخفيف، وأكدت على أن هذا النوع من القياس من شأنه مساعدة الأمانة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية ومساعدة المنظمة في الوفاء بولايتها على نحو أكثر فعالية.

142. وشكر وفد الصين الأمانة على التقرير الشامل والثري للغاية للثنائية 2015/2014 وأعرب عن أمله في الإدلاء ببعض التعليقات والتوصيات العامة. ورحب الوفد بتحقيق 72% من النتائج تحقيقاً كاملاً، وذكر أن الويبو، بتوجيه من المدير العام وفريق العمل الذي يتمتع بكفاءة عالية، قد حققت قدراً كبيراً من النتائج، وانعكس ذلك في كل البيانات الواردة في تقرير أداء البرامج. وأشار أيضاً إلى أنه في إطار كل برنامج، كان هناك عنصر جديد، وتقرير تقييم المخاطر للثنائية، الأمر الذي محل ترحيب كبير لأن تقييم المخاطر يمكن أن يكون مفيداً لاعتماد تدابير تستهدف الحد من المخاطر وتحسين جودة التقرير. وأعرب الوفد عن أمله في الأمر الذي يمكن أن يكون مفيداً لاعتماد تدابير تستهدف الحد من المخاطر وتحسين جودة التقرير. وأعرب الوفد عن أمله في أن تستمر هذه الممارسة في التقارير المقبلة لتعزيز نشاط تقييم المخاطر. وأعربت الصين أيضاً عن ثماني وجهات نظر بشأن التقرير. أولاً، أشار الوفد إلى أن التقرير الحالي قد اعتمد نفس الممارسة المستخدمة في تقرير أداء البرامج لعام 2014، والتي كان تتمثل في دمج تقييم تنفيذ أجندة التنمية في النص الرئيسي. ورحب الوفد بهذا النهج، ورأى أن هذا مهم جداً ليعكس تعميم أجندة التنمية. ولوحظ أن أعمال التنفيذ قد حققت تقدماً كبيراً، وحققت البعض قفزات، ومع ذلك، تم التأكيد على أنه في بعض القضايا الرئيسية، مثل الركيزة الثالثة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (لجنة التنمية)، والتي تتمثل في وضع بند دائم على جدول الأعمال، كان هناك حاجة إلى القيام بعمل إضافي بشأنها. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يرى انعكاسها في البرنامج 8 من التقرير. ثانياً، أشار الوفد إلى الهدف الأول (تطور متوازن للإطار المعياري الدولي للملكية الفكرية)، الذي يهدف إلى وضع إطار معياري دولي للملكية الفكرية من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف، وقال إن التقدم كان بطيئاً للغاية، وأفاد بأن الويبو ينبغي أن تستمر في أداء دور قيادي في أنشطة وضع المعايير. ومع ذلك، شدد الوفد على أن التأخر في هذا الهدف لن يساعد على تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول، وبالتالي دعا الدول الأعضاء التي لديها النية إلى تسريع تصديقها على معاهدة بكين أو الانضمام إليها بحيث يمكن أن تدخل حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن. كما دعا الوفد الأمانة لتنفيذ الأعمال ذات الصلة بتبادل الموارد. وفيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية، أعرب الوفد عن أمل بتحقيق المزيد من النتائج في أقرب وقت ممكن. ثالثاً، أشار الوفد إلى أنه في تقرير تقييم المخاطر للبرنامج 5، تراجعت أرقام الإيداع في معاهدة التعاون بشأن البراءات مقارنة مع أرقام الإيداع في اتفاقية باريس. ومع ذلك، فإنه شدد على أنه في الصين، واصل الإيداع في معاهدة التعاون بشأن البراءات نموه بسرعة وفي المستقبل سوف يواصل المساهمة في هذا المجال. رابعاً، فيما يتعلق بالبرنامج 31 (نظام لاهاي)، قال الوفد إنه كان هناك ذكر لرقابة موضوعية، وأن المفهوم لم يظهر من قبل. ووفقاً لتجربة الوفد، لن يكون هناك، خلال الفحص، سوى تعليقات على العديد من الملاحظات، وبالتالي أعرب عن أمله في أن تتمكن

الأمانة من توضيح هذه المسألة حتى يتسنى للوفد أن يفهم استخدام نظام لاهاي فيها أفضل. النقطة الخامسة، في تقرير مخاطر البرنامج 13 (قواعد البيانات العالمية)، لتجنب انهيار ركن البراءات PATENTSCOPE، لاحظ الوفد أن الويبو قد أنشأت موقعا على شبكة الإنترنت في آسيا. ورأى الوفد، أن الصين أشادت بمجهود الويبو، ومع ذلك، أشار أيضا إلى أنه بما أن الويبو منظمة مهمة لهذا النوع من البيانات، فإن اختيار الموقع سيكون مهما جدا لأن أمن البيانات كان على المحك ويجب أن لا يقتصر استخدام البيانات على دولة واحدة. وفي هذا الصدد، طلب الوفد من الأمانة تقديم مزيد من المعلومات بحيث يمكن للدول الأعضاء مراجعة وتقييم الوضع على نحو أفضل. سادسا، بالنسبة للبرنامج 14 (خدمات الوصول إلى المعلومات والمعارف) وأشار الوفد إلى أنه في السنتين القادمة، سوف يزيد عدد الدول الأعضاء التي تستبني مراكز التكنولوجيا ودعم الابتكار (TISCs) ليصل إلى 50 دولة وأن نصفهم حقق بالفعل التنمية المستدامة. ورحب الوفد بهذه النتيجة، ورأى أن شبكة مراكز التكنولوجيا ودعم الابتكار ستكون مفيدة لتطوير المبدعين في البلدان النامية، واعتبر أن ذلك منصة جيدة للغاية حيث أن امتدادها قد حقق بالفعل تقدما جيدا جدا. ولذلك، اقترح الوفد ضرورة أن يتم في المستقبل، على أساس التجارب الحالية، تعزيز توزيع الموارد وذلك لجذب المزيد من الدول الأعضاء لإنشاء شبكات مراكز التكنولوجيا ودعم الابتكار. سابعاً، أشار الوفد إلى أنه فيما يتعلق بالهدف السابع، الذي يتعامل مع الملكية الفكرية ذات الصلة بقضايا السياسة العالمية، لم يتحقق 32% من النتائج المتوقعة. ورأى الوفد أن الويبو، باعتبارها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، عليها واجب وتحمل المسؤولية نحو التغلب على التحديات العالمية، وبالتالي اقترح الوفد تعزيز منصتي الويبو ريسيرش والويبو غرين من أجل أن تنسجما خط مع الأهداف الإنمائية الاستراتيجية للأمم المتحدة (SDGs). وأضاف الوفد أن الويبو ينبغي أن تواصل توسيع مجالات التعاون بحيث يمكن التوسع في مساهمة الملكية الفكرية لتشمل إلى الصحة العالمية وغيرها من القضايا.

143. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأشاد بتقرير أداء البرامج للثنائية 2014/2015 الذي أعدته وقدمته الأمانة. وفيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الأول والبرنامج 3 (حق المؤلف والحقوق المجاورة)، وأشارت المجموعة بشكل خاص إلى مشروع شهادة التميز (TAG) وشكر الأمانة على الخطوات التي اتخذتها من أجل ضمان عقد الاجتماع الإقليمي في نوفمبر القادم. وأعرب المجموعة أيضا عن امتنانها لوفد السلفادور لموافقته على استضافة الحدث. وكان التعليق كله ردا على الطلب الذي قد قدمت المجموعة في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، وأعربت المجموعة عن أملها في أن تُمنح للجنة البرنامج والميزانية فرصة ممتازة لمناقشة المشروع. وأعرب المجموعة عن اعتقاده بأن مكاتب حق المؤلف بالدول الأعضاء ينبغي أن تشارك بفاعلية في عملية تعريف المعايير. وأفادت المجموعة أيضا بأنه في نفس الطريق، ينبغي إدراج النتائج التي تم التوصل إليها والمقترحات المقدمة من مكاتب حق المؤلف الدول الأعضاء، على النحو الواجب في وثائق المشروع، بما في ذلك الكتيب الذي يضم الخلاصة الوافية. وأحاطت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي علما بأن العملية شملت مشاركة منظمات الإدارة الجماعية (CMOs)، ولكن طلبت أيضا تسجيل بأنها ذكرت أن الويبو هي منظمة يقودها الأعضاء، وبالتالي، يجب أن يكون لهؤلاء الأعضاء الأولوية. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتمكن من مواصلة الحوار البناء حول هذه المسألة مع الأمانة.

144. وشكر وفد كندا الأمانة وجميع المشاركين في إعداد التقرير الضخم وأقر بحقيقة أنه يمثل قدرا هائلا من العمل بذلك كثير من الناس، وهو الذي ظهر بالتاكيد. وأعرب الوفد عن تقديره وأكد أيضا أن قرأ التقرير باهتمام. وأعرب الوفد عن ارتياحه لعدد من التحسينات الجارية في عرض المعلومات الواردة في التقارير، وخاصة في نظام إشارات المرور (TLS)، وكذلك تلك الاقتراحات التي تم تنفيذها عموما التي أدلى بها وفد كندا في لجنة البرنامج والميزانية منذ بضع جلسات، والذي من أجله شكر الوفد الأمانة. وأشار الوفد إلى الأداء الجيد الشامل للبرامج، مثلما قد ذكرت وفود أخرى في وقت سابق، وكذلك أشار إلى أن عدد غير قليل من أوجه النقص كانت تتعلق بمفاوضات الدول الأعضاء وليس الأمانة. ولفت الوفد بشكل خاص إلى بيانات الأداء للمكاتب الخارجية (EOs)، التي كان يجري تناولها في تحليله الأوسع لنهج يتم من خلاله التعامل مع المقترحات الحالية بافتتاح المكاتب الخارجية الجديدة. وفيما يتعلق بذلك أشار الوفد بأنه قد يكون مقصرا لو لم يثن

على شعبة الرقابة الداخلية ويشكرها على تقرير التثبيت الذي امتاز بالدقة العالية والقيمة الكبيرة، والذي أصبح أداة لا غنى عنها للإدارة السليمة للويبو والتحسينات المستمرة، وكذلك لمزيد من تعزيز الثقة العامة في الإدارة التنظيمية. واختتم قائلاً إن التقرير وخصوصاً التثبيت في المرفق 3 قدم منظور مضافاً وبرامج ذات مؤشرات واضحة بشأن المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

145. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن امتنانه للأمانة على إعداد مثل هذه الوثيقة الضخمة والمفصلة، التي قدمت صورة كاملة عن أنشطة الويبو في تنفيذ برنامجها في الثنائية 2015/2014. وأشار إلى أن تقرير أداء البرامج كان تقييماً ذاتياً اضطلعت به الأمانة، ثم أعرب عن رغبته في طرح بضع نقاط. أولاً، أعرب الوفد عن تقديره التام لنشاط الأمانة وما تم عمله لضمان أداء البرنامج في الثنائية 2015/2014، وأشار إلى أن الأمانة قد عملت جاهدة بالتأكد للمساعدة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وفي ذات السياق، طلب الوفد بعض التوضيحات من الأمانة حول وفورات الموارد في إطار البرنامج 10 (التعاون مع بعض البلدان في أوروبا وآسيا)، ولا سيما عما إذا كانت الوفورات متعلقة بالموظفين أم لا. وشدد على أن توضيح هذه النقطة من شأنه المساعدة على فهم تطوير وتنفيذ البرنامج فيها أفضل، ذلك البرنامج الذي شمل، من جملة أمور أخرى، البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وبصفة عامة، أعرب الوفد عن أمله في أن تُنفذ أنشطة الويبو، في المستقبل، البرنامج والميزانية والأنشطة الموضحة في وثائق التخطيط من أجل تحقيق نسبة مئوية أعلى في تنفيذ البرنامج بالمقارنة مع ما كان قد تم هذه المرة.

146. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. ورأى الوفد أن الوثيقة أداة هامة للغاية وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة، التي استغرقت بالتأكيد فترة طويلة وعملاً كبيراً من الأمانة. وأشار إلى أن تقرير أداء البرامج كان تقييماً ذاتياً أجرته الأمانة. وفيما يتعلق بأجندة التنمية ونفقات التنمية، أشار الوفد إلى أول نقطة لديه، وهي انخفاض نفقات التنمية، ولاحظ أيضاً أنه، دون أخذ المشاريع أجندة التنمية في الاعتبار، كان هناك انخفاض قدره 11 مليون فرنك سويسري عند مقارنة الميزانية المعتمدة بالنفقات الفعلية. وعلق الوفد بأن هذا كان اتجاهها كان يجب تغييره في فترة الثنائية الحالية. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن التقارير الفردية لتقييم أداء البرنامج لم تقدم أي معلومات بشأن ميزانية نفقات التنمية وأنه ينبغي أن تشمل الإصدارات المستقبلية من التقرير هذه المعلومات. وافترض الوفد أيضاً أن نفقات التنمية ينبغي أن تكون مفصلة تحت كل بند من أجل توفير مزيد من التفاصيل عن تكاليف الموظفين وغير الموظفين، على سبيل المثال. واستمر الوفد في تناول هذا الموضوع، وأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الصين بشأن عدم إحراز تقدم وتنفيذ في الركيزة الثالثة للجنة التنمية. ورأى الوفد أنه من المهم توسيع المنشأ الجغرافي لحماية الملكية الفكرية، وأوضح أن هذا يمكن أن يتم عن طريق تقديم المساعدة للدول الأعضاء في تكييف أنظمة الملكية الفكرية الوطنية لديهم بطريقة من شأنها السماح بإنتاج وتعميم حقوق وتكنولوجيات الملكية الفكرية فيها، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصائص المعينة. وذكر الوفد أيضاً أن قيام الفريق العامل المعني بمعااهدة التعاون بشأن البراءات بالاعتماد فيما يتعلق بخفض رسوم لجامعات من البلدان النامية من شأنه أن يوفر حافزاً مهماً للإيداع من البلدان النامية. وفيما يتعلق بعمل الويبو في مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية، أشار الوفد إلى أن مؤشر الأداء أظهر مستوى عالٍ من الإنجاز؛ ومع ذلك فإنه من غير الواضح مدى تقديم المساعدة، وكانت الاستراتيجيات المنفذة "موجهة نحو التنمية"، وطلب الوفد توضيحاً بشأن المعايير المستخدمة لتعريف الأنشطة بوصفها موجهة نحو التنمية. وأشار الوفد أيضاً إلى أن التعليق سالف الذكر ينطبق أيضاً على المرجعيات الأخرى إلى "موجهة نحو التنمية" في النصوص. وفيما يتعلق بالبرنامج 3 وشهادة التميز، أكد الوفد أن مكاتب حق المؤلف في الدول الأعضاء يجب أن تشارك بنشاط في عملية المعايير المحددة وأن الاجتماع الإقليمي في السلفادور سيكون فرصة كبيرة لبلدان أمريكا اللاتينية لعرض وجهات نظرهم. وذكر الوفد أن الاستنتاجات والاقتراحات يجب أن تُدرج حسب الأصول في الوثائق، بما في ذلك الخلاصة الوافية. وطلب الوفد كذلك أن يتم تعميم نتائج الاجتماعات الإقليمية السابقة. وأشار الوفد أيضاً إلى أن الويبو منظمة يقودها الأعضاء وأن الأولوية ينبغي أن تكون لهم. وبعد ذلك ذكر أنه يتطلع إلى مواصلة مناقشة هذه المسألة مع الأمانة. وتطرق الوفد إلى البرنامج 4 (المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد

الوراثية)، وشدد على أهمية مواصلة عمل اللجنة الحكومية الدولية وعزمها على التوصل إلى اتفاق بشأن صك أو صكوك قانونية دولية، والتي من شأنها توفير الحماية الفعالة للمسائل التي نوقشت فيها. وأشار الوفد إلى أنه على الرغم من ارتفاع معدل الرضاء المذكور في تقرير أداء البرامج عن اللجنة الحكومية الدولية، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به من أجل الإسراع في عمل اللجنة. وفي إطار البرنامج 16 (الاقتصاد والإحصاء)، أعرب الوفد عن تأييده لعمل شعبة الاقتصاد والإحصاء، التي قدمت إسهامات قيمة ساعدت الدول الأعضاء، ولاحظ أن الطلب الكبير من الدول الأعضاء كان شهادة على جودة عمل الشعبة. وأشار الوفد أيضا إلى أن الشعبة قدمت معلومات وتحليل على مستوى عالمي، تم استخدامها في وقت لاحق في مناقشات الملكية الفكرية ذات الصلة، وأنه ينبغي استمرار دعم ذلك من جانب المنظمة والدول الأعضاء. وأشار الوفد إلى البرنامج 20 (العلاقات الخارجية والشركات والمكاتب الخارجية) وأفاد بأنه قد قيل أن الويبو لديها تقارير وردود على الطلبات الخارجية للمساهمات وشدد على أهمية توفير تلك الوثائق للدول الأعضاء، وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة وتوصيات أجنحة التنمية. وفي إطار البرنامج 20 أيضا، ذكر الوفد أنه سيكون من المهم للويبو تقديم مزيد من المعلومات بشأن مشاركة الويبو في فريق عمل الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وأخيرا، وتعليقا على البرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية)، في حين رأى الوفد أنه من الملائم أن ترسخ الويبو نفسها باعتبارها المحفل الرئيسي لمناقشات الملكية الفكرية، أشار إلى أن الأنشطة بشأن ما يسمى "القضايا العالمية" يجب أن تكون موجهة بقرار من الدول الأعضاء.

147. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن امتنانه للأمانة على إعداد تقرير أداء البرامج للثنائية 2015/2014، وأعرب عن سرور بحقيقة أن أكثر من 91% من مؤشرات البرنامج تم تقييمها على أنها تحققت بالكامل أو جزئيا. ونوّه الوفد إلى أن لديه تعليقين. وعلّق الوفد بأن مؤشرات أداء الويبو لا ينبغي أن تعكس مدخلات برامج الويبو ولكن نتائجها. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن هناك بعض مؤشرات الأداء التي ظهر أنها لا توضح سوى مدخلات مثل هذه البرامج، وخاصة البرنامج 15 (حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية)، مثل نظام إدارة الملكية الصناعية (IPAS). وأفاد الوفد بأنه كان من الصعب العثور على نتائج نشر نظام عمل مكاتب الويبو للملكية الفكرية في تقرير أداء البرامج هذا. ولذلك، طلب الوفد من الأمانة تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات الكافية بشأن النتائج، مثل نتيجة النشر السنوي لنظم مكاتب الويبو للملكية الفكرية وحالة الاستخدام لكل نظام. ثانيا، تطرق الوفد إلى نظام لاهاي وأشار إلى الصفحة 107 من النسخة الانكليزية من تقرير أداء البرامج للثنائية 2015/2014، مرفق البرنامج 31، وأفاد الوفد بأن فترة التعليق قد زادت، مما يعني أن عدد طلبات لاهاي قد زاد بشكل كبير في الآونة الأخيرة. وللدرد على الوضع الراهن، أفاد الوفد بأن على الويبو اتخاذ بعض التدابير للدرد عليه، وسأل عن نوع التدابير التي عازمت الويبو على إعدادها ردا على ذلك.

148. وأشاد وفد اليابان بالعمل الشاق الذي بذلته الأمانة في إعداد الوثيقة، وأشار إلى أنه وفقا لتقرير أداء البرامج للثنائية 2015/2014، فمن أصل ما مجموعه 394 مؤشر أداء في البرنامج والميزانية 2015/2014، تم تقييم 286 مؤشرا أو 72% باعتبارها تحققت بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، في هذا العام تضمن تقرير أداء البرامج بيانات الأداء عن الثنيتين لكل هدف من الهدف تسعة. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن سروره لرؤية العمل الجاد والجهد الشاق اللذين بذلتها الأمانة في تنفيذ البرامج. وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء التي تم تقييمها بأنها تحققت جزئيا أو لم تتحقق، ذكر الوفد أنه سيكون من الضروري للأمانة أن تعالج هذا على نحو ملائم عند تنفيذ البرنامج والميزانية للثنائية هذه من خلال تطبيق الدروس المستفادة من الماضي. وبالإضافة إلى ذلك، اقترح الوفد أن تعيد الأمانة النظر فيما إذا كانت الأهداف الأولية ومؤشرات أدائها كانت مناسبة، مشيرا إلى أنه لم يكن في نية الوفد إجهاض عمل الأمانة ولكن في نفس الوقت، وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن من أهم أغراض التقرير الاستمرار دائما في تنفيذ البرنامج. ولذلك، أعرب الوفد عن أمهله في أن يكون تم اعتماد التدابير الهادفة للتخفيف من المشكلات وأن تكون هذه التدابير انعكست بشكل مناسب في وثيقة البرنامج والميزانية.

149. وانضم وفد رومانيا إلى الوفود الأخرى في تهنئة الرئيس على انتخابه وأعرب عن ثقته في المهارات القيادية للرئيس. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للبيانات المقدمة في إطار هذا البند وأثنى على جهود الأمانة في إعداد وثيقة شاملة عن تقرير

أداء البرامج وعلى النتائج التي تحققت في الثنائية الماضية، والتي انعكست في عبر مستوى الإنجاز لتصنيفات مؤشر الأداء. وعلاوة على ذلك، شكر الوفد الأمانة، وخاصة إدارة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة (TDC)، على تقديم الدعم لقيام رومانيا بتطوير المشاريع ذات الصلة بتدريس الملكية الفكرية في المدارس الثانوية. وذكر الوفد أنه تمت الموافقة رسمياً على دورة الملكية الفكرية من قبل وزارة التربية والتعليم في شهر مارس من العام السابق وتم وضع المنهج لفصل واحدة في الأسبوع خلال سنة دراسية ويمكن تدريسه في أي صف بالمدارس الثانوية. وأشار الوفد أيضاً إلى أنه قد نُظِم في 18 و19 نوفمبر 2015 في بوخارست، بالتعاون مع الويبو حلقة دراسية وطنية في مجال تدريس الملكية الفكرية لمعلمي المدارس الثانوية تهدف إلى رفع مستوى الوعي بين معلمي المدارس الثانوية بقضايا الملكية الفكرية. وأشار إلى أن المشاركين أبدوا تقديرهم للحدث، وأنه يخطط لتنظيم لقاءات مماثلة في المستقبل القريب.

150. وأغلق الرئيس قائمة المتحدثين في إطار جدول الأعمال الحالي، ودعا الأمانة إلى تقديم الإجابات اللازمة. كما قال الرئيس إن الإجابات لن تكون واحدة فقط نظراً لأن الأسئلة شملت مجموعة كاملة من أنشطة الويبو ودعا الأمانة لتنسيق ترتيب الردود.

151. وردت الأمانة على سؤال من مندوب من لاتفيا عن البرنامج 16، وأوضحت أنها مسألة فنية خالصة لأنه في تقرير أداء البرامج 2014 كان هناك سبعة أهداف، في حين أنه في تقرير أداء البرامج 2014/2015، تم تقسيم بعض الأهداف إلى أهداف فردية. على سبيل المثال عند البحث في التحقيق بكل تقرير من التقارير المحددة، كان عدد الأهداف التي تم تقييمها في 2014/2015 أكثر من التي تم تقييمها في عام 2014. وأوضحت الأمانة أنه عند قامت بالنظر في الإحصائيات، فإنها في الواقع حرفت اتجاه الإحصاءات إلى غير قابلة للتقييم بالمقارنة مع ما ورد في عام 2014. ومع ذلك، أشارت الأمانة إلى أنها في الواقع قدمت للتو إلى الدول الأعضاء مزيداً من المعلومات. وأوضحت الأمانة كذلك أنه نظراً لأن خطوط الأساس لم تكن متوفرة في بعض التقارير، تم تقييم المؤشرات بأنها غير قابلة للتقييم بدلاً من محفظة، وأن هذه كانت بالأحرى وسيلة لتقديم عرض أكثر تفصيلاً إلى الدول الأعضاء في 2014/2015، الذي كان يعطي هذه الأرقام إلى ما كانت تشير إليه لاتفيا. ثم سألت الأمانة الدول الأعضاء عما إذا كانت هناك حاجة إلى معلومات إضافية من رئيس الخبراء الاقتصاديين. ولم تكن هناك طلبات أخرى. وعندئذ أعطت الأمانة الكلمة لمساعد المدير العام لقطاع البنية التحتية العالمية.

152. وشكرت الأمانة وفد الصين على السؤال المتعلق باستراتيجية التخفيف من المخاطر في الصفحة 158، والتي تشير إلى الإبلاغ عن مخاطر ركن البراءات PATENTSCOPE للبرنامج 13 والتخفيف منها. وذكرت الأمانة أنه بشأن فحص حركة المرور على الإنترنت لموقع ركن البراءات PATENTSCOPE، وتبين أن عدداً كبيراً من المستخدمين جاء من آسيا، وعلى وجه الخصوص، من اليابان وأن هناك مشكلة كمن. وتم بحث فكرة إنشاء موقع مرآة في المنطقة، وتم الشروع في مشروع تجريبي لإنشاء موقع مرآة يتم التحكم به من جنيف، لتقديم نسخة مكررة من موقع ركن البراءات PATENTSCOPE للويبو في طوكيو. وسيتم إرسال البيانات إلى طوكيو بمجرد تحميلها على موقع الويبو على الإنترنت من خوادم في جنيف، وبعد ساعات قليلة، يمكن أن تسمح الخوادم في طوكيو للمستخدمين في اليابان، وأيضاً في منطقة آسيا، بالتنزيل مع تحسن كبير في الكمون وسرعة الوصول. وعلى سبيل المثال، أشارت الأمانة إلى أنها حسنت كثيراً أوقات التنزيل لوثائق معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتناولت الأمانة أيضاً السؤال الذي طرحه وفد جمهورية كوريا بشأن استخدام نظام الإدارة المتكامل للملكية الفكرية (IPAS) وهو مجموعة البرمجيات ذات الصلة وعدد مكاتب الملكية الفكرية التي تستخدم مجموعة البرمجيات. وأشارت الأمانة إلى أنه تم تقديم معلومات عن استخدام نظام الإدارة المتكامل للملكية الفكرية "أيباس" في الصفحتين 164 و165، ونظراً لأن أرقام متوسط مستوى الخدمة لمكاتب الملكية الفكرية ساعدت، واستجابة لطلب الوفد، وافقت الأمانة أيضاً إلى توفير المزيد من بيانات أكثر تحديداً.

153. وردت الأمانة على تعليق من وفد الصين على المخاطر التي تم تحديدها في تقرير أداء البرامج للبرنامج 5 (نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات) بأن عدد الإيداعات في إطار المعاهدة يمكن أن تقل سواء بالأرقام المطلقة أو بما يتناسب مع

إيداعات مسار باريس، وذكرت الأمانة أن الخطر لم يتحقق خلال الشنائية 2015/2014. وعلى العكس من ذلك، بالأرقام المطلقة، تم تلقي عدد قياسي من حوالي 435000 طلب من طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات خلال الشنائية 2015/2014، بزيادة قدرها نحو 9% مقارنة بالشنائية السابقة. وعلاوة على ذلك، بالمقارنة مع إيداعات مسار باريس، زادت معاهدة التعاون بشأن البراءات من "حصتها في السوق" إلى نحو 57%. وذكرت الأمانة كذلك أنه تم رصد تطور أرقام إيداع معاهدة التعاون بشأن البراءات عن كثب، في إشارة إلى الأهمية التي سيحظى بها الانخفاض في الإيداعات التي تتم في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بالدخول من رسوم المعاهدة، وبالتالي بشأن دخل المنظمة بأكملها.

154. وشكرت الأمانة الوفود على تقديرهم للبرنامجين 10 و30، وكذلك بالنسبة للسؤال الذي طرحه الاتحاد الروسي بشأن الوفورات المذكورة للبرنامج 10. وأكدت الأمانة أن الوفورات تمت في كل من الموارد الشخصية وغير الشخصية وأن هذا كان قبل كل شيء بسبب موظفي الإدارة، التي تسعى باستمرار إلى تحسين عملية الإدارة وتحقيق أفضل النتائج الممكنة بالطريقة الأكثر فعالية. وأضافت الأمانة أن الدول الأعضاء كانوا يتخذون موقفا بناءً للغاية ونهج في تنفيذ برنامج العمل وأن الدول الأعضاء أظهرت تفهما كبيرا وتأييدا للمحاولات التي بذلتها الأمانة لتحقيق وفورات بطريقة بناءة، بينما في الوقت نفسه الوقت تقوم بإنجاز كافة المهام بما يخدم مصلحة الدول الأعضاء على النحو المبين في خطة العمل ذات الصلة.

155. وشكرت الأمانة كلا الوفدين على سؤالهما، مما يشير إلى أنهما كانا مرتبطين معا في أن التوسع الأخير لنظام لاهاي ليشمل الاقتصادات الكبيرة حيثما كان هناك نظام فحص شامل معمولا به، مثل جمهورية كوريا واليابان والولايات المتحدة من أمريكا، وكان لديهم تيجتان على النحو التالي: لم يقتصر الأمر على أنه أدى إلى زيادة هائلة في عدد الإيداعات، ولكنه قدم أيضا عناصر جديدة يمكن إدراجها في التطبيقات الدولية دعما لتسميات البلدان وأن ذلك أدى إلى تعقيد أعمال الفحص الذي يقوم به المكتب الدولي. وهكذا، انتقلت الأمانة خصيصا إلى مداخله وفد الصين، وقدمت الأمانة مثلا على الادعاء بأن مودعي الطلبات الدوليين كانوا بحاجة إلى التقديم دعما لتسمياتهم للولايات المتحدة الأمريكية والذي أظهر في بعض الأحيان وجود خلل رسمي، مما يتطلب من المكتب الدولي التدخل بحكم منصبه. وسوف يشار عندئذ إلى نتيجة هذا التدخل بحكم منصبه باعتبارها "ملاحظة موضوعية" لأنها تتعلق بعنصر في الطلب الدولي نفسه، في مقابل "اللاقياسية" أو مجرد "ملاحظة" تنقل معلومات. وتطرق الأمانة إلى سؤال طرحه وفد جمهورية كوريا، وأشارت إلى أن الزيادة في وقت المعالجة في عام 2015 كانت مرة أخرى انعكاسا آخر للتعقيد الأخير الذي أدخل في نظام لاهاي ولكن هذا الوضع كان ذا طبيعة انتقالية، لأن الإجراءات جديدة كانت لا تزال في حالة استقرار، وأن המתحين الثلاثة الجدد المعينين كانوا يكتسبون استقلالية.

156. وأشارت الأمانة إلى أن الأسئلة المحددة التي طُرحت على الأمانة قد أُستنفدت وقدمت الأمانة مزيدا من التأكيد على أنها أحاطت علما على النحو الواجب بمداخله وفد البرازيل بشأن عرض نفقات التنمية في تقارير أداء البرامج في المستقبل، فضلا عن طلب تعميم المعلومات الإضافية. وأوضحت الأمانة كذلك أنه ستكون على اتصال بزعماء آخرين في الأمانة لترى كيف يمكن عمل ذلك على أفضل نحو وتزد على الوفد خلال الأسبوع.

157. وتطرق الأمانة إلى طلب من وفد جمهورية كوريا فيما يتعلق بتقرير أداء البرامج، وذكرت الأمانة أنها عقدت مشاورات غير رسمية مع وفد جمهورية كوريا بشأن طلبه بإعادة النظر في مؤشر أداء نظام الإدارة المتكامل للملكية الفكرية للبرنامج 15 وأعربت عن سروره بإبلاغ اللجنة بأن الأمانة اتفقت مع الوفد على أنه ينبغي على الأمانة اقتراح مؤشر أداء إضافي جديد لنظام الإدارة المتكامل للملكية الفكرية، يقوم على قياس كمي للطلبات التي يعالجها نظام الإدارة المتكامل للملكية الفكرية. وسيتم إعداد مؤشر الأداء الجديد وعرضه على الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية في عام 2017 في سياق إعداد مشروع البرنامج والميزانية للشنائية المقبلة.

158. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيحات المفصلة ودعا الأمانة إلى النظر بعناية فائقة في التصريحات التي أدلى بها الدول الأعضاء في إطار البند 9 من جدول الأعمال، وبعد دراستها، تعود إلى الدول الأعضاء لتقديم معلومات إضافية. وأضاف الرئيس أن ذلك من شأنه أن يسهل بالتأكد الحديث أثناء انعقاد الجمعيات، حيث ستكرر الدول الأعضاء الممارسة قليلاً. ثم حث الرئيس الوفود على معالجة طلبات محددة لتقديم توضيح للأمانة قبل انعقاد الجمعيات، وذلك لإجراء محادثة سلسلة وخص هذا البند من جدول الأعمال خلال الجمعيات. ثم قرأ الرئيس فقرة القرار المقترحة على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/25/7. ونظراً لعدم وجود اعتراض على الاقتراح، تم اعتماده.

159. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت تقرير أداء البرامج 2015/2014 (الوثيقة WO/PBC/25/7) وأقرت بطبيعة التقرير كتنقيح ذاتي للأمانة، أوصت بأن تقرر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بمساهمة البرامج في تحقيق النتائج المرتقبة في 2015/2014.

(باء) تقرير التثبيت لشعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء البرامج للثنائية 15/2014

160. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/8.

161. 161. وافتتح الرئيس بند جدول الأعمال، وذكر أن تقرير التثبيت قدم النتائج الرئيسية والاستنتاجات والتوصيات لشعبة الرقابة الداخلية الناشئة عن ممارسة التثبيت على تقرير الويبو لأداء البرنامج للثنائية 2015/2014. ودعا الرئيس القائم بأعمال مدير شعبة الرقابة الداخلية لتقديم التقرير.

162. وأوضحت الأمانة أن شعبة الرقابة الداخلية نفذت عملية تثبيت على تقرير أداء البرامج كل سنتين. وقدمت شعبة الرقابة الداخلية تقريرها إلى لجنة البرنامج والميزانية كجزء من المناقشات التي تجري في سياق تقرير أداء البرامج. وكانت هذه الوثيقة تثبتاً مستقلاً لتقرير أداء البرامج بناء على اختيار عشوائي لمؤشر أداء واحد لكل برنامج. وأكدت الأمانة أن شعبة الرقابة الداخلية اتخذت 30 أو 31 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية واعتمدت عليها في التوصل إلى بعض الاستنتاجات. وكانت هي عينة عشوائية ويمكن الاعتراف بأن هناك بعض القيود بسبب عدد من مؤشرات الأداء المختارة، على الرغم من أنها ممثلة، والتي قد لا تعكس بالضبط السكان بالكامل. وأضافت الأمانة أن الغرض من عملية التثبيت هو المساهمة في زيادة تعزيز المساءلة عن النتائج داخل المنظمة، وأنها كانت العملية الخامسة التي تم الاضطلاع بها منذ بدءها في عام 2008. وشرحت الأمانة أهداف هذه العمليات. وأرادت شعبة الرقابة الداخلية تقديم التثبيت المستقل لموثوقية وصحة المعلومات الواردة في تقرير أداء البرامج للثنائية 2015/2014 لكل برنامج، ومتابعة لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التثبيت لتقارير أداء البرامج السابقة وتقديم توصيات إضافية لتعزيز الأداء إطار النتائج وإطار الأداء في الويبو. وشمل النطاق تقييم بيانات الأداء لمؤشر أداء تم اختياره عشوائياً لكل برنامج مقابل مجموعة محددة مسبقاً من ستة معايير تثبيت، وتقييم دقة نظام إشارات المرور المستخدمة من قبل كل برنامج للتقييم الذاتي، وخص إنجازات الأهداف المحددة لمؤشر الأداء هذا. وتم إجراء استبيان لمديري البرامج والمناوبون وغيرهم من الموظفين المسؤولين عن إعداد التقارير عن أداء البرنامج للحصول على ملاحظاتهم حول إطار النتائج. وأظهرت نتائج الملخص تحسناً شاملاً، من حيث "الوفاء الكامل بالمعايير" على مدى الثنائيات الماضية. وقد تم إجراء مقارنة، وعلى أساس تلك العينة العشوائية، كان 90% من جميع بيانات الأداء التي قدمت دعماً لمؤشرات الأداء التي تم اختيارها عشوائياً "ذات صلة وذات قيمة"، وكان 73% "كافية وشاملة" وكان 77% "دقيقة وقابلة للتثبيت" وكان 73% "تقريرية في الوقت المناسب"، وكان 70% "مجمعت بكفاءة وقدمت بطريقة واضحة وشفافة". وبالمقارنة مع الثنائيتين السابقتين، تم تعزيز إطار الويبو للنتائج وأدخلت تحسينات. ومع ذلك، لا تزال بعض البرامج "تفي جزئياً بالمعايير (بمعاييرهم)". وقالت الأمانة إنها بحاجة إلى التركيز على مدى كفاية وشمولية بيانات الأداء لسبعة برامج. وكانت تسعة برامج لا تزال تواجه بعض التحديات في جمع بيانات أدائها بكفاءة وأوفت سبعة برامج وفاء جزئياً بالدقة والتثبيت، مقابل ست برامج للثنائية الماضية. وقد نوقشت هذه المسألة، وسوف يطلع الزملاء بالتوصيات وينفذونها. ومن حيث "لا تفي بالمعايير": تم العثور على برنامج واحد فقط ليس به معلومات كافية وشاملة، وكانت هناك حالة واحدة من قضية

"تقريرية في الوقت المناسب". وعموماً، لم يتم تقييم أي من البرامج "لم يف بالمعايير"، وكان هذا شيئاً إيجابياً للغاية. ومن حيث دقة نظام إشارات المرور المستخدمة للتقييم الذاتي، تم العثور على 25 برنامجاً أبلغت بدقة عن ذاتها، وستة برامج لم يمكن تقييمها لأسباب مختلفة، ولم يكن هناك برنامج أبلغ بطريقة غير دقيقة. ويمكن تلخيص أهم الاستنتاجات الواردة في تقرير التثبيت على النحو التالي: استمرت التحسينات في إطار النتائج وإدارة الأداء في الويبو، وتم تخفيض عدد النتائج المتوقعة من 60 في 2013/2012 إلى 38 في 2015/2014. وخفضت الويبو عدد مؤشرات الأداء الرئيسية من 286 في 2013/2012 إلى 269 في 2015/2014، وعززت إطار المساءلة من خلال الربط الفعال لإطار نتائج الويبو مع إنشاء سياسة إدارة مخاطر ومجموعة إدارة مخاطر. واستوفى المزيد من بيانات الأداء معايير التقييم بالمقارنة مع الثنائية الماضية. وتم تحسين نظام إشارات المرور الذي يستخدم لتسجيل الإنجاز. واستمر تعزيز الأدوات القائمة للمساعدة في مراقبة أنشطة خطة العمل وتقديم تقرير عنها، وتم اتخاذ إجراء بشأن ثلاثة من أصل خمس توصيات قُدمت خلال تثبيت تقرير 2013/2012. وما زالت هناك توصيتان مفتوحتان وكانت شعبة الرقابة الداخلية تواصل تتبع حالة تنفيذها على أساس منتظم. وقُدمت ثلاث توصيات خلال عملية التثبيت: في الثنائية القادمة، ينبغي على المنظمة مواصلة تحسين وتبسيط المؤشرات التي تفتقر لوجود خطوط أساس أو أهداف التي عُثر عليها في 2015/2014. وأوصت شعبة الرقابة الداخلية أيضاً بأن تضع الويبو معايير وإجراءات إيطارية لوقف مؤشرات الأداء الرئيسية خلال أي ثنائية، من أجل تأييد نتائج الأداء على نحو أفضل، وحددت التوصية 3 أن تطور الويبو الإجراءات الداخلية لتقييم أي طلبات مقدمة من البرامج لتعديل مؤشرات الأداء الرئيسية حسب الاقتضاء من أجل توفير طريقة شفافة ومتسقة لتقييم الطلبات.

163. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، ورحب بتقرير التثبيت المقدم من شعبة الرقابة الداخلية بوصفه ممارسة موضع تقدير ومفيدة للغاية. وأظهر تقرير التثبيت المستقل أن الويبو حققت مزيداً من التقدم في تنفيذ إطار الإدارة القائمة على النتائج (RBM). واعترفت المجموعة بأنه كان لا يزال هناك مجال لتحسين بعض البرامج، ومع ذلك رحبت بأن العملية الشاملة كانت تضي على الطريق الصحيح. وكذلك حثت المجموعة الأمانة على تنفيذ التوصيات التي قدمتها شعبة الرقابة الداخلية فيما يتعلق بتحسين جودة مؤشرات الأداء. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تكون المؤشرات موجهة نحو النتائج على نحو متزايد وكذلك لديها خطوط أساس واضحة. وأيدت المجموعة التوصيات بشأن توضيح إجراءات تغيير ووقف المؤشرات، وكذلك أي جهود لتعزيز التفاهم وملكية موظفي الويبو إطار الإدارة القائمة على النتائج.

164. وأعرب وفد كندا عن شكره لشعبة الرقابة الداخلية على تقرير التثبيت الدقيق جداً والمهم جداً والذي أصبح أداة لا غنى عنها للإدارة السليمة للويبو والتحسينات مستمرة لها وكذلك لزيادة تعزيز الثقة العامة في إدارة المنظمة. وقدم ذلك التقرير، لا سيما التثبيت في المرفق 3، وجهة نظر مضافة وبرامج ذات مؤشرات واضحة بشأن المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وأضاف قائلاً إنه يؤيد مداخلة المجموعة باء.

165. وقرأ الرئيس فقرة القرار المقترحة. ولم تكن هناك اعتراضات، وتم اعتماد القرار.

166. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بتقرير التثبيت المُعد من قبل شعبة الرقابة الداخلية بشأن تقرير أداء البرنامج للثنائية 2015/2014 (الوثيقة WO/PBC/25/8).

البند 10: البيانات المالية السنوية لعام 2015؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2016
(ألف) التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2015

167. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/19.

168. وقدم الرئيس الوثيقة WO/PBC/25/19 التي قدمت معلومات بشأن البيانات المالية للمنظمة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015. وذكر الرئيس اللجنة بأنه وفقاً للنظام المالي، كان مطلوباً من لجنة البرنامج والميزانية النظر في البيانات

المالية واحالتها إلى الجمعية العامة مصحوبة بتعليقات وتوصيات. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة لمواصلة تقديم بند جدول الأعمال.

169. وأوضحت الأمانة أن البيانات المالية أعدت وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وأعربت عن سرورها بإبلاغ المندوبين بتلقي رأي غير متحفظ. وقدم التقرير المالي أولا مناقشة وتحليل لنتائج السنة وكذلك قدم شرحا وافيا للأجزاء المكونة للبيانات المالية نفسها. وأوضحت الأمانة أن البيانات نفسها تلاها عدد من الجداول التي كانت غير إلزامية لأغراض الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكنها قدمت معلومات إضافية مفيدة مثل الجدولين الأولين اللذين قدما تفاصيل عن المركز المالي والأداء المالي للمنظمة من جانب وحدة الأعمال. وأظهرت نتائج المنظمة لعام 2015 فائضا قدره 33.27 مليون فرنك سويسري لهذا العام، وبلغت الإيرادات 381.9 مليون فرنك سويسري والنفقات 348.7 مليون فرنك سويسري. وبلغت الأصول الصافية للمنظمة في 31 ديسمبر 2015 ما قيمته 279.06 مليون فرنك سويسري. وكان أكبر مصدر للإيرادات خلال 2015 رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتي مثلت 72.1% من إجمالي الإيرادات. ومثلت رسوم نظام مدريد ثاني أكبر مصدر للدخل بالنسبة للمنظمة، بما يمثل 17.8% من إجمالي الإيرادات. وكان أكبر نفقات للمنظمة هي نفقات الموظفين التي بلغت 216.3 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل 62% من مجموع النفقات.

170. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء، وأشاد بالتقرير الشامل الذي أعدته الأمانة وحقيقة أنه، كنتيجة للفائض لعام 2015، زاد صافي الأصول من رصيد قيمته 245.8 مليون في نهاية 2014. وأضاف الوفد أنه في عام 2014 سجلت المنظمة فائضا قدره 37 مليون فرنك سويسري. وبلغ الفائض لسنة 2015 ما قيمته 33.27 مليون فرنك سويسري، متأثرا في الأساس بأداء معاهدة التعاون بشأن البراءات ومستوى الإنفاق. وأضاف الوفد أن إيرادات الويبو الإجمالية زادت بنسبة 3% من 370.18 مليون فرنك سويسري في 2014 إلى 381.94 مليون فرنك سويسري في عام 2015. وأشار إلى أن اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات قد استحوذ على 77.6% من الفائض لعام 2015. وهكذا، تأثر الفائض/العجز في الويبو في الأساس بالفائض/العجز في أداء معاهدة التعاون بشأن البراءات ومستوى الإنفاق. وكان أكبر مصدر للإيرادات خلال 2015 هو رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بما يمثل 72.1% من إجمالي الإيرادات. وانخفضت العائدات من رسوم نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2015 بنسبة 1% مقارنة بعام 2014. وقال للوفد إن المحرك للعائدات من الخدمات مدفوعة الرسوم فيما يتعلق بالطلب الوطني على سندات الملكية الفكرية تأثر بأداء الاقتصاد العالمي، على الرغم من أنه منذ عام 2010 واصل النشاط العالمي للإيداع الفكري النمو على الرغم من التعافي الاقتصادي غير المتكافئ من الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008. ونظرا لمختلف المعايير التي تم أخذها في الاعتبار والتي أوضحتها التقرير بطريقة مفصلة، على سبيل المثال، الزيادة في الإيرادات من نظام مدريد، أعرب الوفد عن رغبته في الإشادة بالخسارة لعام 2015 في رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات التي تم تلقيها، والتي لم تتجاوز 0.7 مليون فرنك سويسري. وفي حين هنا الوفد المنظمة على الحفاظ على إدارة مالية متوازنة، قال الوفد إنه من المهم مواصلة الأخذ في الاعتبار أن الزيادات كبيرة جاءت نتيجة نمو خدمة فكرية عالمية واحدة، وهي بالأساس معاهدة التعاون بشأن البراءات. وعلى الرغم من التكهن بحدوث مزيد من النمو للنظام حتى عام 2017 على الأقل، قال الوفد أنه سيكون من الحكمة اتباع نفس النهج الحذر مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي القابل للتغير والذي كان له تأثير كبير على اتجاه طلبات البراءات. وعلاوة على ذلك، رأى الوفد أن الحذر مطلوب أيضا في زيادة النفقات والالتزامات المستقبلية للمنظمة.

171. وأشار وفد البرازيل إلى أن الويبو لا تزال تحتفظ بوضع مالي سليم. وقال الوفد إن هذا انعكس في فائض قدره 33.3 مليون فرنك سويسري، وزيادة في صافي الأصول إلى 279.1 مليون فرنك سويسري في عام 2015 وحده. وواصلت رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات توفير معظم دخل الويبو. وقال الوفد إنه من أجل مواصلة دراسة أهداف معاهدة التعاون بشأن البراءات وتوسيع قاعدتها الحالية والمستقبلية من مودعي الطلبات، حث أعضاء الويبو دائما على تنوع الأصل الجغرافي لتطبيقات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأضاف الوفد أن تلك العناصر قدمت الدعم لمقترح البرازيل في الفريق العامل

المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات للبلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وأوضح الوفد أن ذلك جاء بناء على دراسة وافية أجراها المكتب الدولي تم على أساسها حساب تكاليف الويبو من تخفيض الرسوم بالرجوع إلى مرونة رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات للجامعات من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. ومن شأن اعتماد هذا الاقتراح أن ينطوي على تكلفة متوقعة لا تزيد عن مليون فرنك سويسري سنوياً. وأضاف الوفد أن هذا يمثل 0.28% من إجمالي إيرادات الويبو. وتوقعت البرازيل تحقيق تقدم في هذا الاقتراح في الدورة القادمة للفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات الذي كان موافقاً على الاقتراح.

172. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلت به المجموعة باء، وأعرب عن سرور بمعرفة أن الويبو واصلت تخصيص صندوق لتمويل استحقاقات الموظفين بعد انتهاء مدة الخدمة في المستقبل. وقال الوفد إن هذا كان خطوة هامة في تغطي الالتزامات غير الممولة، وكانت الويبو محظوظة بما فيه الكفاية لأن لديها الموارد اللازمة للقيام بذلك. وكان الوفد متسقاً مع موقفه بشأن زيادة الشفافية لنظام لشبونة في الميزانية، ولذلك أعرب عن رغبته في أن يرى زيادة الشفافية في البيانات المالية. وأشار إلى أن هناك معلومات مخصصة لنظام لشبونة في عدة جداول بالميزانية في الوثيقة وأعرب عن تقديره للتمثيل الواضح الواردة في الجدول على الصفحة 77، الإيرادات والمصروفات والاحتياطيات بحسب القطع. وأوضح هذا الجدول الإيرادات وبعض النفقات المتعلقة بنظام لشبونة. وأضاف الوفد أنه على الرغم من أن اتحاد لشبونة عقد مؤتمراً دبلوماسياً في عام 2015، تحمل اتحاد لشبونة منفرداً المسؤولية عن 66000 فرنك سويسري في نفقات خدمات المؤتمر واللغات. وسأل الوفد عما إذا كان بوسع الأمانة تقديم معلومات إضافية عن مكان ذكر النفقات المتعلقة بالمؤتمر الدبلوماسي والفرق العاملة باتحاد لشبونة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى أن احتياطيات نظام لشبونة وصناديق رأس المال العامل استمرت في تحقيق رصيد سلبي يزيد عن مليون فرنك سويسري. وتسأل الوفد عن متى سينشئ اتحاد لشبونة صندوق رأس مال عامل. وعلى النحو الذي ذكرته الولايات المتحدة في العام الماضي، فإنها لم تؤيد دعم نظام لشبونة باستخدام رسوم من الاتحادات الأخرى. وعلاوة على ذلك، رأت أن هذا الدعم كان يتعارض بوضوح مع اتفاق مدريد وكذلك مع معاهدة التعاون بشأن البراءات. ونتيجة لذلك، أكد الوفد أن الأطراف في نظام لشبونة كانت مسؤولة عن تغطية أي نفقات غير ممولة.

173. وأعرب وفد فرنسا عن تهنئته للمنظمة على الوضع المالي السليم، وأضاف أنه يؤيد تماماً البيان الذي أدلت به اليونان باسم المجموعة باء. وأكد أنه لن يرد على التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اتحاد لشبونة، لأنه سبق مناقشة هذا في الجمعية العامة الأخيرة. ولم ير جدوى من العودة إلى ذلك. ومع ذلك، كان لدى الوفد بعض الأسئلة فيما يتعلق بالوثيقة قيد الاستعراض. وذكر أن المبالغ فيما يتعلق بالتزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة قد ازدادت بين عامي 2013 و2015، وطلب توضيحاً عن أسباب هذه الاختلافات.

174. وردت الأمانة على أسئلة الصحفيين عن التكاليف المترتبة على مؤتمر لشبونة الدبلوماسي المنعقد في عام 2015، في الصفحة 77، الإيرادات والمصروفات والاحتياطيات بحسب القطع، وأدرجت هذه التكاليف في 1154000 فرنك سويسري للبرنامج 6 لأن لشبونة ومدريد كانا برنامجاً واحداً في تلك الشئبة، على النحو الذي وافقت عليه الدول الأعضاء. وضمن 1154000 فرنك سويسري، كانت التكلفة المحددة للمؤتمر الدبلوماسي 430000 فرنك سويسري.

175. وردت الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد فرنسا، وأكدت أن التزام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة سوف تزيد كل عام. وأوضحت الأمانة أن تكاليف استحقاقات كل موظف لا بد من ذكرها في كل عام، حيث أن كل موظف قد حقق ما قيمته سنة أخرى من الاستحقاق، في الواقع. وأضافت الأمانة أن تكاليف الفائدة بحاجة أيضاً إلى أن تُذكر، وهو ما يعني أن قيمة الالتزام تغيرت بين بداية ونهاية سنة معينة. وفي الأساس، وأوضحت الأمانة أنه تم نقل الالتزام سنة واحدة (تكلفة الفائدة)، وأضيف لها استحقاق سنة إضافية لكل موظف (تكلفة الخدمة). وإذا لم يتغير أي شيء آخر، سوف يزيد الالتزام بسبب هذين العاملين. وأضافت الأمانة أن هناك عناصر أخرى مختلفة تدخل في الحساب، بما في ذلك أسعار الخصم. وإذا تغير سعر الخصم، يمكن أن يكون له أيضاً تأثير على زيادة الالتزام.

176. وقرأ الرئيس فقرة القرار المقترحة. ولم يكن هناك اعتراضات وتم اعتماد القرار.

177. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2015 (الوثيقة WO/PBC/25/9).

(باء) وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2016

178. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/10.

179. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة قيد الاستعراض قدمت معلومات عن البيان في المتأخرات في المساهمات والمدفوعات السنوية نحو صناديق رأس المال العامل كما في 30 يونيو، 2016. ومع ذلك، منذ وقت إعداد الوثيقة في 30 يونيو وردت مبالغ إضافية. وقدمت الأمانة تحدينا للجنة البرنامج والميزانية بشأن المدفوعات الإضافية التي وردت منذ هذا الحين: دفعت بنين 405 فرنك سويسري، ودفعت بوتسوانا 2849 فرنك سويسري، ودفعت كولومبيا 1560 فرنك سويسري، ودفعت كوستاريكا 531 فرنك سويسري، ودفعت الإكوادور 1429 فرنك سويسري، ودفعت فيجي 2849 فرنك سويسري، ودفعت فرنسا 729237 فرنك سويسري، ودفعت اليونان 34183 فرنك سويسري، ودفعت جزر المالديف 2849 فرنك سويسري، ودفعت النيجر 163 فرنك سويسري، ودفعت عمان 11395 فرنك سويسري، ودفعت سانت فنسنت وجزر غرينادين 2849 فرنك سويسري، ودفعت السنغال 464 فرنك سويسري، ودفعت جمهورية تنزانيا المتحدة 1424 فرنك سويسري، ودفعت فانواتو 1424 فرنك سويسري¹. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الأمانة عن رغبتها في إطلاع لجنة البرنامج والميزانية على الجديد بشأن متأخرات الاشتراكات السنوية للبلدان الأقل نمواً التي وُضعت في حساب خاص بمحمد. وشملت ما يلي: مالي التي دفعت 142 فرنك سويسري وجمهورية تنزانيا المتحدة التي دفعت 59941 فرنك سويسري.

180. وأعرب وفد فرنسا عن رغبته في توضيح نقطة فيما يتعلق بالمتأخرات الموضحة على فرنسا في الوثيقة. وكان الأمر يتعلق بالتأخر في أحد مرات السداد والذي تم تناوله في 30 يونيو 2016 ولذلك تم تصحيح الوضع.

181. وأبلغت الأمانة الوفد بأن تاريخ الدفع من فرنسا المدون في السجلات هو 31 يوليو 2016. وكانت المبالغ المستلمة 729237 فرنك سويسري، وكان هو رصيد مساهمة 2016. وقالت الأمانة أنها سوف تتحقق بشكل ثنائي مع الوفد بشأن مكان وجود خلط بين التاريخين.

182. وأكد الرئيس أن وفد فرنسا والأمانة سوف يوضحان هذه الحالة على أساس ثنائي. ولم ير الرئيس أي طلبات أخرى لأخذ الكلمة، فقرأ فقرة القرار. ولم ير الرئيس أي اعتراض، فطلب التصويت على اعتماد القرار.

183. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بوضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2016 (الوثيقة WO/PBC/25/10).

البند 11: تقرير الإدارة المالية للثنائية 2015/2014

184. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/11.

185. قدمت الأمانة البند 11 من جدول الأعمال والوثيقة المقابلة. وأوضحت الأمانة أن تقرير الإدارة المالية (FMR) للثنائية 2015/2014 أُحيل إلى لجنة البرنامج والميزانية وفقاً للمادة 6.7 من النظام المالي والقواعد (FRR) الأمر الذي تطلب إحالة تقرير الإدارة المالية لجميع الدول الأعضاء المهمة. وأضافت الأمانة أن تقرير الإدارة المالية أظهر نتائج المنظمة للثنائية

¹ ما بين تاريخ التحديث الصادر عن الأمانة و31 أغسطس 2016، تسلمت الأمانة المبالغ التالية: من جمهورية مالي، مبلغ 2738 فرنكاً سويسرياً (1424 فرنكاً سويسرياً عن 2015 و1314 فرنكاً سويسرياً عن 2016) ومن إسبانيا، مبلغ مشاركتها بقيمة 455 790 فرنكاً سويسرياً.

2015/2014 مقارنة مع ميزانية الشائبة السابقة. كما قدم التقرير تفاصيل الأداء المالي للمنظمة خلال 2015/2014 ومركزها المالي في نهاية عام 2014 وفي عام 2015، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطا العام. وقالت الأمانة إن الإنفاق العام للميزانية للشائبة 2015/2014 بلغ 642 مليون فرنك سويسري، وهو ما يمثل معدل استخدام قدره 95.3% من الميزانية المعتمدة وقدرها 674 مليون فرنك سويسري. وهذا يبرهن على نجاح الجهود التي بذلتها الأمانة لإدارة وتخفيض النفقات من خلال تدابير الكفاءة من حيث التكلفة. وبلغت الإيرادات الفعلية استنادا إلى الميزانية 775 مليون فرنك سويسري، أي بزيادة عن تقديرات الميزانية بمقدار 62.4 مليون فرنك سويسري أو 8%. وقد انعكس الأداء المالي السليم للمنظمة في بيانات الشائبة، والذي أظهر أن فائض في الميزانية قدره 133.1 مليون فرنك سويسري مقابل الميزانية المقررة. وبلغ حجم الإنفاق مقبل المبالغ المخصصة من الاحتياطي لمختلف المشاريع 40.3 مليون فرنك سويسري وبلغت تسويات المعايير المحاسبية الدولية 22.5 مليون فرنك سويسري. وبالتالي كانت النتيجة الإجمالية فائضا قدره 70.3 مليون فرنك سويسري للشائبة 2015/2014. وأضافت الأمانة أنه ظهر عنصر من الازدواجية أثناء مراجعة تقارير أداء الويبو وتقاريرها المالية. وأوضحت الأمانة أن تقرير أداء البرامج شمل على عناصر هامة للتقارير البرمجية والمالية، وكانت هناك أيضا البيانات المالية. والآن قد تم عرض تقرير الإدارة المالية وفقا لنظام الويبو المالي ولائحته. وقالت الأمانة إنها ستكون ممتنة للغاية للحصول على اقتراحات الدول الأعضاء بشأن كيفية تقليل الازدواجية في عناصر الإبلاغ المختلفة في التقارير التي قُدمت.

186. وأشار وفد المكسيك إلى هذه النقطة الأخيرة التي أثارها الأمانة، وأوضح أنه قبل عام، كانت هناك ممارسة لمحاولة التعرف على كيفية تجنب التداخل فيما يتعلق بالمعلومات الواردة في البيانات المالية، وتقرير الإدارة المالية وتقرير أداء البرامج. ورأى الوفد أنه كان من المهم تجنب الازدواجية في العمل لأن هذا خلق عملا إضافية للأمانة. ومن الواضح أنه كان هناك مبادئ للشفافية والمساءلة يلزم مراعاتها، ولكن رأى الوفد أنه بعد أن استمع إلى عرض البيانات المالية ورأى مراجع الحسابات الخارجي بشأن تلك البيانات المالية، كانت تلك المعلومات موجودة بالفعل. ولذلك أراد الوفد أن يطلب المشورة من المستشار القانوني بشأن هذه المسألة. وكما ذكر المراقب المالي، تم تقديم تقرير الإدارة المالية بسبب النظام المالي والمنتطلبات الواردة فيه. وتساءل الوفد ما إذا كانت اللجنة البرنامج والميزانية بحاجة لتعديل النظام المالي بطريقة ما، أو كيف يمكن جعل هذه العملية أكثر تنظيما؟ وأشار الوفد إلى أن هناك موارد إضافية في الأمانة كانت تستخدم لإعداد هذه التقارير الممتازة، ولكن في كثير من الأحيان كانت تكرر المعلومات وهذا قد يؤدي إلى حدوث خلط لدى الوفود بسبب المعلومات المختلفة التي يمكن العثور عليها في هذه الوثائق المختلفة.

187. وأفاد وفد الاتحاد الروسي أيضا بأن هناك بعض التداخل في إعداد التقارير المالية. ورأى الوفد أنه سيكون من المفيد النظر في الكيفية التي يمكن بها تحسين العمل في هذا المجال. وكان لدى الوفد سؤال محدد حول التقرير قيد الاستعراض، وهو عن موارد الموظفين، الجدول 7 في الصفحة 13 من التقرير والفقرة اللاحقة التي تتناول موارد الموظفين التي وفقا لها كان إجمالي التكاليف أقل من كل من المستوى في الميزانية المعتمدة وأيضا الميزانية النهائية بعد تحويلات للشائبة 2015/2014. وتساءل الوفد عن أسباب هذا الانخفاض في التكاليف. كما أعرب عن رغبته في معرفة ما شمله بالضبط مصطلح "نفقات الموظفين"، وأن يحصل على لمحة عامة عن هذا بالنظر إلى المبالغ الكبيرة التي تنطوي عليها. وقال الوفد بشأن الوظائف، إن ما مجموعه 1205 وظيفة ورد ذكره في الجدول 5. وكان لدى الوفد أيضا سؤال في هذا الصدد، وذكر أنه كانت هناك زيادة كبيرة في الوظائف في الفئة المهنية. وتساءل عن السبب وراء هذا الاتجاه. وكانت هناك 43 وظيفة أخرى في الفئة المهنية وخمس وظائف أخرى في فئة المديرين. وسأل الوفد عن معدل الوظائف الشاغرة المتضمن في ميزانية 2015/2014 ومعدل الوظائف الشاغرة الفعلي في 2015/2014. وسأل الوفد أيضا عن تكلفة الوظيفة في المنظمة، على سبيل المثال، في المستوى P4.

188. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم تقرير الإدارة المالية للشائبة 2015/2014. وأعرب الوفد عن سروره لأن تم إعداد البيانات المالية للويبو لعام 2015 مرة أخرى وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأشاد بالأمانة نظرا لسياساتها في الانضباط المالي والإداري. ومع ذلك، يمكن أن تصبح الزيادة المستمرة في عدد الموظفين وتكاليف التعاقد

مشكلة ويجب مراقبتها بعناية. وأشار الوفد إلى التراكم المستمر في الاحتياطيّات بسبب زيادة الإيرادات عن النفقات ورأى الوفد أن الحوار حول أفضل السبل لتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات من شأنه أن يكون مناسباً ومفيداً.

189. وردا على السؤال الذي طرحه وفد المكسيك، ذكرت الأمانة (المستشار القانوني) أن هذه المسألة تتعلق بدور لجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بتقارير الإدارة المالية. وأشارت إلى اللوائح والقواعد المالية للويو، ولا سيما اللائحة 6.7، التي تنص على أنه "بعد المراجعة السنوية، تُحال البيانات المالية السنوية وتقرير مراجع الحسابات الخارجي إلى جميع الدول المعنية كل سنتين بعد نهاية الثنائية، كما يحال تقرير الإدارة المالية لجميع الدول المعنية". وأوضحت الأمانة أن هذا كان ممارسة معتادة للجنة البرنامج والميزانية لتكون بمثابة اللجنة التي من خلالها يتم تقديم هذا التقرير إلى الدول المعنية. وفيما يتعلق بعملية الموافقة على اللوائح والقواعد المالية الفعلية، ذكرت الأمانة أن اللائحة 1.1 نصت بوضوح على أن هناك لوائح مالية التي وافقت عليها الجمعية العامة، وأن لجنة البرنامج والميزانية ستتبناها. وبالإضافة إلى ذلك، وأوضحت الأمانة أنه تم وضع القواعد المالية وتعديلها من قبل المدير العام وفقاً للوائح والقواعد، وأنه سيتم إبلاغ لجنة البرنامج والميزانية بأي تغيير من هذا القبيل في القواعد المالية.

190. وأعربت الأمانة أيضاً عن رغبتها في أن لفت انتباه وفد المكسيك إلى حقيقة أن هذه اللوائح والقواعد أنشئت قبل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأضافت بأنه، في وقت سابق، كان تقرير الإدارة المالية هو التقرير الثنائية الرئيسي للمنظمة في فترة ما قبل ظهور تلك المعايير، وكان هذا شيء من المهم ملاحظته وتم، بطبيعة الحال، استبدال هذه البيانات المالية السنوية. وينبغي أيضاً إدراك أنه مع تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج، يكون هناك الآن تقرير أداء برامج شامل للغاية، والذي لم يكن بالضرورة شاملاً من حيث المعلومات المالية في السنوات السابقة.

191. وأكد وفد المكسيك أنه يبدو أن هناك تداخل في المعلومات بين تقرير أداء البرامج والبيانات المالية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر الوفد أنه تم تكييف المعلومات الواردة في تقرير الإدارة المالية مع فترة ما قبل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعرب الوفد عن رغبتهم في أن اقترح أن تعرض الأمانة، إذا كانت موافقة، نسخة منقحة من وثيقة (وثائق) التقارير، مع الأخذ بعين الاعتبار تداخل المعلومات وحقيقة أن تقرير الإدارة المالية استجاب لوضع ما قبل المعايير. ويمكن أن يتم ذلك بحلول العام المقبل، ومن شأن هذا السماح للجنة البرنامج والميزانية بتقرير ما إذا كان توصي بمثل هذا التغيير أم لا. وأعرب الوفد عن استعداده لتلقي التعليقات على هذا من أي من الدول الأعضاء الأخرى.

192. وأكدت الأمانة أنها ستأخذ بعين الاعتبار هذه المناقشة، وكذلك تعليقات كثير من الدول الأعضاء التي تم تقديمها في الاستبيان الماضي الذي أجري عن إعداد تقارير الأداء المالي وأداء البرنامج. وسوف تنظر في كل هذه المعلومات وتحاول تقديم اقتراح إلى الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية المقبلة.

193. وأعرب وفد كندا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد من الولايات المتحدة حول إمكانية أو ضرورة إجراء حوار بشأن كيفية تحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات في ضوء الفائض ورأى أن هذا الحوار من شأنه أن يدعم الهدف الأوسع فيما يخص القلق من الحذر المالي العام والحكم الرشيد. واقترح الوفد النظر في الممارسة لدى وكالات الأمم المتحدة الأخرى فيما يتعلق ببنية التقارير المالية، خاصة منذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام السابقة لأوانها.

194. وأوضحت الأمانة رداً على الأسئلة التي طرحها وفد الاتحاد الروسي فيما يتعلق بالوفورات في تكاليف الموظفين الواردة في تقرير الإدارة المالية وأسباب هذه الوفورات، أن العوامل الرئيسية لتحقيق وفورات هي أن عدد الوظائف شاغرة في الثنائية كانت أعلى من عدد الوظائف الشاغرة المرصودة في الميزانية، أي معدل الوظائف الشاغرة الذي كان متوقفاً في الميزانية وأنه كانت هناك وفورات في المساهمة في صندوق التقاعد و الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ويعزى هذا في المقام الأول إلى انخفاض عدد الوظائف التي تم شغلها وثانياً لأن أسعار الصرف (الدولار الأمريكي وأسعار صرف الفرنك السويسري) في الثنائية الأخيرة 2015/2014 كانت أقل بعض الشيء مما كان مدرجاً في الميزانية في وثيقة البرنامج والميزانية. وأضافت الأمانة أنه كان هناك أيضاً عدد من التسويات للمهام المستمرة أقل إلى حد ما مما كان مقرراً

في البرنامج والميزانية. وكان هناك عنصر التكلفة عندما تم تحويل الوظيفة المؤقتة إلى وظيفة ثابتة المدة، لأن الأخيرة كانت أكثر تكلفة من الوظيفة المؤقتة، وبالتالي تولدت الوفورات في التكاليف عندما تم تنظيم عدد من الوظائف أقل مما كان مخططاً له. وقالت الأمانة إنه كان هناك عنصر رابع الذي تمثل في توفير الموارد البشرية بشكل أكثر مرونة لبعض المشاريع، وذلك بدلا من شغل الوظائف التي كان قد تم وصفها للتو، وكان يشغل هذه الوظائف في بعض الحالات موظفون مؤقتون أو كان يتم الاستعانة بالخدمات التعاقدية بدلا من ذلك، مما أدى إلى توليد بعض المدخرات. وبالنظر إلى السؤال الثاني عن تعريف موارد الموظفين، يمكن من خلال النظر في وثيقة البرنامج والميزانية معرفة أن هذا يتعلق بتكلفة الوظائف محددة المدة والوظائف المؤقتة. وكان السؤال الثالث يتعلق بعدد الوظائف في الجدول 5. وبقي العدد الإجمالي للوظائف دون تغيير عند 1205 وظيفة. ومع ذلك، كانت هناك اختلافات بسبب تخصيص الوظائف التي كانت في السابق غير مخصصة ولكن جزءا من الحساب الكلي للوظائف، والتي تم بعد ذلك تخصيصها لمختلف البرامج بعد التسويات القانونية. وفيما يتعلق بتكلفة الوظائف أشارت الأمانة إلى أنه في البرنامج والميزانية للشائبة 2015/2014، تم تخصيص ميزانية لكل من الوظائف والوظائف المؤقتة على أساس التكاليف القياسية. ومع ذلك، كان هناك تحرك لاحتساب التكاليف على أساس فعلي في البرنامج والميزانية للشائبة 2017/2016. وتضمن هذا أن كل وظيفة مدرجة في الميزانية كان يقابلها التكلفة الفعلية لشاغل الوظيفة. وقدمت الأمانة مثلا على التكاليف القياسية في الشائبة 2015/2014: بالنسبة للدرجة P4، كانت التكلفة القياسية حوالي 200000 فرنك سويسري، والتي تضمنت تكلفة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بنسبة 6%.

195. وأعربت الأمانة عن رغبتها في تقديم توضيحات في سياق مناقشة تقرير الإدارة المالية. وكان هناك سؤال ذي صلة في اليوم السابق بشأن نفقات التنمية، والتي احتاجت إلى مزيد من التوضيح. وفي سياق تقرير أداء البرامج للشائبة 2015/2014، كان السؤال عن الكيفية التي تم بها احتساب حصة نفقات التنمية. وأشارت الأمانة إلى أنه تم احتساب نفقات التنمية على أساس التعريف الوارد في البرنامج والميزانية. وفي وثيقة البرنامج والميزانية للشائبة 2015/2014، جاء هذا التعريف في الصفحة 46، الفقرة 53. وتم حساب حصة نفقات التنمية على هذا الأساس، وتم حساب النفقات الفعلية المقدرة على نحو مماثل باستخدام نفس التعريف كما هو الحال في هذه الفقرة من البرنامج والميزانية. ويوجد نص الفقرة أيضا على الصفحة 24، الفقرة 17 من تقرير أداء البرامج، وذلك لسهولة الرجوع إليها. وهذه هي نفس المنهجية التي استخدمت لتقدير نفقات التنمية في مرحلة إعداد الميزانية.

196. وتوجه وفد البرازيل بالشكر إلى الأمانة على ردها على سؤاله الذي طرحه في اليوم السابق. وأضاف الوفد أن السؤال ارتبط في الواقع بنفقات التنمية، ولكن الوفد كان يلمس أيضا توضيحا حول المعايير التي كانت تستخدمها الأمانة في القول بأن المؤشر موجه نحو التنمية في تقرير أداء البرامج. وقال الوفد إن هذا ظهر أكثر من عشر مرات في التقرير. وأضاف أنه طرح سؤالاً آخر في اليوم السابق متعلق بمشروع شهادة التميز لأن البرازيل كانت محتمة بالحصول على معلومات عن الاجتماعات الإقليمية السابقة التي عقدت للتخصيص لاجتماع السلفادور الذي تعلق بمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

197. وأشارت الأمانة إلى أن تعريف نفقات التنمية اقتصر على تعريف النفقات المتعلقة بالتنمية، في سياق البرنامج والميزانية. وأشارت إلى المناقشات التي دارت في لجنة البرنامج والميزانية التي عقدت حول التعريف المنقح لنفقات التنمية الذي سيتم تطبيقه على البرنامج والميزانية للشائبة 2019/2018، وأنه تعلق على وجه التحديد جدا بتعريف نفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالمشروع شهادة التميز، كررت الأمانة أنها ستستشاور تشاور مع زملائها حول الكيفية التي يمكن بها إتاحة هذه المعلومات التي تتناول نتائج الاجتماع الذي عقد، حسب رأيها، في نوفمبر الماضي، على أن يتم ذلك بطريقة أكثر واقعية.

198. وأعرب وفد البرازيل عن رغبته في توضيح أنه قد فهم تعريف نفقات التنمية الذي أعدته الأمانة فهما جيدا للغاية وأعرب عن تقديره للاستجابة فيما يتعلق بمشروع شهادة التميز. ومع ذلك، كان السؤال مرتبطا خصيصا بتعريف الأنشطة

الموجهة نحو التنمية، وليس نفقات التنمية، وهو ما كان واضحاً للوفد. وأعرب عن رغبته في طلب الحصول على معلومات عن كيفية تعريف الأمانة للأنشطة الموجهة نحو التنمية.

199. وأجابت الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد البرازيل، وأوضحت أن أنشطتها الموجهة نحو التنمية كانت تسترشد بالتوصيات الـ 45 لأجندة التنمية.

200. وقرأ الرئيس فقرة القرار المقترحة، ونظراً لعدم وجود أي اعتراض تم اعتماد القرار.

201. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على تقرير الإدارة المالية للشئانية 15/2014 (الوثيقة WO/PBC/25/11).

البند 12: التقرير السنوي عن الموارد البشرية

202. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/25/INF/1 CORR و WO/PBC/25/INF/1.

203. وقدم الرئيس هذا البند من جدول الأعمال، ودعا مدير إدارة الموارد البشرية إلى تقديم الوثائق.

204. وذكرت الأمانة أن التقرير يشمل الفترة من يوليو 2015 إلى يونيو 2016 وسيتم عرضه على لجنة التنسيق في أكتوبر عام 2016. وقالت إن الموظفين لا يزالون هم الأصول الأكثر أهمية لدى الويبو ولقد تم تحقيق الإنجازات الهامة بأيدي الموظفين خلال تلك الفترة. وكان يتم تنفيذ الابتكار والتحسينات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بشكل مستمر، مما أدى إلى تحسين تقديم الخدمات للعملاء حول العالم، في حين تم إدخال تحسينات على العمليات الداخلية لتقديم الخدمات داخلياً إلى الموظفين والمديرين على نحو أسرع وأفضل. وفي هذا الصدد، تم استحداث أداة جديدة للتوظيف في الآونة الأخيرة. وذكرت الأمانة أنه، كما كان الحال في العامين الماضيين، ظل حجم القوة العاملة مستقرًا في حين تم خلق فرص عمل جديدة في المجالات ذات الأولوية من خلال إعادة المواءمة، والتي مكنت المنظمة من تحقيق المزيد بنفس العدد من الموظفين والتجديد وإعادة التسمية والتعريف، ولا سيما لتلبية الاحتياجات الجديدة من حيث اللغة ومتطلبات مهارات تكنولوجيا المعلومات. وأضافت الأمانة أن تكاليف الموظفين ظلت مستقرة إلى حد كبير وظل معدل دوران الموظفين منخفضاً جداً، في حين أن نسبة عالية من الموظفين ظلت تعمل بعمق دائماً. وتطلب هذا من الأمانة أن تكون منتهية للتدريب وتنمية المهارات. وكان التنوع الجغرافي والتنوع في الجنس أيضاً محورياً للعمل خلال العام الماضي، وأصبحت الأمانة تتألف الآن من عدد قياسي من 119 جنسية مختلفة. ولا يزال هناك عدد كبير جداً من الدول الأعضاء ليسوا ممثلين وتم تنفيذ عدد من المبادرات للوصول إلى الدول غير الممتثلة. واستناداً إلى القرار الذي اتخذته الدول الأعضاء في دورة لجنة التنسيق في أكتوبر عام 2015، قدمت الأمانة الدعماً لرئيس اللجنة في عملية التشاور المكثفة مع الدول الأعضاء بشأن التمثيل الجغرافي العادل، وسيتم تقديم التقرير في دورة لجنة التنسيق في أكتوبر 2016. كما تم إحراز تقدم في التنوع بين الجنسين. ومع أن الأمانة كان لديها توازن عام بين الجنسين، إلا أن هناك الكثير من العمل لا يزال يتعين القيام به لتحقيق التوازن بين الجنسين في المستويات P5 وما فوقها. وفي هذا الصدد، فإن المشروع الرائد عن التطوير المهني للمرأة لدعم التوازن بين الجنسين داخل المنظمة، والذي تم تقييمه إيجابياً خلال السنة الأولى من تنفيذه في عام 2015، سوف يدخل عامه الثاني بهدف الوصول إلى عدد أكبر من الموظفين الذين سيستفيدون من الاهتمام الفردي والدعم الوظيفي. وأفادت الأمانة بأنه سيتم إصلاح أظلمة الأمم المتحدة للتعويضات في المستقبل القريب وأن التغييرات المقابلة على اللوائح والنظام الأساسي للموظفين كان يجري عرضها على لجنة التنسيق للموافقة عليها في أكتوبر عام 2016. وعلى صعيد تحسينات عمليات الموارد البشرية، فإن تنفيذ نظام خدمة ذاتية للموظفين، ونظام جديد لإدارة الأداء، ونظام جديد للتعليم والتدريب، وحصص المهارات سيكون موضع اهتمام في الأشهر الإثنى عشر المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، كان يجري إصلاح نظام إدارة الوقت والحضور الحالي وتوصل فريق عامل يتألف من الموظفين وممثلي الإدارة إلى عدد من التوصيات لتحديث طريقة إدارة وقت عمل الموظفين، الذي كان من المتوقع أن يكتمل بحلول منتصف عام 2017. وفي هذا الصدد، تم إجراء استبيان شارك فيه أكثر من 700 موظف. وأخيراً، توقعت الأمانة أن تتلقى

التوجيه من لجنة التنسيق بشأن تنفيذ مبادرات التنوع الجغرافي التي سيتم عندئذ إدراجها في استراتيجية الموارد البشرية التي ستوضع للسنوات القادمة.

205. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وذكر أن المجموعة رحبت بتقديم التقرير السنوي عن الموارد البشرية، وأنها أولت أهمية قصوى للموارد البشرية في المنظمة، لا سيما التدابير الرامية إلى ضمان تمثيل جغرافي واسع ومتوازن.

206. وعبر وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة بآء، عن شكره للأمانة على التقرير المتعلق بالموارد البشرية والذي تم رفعه إلى لجنة البرنامج والميزانية بغرض توفير المعلومات، ورحب بالتحسينات المستمرة التي يتم إدخالها على التقرير، والتي أكدت على دوره كمصدر رئيسي من مصادر المعلومات المتعلقة بالموارد البشرية في الدول الأعضاء. ومع أخذ طبيعة المنظمة في الحسبان، ظلت الموارد البشرية أكثر الأجزاء أهمية في تحقيق تفويضها وأهدافها، وقد انعكست تلك الحقيقة أيضاً على تكلفة الأفراد. ومن خلال هذا المنظور كان من المهم القيام بإدارة ملائمة للموارد البشرية في المنظمة. ورأت المجموعة بآء أنه من المفهوم أن التقارب بين الاعتراف بالويبو بأنها جهة تقدم خدمة عالمية في بيئة سريعة التغير وبين الطلب على احتواء تكاليف الدول الأعضاء يعتبر من الأمور الصعبة للغاية. ولذا، فقد عبرت المجموعة بآء عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأمانة للاستجابة لهذه المتطلبات الصعبة من خلال تحقيق الاستقرار والمرونة بين القوة العاملة من خلال إبرام عقود عمل لموظفين غير رسميين وآليات إسناد الأعمال لجهات أخرى. وفيما يتعلق بالتوظيف، والذي يمثل أساس الموارد البشرية ويعتبر لذلك ممها بالنسبة للمنظمة، فقد أكدت المنظمة على أهمية أن يتم التوظيف بناء على الجدارة وأعلى معايير الكفاءة والمقدرة والنزاهة مع أخذ الطبيعة التقنية للمنظمة وواقع الخدمة التي تقدمها الويبو في الحسبان. لقد كان هذا المبدأ الشامل ضرورياً من أجل تحقيق التفويض الفريد الخاص بالمنظمة حتى في سياق الأمم المتحدة. وأضاف الوفد أنه يقدر أيضاً الجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة حول التنوع الجغرافي، وذكر بمختلف الآراء التي تم التعبير عنها في المناقشات أثناء المشاورات التي عقدت في لجنة تنسيق الويبو تحت إشراف الرئيس حول مراجعة مبادئ 1975 الخاصة بالتوزيع الجغرافي، والذي سيتم إصدار مسودة تقرير خاصة به خلال وقت قصير. وقال إنه يؤيد كافة مبادرات الويبو الحالية بما في ذلك مبادرات التوعية، وتحسين التوزيع الجغرافي وشجع الأمانة على القيام بتلك الأنشطة من أجل ضمان توافر توزيع جغرافي واسع قدر الإمكان علاوة على المساواة بين الجنسين.

207. وعبر وفد الصين عن شكره للأمانة على تقديم التقرير المهم والمفعم بالمعلومات والذي أعطى الدول الأعضاء نظرة عامة على مبادرات الويبو والتخطيط الاستراتيجي في مجال الموارد البشرية. وعبر عن تقديره للنتائج الإيجابية التي حققتها الويبو من خلال تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية، وجهودها الرامية إلى تحسين التنوع الجغرافي. وعبر عن اعتقاده بأن الويبو كانت تواجه بعض التحديات المتعلقة بالوفاء بمتطلبات العمل المتزايدة وتعزيز الموارد البشرية وتحسين التنوع الجغرافي وأنه قد يكون على المنظمة أن تقوم بالتخطيط لوجود قوة عاملة متنوعة استراتيجياً بصورة مبتكرة وفعالة. وفي هذا الصدد اقترح ما يلي: (1) يجب إنشاء مكتب استعلامات يشرح للدول الأعضاء عملية التوظيف في الويبو أثناء اجتماعات الدول الأعضاء في عام 2016 كما كان الحال في عام 2014 (2) يجب على الويبو أن تنظم أنشطة توعية، في الدول المعنية، وخاصة في الدول النامية، من أجل التعريف بصورة أكبر بأنشطة الويبو وعملية التوظيف بها من خلال استخدام العاملين بها الذين يقومون بالسفر في عمل رسمي كسفراء للويبو والذين لا يقومون فحسب بالترويج لإداراتهم ومكاتبهم، ولكن يقومون أيضاً بتبادل وجهات النظر حول الموارد البشرية (3) يمكن للدول المعنية، والدول الأعضاء، إنشاء نقاط اتصال للتوظيف يمكنها التعاون مع إدارة الموارد البشرية في الويبو (4) يمكن للمنظمة دراسة إمكانية تمديد برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين الخاص بها مع الحكومات المعنية والتي ترغب في المشاركة في برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين (5) يمكن للأمانة التعرف على المزيد من القنوات الخاصة بنشر معلومات عن التوظيف بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وفيما يتعلق بإدارة الأمانة الشاملة للموارد البشرية صرح الوفد بأنه يمكن تعزيز القدرة على تنقل الموظفين وخاصة بين المقر الرئيسي والمكاتب الخارجية، وهو ما يمكن الموظفين من الحصول على المزيد من فرص العمل ويمكن المنظمة من العمل بصورة أكثر مرونة، مع الأخذ في الحسبان أن

الأمانة يمكنها أن تقوم بدراسة وضع سياسة تتعلق بتنقل الموظفين. وأضاف أن الأمانة يمكنها الاستمرار في زيادة شفافية عملية التوظيف وأن تقوم بدراسة نشر معلومات تتعلق بالوظائف الشاغرة وبسير عملية التوظيف على الإنترنت أيضا. علاوة على ذلك، ومن أجل تعزيز تدريب الموظفين يمكن زيادة الموازنة ويمكن التخطيط لذلك. وأضاف الوفد أن تلك الاقتراحات سوف تتوافق مع تقرير وحدة التفتيش المشتركة الذي يحمل عنوان "مراجعة التنظيم والإدارة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (JIU/REP/2014/2).

208. وعبر وفد جمهورية كوريا عن تقديره للأمانة على إعداد التقرير السنوي الخاص بالموارد البشرية وذكر أن الموارد البشرية تعتبر أحد أهم الموارد في المنظمة وأحد أكثر المسائل التي تم تسليط الضوء عليها من قبل الدول الأعضاء. وأضاف أن المعلومات المتضمنة في التقرير ستكون مفيدة في المناقشات الجارية التي تتعلق بالتوزيع الجغرافي. وصرح بأن أحد المهام الأساسية للويبو تتمثل في تقديم خدمات ملكية فكرية عالمية والتي تعتبر المورد المالي الأساسي للمنظمة ولذلك فإنه يجب إدارة أفراد الويبو ومواردها المادية بطريقة تمكن المنظمة من تأدية رسالتها الرئيسية بصورة تتميز بالكفاءة والفاعلية. وفي هذا الصدد، يعتبر التنوع الجغرافي من الأمور المهمة للغاية، لكن يجب مناقشته في ضوء تقديم خدمات الملكية الفكرية العالمية للويبو في بيئة صديقة للمستخدم.

209. وأيد وفد البرازيل البيان الذي ألقاه وفد تشيلي بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومفاده أن للموارد البشرية أهمية كبرى في الويبو وتعتبر المحرك الأساسي للمنظمة. ورحب بالنتائج الإيجابية التي وردت في التقرير لكنه أشار إلى وجود بعض التحديات. ووافق على أن عملية التوظيف يجب أن تعتمد على الكفاءة، ورأى أن هناك العديد من الفرص التي يجب استكشافها من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتحقيق التوازن الجغرافي. وذكر أنه يجب أخذ تلك المعايير في الحسبان أثناء عملية التوظيف وأنه كان يتطلع إلى عقد مناقشات تتعلق بالأمر تحت إشراف رئيس لجنة التنسيق. وفيما يتعلق بأنشطة التوعية، أيد الوفد التوسع في تلك الأنشطة كما ورد في التقرير وصرح بأنه ربما يجب أن يتم التوسع فيها لتشمل المناطق التي لم يتم تضمينها بعد في مثل تلك الأنشطة.

210. وعبر وفد إيران (جمهورية إسلامية) عن اعتقاده الراضح بأنه بالرغم من تنفيذ سياسات واستراتيجيات الأمانة المتعلقة بالوصول إلى التوزيع الجغرافي العادل للعاملين في الويبو، فإنه لازالت هناك فجوة كبيرة في التوزيع الجغرافي العادل لبعض الدول الأعضاء. وذكر أنه من الأهمية بمكان القيام باتخاذ كافة التدابير الضرورية لتوظيف عاملين من الدول منخفضة التمثيل، وأنه يجب إيلاء اهتمام مناسب بزيادة نسبة العاملين من الدول الأعضاء التي لا يتم تمثيلها حاليا.

211. وعبر وفد اليابان عن تقديره لأنشطة ومبادرات الأمانة المستمرة المتعلقة بالموارد البشرية وعبر عن اعتقاده بأنه من الضروري القيام بالتنظيم المناسب للموارد البشرية من أجل تحقيق إدارة أفضل. وأضاف أن الإدارة المناسبة للموارد البشرية كانت عملية أكثر أهمية بالنسبة للويبو، لأن تكلفة العاملين تمثل ثلثي نفقاتها السنوية. وحث الوفد الأمانة على الاستمرار في تحسين إدارة الموارد البشرية من أجل توفير خدمات فعالة التكلفة والوفاء بمتطلبات الإدارة والعاملين والمستخدمين. وفيما يتعلق بالتنوع الجغرافي للعاملين بالويبو، صرح بأن مهمة المنظمة هي تقديم خدمات أفضل للمستخدمين وضمان الأساس المالي للمنظمة والذي يدعمه عائدات خدماتها العالمية. وبذلك، فإن التنوع الجغرافي يجب أن يأخذ في الحسبان التوزيع الجغرافي للطلبات والتسجيلات العالمية، والمستخدمين واللغات المستخدمة من أجل تعزيز خدمات الويبو، بما في ذلك الموارد البشرية، وتطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، مع دعم الدول النامية.

212. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي ألقاه وفد اليونان، بالنيابة عن المجموعة باء، وعبر عن شكره للمدير العام على التقرير المفصل والمنعم بالمعلومات، كما عبر عن سروره للتقدم الذي أحرزته الويبو في كافة الدعام الأربعة التي وردت في استراتيجية الموارد البشرية. وبينما قام الوفد بتأييد التركيز الشديد على ميثاق الأمم المتحدة في اختيار المرشحين بناء على الجدارة والكفاءة، شجع أيضا المنظمات على تطوير عملية توظيف واستراتيجيات تخطيط للقوة العاملة تقوم على أساس

التنوع الشامل، وتراعي المساواة بين الجنسين، والتمثيل الجغرافي. وعبر الوفد عن تقديره للأمانة على برامجها ومبادرات التوعية التي ترمي إلى تحسين التوزيع الجغرافي والمساواة بين الجنسين وشجع الأمانة على الاستمرار في تلك الجهود. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بصفة خاصة، اقترح الوفد على الأمانة أن تستمر في التفكير في طرق تتعلق بضمان ترقية المرشحين المؤهلين في داخل المنظمة. كما أكد على أن هذا الاقتراح يتضمن ثقافة المنظمة التي توفر الحصول العادل على فرص التدريب وتوافر بيئة الود الأسري في المقر وعلى مستوى الأقطار.

213. وعبرت الأمانة عن شكرها للوفود على اقتراحاتها وآرائها وأجابت بأنه فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، كان يتم تناول بعض المسائل التي ذكرتها الدول الأعضاء وأن الأمانة ستقوم بتنظيم فعالية هامشية أثناء الجمعيات العامة للدول الأعضاء لتوفير المعلومات المتعلقة بإجراءات التوظيف. كما صرحت أيضاً بأنه تم التخطيط لإجراء عدد من أنشطة التوعية في نهاية هذا العام وفي العام القادم، بهدف تنفيذ تلك الأنشطة باستخدام منهج متوازن للغاية. وفيما يتعلق ببرنامج الموظفين المهنيين المبتدئين، أوضحت الأمانة أنها ستسعى للوصول إلى الدول المعنية، التي لم تشارك في البرنامج حتى الآن. وأضافت أن الأمانة لازالت تدرس اقتراح إحدى الدول الأعضاء المتعلق بتنقل الموظفين بين المقر الرئيسي والمكاتب الخارجية. وردا على اقتراح يتعلق بزيادة الدعم المقدم للمرشحين الداخليين من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين، أكدت الأمانة على أن المشروع التجريبي لتطوير المهني للنساء قد بدأ في 2015 وسوف يتم تمديده في العام الحالي ليشمل حوالي 10 عاملين سيحصلون على اهتمام شخصي خلال العام القادم فيما يتعلق بتطويرهم المهني. وأكدت الأمانة على أنه بالنسبة للمساواة بين الجنسين، تم فحص الجنس منخفض التمثيل في كل المستويات وبالرغم من أنه كان يتعلق بالنساء في غالبية الحالات، فقد انخفض تمثيل الرجال في بعض المستويات.

214. وعبر الرئيس عن شكره للأمانة على عرضها للتقارير وعلى تعليقاتها الإضافية كما أشار إلى أن تبادل الآراء كان مفيداً فيما يتعلق بالدورة التالية للجنة التنسيق التي سيتم مناقشة هذا التقرير بها.

البند 13: افتتاح مكاتب خارجية جديدة للويبو

215. استند النقاش إلى الوثيقة WO/PBC/25/12 (فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الثنائية 2016/17).

216. واقترح الرئيس النظر أولاً في البند 13 مع إمكانية إجراء مشاورات غير رسمية استناداً إلى التقدم المحرز، ولم يصدر أي اعتراض. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الموضوع.

217. وأشارت الأمانة إلى أن موضوع فتح مكاتب خارجية جديدة يمثل عملية طويلة الأمد وشاقة في بعض الأحيان، ومن ثم رغبت الأمانة في إلقاء بيان افتتاحي مختصر. وقالت الأمانة إنه كما تعلم الدول الأعضاء فإن جمعيات الويبو في دورتها المنعقدة في شهر أكتوبر السابق قررت فتح ما لا يزيد عن ثلاثة مكاتب خارجية كل سنتين خلال الثنائيتين 2016-2017 و2018-2019. وقد رأت الأمانة أن هذا القرار المتخذ بالإجماع من قبل الدول الأعضاء يعد بمنزلة إقرار للعمل الجاري بالفعل في مكاتب الويبو الخارجية، تحديداً في البرازيل والصين واليابان والاتحاد الروسي وسنغافورة، والجهود المكثفة التي بذلتها منذ يناير 2015 لكي تعزز تماسك وظائف هذه المكاتب وفعاليتها. وأوضحت أنه في حين تحققت مكاسب عديدة من ناحية تعزيز فعالية المكاتب لغرس ثقافة المكاتب الخارجية في الويبو، إلا أنه لا يزال يتعين قطع شوط كبير، وأشارت إلى استمرار الجهود المبذولة في هذا الصدد. وأحاطت الأمانة علماً أيضاً بإرشادات الدول الأعضاء الواردة في المبادئ التوجيهية التي شكلت جزءاً من قرار الجمعية العامة وذلك بشأن كيفية فتح مكاتب جديدة. وأشارت إلى المبادئ التوجيهية وقالت إنه قد أشير فيها بوضوح إلى أن الدول الأعضاء هي من يبت في أمور مكاتب الويبو الخارجية الجديدة. وأوضحت الأمانة أنه أوكل إليها دور محدد، وهو إعداد تقرير تقني ووقائعي منفصل حول المكاتب الخارجية الجديدة المقترحة. وأضافت أن التقرير ومقترحات الدول الأعضاء لاستضافة مكاتب جديدة خلال الثنائية 2016-2017 قدمت إلى الدورة الحالية للجنة للنظر فيها. وأشارت الأمانة إلى أنه نظراً إلى أن جميع الوثائق الخاصة بدورة لجنة البرنامج والميزانية هذه كان ينبغي تقديمها بجميع اللغات

الست قبل شهرين على الأقل من اجتماع اللجنة، أي بحلول 29 يونيو 2016، فإن المدير العام أرسل مذكرة معممة في 13 نوفمبر 2015 حدد فيها جدولاً زمنياً بالاستناد إلى الاعتبارات العملية لتقديم التقرير المذكور بحلول 29 يونيو. وأعطيت الدول الأعضاء مهلة حتى 29 فبراير 2016 لتقديم إشارات النوايا والاقتراحات الملموسة لاستضافة مكاتب خارجية جديدة. وقالت إن المبادئ التوجيهية ورد بها أيضًا أن الدول الأعضاء لها أن تطلب مساعدة الأمانة فيما يخص إعداد الاقتراحات. ومن ثم، التقت الأمانة بناء على طلب الدول الأعضاء بأحد عشر وفدًا لتقديم المساعدة بشأن ما إذا كانت مشاريع المقترحات متسقة مع المبادئ التوجيهية. وأشارت الأمانة إلى إنه إجمالاً وردت إشارات من 26 دولة عضو، وقد وردت قائمة بهذه الدول الأعضاء في الوثيقة WO/PBC/25/12. وقالت إنه نظرًا إلى عدم قدرة بعض الدول الأعضاء على تقديم اقتراحاته بحلول الموعد النهائي في 29 فبراير، فإن رئيس الجمعية العامة للويبو، السفير ديوك (كولومبيا)، التقى بالمنسقين الإقليميين عدة مرات وأثقف على تمديد الموعد النهائي لتلقي اقتراحات استضافة المكاتب الخارجية للويبو إلى 29 مارس 2016. ولمّا لم ترد اعتراضات من الدول الأعضاء إلى الرئيس، اتفق على تمديد الموعد النهائي. وأوضحت الأمانة أنها تلقت بحلول 29 مارس 18 اقتراحًا من دول أعضاء لاستضافة مكاتب خارجية للويبو: 6 من المجموعة الأفريقية و6 من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي و3 من مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ و1 من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق و1 من مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية و1 من المجموعة باء. وأضافت أن التقرير التقني والوقائعي المنفصل المقدم للدول الأعضاء احتوى على هذه الاقتراحات الثمانية عشرة. وشددت الأمانة على أنه استجابة لطلب بعض الدول الأعضاء إتاحة الاقتراحات الثمانية عشرة إلى جميع الدول الأعضاء في أسرع وقت ممكن، ترجمت الأمانة الاقتراحات الثمانية عشرة كلها إلى جميع اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة وأتاحتها إلى جميع الدول الأعضاء من خلال صفحة آمنة على موقع الويبو الإلكتروني في 18 مايو 2016. ورغبت الأمانة أن تتحدث بإيجاز عن التقرير التقني والوقائعي المنفصل. وقالت إنها تعي أن بعض الوفود قد يكون خائب أمل لأن الأمانة في تقريرها التقني والوقائعي المنفصل لم تتناول الاستدامة التقنية والمالية للمكاتب الخارجية الجديدة المقترحة على النحو المشار إليه في الفقرة 11 من المبادئ التوجيهية. وأوضحت أن ثمة 4 أسباب وراء ذلك. أولاً، لم يتوفر نسق موحد لتلقي الاقتراحات. وكانت الأمانة قد ناقشت هذا الأمر مع بعض الدول الأعضاء وأخبرت بشكل غير رسمي أن النسق الموحد ليس ضروريًا. ثانيًا، لم تتوفر بيانات كافية في الاقتراحات المقدمة. ثالثًا، تصور الأمانة أن أي تحليل كهذا سيُنظر له على أنه ضرب من الحكم على القيمة. رابعًا، أعطى المبدأ التوجيهي للأمانة دورًا محدودًا وذكر أن هذا الأمر عملية سياسية توجهها الدولة العضو. وشددت الأمانة على أنها لهذه الأسباب لم تدخل في التفاصيل الواردة في الفقرة 11 وأن المسألة الآن بين أيدي الدول الأعضاء لكي تضي قدمًا بشأنها.

218. وشكر الرئيس الأمانة على التفسير الواضح والمفيد لأسباب تصرفاتها. وأشار إلى أن العديد من الوفود قد شارك في المشاورات غير الرسمية التي أجريت يوم الجمعة السابق، حيث كان من المفهوم أن الوفود التي ترغب في عرض موقفيها ستفعل ذلك أمام اللجنة في إطار تبادل عام للآراء، وقد طُلب هذا الأمر طلبًا صريحًا. واقترح الرئيس المنهجية التالية للعروض: استنادًا إلى عدد الوفود التي ترغب في تقديم عروض، ستُخصص مدة من 10 إلى 15 دقيقة لكل عرض من كل وفد. حيث سيتاح لكل وفد 12 دقيقة للتحدث، والدقائق الثلاثة الباقية ستُخصص لطرح الأسئلة، وذلك في حالة وجود أسئلة خاصة بهذا البلد بعينه. وليست جلسة الأسئلة والأجوبة إلزامية، بل هي طوعية، ولكل وفد أن يرفض أو يقبل إجابة الأسئلة. وقدر الرئيس أن الأمر لن يتجاوز الجلسة الصباحية ولكن بالطبع سيتعين على اللجنة أن تنظر كيف سارت الأمور. ثم سرد الرئيس الوفود التي أعربت عن رغبتها في تقديم عرض وهي الهند وشمالي وجمهورية إيران الإسلامية ورومانيا وكولومبيا ونيجيريا والجزائر وجمهورية كوريا وتركيا. واقترح أن تقتصر الأسئلة من هذا النوع على سؤالين أو ثلاثة باعتبار أن المجموعة باء قدمت بالفعل أسئلة مكتوبة وأن بعض العروض قد تأخذ في الحسبان هذه الأسئلة بطبيعة الحال. وشدد الرئيس على أنه بعد الاتفاق المتحقق بشأن المنهجية والنظام، ليس الوقت مناسبًا لكي تعرب الوفود عن آرائها عن العملية أو الترشيحات، حيث سيحدث تبادل كامل للآراء بعد العروض بشأن كيفية المضي قدمًا والوصول إلى قرار. وأكد أنه يريد فقط أن يسمع في هذا الوقت البيانات الهامة لفائدة الجميع.

219. وأشار وفد مصر إلى المشاورات التي أجريت داخل المجموعة الأفريقية للتوصل إلى إجماع، وقال إن المجموعة اختارت الجزائر ونيجيريا كمرشحين لاستضافة المكاتب الخارجية. وقال إنه يؤيد تأييداً كاملاً موقف المجموعة الأفريقية ويريد أن يسحب اقتراحه لاستضافة مكتب خارجي.

220. وتحدث وفد شيلي نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي فأشار إلى أن المجموعة تعتبر مسألة المكاتب الخارجية مسألة حاسمة ومن ثم فإن أعضائها كانوا من المؤيدين والمشاركين النشطين في المفاوضات الخاصة بوثيقة المبادئ التوجيهية بشأن مكاتب الويبو الخارجية. وذكرت المجموعة بأنه في الجمعيات السابقة أسهمت المجموعة في ضمان التوصل إلى إجماع حول البرنامج والميزانية. كما أسهمت المجموعة إسهاماً شديداً في الموافقة على المجموعة الأفريقية وإعطائها الأولوية بشأن فتح مكاتب خلال هذه الثنائية، على أن يكون ذلك مقترناً بخيار إنشاء المكتب الثالث لهذه الثنائية في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إنه بناء على ذلك توصلت المجموعة إلى إجماع بشأن تأييد ترشيح كولومبيا لاستضافة مكتب خارجي للويبو بتوصية من هذه اللجنة لاتخاذ قرار في هذا الشأن في الجمعية القادمة بشأن الثنائية 2016-2017. وأكد الوفد أنه بهذه الطريقة سينتزز وجود الويبو في المنطقة مع الدور المكمل لمكتب البرازيل. وقال إنه في ضوء جودة هذا الاقتراح الرصين فإن المجموعة واثقة أن الخيار الذي تدعمه المجموعة ستدعمه اللجنة أيضاً.

221. وأيد وفد المغرب موقف المجموعة الأفريقية وأعرب عن تأييده لترشيح الجزائر ونيجيريا. وأضاف الوفد أنه يرغب في سحب ترشيحه.

222. وقدم وفد الجزائر عرضاً ملخصاً بشأن ترشيح الجزائر لاستضافة مكتب خارجي للويبو في الثنائية 2016-2017. وأشار الوفد إلى قرار المجموعة الأفريقية الذي جاء من خلال عملية ديمقراطية وشفافة لاختيار الجزائر ونيجيريا كمرشحين لاستضافة مكاتب خارجيين للويبو في القارة الوحيدة غير الممتلئة حتى الآن في شبكة المكاتب الخارجية. وأكد الوفد أن اقتراحه صيغ وفقاً للمبادئ التوجيهية المقررة في الجمعية العامة المعقودة في 2015 ومن ثم فإن اقتراحه يتسق مع إجراءات الويبو. وقال الوفد إن الاقتراح يشكل جزءاً من سياسة الجزائر بشأن تحويل اقتصاده وإصلاحه وتنويعه. وأردف قائلاً إن الجزائر تحاول بناء اقتصاد فعال وقائم على المعرفة والابتكار ونقل التكنولوجيا والتنمية. وأضاف أن سلطات الجزائر تدعم الابتكار والتنمية الثقافية والاستثمار في الصناعة وتعزيز التنافسية وأن ذلك يتوافق بطبيعة الحال مع تطوير نظام الملكية الفكرية في الجزائر. وشدد على أن وجود مكتب خارجي في الجزائر سيعزز هذه الجهود. واسترسل قائلاً إن هذه الجهود تشمل تعزيز قدرات مؤسسات الجزائر المسؤولة عن التعامل مع أمور الملكية الفكرية. وقال إن هذه المسألة تعتبرها الجزائر أولوية وطنية. وأضاف أن الجزائر تود أن توسع نطاق أنشطتها لكي تتعاون على نحو أفضل مع البلدان الأخرى في منطقتها. وثانياً، قال إن الجزائر تسعى إلى تعزيز نظام الملكية الفكرية الحاسوبي الخاص بها وتوسيع نطاقه على مستوى المنطقة أيضاً. وثالثاً، قال إن الجزائر ترغب في دعم الأنظمة المحلية والإقليمية الخاصة بتقديم المعلومات والمساعدة التقنية. وأوضح الوفد أن المؤسستين الجزائريتين المسؤولتين عن حق المؤلف والملكية الصناعية قد استفادتتا من خبراتهما بالفعل على مدار السنوات القليلة الماضية وعززتا أنظمتها الإدارية. وفي الوقت ذاته، هاتان المؤسستان جعلتا هذه الأنظمة جزءاً متناغماً وسلساً من أنشطتها التجارية. وأشار الوفد إلى أنه يتعين القيام بالمزيد لكي تسهم هذه الأنظمة بفعالية في التطبيق السريع للاستراتيجيات الملائمة. ورأى أنه في هذا الصدد من الممكن أن يساعد المكتب الخارجي للويبو عن طريق الإسهام بفعالية في استراتيجية التنمية الوطنية. وأوضح أن مكتب الجزائر لحق المؤلف مسؤول مسؤولية كاملة عن توثيق المصنفات والحقوق والحقوق المجاورة والنسخ الخاص والإدارة الجماعية للحقوق المجاورة. وقال إن خبرة المكتب مكنته من إنشاء قاعدة بيانات تستند إلى نظام المعلومات الخاص به وذلك الخاص بالاتحاد الدولي لجمعيات المؤلفين والملحنين، وإنشاء نظامه الخاص لتعقب التصريحات. وأشار الوفد إلى أن معهد حماية الملكية الفكرية في إطار تعاونه مع الويبو تمكن من استخدام معظم الحلول المرتبطة بأنظمة المعلومات التي أنشأتها الويبو على نحو فعال. وقال إنه الآن يسعى إلى الاستفادة من خبرته، خاصة من خلال التعاون مع الويبو، في عمله مع البلدان في المنطقة. والتفت الوفد إلى السؤال المتعلق بتحديد موقع المكتب الخارجي وقال إن الجزائر العاصمة اختيرت نظراً إلى وضعها وحجمها وطبيعتها فهي المدينة الرئيسية في الجزائر. ومضى يقول إن مدينة الجزائر تضم جزءاً

كبيراً من التعداد السكاني ولديها صناعة خدمات مزدهرة وبنية تحتية جيدة ومراكز بحثية وصناعة وهي آخذة في النمو. واسترسل قائلاً إن بلدية حيدرة في مدينة الجزائر ستستضيف المكتب الخارجي. وبين أن حيدرة تقع في الضواحي الجنوبية الغربية وتمتاز بشبكة طرق كثيفة للغاية وكفؤة تجعلها تبعد عن المطار الدولي بمدة 20 دقيقة حيث تبلغ المسافة 16 كيلو متراً ونصف. وأكد أن احتوائها لمؤسسات الدولة وبعثاتها الدبلوماسية وكبرى الشركات الأجنبية وكبرى البنوك الأجنبية والمراكز البحثية والجامعات ومعاهد التعليم العالي يعني أنها ستكون الموقع المثالي للمكتب الخارجي للويبو.

223. وشكر وفد الهند وفد الجزائر على عرضه الموجز وتساءل بشأن ما إذا كان المكتب الخارجي المقترح سينشأ بصفة وطنية أم إقليمية. فإذا كان بصفة إقليمية، فإن الوفد يود أن يعرف أي بلدان سيشملها هذا النطاق وما إذا كانت هذه البلدان ستقدم موافقات كتابية على أن يشملها المكتب الإقليمي في الجزائر بتغطيته.

224. وأجاب وفد الجزائر بأنه وفقاً للوثيقة WO/PBC/25/12 من الواضح أن ترشيح الجزائر كان بشأن مكتب وطني. وأضاف أن الجزائر لطالما كانت مرحة بكافة أشكال التعاون. ومن ثم فإن المكتب قد يكون له بعد إقليمي معين إذا دعت الحاجة إلى خدمات أو أنشطة إقليمية بعينها أو في حالة طلب ذلك.

225. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء فأشار إلى أن المجموعة باء طرحت بالفعل 4 أسئلة على الجزائر وعلى جميع الدول الأعضاء. وقال إن المجموعة تتطلع إلى سماع الإجابة على هذه الأسئلة. وأنها تود تحديداً سماع إجابات الجزائر بشأن كيف سيكمل المكتب الخارجي للويبو في الجزائر وظائف مكتب الملكية الفكرية الوطني وكيف سيخدم هذا المكتب المنطقة واحتياجات الدول المجاورة. وقال إنها تود الإجابة على كيف سيتمكن مكتب الويبو الخارجي في الجزائر من الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للويبو وتنفيذ برنامجها.

226. وأجاب وفد الجزائر بأنه يأمل بأن ييث المكتب الخارجي في مدينة الجزائر الحياة في مكتب الملكية الفكرية الوطني. ورأى أن مكتب الملكية الفكرية الوطني سيستفيد من الانفتاح أكثر على المشهد الدولي وربما أيضاً على المعايير والإجراءات الدولية. وذكر الوفد بأن الجزائر من أكبر البلدان في أفريقيا ولديها حدود مع 6 بلدان أخرى. وقال أيضاً أن موقع الجزائر يطل على البحر المتوسط مما يعني أنه على مر السنين تدفقت إليها عدة ثقافات وترسخت داخل حدودها الحالية. مما يعني أن الجزائر لديها ثقافة تمتاز بروابط بثقافات أخرى. وأشار إلى أن ثمة 3 لغات مختلف يُتحدث بها داخل حدود الجزائر. وفي هذا السياق، قال الوفد إن المكتب الخارجي سيكون قادراً على العمل مع البلدان المجاورة المتحدثة بالفرنسية فيما يخص قضايا الملكية الفكرية ومع البلدان المجاورة التي تتحدث العربية أيضاً.

227. وهنأ وفد كولومبيا الرئيس على انتخابه وأقر بوجود سفير جديد وممثل دائم لكولومبيا لدى منظمة التجارة العالمية، وهو السيد خوان غونزاليس. وأشار إلى العملية الطويلة - والصعبة أحياناً - التي مكنت الدول الأعضاء من اعتماد المبادئ التوجيهية بخصوص المكاتب التاريخية. وقال الوفد إنه كنتيجة للمجهود الجماعي للدول الأعضاء والمنظمة لضمان الشفافية في الإجراءات وعملية اتخاذ القرارات حول هذه المسألة، فإن هذا النقاش يعد خطوة في الاتجاه الصحيح، حيث مكّن الدول الأعضاء من تنفيذ البنود المتعلقة بفتح مكاتب جديدة. وأكد الوفد على التماس مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي في بيانها الافتتاحي فيما يخص حاجة المنطقة إلى فتح مكتب خارجي في هذه الثنائية. وقال إنه يشرفه أن يقدم اقتراحاً من حكومة كولومبيا بشأن فتح مكتب خارجي، وقال إنه نتيجة لجهد جماعي وإجماع داخل المجموعة حسبما أعلن من قبل وفد شيلي. وقال إن النهج الجاد المتبع في صياغة الاقتراح سيمكن اللجنة من النظر في الاقتراح بعين إيجابية. وقال إنه ممتن للأمانة وللمترجمين بشأن العمل المنجز. وأشار إلى أهمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبه وإلى الإسهام الهائل لوظائف نظام الملكية الفكرية في هذه التنمية. وشدد على أن كولومبيا صاغت اقتراحها بما يتفق تماماً مع بنود المبادئ التوجيهية وقال إنه يود أن يتحدث عن جانب أو اثنين من جوانب الاقتراح. أولاً، قال إن الاقتراح جاء نتيجة لقرار وولاية نابعين من اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بالملكية الفكرية في كولومبيا والتي تضم 10 وزارات و8 هيئات وطنية أخرى مسؤولة عن

التنسيق على المستوى الأعلى بشأن الملكية الفكرية وتطوير سياساتها وإنفاذها. وقال إن كولومبيا لم تأل جهداً في تنفيذ برامج الويبو وأقر بأهمية الإسهامات المتحققة بفضل التعاون والتدريب مع الويبو في مجالات وقطاعات عديدة منذ أن انضمت الويبو إلى المنظمة في 1980. وأضاف أن كولومبيا أحرزت تقدماً بشأن وضع أفضل الممارسات والتشريعات واللوائح. وقال إن كولومبيا تعي في الوقت ذاته أنها إذا أرادت أن تعزز التنافسية والإنتاجية الوطنية فعلياً أن تفعل المزيد لحماية الإبداع والابتكار. وشدد على أن ذلك يشكل جزءاً من خطة كولومبيا التنموية الوطنية لتعزيز التنمية الإنتاجية ومساعدة البلد على التغلب على التحديات الاجتماعية التي تواجهها من خلال جملة أمور من بينها النهوض بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتابع الوفد قائلاً إن كولومبيا تبحث عن المزيد من الموارد لتحقيق هذه الغاية. وأكد الوفد على أن اقتراحه محدد ورسين من الناحية التقنية ومستدام من ناحيتي الميزانية والمالية. وقال إن كولومبيا تتحلى بالإرادة السياسية والالتزام المؤسسي اللازمين. ومضى يقول إن كولومبيا عززت مؤسساتها المعنية بالملكية الفكرية واعتمدت البرامج والأنشطة الضرورية الموصوفة بالتفصيل في الاقتراح. وذلك مكن كولومبيا من أن تكون منصة لتطوير أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب، وقال إنها ينبغي أن تواصل هذا الدور. وأشار إلى بعض المبادرات التي اتخذت البلد فيها دوراً قيادياً، وهي - تحديداً - التدريب التخصصي ودورات التدريب عبر الإنترنت والإفاد والتحكيم والبراءات وتسجيل العلامات التجارية ومراكز دعم الابتكار والتكنولوجيا وتسجيل المصنفات وغير ذلك. وقال إن كولومبيا مستعدة للاستمرار في دعم الأنشطة الإقليمية أيضاً وأنها ستفعل ذلك بما يتفق مع الإجراءات المحددة في المبادئ التوجيهية. وأشار إلى أن المكتب الخارجي سيسهم في ضمان تعزيز الخدمات والتعاون التقني بشأن الملكية الفكرية لفائدة المجموعات المهمة بها. وقال إن ذلك من شأنه توفير المزيد من الحماية للإبداع والنهوض بالابتكار كما أنه - كما يأمل الوفد - سيخلق وعياً بشأن حماية الملكية الفكرية والنهوض بها فيما بين أفراد المجتمع والمستخدمين والمبتكرين على النطاق الأوسع والمجتمع الإبداعي. وقال إن الاقتراح يطرح وجود بنية تحتية مادية في مقر مجلس التجارة والصناعة في بوغوتا. وأوضح أن هذا المجلس هو كيان معترف به وطنياً وإقليمياً ككيان فعال للغاية لديه موظفون ذوو كفاءة عالية. وأشار الوفد أيضاً إلى أن الاقتراح أوضح كل ما يتعلق بالبنية التحتية والأثاث والمعدات وتكاليف الصيانة وتكاليف التشغيل والإيجار والضمان العام. وقال إن ذلك يؤكد على نية كولومبيا أن تفتح هذا المكتب في أسرع وقت ممكن. وذكر الوفد اللجنة بأن كولومبيا تمتاز بموقع استثنائي في الأمريكتين وصلاتها جيدة على الصعيد الدولي. واسترسل قائلاً إن كولومبيا تعد مقصداً جذاباً للاستثمار الأجنبي وهي بلد مشجع للأعمال التجارية يوفر حماية جيدة للمستثمرين. وقال إنه رغم التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي، استمرت كولومبيا في النمو بوتيرة أسرع من العديد من البلدان في إقليمها. وقال إن عرضه يأتي في لحظة تاريخية مؤاتية لكولومبيا والبلدان الأخرى في المنطقة. فكولومبيا الآن تسير أخيراً في طريقها نحو السلام بوتيرة ثابتة. ومن ثم فهذا الوقت يزرخ بالفرص، وأعرب عن أمله أن يجعل هذا الوقت من كولومبيا بلداً متأسكاً وأمة متنوعة، أمة تضيء بالحوار من أجل تحقيق الرخاء للجميع. وشكر الوفد اللجنة على صبرها واهتمامها وأكد أن كولومبيا ستتخذ موقفاً جاداً وستلتزم بالتنمية والنهوض بنظام الملكية الفكرية على الصعيد الوطني والإقليمي.

228. وشكر وفد الهند وفد كولومبيا على عرضه موقفه عرضاً شاملاً بشأن استضافة مكتب خارجي، وقال إن لديه نفس التساؤل الذي وجهه إلى الجزائر، تحديداً ما إذا كان ثمة أي حياد عن ما ذكر بشأن كون الاقتراح بخصوص مكتب وطني. وتساءل الوفد أيضاً بشأن ما إذا كان أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي يرغبون في سحب اقتراحاتهم كما فعلت مصر والمغرب في المجموعة الأفريقية.

229. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء فشكر السفير الكولومبي على عرضه وتلا الأسئلة الأربعة التي تنتظر المجموعة الإجابة عليها لتجنب تكرار الأسئلة بعد كل عرض. السؤال الأول هو: ما هي الضمانات التي يمكن أن تقدمها كولومبيا بشأن توفير مبنى مناسب للمكتب الخارجي للويبو مع إمكانية النفاذ إلى شقق حكومية وبنية تحتية اجتماعية، مثل المنطقة التجارية المركزية والمطار الدولي وأوجه الارتباط بالبلدان المجاورة؟ ثانياً، كيف سيكمل المكتب الخارجي المقترح وظائف مكتب الملكية الفكرية الوطني؟ ثالثاً، كيف سيخدم المكتب الخارجي المنطقة واحتياجات البلدان المجاورة؟ أخيراً، كيف سيسهم

المكتب الخارجي المقترح في تحقيق أهداف الويبو وتنفيذ برنامجها؟ وأقر الوفد بأن بعض عناصر هذه الأسئلة قد أجيب عنه بالفعل، ولكنه يود أن يسمع مزيدًا من التوضيح.

230. وقال وفد كولومبيا إنه ممتن للأسئلة المطروحة. وأجاب الوفد بأن اقتراح كولومبيا كان في الأصل بشأن مكتب وطني كبدائية، ولكن كولومبيا لطالما تعاونت أيضًا مع البلدان في المنطقة بشأن توفير الخدمات المتنوعة ووضع الدورات وإجراء التدريبات وتبادل أفضل الممارسات وستستمر في هذا العمل. وقال إنه اقتصر على المواصفات والمبادئ التوجيهية وحسب، ومن ثم فإنه قدم عرضًا بشأن مكتب إقليمي، مع مراعاة أنه سيتعين عليه أولاً أن يحصل على تأكيد التزام كل من البلدان التي سيقدم خدمات لها كمكتب إقليمي قبيل تقديم عرضه. وعليه، توصلت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي إلى إجماع بشأن دعم اقتراح كولومبيا في المنطقة. ويعد خيار الانسحاب من عدمه متروكًا لكل بلد. وقال إنه فيما يخص الأسئلة المطروحة من وفد اليونان، فإنه أجاب بشأن الموقع المحدد للمكتب الخارجي المقترح، وهو في مجلس التجارة والصناعة القائم في المركز الدولي لبوغوتا، العاصمة. ومضى يقول إن الموقع قريب جدًا من كافة الهيئات الحكومية التي تعد مهمة في هذه المنطقة، فضلاً عن المطارات والمنطقة التجارية والمنطقة المالية وأيضًا الجامعات والإدارة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا في كولومبيا. والتفت إلى مسألة تكملة المكتب الخارجي المقترح لوظائف الويبو، وقال إن المكتب الخارجي سيضمن أن يكون للأنشطة المنفذة أعظم تأثير، وأن يتعزز نطاق الأهداف والاستراتيجيات وثرأها أسوة بما تم في هذا الصدد في أنحاء أخرى حول العالم، فضلاً عن ضمان التماسك والاتساق والقيمة المضافة. وقال إنه يسعى إلى إنشاء منصة توفر خدمات الويبو للمواطنين عن طريق فهم ما تعنيه الملكية الفكرية وما هي فوائدها للمواطنين والأعمال التجارية والقطاع الخاص والبلد ككل بالطبع. وشدد على أن المكتب الخارجي من الممكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقال إن المكتب الخارجي سيشرف أيضًا على ما إذا كانت الاقتراحات واقعية وما إذا كانت تركز على التعلم، وما إذا كانت تستفيد من المعارف التي كونتها الأمانة في جنيف وفي مكاتب أخرى على مر سنوات العمل. وقال إنه مستعد للإجابة على أي سؤال آخر قد تطرحه اللجنة.

231. وشكر وفد باكستان سفير كولومبيا على عرضه الشامل، وطلب معرفة التفاصيل بشأن كيف سيضيف المكتب الخارجي المقترح قيمة لتنفيذ برنامج الويبو بطريقة خلاف ما يتم بالفعل من خلال مقر الويبو.

232. وأوضح وفد كولومبيا أن معرفة احتياجات المنظمات والناس والأعمال التجارية على أرض الواقع أمر حاسم بلا شك. وقال إنه شيء لا يمكن أن يتحقق دائماً في جنيف، ولكنه رآه متحققاً في المكاتب الإقليمية القائمة، وفي تجربة المكتب الخارجي في البرازيل. وقال إنه يسعى أيضاً إلى تحسين ملكية الملكية الفكرية والاعتراف بها، ليس فقط للحكومات، ولكن أيضاً للمواطنين وصغرى الشركات، مما يسمح لهم بتحسين تدريب المهنيين في البلدان المعنية. ومضى يقول إنه يعتقد أن المكتب سيسهم في التقييم المستمر لأنشطة الويبو لفائدة اللجنة، وضمان أن تحرز أنشطة الويبو تقدماً على نحو فعال، والسماح بالاستمرار في تحسين هذه الأنشطة. ورأى أن هذا هو ما يمكن أن يقدمه.

233. وشكر وفد الهند الرئيس على إعطائه الفرصة لتقديم عرضه بشأن لماذا ينبغي استضافة مكتب خارجي للويبو في الهند. وقال إنه نظرًا إلى ضيق الوقت المتاح، فإنه يود أن يوجه عناية اللجنة إلى الصفحة 48 من الوثيقة WO/PBC/25/12 والتي تضمنت اقتراحًا مفصلاً يتسق تمامًا مع المبادئ التوجيهية. وأضاف أنه تمنى لو كانت النسخة الصغيرة الموجزة قد وُزعت بالفعل - فهي عبارة عن كتيب من 6 صفحات كان يأمل الوفد أن يسهل فهم الاقتراح المفصل المقدم بالفعل، حيث سلط الضوء على نقاط قوة الهند ولماذا ينبغي وجود مكتب خارجي للويبو في الهند. وأضاف أنه مستعد للإجابة على أسئلة اللجنة. وعاد للحديث عن الاقتراح فقال إن النقطة الأولى التي يود أن يوضحها هي أن الأساس المنطقي وراء استضافة مكتب خارجي في الهند يستند إلى المبادئ التوجيهية التي اتفق عليها بعد عملية طويلة الأجل استغرقت سنتين إلى ثلاث سنوات وتضمنت مفاوضات مطولة، ومن ثم فإن الأنشطة المقترحة للمكتب التنفيذي في الهند لن تهدد حقوق أي من البلدان الأخرى فيما يخص برامج الويبو وأنشطتها، خاصة على الصعيد الوطني، بما في ذلك تقديم أي مساعدة قانونية أو تقنية إلى هذه البلدان مباشرة من خلال مقر الويبو. وقال إن فتح مكتب خارجي للويبو في الهند سيفيد

فقط البلدان في الإقليم. وقال إنه لا يمكن تخيل أن المكتب قد يضر النظام الإيكولوجي للبلدان التي ستنعامل مباشرة مع جنيف إذا أرادت. وتابع قائلاً إنه إذا أرادت البلدان إبرام اتفاق مع الهند والاستفادة من المكتب الخارجي لليو بيو فإن ذلك سيكون أمرًا عظيمًا للمكتب الخارجي الهندي. وثانيًا، وجه الوفد عناية اللجنة إلى خارطة الملكية الفكرية العالمية وأشار إلى أنه لا يوجد في آسيا الوسطى مكتب واحد. ومن ثم فإنه يقترح استضافة مكتب بوصفه المكتب الخارجي الأول في الإقليم، حتى ولو كان مكتبًا وطنيًا. وأكد أنه في إقليم آسيا الوسطى وجنوب آسيا لا يوجد مكتب واحد، وقال إن ذلك من الجوانب الهامة التي يتعين على اللجنة أن تراعيها عندما تتخذ القرارات بشأن مواقع مكاتب الويبو الخارجية الجديدة. ثم التفت إلى مسألة لماذا تعد الهند المرشح المثالي لاستضافة مكتب خارجي وقال إنه يود أن يسלט الضوء على بعض نقاط قوة الهند. وأشار إلى مؤشر الابتكار العالمي للعام 2016 وقال إن الهند احتلت المرتبة الأولى في تصنيف المؤشر في إقليم آسيا الوسطى وجنوب آسيا. وقال إن الهند احتلت المرتبة الثانية في جودة الابتكار ورقم 1 كمصدر لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين جميع البلدان البالغ عددها 128 في المؤشر للعام 2016. وقال إن ذلك مثال جيد يبين مدى تحسن سياسات الملكية الفكرية وبيئة الابتكار في الهند وأن ذلك من العوامل الهامة التي يجب أن تأخذها اللجنة بعين الاعتبار. وأضاف أنه على مدار السنتين الماضيتين، أطلقت حكومة الهند بعض البرامج الرائدة، بما في ذلك برنامج "اصنع في الهند" والذي يرمي إلى تعزيز الابتكار. وأوضح أن البرنامج الرائد الثاني هو مبادرة الهند الرقمية، والتي ترمي إلى تحويل الهند إلى مجتمع معزز رقميًا واقتصاد قائم على المعرفة، وإلى تعزيز ثقافة الإبداع. وقال إن من البرامج الأخرى التي بدأت حديثًا برنامج الهند الناشئة الذي يستهدف العقول الشابة واللامعة المستعدة إلى إحراز تقدم في العالم. وأضاف أنه بعد تقديم اقتراحه وافقت حكومة الهند على السياسة الوطنية بشأن حقوق الملكية الفكرية 2016 وهي وثيقة سياسة ورؤية تضم كافة أشكال الملكية الفكرية. وأوضح أن الهدف من السياسة هو خلق سبل تآزر واستغلالها بين كافة أشكال الملكية الفكرية، وخلق آليات مؤسسية لتنفيذ أفضل الممارسات العالمية ومراجعتها وتحسينها، فضلاً عن تسهيل جهود الملكية الفكرية للأفراد واستغلالها تجاريًا وبناء احترام الملكية الفكرية. وأشار إلى أن رئيس شعبة الملكية الفكرية سيقدم عرض مفصل عن السياسة الوطنية بشأن حقوق الملكية الفكرية في الدورة المقبلة. وأضاف الوفد أن المعهد الوطني لإدارة الملكية الفكرية في الهند معهد ذو طراز عالمي يقدم التدريبات والأبحاث. وقال الوفد إن الهند استوفت كافة التزاماتها الدولية بما في ذلك ضمان اتساق نظام الملكية الفكرية الخاص بها مع اتفاق تريبس، ومراعاة الهند لتحقيق توازن بشأن استخدام مواطن المرونة المتاحة من خلاله لكي تستوي الحقوق الخاصة والمصلحة العامة. والتفت إلى الموارد البشرية وأشار إلى أن الحاجة المتزايدة لخدمات الملكية الفكرية في الهند قد سُدت من خلال القوة العاملة المعززة والمؤهلة. كما أن البنية التحتية للملكية الفكرية في الهند حُدثت من خلال موقع على الإنترنت متاح على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع، ومن خلال نشر المعلومات من خلال كافة المرافق الأساسية والتآزر بين مختلف مكاتب الملكية الفكرية في الهند، وقال إن ذلك سيساعد في تبسيط عمليات الملكية الفكرية. وقال إن الهند شهدت زيادة ضخمة في إيداعات الملكية الفكرية: فقد زادت فحوصات العلامات التجارية إلى 75 بالمائة وزادت إيداعات العلامات التجارية بنسبة 13 بالمائة في الربع الأول من الثنائية 2016-2017 مقارنة بالثنائية 2015-2016. وقال إن الهند سنّت تشريعات فريدة من نوعها لمساعدة الحرفيين على تحقيق قيمة حقيقية من عملهم، وأقامت مشروعًا رائدًا بعنوان المكتبة الرقمية للمعارف التقليدية، وهي مبادرة لمنع إساءة استخدام المعارف الطبية التقليدية وتعزيز جودة البحث والفحص بشأن حالة التقنية الصناعية السابقة لتجنب مطالبات الملكية الفكرية بخصوص معارف تقليدية قائمة بالفعل وذلك لمصلحة المجتمع على النطاق الأوسع. وتابع قائلاً إن الهند وقعت مذكرة تفاهم مع الويبو، وتعمل من أجل التوصل إلى خطة عمل متفق عليها، ومن ثم فإنه ثمة علاقة وثيقة بين مكتب الملكية الفكرية الهندي واليوبو، وقال إن المكتب الخارجي المقترح ينبغي فتحه في الهند بسبب مستوى التعاون الكثيف بالفعل بين الويبو ومكاتب الملكية الفكرية في الهند. وأشار الوفد إلى أن الوثيقة تتضمن تفاصيل وافية بشأن الغرض من المكتب المقترح والوظائف التي سيؤديها وأهدافه وأوجه فعاليته ورجب في تقديم عرض عام لذلك. وقال إن الغرض من المكتب الخارجي المقترح هو تعزيز أنظمة الملكية الفكرية العالمية لليو بيو ورأى أن التطبيق الفعال لهذه الأنظمة سينعزز باستضافة الهند لمكتب خارجي. والتفت إلى النهوض بمعاهدات الويبو، وقال إن فتح مكتب خارجي في الهند سيؤدي إلى تكثيف التواصل وزيادة فعاليته وتعزيز استراتيجيات الويبو بشأن التوعية. وتطرق إلى وظائف المكتب المقترح وقال إن من العوامل الهامة لفتح مكتب خارجي في الهند فعالية التكلفة. واسترسل قائلاً إن شبكة

زبانن الويبو بوجه عام ستستفيد لأن ثمة فارق توقيت بين الهند وجنيف يبلغ حوالي 3 ساعات ونصف، ومن ثم سيتمكن المكتب من تعزيز خدمة العملاء، بما في ذلك الإجابة على الأسئلة المتنوعة التي قد تُوجه إلى المكتب الخارجي في الهند. وقال إن من الوظائف الأخرى للمكتب الخارجي تقديم المساعدة التقنية إلى من ينشدون أصول الملكية الفكرية من خلال مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وقال إن الأهداف هي النهوض بأنظمة الملكية الفكرية العالمية للويبو وتوفير خدمات ملكية فكرية فعالة والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وذلك بغية مؤازرة المقر الرئيسي للويبو في برامجه المختلفة بشأن النوعية وتكوين الكفاءات والمساعدة التقنية، فضلاً عن دعم خدمات الويبو المقدمة على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع. وفيما يتعلق بمسألة القيمة المضافة أكد أن فتح مكتب خارجي في الهند لن يؤدي إلى ازدواج أي من الأنشطة. وقال إن من الحقائق المعروفة جيداً أن الهند تقدم خدمات من الطراز الأول بأسعار تنافسية للغاية، مما يجعل مسألة فتح مكتب خارجي في الهند أمراً فعالاً من حيث التكلفة ويضيف قيمة كبيرة. واختتم حديثه بالإشارة إلى أن هذا الأمر راجح من كافة النواحي، لأن المكتب الخارجي سيكمل عمل المقر الرئيسي للويبو وسيصير جزءاً لا يتجزأ من نظام الويبو القائم على النتائج. وأضاف أن المكتب الخارجي في الهند سيوفر نظاماً إيكولوجياً متيناً ومبسّطاً للملكية الفكرية، وسيضخ المزيد من الإيرادات بسبب زيادة الإيداعات، وسيقدم خدمات فعالة من حيث التكلفة وسيعزز عالمية خدمات الويبو وسيقوي الوعي بالملكية الفكرية حول العالم. وقال الوفد إنه متاح للإجابة على الأسئلة.

234. ونظرًا إلى أن وفد الهند قد استنفد الاثني عشرة دقيقة المتاحة للعرض، قال الرئيس إنه لا يوجد وقت للإجابة على أسئلة موجهة من اللجنة.

235. وقدم وفد جمهورية إيران الإسلامية ورقة اقتراحه لاستضافة مكتب خارجي للويبو، وقال إنه يرغب في تقديم معلومات موجزة بخصوص جمهورية إيران الإسلامية والملكية الفكرية. وقال إن إيران حاليًا عضو في اتفاقية الويبو، واتفاقية باريس ومعاهدة التعاون بشأن البراءات واتفاق لشبونة واتفاق مدريد وبروتوكوله، وهي من الموقعين على معاهدة مراكش واتفاقية الفونوغراف واتفاق ستراسبورغ. وأضاف الوفد أنه تلقى أخبارًا تفيد بأن برلمانه صدق على اتفاقي نيس ولوكارنو، وأعرب عن أمله أن تصبح إيران عضوًا في هذين الصكين في المستقبل القريب. وقال إن إيران لديها قدرات فريدة فيما يخص الإنتاج الفكري، وقد أحرزت تقدمًا كبيرًا في مجال الملكية الفكرية على الصعيدين الدولي والإقليمي. وقال إنه خطة الأفق 2020 الخاصة ببلده أكدت على تطوير العلوم والتكنولوجيا والإنتاج الفكري كما أكدت على ذلك مجموعة من الخطط الاقتصادية الخماسية. وتابع قائلاً إنه بالإضافة إلى تنظيم برامج ومحافل مشتركة مع الويبو، نظمت إيران أكثر من 300 حلقة عمل وندوة حول الملكية الفكرية في جميع أنحاء البلاد. وقال إن إيران لها تاريخ كبير في مجال تسجيل الملكية الفكرية وحمايتها. وقال إن مكتب الملكية الفكرية الوطني بها أقيم قبل حوالي 90 سنة. ونظرًا إلى القدرات المذكورة والنهوض بالملكية الفكرية وتطويرها في إيران فإن أعداد طلبات البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية زادت بشكل كبير منذ 2013 كما تظهر الإحصاءات التي تنشرها الويبو. كما أن مكتب براءات إيران ومكتب الملكية الصناعية صنفا ضمن أفضل 20 مكتبًا في الدول الأعضاء بالويبو بسبب تزايد عدد الطلبات. والتفت إلى نطاق الأنشطة المقترح للمكتب الخارجي في إيران وأوضح أن النقطة الأولى هي توفير خدمات الدعم المحلي لأنظمة الملكية الفكرية العالمية للويبو. وقال إن من الأنشطة الأساسية للمكتب الخارجي التعاون الوثيق مع مكتب الملكية الفكرية الوطني لتحقيق إنفاذ أفضل وأكثر فعالية لأنظمة الويبو بما في ذلك أنظمة مدريد ولشبونة ومعاهدة التعاون بشأن البراءات. وقال إن من الأنشطة الأخرى توفير المساعدة التقنية وغير ذلك من أنشطة التعاون الإنمائي لدعم مالكي حقوق الملكية الفكرية لاستغلال الملكية الفكرية لأغراض التنمية في البلاد وأيضًا نقل التكنولوجيا. وتابع قائلاً إن من الأنشطة الرئيسية المتوقعة من المكتب الخارجي المساعدة في الاستغلال التجاري للملكية الفكرية ودعم الروابط بين الصناعة والسلطات في مجال الإنتاج الفكري. وقال إن النشاط الأخير وليس الآخر هو النهوض بالدور الذي تؤديه الملكية الفكرية في اقتصاد إيران القائم على المعرفة. والتفت إلى السؤال الذي طرحته المجموعة بآء بخصوص المنشآت المتاحة للمكتب الخارجي وقال إن منظمة الدولة لتسجيل السندات والعقارات بوصفها السلطة المختصة بالملكية الصناعية ستوفر جميع المنشآت الضرورية لإقامة مكتب خارجي للويبو في إيران. وأوضح الوفد أنه في الوقت الحالي ثمة مبنى منفصل

ومناسب بمساحة 500 متر مربع بجوار مركز الملكية الفكرية في طهران وهو الذي سيخصص لهذا الغرض، ومن الممكن توسعته لاحقاً إذا اقتضت الحاجة. وقال إن المبنى يقع في قلب طهران حيث يقع مطار دولي جيد جداً يقدم رحلات مباشرة إلى جميع البلدان المجاورة. وأضاف أنه وفقاً للمادة 63 من قانون تسجيل البراءات والعلامات التجارية والتصاميم الصناعية، يجوز للسلطة المختصة أن تستخدم 50 بالمائة من مواردها المتحققة من تقديم الخدمات المتعلقة بأنظمة التسجيل الدولي للنهوض بالمكتب الخارجي وتجهيزه. وقال إن السلطة المختصة في إيران ستتكفل بكافة النفقات والاحتياجات الخاصة بالمكتب الخارجي في إيران وفقاً لسلطتها القانونية من خلال الاستعانة بالموارد الأساسية وغيرها من الموارد. وختاماً، قال إن بلده عاقد العزم سياسياً وإدارياً للإسهام في تحقيق أهداف الويبو واستراتيجياتها العالمية. وقال إنه نظراً إلى زيادة عدد الطلبات وزيادة استغلال الملكية الفكرية تجارياً في إيران، من الواضح أن تأسيس مكتب خارجي للويبو في إيران سيعزز الاحترام المتزايد للملكية الفكرية في البلاد. وأضاف أن إيران لديها أيضاً موقع جغرافي مناسب في المنطقة يصلح لتأسيس مكتب خارجي، وأن المنطقة ليس بها أي مكتب خارجي للويبو، ومن ثم فإنه إذا وجد مكتب خارجي للويبو في إيران من الممكن أن يؤدي هذا المكتب دوراً إقليمياً في المستقبل. وأردف قائلاً إن إيران من الممكن أن تضمن أيضاً تطور تحقيق أهداف الويبو واستراتيجياتها في المنطقة أكثر من ذي قبل من خلال الأنشطة الإقليمية وذلك بفضل موقع إيران العلمي المتميز وجامعاتها القائمة التي تقدم درجات الماجستير والدكتوراه في مجال الملكية الفكرية، فضلاً عن موقع إيران الجغرافي المتميز.

236. وذكر وفد نيجيريا بأن نيجيريا والجزائر اختيرا من قبل المجموعة الأفريقية لاستضافة مكتبين خارجيين في المنطقة خلال الثنائية 2016-2017. وأعرب الوفد عن تقديره للمجموعة الأفريقية لدعمها وثقتها بالبلدين، وشكر وفود مصر وكينيا والمغرب وتونس لقبولهم نتيجة عملية الاختيار والتزامهم بدعم تأسيس مكتبين خارجيين للويبو في نيجيريا والجزائر. وأضاف أن اقتراح نيجيريا استرشد بالمبادئ التوجيهية المتفق عليها. وإجابة على السؤال: "لماذا نيجيريا؟"، رأى أن نيجيريا مستعدة وقادرة وذات موقع استراتيجي يؤهلها لإقامة مكتب خارجي للويبو، والذي ليس فقط سيضيف قيمة وتنوع وحصرية إلى شبكة المكاتب الخارجية للويبو ولكنه سيكون استثماراً للويبو في أفريقيا. ورغب في الإفصاح عن بعض المعلومات الهامة حول نيجيريا، حيث أشار إلى أن البلد به ما يزيد عن 185 مليون نسمة، وتتجاوز نسبة الشباب فيها 65 بالمائة. وأردف قائلاً إنها سابع أكثر البلدان تعداداً في العالم، وهي بلد متنوع ثقافياً به حوالي 500 مجموعة عرقية وحوالي 700 لغة، وسوق استهلاكية قوية. وقال إن ثمة العديد من الشباب الذين يطورون تطبيقات كل يوم لتقديم حلول لمشاكل يواجهونها، بما في ذلك تطبيقات للقيام بفروضهم المنزلية وتطبيقات تجبرهم بأقرب محطات وقود ومطاعم - وقال إن هذه التطبيقات طورت جميعاً محلياً ولم تنح لهم الفرصة للوصول إلى السوق العالمية. وأشار إلى أن نيجيريا تمتاز ببيئة إبداعية مزدهرة وسوق كبيرة للغاية وأكبر اقتصاد في أفريقيا في وقت كتابة هذا الاقتراح. وثمة شبكات جيدة للنقل البري والبحري والجوي في البلاد، بما في ذلك خطوط طيران تقبل وتدبر من مطارات نيجيريا على الأقل مرتان يوميًا. وقال إن نيجيريا لديها حضور كبير لقطاعي المالية والاتصالات مما يسهل العمليات المصرفية ومعاملات صرف العملات، ولديها خدمات النطاق العريض والخدمات الهاتفية، ولديها مرافق اجتماعية مثل المنشآت الطبية والتعليمية الآمنة، فضلاً عن البيئات السكنية والأنشطة الترفيهية والترفيهية. واسترسل قائلاً إن نيجيريا لديها تاريخ طويل مع الويبو والوكالات الدولية الأخرى. وقال إنها من الدول الأعضاء في الويبو ومن الموقعين على المعاهدات والاتفاقات، بما في ذلك بعض الاتفاقات التي لا تزال خاضعة للتصديق في العاصمة، وقال إنها تربطها بالويبو علاقة مثمرة وودية. وأشار الوفد إلى أن الويبو اضطلعت بالفعل بأنشطة مساعدة تقنية عديدة وعقدت لقاءات وطنية ودون إقليمية في نيجيريا، والتي ورد بعضها في الاقتراح، رغم أن القائمة ليست حصرية. وقال إن نيجيريا أيضاً من أكبر المحاور في أفريقيا حيث لديها حضور دولي ودبلوماسي قوي، بما في ذلك 119 بعثة دبلوماسية في الخارج، كما أنها تستضيف 134 بعثة دبلوماسية والعديد من المنظمات الدولية مثل مقر الأمم المتحدة في نيجيريا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز الأمم المتحدة للإعلام وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومكتب المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) في شمال ووسط أفريقيا. وفتت إلى إطار الملكية الفكرية في نيجيريا، وقال إنه يدار من خلال روابط فعالة بين الأطراف الفاعلة الحكومية الرئيسية، بما في ذلك وزارة التجارة والاستثمار ولجنة حقوق المؤلف النيجيرية والمكتب الوطني للحصول على التكنولوجيا. وقال إنها تدير قطاع نيجيريا الإبداعي

النشط للغاية والصناعات المالية والتكنولوجية والاتصالية والإبداعية الآخذة في النمو والتي جذبت الكثير جدًا من الاستثمارات المحلية والدولية. وأشار إلى أن صناعة الأفلام في البلاد، أو نوليوود، هي أكبر صناعة في أفريقيا وثاني أكبر صناعة عالميًا، حيث يبلغ جمالي عدد الأفلام المنتجة شهرياً من 180 إلى 200 فيلم وتبلغ الإيرادات السنوية من 250 إلى 600 مليون دولار أمريكي، وذلك بناءً على معدل استثمار يبلغ من 40 إلى 100 مليون دولار أمريكي. وتابع قائلاً إنه لذلك تعد نيجيريا محطة للإبداع ومنتصلة جيداً بأفريقيا وبقية العالم، وتسهم بنسبة 1.42 في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وقال إنه لإدارة القطاع الإبداعي الضخم على نحو أفضل، أسست 3 منظمات إدارة جماعية لإدارة حقوق الملكية الفكرية وتوفير الراحة والشفافية والحوكمة الجيدة للملكي الحقوق والمؤلفين. وتطرق إلى مجال الملكية الصناعية وقال إن نيجيريا ليست نشطة في هذا المجال كما هي في القطاع الإبداعي ولكن ثمة إمكانات كبيرة للتطور. وذكر أنه في الوقت الحالي لدى نيجيريا قرابة 35 ألف علامة تجارية مسجلة وحوالي 8 آلاف طلب براءات (محلي وأجنبي) و415 تصميمًا صناعيًا مسجلاً. وقال إن سجلات البراءات والتصاميم والعلامات التجارية تعمل مع العديد من مؤسسات التعلم ومحاور الابتكار والشركات الصغيرة والمتوسطة وقرى تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتطوير استخدام الملكية الفكرية في نيجيريا والنهوض بنشر أصولها. وقال إن طبيعة المكتب الخارجي ودوره في نيجيريا سيتخذ شكل مكتب وطني له القدرة على خدمة المنطقة الأفريقية من خلال أنشطة التعاون ومذكرات التفاهم والمبادرات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية. ثم تطرق إلى مسألة موقع المكتب الخارجي المقترح وقال إنه سيقع في حيز مخصص من الحكومة بمساحة 400 متر مربع يمتاز بالأمن والسلامة داخل مبنى مجلس النهوض بالصادرات النيجيرية الكائن في المنطقة الدبلوماسية، والتي تبعد 10 دقائق بالسيارة عن المنطقة التجارية الرئيسية والعديد من المؤسسات والمرافق الاجتماعية الهامة. ومضى يقول إن الحيز المكتبي الكبير سيكون مفيداً للغاية في أنشطة التدريب وخدمات المؤتمرات ومحافل المعرفة وغير ذلك. وقال إن المكتب الخارجي وموظفيه سيحظون بحصانة دبلوماسية وقنصلية. ثم التفت إلى مسألة فوائد المكتب الخارجي لنيجيريا وأفريقيا، وقال إن التنوع الاقتصادي يعد من أعمدة الإدارة الجديدة في نيجيريا والذي بموجبه سيتحول الاستقلال في الموارد إلى اقتصاد قائم على المعارف. وفي هذا الصدد، فإن المكتب الخارجي للويبو سيتماشى مع سياسات الحكومة وسيحظى بالكثير من الدعم والتيسير. وقال إنه نظرًا إلى أن المكتب الخارجي للويبو يعد جزءًا لا يتجزأ من تنفيذ خدمات الويبو وأهدافها، وإقرارًا بأن نيجيريا/أفريقيا مفعمة بالموارد المادية والبشرية التي يمكن استغلالها من خلال الملكية الفكرية، فإنه يرى أن المكتب الخارجي سيساعد تحديدًا في دمج نظام قيم الملكية الفكرية في نيجيريا وأفريقيا من خلال تعزيز النهوض بمعارف الملكية الفكرية ونشر أصولها. ومضى يقول إن ذلك سيتسق مع الهدف الاستراتيجي الثالث والبرامج 8 و9 و11 وسيعزز احترام الملكية الفكرية وسيتسق أيضًا مع الهدف الاستراتيجي السادس خاصة البرنامج 17. وتابع قائلاً إن المكتب الخارجي في نيجيريا سيعزز مجال عمل مركز دعم التكنولوجيا والابتكار في نيجيريا ويعزز استخدامه ويدعمه في تحقيق أهدافه في البلاد وفي البلدان الأفريقية الأخرى، وهو ما يتسق أيضًا مع الهدف الاستراتيجي الرابع، البرامج 13 و14 و15. وأضاف أن المكتب الخارجي سيدعم الجهود الرامية إلى تعزيز استخدام أنظمة الويبو العالمية من خلال الترويج وبناء المعارف والمساعدة التقنية، وهو ما يتسق مع الأهداف الاستراتيجية الثانية والثالثة والرابعة والبرامج التابعة لها. وقال إن المكتب الخارجي سيسهم أيضًا في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وهو ما يتسق مع الهدف الاستراتيجي الثالث، البرنامج 8. وتابع الوفد قائلاً إن المكتب الخارجي سيضيف تنوعًا وحصريّة عن طريق التقريب بين الويبو وأفريقيا وسيكمل خدمات مكاتب الملكية الفكرية الوطنية من خلال تقديم المساعدة والدعم السياسي والتنظيمي. كما أنه سيساعد أيضًا في تعزيز أنشطة تعاون الويبو في أفريقيا، سيسهم في تحقيق الهدف الاستراتيجي الثالث، وقال إن ذلك من ركائز اقتراح نيجيريا، وهي ركيزة تيسير استخدام الملكية الفكرية للنمو والتنمية. وأسهب بقوله إنه عند استعراض خارطة أفريقيا يظهر جليًا أن نيجيريا ذات موقع استراتيجي يمنحها نقادًا سهلاً إلى معظم البلدان الأفريقية. وقال إن نيجيريا لديها 4 بلدان مجاورة لها: بنين والكاميرون وتشاد والنيجر، ويحدها من الجنوب والجنوب الغربي المحيط الأطلسي، ولديها رحلات جوية مباشرة إلى معظم البلدان الأفريقية. وقال إن تأسيس الأطر دون الإقليمية في نيجيريا مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يوفر قاعدة جاهزة للمكتب الخارجي. وأردف قائلاً إن نيجيريا تقدم بالفعل خدمات بعدد من اللغات، ومن ثم فلديها بالفعل الموارد البشرية الماهرة والمتعددة اللغات. وقال إن الملكية الفكرية بالنسبة إلى نيجيريا تعد عنصرًا غير ملموس يمتاز بالقوة وسعة النطاق والقدرة على التحول. وقال إن أفريقيا معترف بها كمحور اقتصادي عالمي وإن نيجيريا تعد من رواد

الاقتصاد الأفريقي. ورأى أن ثمة سوق كبيرة وجاهزة وقوية قادرة على استيعاب نشر أصول الملكية الفكرية واستهلاكها والاستغلال التجاري لها في نيجيريا وغيرها من البلدان الأفريقية من خلال الخدمات التي ستقدمها نيجيريا. والتفت إلى مسألة الأنشطة المخطط لتنفيذها من قبل المكتب الخارجي وقال أنه يأمل أن تتمكن نيجيريا بمساعدة المكتب الخارجي من تدشين تطوير البيانات وتمييزه؛ وتسليط مزيد من الضوء على المصنفات الإبداعية لتوطيد الاعتراف الدولي القائم بالفعل بالصناعات الإبداعية في نيجيريا؛ وتيسير الشركات المستدامة وربط المحتوى المحلي بسلاسل القيمة العالمية؛ فضلاً عن تعزيز الروابط بين الجامعات والمعاهد البحثية، وبين الصناعات وأصحاب الأعمال الحرة وتقوية هذه الروابط. وأخيراً، رغب الوفد في التحدث عن شعب نيجيريا وقال إن النيجيريين، كشعب، روحهم صلبة وكادحون ومفعمون بالتفاؤل ومضيافون، وقال إنه يضمن أن المكتب الخارجي إذا ما فُتح سيكون استثماراً ناجحاً.

237. وبدأ وفد جمهورية كوريا الحديث بالإشارة إلى أن الأهداف الرئيسية للويبو هي باختصار إنشاء أنظمة ملكية فكرية عالمية لتعزيز الابتكار والإبداع وتمكين البلدان الأقل تقدماً من الاستفادة من أنظمة الملكية الفكرية هذه عن طريق تكوين كفاءتها في مجال الملكية الفكرية. وقال إنه باعتبار أن الغرض من وجود المكاتب الخارجية للويبو هو تحقيق هذه الأهداف من خلال خدمات التوعية العالمية، فإنه يرى أن من المنطقي إنشاء مكتب خارجي في آسيا، تحديداً في كوريا في أسرع وقت ممكن. وأشار إلى أن آسيا تقود الابتكار العالمي، حيث تبلغ طلبات البراءات المودعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ما نسبته 60 بالمئة من الطلبات العالمية، وأضاف أن الابتكار يتجلى أيضاً من خلال طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات والتي تبلغ حصة آسيا منها 43 بالمئة. وتابع الوفد قائلاً إنه من بين البلدان الآسيوية تعد جمهورية كوريا محوراً أساسياً للملكية الفكرية. فهي تحتل المركز الأول عالمياً في مجال الاتفاق على البحث والتطوير نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، وتحتل المركز الأول أيضاً في عدد طلبات البراءات والتصاميم نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي. وعرض الوفد رسماً بيانياً يظهر أن جمهورية كوريا واحدة من 5 بلدان تقود الابتكار والإبداع بدرجة كبيرة عن طريق الاستعانة بالأنظمة المعمولة. غير أنه أشار إلى أن كوريا هي البلد الوحيد في هذه البلدان الذي ليس لديه أي مكتب للويبو بعد. ورأى أن الويبو إذا عملت بشكل عقلائي ووضعت هذين الهدفين الرئيسيين نصب أعينها فلا يمكن أن تتجاهل ضرورة إنشاء مكتب خارجي في كوريا. وقال إن جمهورية كوريا أسهمت إسهاماً بالغاً في الويبو ومجتمع الملكية الفكرية. وقال إنه نظراً إلى إسهام كوريا الكبير في الويبو وعالم الملكية الفكرية، فإن حمدها لا يخفى على أحد ومن ثم ينبغي أن تستضيف مكتباً خارجياً. فعلى سبيل المثال تبلغ نسبة إيرادات الويبو من جمهورية كوريا من 5 إلى 6 بالمائة، ومنذ 2004 أسهمت كوريا في 113 مشروعاً في 50 بلداً مختلفاً من خلال ترتيبات صندوق الويبو الاستئماني. وأردف قائلاً إن جمهورية كوريا وضعت مواد تعليمية ودورات تدريبية عالمية سواء عبر الإنترنت أو دون الاتصال بالإنترنت لفائدة الدول الأعضاء بالويبو، ونشرت أيضاً التكنولوجيات الملائمة وطورت العلامات التجارية للمنتجات المحلية في البلدان النامية لتحسين نوعية الحياة. وأضاف أن جمهورية كوريا ساعدت أيضاً في نشر نظام المعلومات المتعلقة بالملكية الفكرية وقدمت المشورة بشأن تكنولوجيا المعلومات في 14 بلداً. وقال إنها إجمالاً قدمت إسهامات هائلة. ومضى يقول إنه إذا ما أسس مكتب خارجي للويبو في جمهورية كوريا، فإنه سيسهل تحمل أعباء متنوعة وسيؤدي إلى عواقب محمودة. أولاً، سيكون المكتب الخارجي في جمهورية كوريا قادراً على تقديم خدمات مخصصة إلى جميع مستخدمي الملكية الفكرية في كوريا مما يعزز طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات ولاهاي ومديره. ورأى أن ثمة إمكانية كبيرة لزيادة طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات في جمهورية كوريا، لأن 6.3 بالمائة فقط من طلبات البراءات المحلية تذهب للخارج من خلال نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، ولكن في حالة وجود مكتب خارجي في جمهورية كوريا، من المتوقع أن ينتج البلد 10 آلاف طلب أكثر وفق نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات مما يؤدي إلى زيادة إيرادات الويبو بمقدار 50 مليون دولار أمريكي تقريباً. وثانياً، رأى الوفد أن مكتب الويبو الخارجي في جمهورية كوريا سيساعد في توفير أنشطة مصممة وفقاً للصندوق الاستئماني الكوري والمشاريع الإنمائية على نحو أوسع نطاقاً وأكثر كفاءة وفعالية. وقال إنه في غضون فترة قصيرة قدرها 50 عاماً فقط تمكنت جمهورية كوريا من الانتفاع بالملكية الفكرية بنجاح في التحول من بلد أقل نمواً إلى بلد متقدم وأنها تمكنت من ذلك فقط بمساعدة المجتمع الدولي. وقال الوفد إنه يرى أن الوقت قد حان لكي ترد الجميل بأن تقدم خبرتها الفريدة في التنمية الوطنية إلى أي بلد مهتم بتعلم المزيد. وقال إن إنشاء مكتب خارجي في جمهورية كوريا سيوفر مساحةاً للتعليم

والتدريب بشأن الملكية الفكرية دون الاتصال بالإنترنت. وأضاف أنه لكي يعمل مكتب الويبو الخارجي بنجاح، أولاً ستوفر الحكومة الكورية مقرًا ممتازًا في منطقة المركز التجاري العالمي بالقرب من مطار إنتشون العالمي الشهير. ثانيًا، ستضمن الحكومة الكورية الاستدامة المالية لتشغيل المكتب الخارجي في جمهورية كوريا من خلال الاستعانة بالصندوق الاستئماني الكوري للويبو. ثالثًا، سيتجاوز النمو في الإيرادات الناتج عن زيادة الاستعانة بنظام الملكية الفكرية العالمي كافة التكاليف المطلوبة لتشغيل المكتب الخارجي في كوريا. وذكر الوفد بأنه في الأسبوع السابق التقى المدير العام ورئيس جمهورية كوريا وأعرب الرئيس عن دعمه واهتمامه بفتح مكتب خارجي للويبو في البلاد. وقال إن المكتب الخارجي سيحظى بدعم كامل من الحكومة الكورية بتوجيه من الرئيس. وقال الوفد إنه يعي أنه قد يكون ثمة دافع سياسي وراء اتخاذ مواقع المكاتب الخارجية للويبو، وأن التوزيع الجغرافي من الأمور التي تأخذ في الحسبان بشكل كبير. ولكنه رأى أن اختيار موقع المكاتب الخارجية للويبو ينبغي أن يأخذ في الحسبان أيضًا الاحتياجات العملية لمستخدمي الملكية الفكرية عالميًا. ومن هذا المنظر فإن جمهورية كوريا هي أفضل مكان للمكتب الخارجي، لأنها مجهزة بقدرات قوية في مجال الملكية الفكرية وبيئة تجارية عالمية ودعم حكومي قوي. وقال أيضًا إن المكتب الخارجي للويبو في جمهورية كوريا سيقدم أفضل الخدمات ومن ثم فإنه يتوسم دعمًا قويًا من كافة الدول الأعضاء.

238. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء فطلب المزيد من التفاصيل حول كيف سيكمل المكتب الخارجي للويبو في جمهورية كوريا وظائف مكتب الملكية الفكرية الوطني، وكيف يتصور أنه سيخدم المنطقة وسيلبي احتياجات البلدان المجاورة، وأخيرًا وليس آخراً، كيف سيتمكن من الإسهام في تحقيق أهداف الويبو الاستراتيجية وكيف سيضيف قيمة إلى تنفيذ برنامج الويبو.

239. وأكد وفد جمهورية كوريا أن اقتراحه يتعلق بإنشاء مكتب خارجي بصفة وطنية. وأوضح أن مكتب الملكية الفكرية الكوري يتعامل مع العديد من الأمور المتعلقة بأنظمة التسجيل الدولية مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي، وأنه يتلقى العديد من الأسئلة حول كيفية التعامل مع إجراءات الطلب وفق هذه الأنظمة. وقال إن المكتب قضى وقتًا طويلاً في تحويل هذه الأسئلة إلى المقر الرئيسي للويبو في جنيف. وانطوى هذا الأمر على العديد من المشاكل، على سبيل المثال بسبب فارق التوقيت وقت العمل في كوريا يضاهي منتصف الليل في جنيف، وبالطبع ثمة مشاكل لغوية. وأضاف الوفد أن المكتب الخارجي للويبو سيساعد المستخدمين في جمهورية كوريا، وكما ذكر في عرضه، سيتعاطم احتمال زيادة التسجيلات الدولية في جمهورية كوريا. وأشار إلى العرض الذي قدمه، وأضاف أنه رغم أن الويبو لديها مكاتب خارجية أخرى في آسيا - تحديدًا في سنغافورة واليابان والصين - إلا أن المكتب الخارجي المقترح سيخدم المستخدمين الكوريين بالأساس والمستخدمين الذين يرغبون في الإبداع في جمهورية كوريا، ومن ثم فإنه لن يكرر وظائف أي من المكاتب الأخرى. والتفت إلى مسألة تقديم المساعدة للبلدان النامية لتكوين كفاءاتها بشأن الملكية الفكرية وأكد أن تغطية الصندوق الاستئماني الكوري للويبو ليست مقتصرة على منطقة آسيا والمحيط الهادئ ولكنها تشمل كافة الأنشطة في أي قارة حول العالم. وقال إنه في حالة وجود مكتب خارجي في جمهورية كوريا، لن يحدث أي تكرار لعمل المكاتب الخارجية القريبة للويبو في آسيا.

240. وهنأ وفد رومانيا الرئيس على انتخابه لرئاسة اللجنة وقال إنه يريد أن يقدم العناصر الرئيسية لاقتراحه ففتح مكتب خارجي دون إقليم للويبو في بوخارست في رومانيا في الثنائية 2016-2017 حسبما قُدم قبل الموعد النهائي في 29 مارس 2016. وأشار إلى أن النسخة الكاملة للاقتراح لا تزال هي المرجع. وقال إنه يود أن ينتهز الفرصة لتقديم بعض المعلومات الإضافية لإعلام اللجنة بالمستجدات وأشار إلى عرض الباور بوينت الخاص به. وأوضح الوفد أن المكتب الخارجي دون الإقليمي المقترح سيكون موقعه في بوخارست برومانيا في منطقة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، حيث يمكن الوصول إليه من خلال رحلتين جويتين مباشرتين أسبوعيًا لمدة 3 ساعات تقريبًا أو من خلال العديد من الاحتمالات للجمع بين رحلتين جويتين لمدة 6 ساعات تقريبًا. وقال أيضًا إنه لم يؤسس مكتب خارجي للويبو بعد في منطقة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وأن 5 بلدان في المنطقة أعربت عن تأييدها للمكتب دون الإقليمي في الاقتراح المقدم: ألبانيا وجورجيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ومولدوفا وصربيا. وقال إنه بعد فوات الموعد النهائي، انضم بلدان إليهم؛ البوسنة والهرسك والجبل

الأسود. ومضى يقول إن الأساس المنطقي للمكتب الخارجي هو الوصول إلى أفضل وسيلة للربط بين النمو الاقتصادي والإمكانات الابتكارية والإبداعية الواعدة للمنطقة دون الإقليمية، ونتائج الملكية الفكرية التي ليست بالمستوى المتوقع. وأشار إلى البرنامج 10 في وثيقة الويبو بشأن البرنامج والميزانية للثلاثية 2016-2017 والتي ورد فيها أنه رغم أن البلدان في المنطقة قد انضمت بالفعل إلى أنظمة الويبو، إلا أنه "لم تتحقق بعدُ الإمكانيات الكاملة لهذه الأنظمة في المنطقة تحققاً تاماً". ومضى يقول إنه بالإضافة إلى هذه العوامل، تظهر الإحصاءات المتعلقة بمستوى التزييف والقرصنة في المنطقة دون الإقليمية أنه يتعين اتخاذ المزيد من الإجراءات لمحاربة هذه الظاهرة. والتفت إلى ولاية المكتب الخارجي ورأى أن المكتب الخارجي في بوخارست سيكون بمنزلة مركز خدمات للويبو في المنطقة دون الإقليمية، على شاكلة المكاتب الخارجية للويبو القائمة بالفعل. وقال إنه يود أن يسلط الضوء على بعض الدعائم المحددة لولايته. وذكر الوفد أن القيمة المضافة تنقسم إلى 3 فئات رئيسية: للويبو، وللدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية، والقيمة المضافة من ناحية الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وقال إنه من منظور الويبو، فإن وجودها في المنطقة دون الإقليمية سيعزز النهوض بقيم المنظمة وخدماتها، وسيعزز أيضاً تأثيرها المحلي من خلال التصدي لخصوصيات المنطقة دون الإقليمية، وهي تحديداً استخدام الشركات الصغيرة والمتوسطة للملكية الفكرية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتطوير شركات جديدة ومبتكرة بين أصحاب مصلحة متعددين، والتعاون في المنطقة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقال إن من المتوقع أيضاً تحقيق منافع ملموسة للبلدان في المنطقة دون الإقليمية. وأردف قائلاً إن من العناصر الأخرى للقيمة المضافة الكفاءة وفعالية التكلفة لأن المكتب الخارجي سيتمكن من تقديم خدماته بجودة عالية وسعر منخفض. وأشار على سبيل المثال إلى الرقم القياسي لمؤشر تسوية المقر من إعداد أمانة الويبو اعتباراً من 15 يوليو 2013، وقال إن المؤشر بلغ 122.8 فيما يخص رومانيا، وهي أقل درجة مقارنة بالبلدان المستضيفة الممكنة الأخرى، وأيضاً مقارنة بالمقر الرئيسي، الذي بلغت درجته 195.9. ثم التفت إلى النواحي المتعلقة بالميزانية والمالية فقال إن تأسيس مكتب خارجي للويبو في المنطقة دون الإقليمية لن يضع أي عبء مالي إضافي على الدول الأعضاء بخلاف الميزانية المخصصة المصدق عليها، فلا توجد تكاليف إيجار، بالإضافة إلى وجود دعم محلي من سلطات الملكية الفكرية الوطنية، على سبيل المثال من خلال العمل على جمع أموال زائدة من الأنشطة المختلفة المنفذة من قبل القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين. وقال إنه يمكن تقديم طلبات دعم مالي فيما يخص المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي. وقال إنه استناداً إلى تحليل معمق للخيارات المتعددة المتوفرة، فإنه قدم اقتراحاً ملموساً بشأن مقر المكتب الخارجي، رغم أنه لم يذكر ذلك تحديداً في الاقتراح المقدم. وقال إن المكتب الخارجي سيكون مقره في وسط مدينة بوخارست، داخل مبنى المكتبة الوطنية، حيث سيحظى بمساحة رحبة قوامها 240 متراً مربعاً مع توفر مرافق عصرية، وسيتاح الوصول إليه من المطار الدولي للعاصمة في غضون نصف ساعة إلى ساعة. وتابع قائلاً إن موقع المكتب سيوفر فرصاً للتعاون، حيث سيكون قائماً في الركن الإداري الذي يتألف من الحكومة والبرلمان، وسيكون بالقرب من المنطقة التجارية وغرفة التجارة والصناعة الرومانية ومحكمة التحكيم التجاري الدولي والمؤسسات المصرفية. وقال الوفد إنه لا يزال لديه متسع من الوقت ودعا اللجنة إلى النظر إلى موقع المكتب المقترح في الشرائح التي ستعرض.

241. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء فطلب المزيد من التوضيح بشأن كيف سيكمل المكتب الخارجي للويبو في بوخارست وظائف مكتب الملكية الفكرية الوطني.

242. وأجاب وفد رومانيا بأنه يعتقد أنه سيكون ثمة تعاون وثيق بين المكتب الخارجي للويبو المستضاف في رومانيا ومكتبي الملكية الفكرية الوطنيين، مشيراً إلى أن رومانيا لديها مكتبان للملكية الفكرية. وقال إن التعاون سيكون مستنداً إلى طلبات محددة من مكتبي الملكية الفكرية الوطنيين على سبيل المثال لتيسير تنفيذ الأهداف الوطنية وتيسير تصميم حملات التوعية العامة، وأخيراً وليس آخراً، رأى الوفد أن التعليم يعد جزءاً هاماً من هذا التعاون المتوقع في المستقبل إذا ما تقرر اتخاذ مكتب خارجي دون إقليمي في بوخارست.

243. وقال وفد تركيا إن تركيا فخورة لأنها عضو في الويبو منذ 1976، ومنذ ذلك الحين كانت ناشطة في تنفيذ السياسات العالمية بشأن الملكية الفكرية بما في ذلك التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو والبالغ عددها 17. وقال إنه في

1995، بعد حصول تركيا على عضوية منظمة التجارة العالمية وتأسيس الاتحاد الجمركي مع الاتحاد الأوروبي، أطلقت تركيا حملة تهدف إلى تحديث تشريعاتها بشأن حقوق الملكية الصناعية وسنت عدداً من القوانين التي لا تزال مطبقة. واستطرد قائلاً إنه في 2008 بعد بدأ مفاوضات الانضمام بشأن قانون الملكية الفكرية مع الاتحاد الأوروبي، صدقت الحكومة التركية على خطة عمل تدرج حقوق الملكية الفكرية كأحد الأولويات الأساسية للتنمية الاقتصادية في تركيا، مما أدى إلى تعزيز نظام حقوق الملكية الفكرية. وتأسس مجلس تنسيق حقوق الملكية الفكرية والصناعية من أجل تعزيز فعالية إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وتطبيقها. وأوضح أنه بالاتساق مع قرارات المجلس، اتخذت الحكومة التركية خطوات للتصديق على عدد من الاستراتيجيات المتعلقة بالملكية الفكرية بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية وخطط العمل بشأن الملكية الفكرية والبيانات الجغرافية والتصاميم. وقال إنه بالإضافة إلى العمل الجاري بشأن إعداد استراتيجية رفيعة المستوى، اتخذت تركيا الخطوة الثانية في تحديث نظام الملكية الفكرية عن طريق توحيد كافة قوانين المراسيم في مسودة قانون واحد حول الملكية الصناعية، والذي من شأنه أن يعزز النظام تعزيزاً محسوباً من أجل تحسين حماية حقوق الملكية الفكرية لتصل إلى المعايير الدولية وفي نفس الوقت تشجيع الابتكار وتيسير نقل التكنولوجيا. ومضى يقول إن تركيا تحمست لتقديم خبرتها إلى المنطقة والدول الأعضاء الأخرى فأطلقت مبادرات بشأن الحصول على صفة "إدارة للبحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي" بموجب نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، وقدمت المساعدة التقنية للمجتمع الدولي في مجال فحص طلبات البراءات. وقال إنه بالتعاون مع الويبو، سيطلق برنامج للحصول على ماجستير الملكية الفكرية في مجال البراءات والتصاميم في الثنائية 2016-2017، وقال إنه سيكون متاحاً للمشاركة من كافة الدول الأعضاء. وأردف قائلاً إن أكاديمية الملكية الفكرية التركية المؤسسة بالاشتراك مع الويبو ستعمل بشكل كامل في 2017 على الصعيد الوطني وستتحول إلى أكاديمية إقليمية في الأجل القصير. وأوضح أنه لضمان نقل المعارف بشكل ناجح داخل المنطقة وخارجها، دخل معهد البراءات التركي في 28 اتفاق تعاون ثنائي مع مكاتب الملكية الفكرية الوطنية من أجل تنسيق أنشطة التدريب وتبادل البيانات والمعاملات على صعيد السياسات. وقال إنه نظراً إلى جميع المبادرات التي أطلقتها تركيا، فإنه يعتقد بشدة أن تأسيس مكتب خارجي في تركيا سيكون له منافع كثيرة ضمن ولايته وسيكمل أيضاً جهود الويبو وتركيا في مجال نشر معارف الملكية الفكرية وزيادة الوعي بالملكية الفكرية واحترامها، وسيعزز الابتكار والإبداع عن طريق النهوض باستخدام الفعال لخدمات الملكية الفكرية في تركيا وفي منطقتها. وقال الوفد أنه نظراً لأنه من المستخدمين المعتادين لأنظمة مدريد ولاهاي ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، فإنه يتوقع أن تؤدي تفاعلات الند للند بين المكاتب الخارجية بشأن هذه الأنظمة العالمية استناداً إلى منهجية مخصصة وفق احتياجات المجتمع التجاري إلى تعزيز استخدام أنظمة الملكية الفكرية العالمية للويبو في تركيا وفي منطقتها. واسترسل قائلاً إنه بالإضافة إلى دعم أنظمة الملكية الفكرية العالمية للويبو والنهوض بها وتقديم المساعدة التقنية وإجراء أنشطة تكوين الكفاءات وتعزيز الوعي، فإنه يتوقع أن يولي المكتب الخارجي في تركيا اهتماماً أكبر بأنشطة التعليم في مجال الملكية الفكرية. وأكد أن عمل المكتب الخارجي في تركيا سيكون مكملاً للبرنامج الذي تنفذه أكاديمية الويبو ولن يؤدي إلى تكرار عمل البرامج الأخرى المنطلقة بالفعل. وقال إن المكتب الخارجي سيكون أكثر قدرة على تحديد الاحتياجات والطلبات الخاصة بفضل وجوده في الميدان حيث تنشأ الاحتياجات، ومن ثم فإنه سيكون واجهته، غالباً بين أكاديمية الويبو والمستفيدين، وسيؤدي دوره بكفاءة وفعالية دون تكرار عمل أي من برامج الويبو المرتبطة بالموضوع. وقال إن المكتب الخارجي سيكون في اتصال مباشر مع الأطراف الفاعلة محلياً مثل الجامعات ومكاتب نقل التكنولوجيا وغير ذلك من المؤسسات التعليمية المرتبطة بالموضوع في تركيا، وسيحتل بمعرفة أعمق بالأولويات والاحتياجات الخاصة بأصحاب المصلحة. وقال إن ذلك سيسمح له بالاستجابة إلى احتياجاتهم بطريقة أشمل وأكثر فعالية دون تكرار أي عمل من جهة أخرى. وأسهب بقوله إن العمل مباشرة مع أصحاب المصلحة سيكون فعالاً من حيث التكلفة في النهاية لأسباب عديدة. فسيكون تحقيق الأهداف المحددة في البرامج من خلال مؤشرات الأداء المذكورة في وثيقة البرنامج والميزانية تحقيقاً أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة إذا كانت الأولويات والاحتياجات محددة محلياً من المكتب الخارجي. وبالالتساق مع المبادئ التوجيهية المتفق عليها بشأن المكاتب الخارجية في الويبو، فإن المكتب الخارجي في تركيا سيكون جزءاً لا يتجزأ من إدارة الويبو القائمة على النتائج والإطار التنظيمي. ومضى يقول إنه فور تأسيس المكتب الخارجي وبدء عمله، سيخضع أداؤه وأنشطته للتقييم في ضوء مؤشرات الأداء والأهداف وسترفع التقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية التي بدورها ستصدر توصياتها إلى الجمعية حسبما يلزم. وختاماً، قال الوفد إنه بناءً على القرار المعتمد خلال مؤتمر الأمم المتحدة

الربع المعني بأقل البلدان نموًا في مايو 2011، أحرزت تركيا تقدمًا كبيرًا في استعداداتها لتأسيس مصرف تكنولوجيا للبلدان الأقل نموًا. ولتسريع وتيرة غلق الفجوة التكنولوجية في البلدان الأقل نموًا، سيبصر المصرف نقل التكنولوجيا والنهوض بالعلوم الأصلية وتكوين الكفاءات بشأن التكنولوجيا والابتكار وحشد الدعم العالمي القوي. وقال الوفد إن تقرير الجدوى الذي أعده الفريق الرفيع المستوى التابع للأمم العام المعني بإنشاء مصرف للتكنولوجيا لأقل البلدان نموًا سلط الضوء على دور الويبو، خاصة، من خلال أهداف جدول أعمال التنمية وتعزيز القدرات الوطنية للبلدان الأقل نموًا في مجال نقل التكنولوجيا الملائمة وتطويرها وتعديلها من أجل مواجهة تحديات التنمية المحددة وطنيًا. وفي هذا الصدد، رأى الوفد أن دعم المكاتب الخارجية للويبو لمصرف التكنولوجيا سيكون العنصر المكمّل الأفضل وسيقدم فرصًا أفضل للبلدان الأقل نموًا بفضل تضافر الجهود المشتركة. وقال الوفد إن تركيا تعلق أهمية كبيرة على حسن استضافتها للمنظمات الدولية، وهو أمر لها باع كبير فيه، وإن اسطنبول تحديداً تعد محورًا فريدًا بسبب قربها جغرافيًا وسهولة السفر إليها من معظم المناطق، خاصة أفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط. والتفت إلى الهدف الرامي إلى إنشاء مقر للأمم المتحدة في تركيا يتسق مع معايير الأمم المتحدة، وقال إن لدى تركيا 13 وكالة تابعة للأمم المتحدة تباشر عملها من خلال مكاتب إقليمية أو دون إقليمية أو قطرية. وفي الوقت نفسه، يجري العمل على إنشاء مكاتب إقليميين من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واليونيسيف، ومكتب دون إقليمي من قبل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). وقال إن موقع تركيا ودعمها المالي واللوجستي لمكاتب المنظمات الدولية القائمة في تركيا من العوامل التي تحفز هذه المؤسسات على تفضيل تركيا لاتخاذ مقر ومكاتب إقليمية فيها. وقال إنه في هذا الصدد لا شك أن المكتب الخارجي للويبو سيستفيد أيضًا من هذا الدعم. وأضاف أنه بمجرد أن تقرر الدول الأعضاء بشأن ولاية المكتب الخارجي في تركيا نظرًا إلى المزايا التي يقدمها، سيتحدد المطلوب من موارد بشرية ومالية وبنية تحتية مادية وموقع، سواء في أقرّة أو اسطنبول، حيث يستطيع المكتب الخارجي أن ينفذ ولايته على النحو الأفضل، بالاشتراك مع خدمات الويبو.

244. وقال الرئيس إن العرض الأخير هو آخر العروض المقدمة للجنة من الوفود التي اقترحت استضافة مكاتب خارجية في بلدانها، وقال إن اللجنة استمعت إلى 8 عروض. واقترح الرئيس أن تنخرط اللجنة في نقاش كامل حول كيفية المتابعة. وقال إن اللجنة تواجه موقفًا صعبًا إلى حد ما لأنه حسبما جاء في العروض، ثمة عروض قوية للغاية وكل عرض يستحق الانتباه الكامل. ولكن الموارد محدودة، فلا يوجد سوى 3 مقاعد في الشئانية الحالية و3 مقاعد في الشئانية التالية. وذكر مثلاً لاتفيًا يقول: "إذا كان لديك 10 أصابع وعضضتها، كل إصبع سيؤمك بنفس الدرجة". وحث الرئيس اللجنة على إيجاد أفضل طريقة للتعامل مع هذه المسائل، لأن القرار يجب أن يتخذ بالإجماع. وقال إنه خلال المشاورات غير الرسمية قد سأل عدة أسئلة، وبدا جليًا أن اللجنة ليس بمقدورها الجمع بين النظر في المكاتب الخارجية التي ستفتح في الشئانية الحالية والنظر في المكاتب الخارجية التي ستفتح في الشئانية التالية. وقال إن ذلك لأن طلب الاقتراحات الذي صدر بناء على قرار الجمعية العامة أشار بوضوح إلى أن الاقتراحات تخص الشئانية الحالية. وأضاف أنه لا يوجد ما يمنع اللجنة من طلب اقتراحات مرة ثانية على نحو معجل للشئانية التالية كعامل لتسهيل النقاش. وقال إنه مما سمع أيضًا في المشاورات غير الرسمية أن اللجنة قد تستعين بنفس الطريقة التي استعانت بها في التفاوض بشأن قرار الجمعية، حيث وصلت إلى تفاهات معينة وصاغت هذه التفاهات في القرار بطريقة واضحة، وأشار إلى القرار المتعلق بإعطاء الأولوية إلى أفريقيا. وتابع قائلاً إن اللجنة بوسعها أن تفكر في اتخاذ قرار حاسم بشأن ما يصل إلى 3 مكاتب في الشئانية التالية، والنظر في بعض الأولويات بشأن إنشاء مكاتب أخرى في الشئانية التالية. وأشار إلى عنصر آخر نابع من المشاورات غير الرسمية المعقودة في يوم الجمعة الفائت، وهو أن اللجنة الآن لديها قرار واضح من منطقتين بشأن تأييدهما لفتح مكاتب خارجيين للويبو في الجزائر ونيجيريا من المجموعة الأفريقية ومكتب خارجي في كولومبيا من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إن هذا عنصر واقعي سيؤخذ في الحسبان في نقاش اللجنة. وبعد أن أحاط الرئيس علمًا بعدد من العناصر الناشئة عن المشاورات غير الرسمية، فتح باب الإدلاء بالمداخلات.

245. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء فقال إنه على الرغم من أن المجموعة أعدت بيانًا موجزًا، إلا أن عليها أن تجتمع مرة أخرى بعد الجلسة الصباحية لمناقشة الأمر مرة أخرى. وأعرب عن أمله أن تكون المجموعة قادرة على إعطاء تعليقاتها للجنة

بعد إجراء المزيد من النقاش داخل المجموعة. وكتعليق أولي قال إن من العناصر الواردة في البيان أن المجموعة ترى أن الاتفاقات تعد خطوة في اتجاه تيسير العملية. ثم تعهد الوفد بالتشاور مع مجموعته والعودة بالنتيجة إلى اللجنة.

246. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إن الحاجة تدعو إلى مزيد من التوضيح لأنه ليس متأكدًا أنه على غرار سحب مصر والمغرب لاقتراحيهما فإن الوفود الأخرى المرشحة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي والمجموعة الأفريقية اقتراحاتها قد سحبت. وقال إن اللجنة ينبغي لها أولاً أن تعرف عدد الاقتراحات التي لا تزال مطروحة على الطاولة.

247. وقال وفد نيجيريا إنه بعد اجتماع المجموعة الأفريقية في اليوم السابق، لم يبق من المجموعة الأفريقية سوى مرشحين فقط هما الجزائر ونيجيريا.

248. وقال وفد شيلي إنه يرحب بالإجابة على أي أسئلة عن موقف مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي مؤكداً أن مرشح المجموعة للثنائية الحالية هو كولومبيا وأضاف أن قرار المجموعة جاء بالإجماع في هذا الشأن.

249. وقال وفد جمهورية كوريا إنه بما أن الجمعية العامة لعام 2016 ستختار 3 مكاتب خارجية، بالنسبة إلى الثنائية التالية، سيتعين وضع ضمانات تحول دون تكرار الإجراءات المعقدة السابقة. وقال إن الدول الأعضاء عندما تبدأ في المشاورات غير الرسمية حول المكاتب الخارجية، يتعين عليها أن تناقش هذه الضمانات أولاً.

250. وتحدث وفد الهند بصفته الوطنية فرأى أنه لا شك أن الأولوية ينبغي أن تُعطى إلى أفريقيا. وقال إنه فيما يخص بلدان آسيا والمحيط الهادئ، ثمة 3 اقتراحات مطروحة على طاولة. وقال إن على الأعضاء أن تصل إلى صيغة ناتجة عن قرار عادل يصب في صالح البلدان من جميع المناطق الثلاث التي قدمت اقتراحات. وأضاف أن ثمة اقتراحات من أفريقيا قدمت على أنها اقتراحات من المجموعة الأفريقية. وثمة اقتراح من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي. وقال إنه لا يوجد اقتراح عليه إجماع من مجموعة بلدان آسيا والكاربي في الوقت الحالي ولكن ثمة اقتراحات من 3 بلدان مطروحة على الطاولة. ومضى يقول إنها يجب أن يُنظر فيها بعناية وأن الهند لا ينبغي أن يكون لديها انطباع بأنها ستمثل بسبب قوة المجموعات الإقليمية. وقال إنه يريد أن يعثر على حل منطقي بشأن مسألة الاقتراحات عن طريق التوصل إلى صيغة تعطي الدول الأعضاء نفس الثقة في النظام.

251. وقال الرئيس إنه يتفق تمامًا مع ما أدلى به وفد الهند وأكد أن جميع الاقتراحات مطروحة للنقاش وأنه لم يُتخذ أي قرار بعد.

252. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فشكر الدول الأعضاء في الويبو على تقديم اقتراحات استضافة مكاتب خارجية والأمانة على إعداد التقارير الوقائية وتقديمها. وقال إن المجموعة تقر بفائدة فتح المكاتب الخارجية مع مراعاة المبادئ التوجيهية، خاصة الفقرة الأولى التي تنص على ما يلي: "توجّه المبادئ التالية دور أمانة الويبو واتخاذ القرار من قبل الدول الأعضاء بشأن إنشاء شبكة [مستدامة وذات حجم مناسب ومحدود] من مكاتب الويبو الخارجية تضيف قيمة وكفاءة وفعالية واضحة في تنفيذ البرامج وفقاً للإطار القائم على النتائج للبرنامج والميزانية، وبطريقة منسقة ومتكاملة مع مقر الويبو الرئيسي وبنحو قد لا يمكن بخلافه تنفيذه من خلال العمليات في مقر الويبو الرئيسي". وقال إن إنشاء المكاتب الخارجية ينبغي أن يكون متسقاً مع الاحتياجات الفعلية للمنظمة من ناحية تقديم المساعدة التقنية وتكوين الكفاءات والتدريب. وقال إن المجموعة تود الإشارة إلى الاقتراح المقدم من رومانيا بشأن مكتب خارجي دون إقليمي مدعوم من 5 دول أعضاء في وقت تقديم الاقتراح. وأضاف أنها تشدد على التوزيع الجغرافي المنصف لشبكة المكاتب الخارجية للويبو. وقال إنه لهذا السبب فإن المجموعة ترى أنه ينبغي أن تُعطى الأولوية للمناطق الحالية من أي مكتب خارجي.

253. وأشار وفد رومانيا إلى مداخله مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وقال إنه يود أن يؤكد على دعمه لما قيل في هذا البيان.

254. وتحدث وفد نيجيريا بصفته الوطنية فقال إنه يود أن يُذكر الأعضاء بأن الأولوية أُعطيت إلى أفريقيا.
255. وأشار وفد جورجيا إلى العروض المقدمة إلى اللجنة وشكر العارضين على عروضهم الشاملة والمفيدة. وأعاد التأكيد على تأييده لاقتراح فتح مكتب خارجي دون إقليمي للويبو في رومانيا. وقال إن الأولوية ينبغي أن تُعطى إلى المناطق التي لا تحتوي على أي مكتب خارجي ورأى أن التوزيع الجغرافي للمكاتب الخارجية ينبغي أن يُطرح في المناقشات والمشاورات الأولى للدول الأعضاء.
256. وأعرب وفد باكستان عن تأييده لإنشاء مكاتب خارجية في المناطق التي ليس بها وجود للويبو حاليًا. وحذر من اتخاذ أي قرار بشأن الشائبة التالية لأن الدعوة لتقديم اقتراحات كانت بشأن الشائبة الحالية. وقال إنه لا يرى كيف يتسنى للدول الأعضاء أن تناقش صيغة بشأن الشائبة التالية دون معرفة عدد المرشحين في المستقبل.
257. وقال الرئيس إنه يريد أن يوضح ملاحظاته والتي شعر أنها ربما قد أساء بعض الوفود فهمها. وقال إنه تساءل ببساطة عما إذا كانت العملية المتعلقة بالشائبة التالية من الممكن تسريع وتبسيطها، ولكن دون اختزال أي إجراء رسمي، بل عن طريق إطلاق الإجراء الرسمي دون إبطاء. وقال إن ذلك يعني أن القرار أو أي من عناصره قد يقضي بتكليف الأمانة بإطلاق دعوة للحصول على اقتراحات للشائبة 2018-2019 في أسرع وقت ممكن، بحيث ترمي إلى جمع جميع الآراء بحلول منتصف العام التالي ومن ثم يتسنى اتخاذ قرار في لجنة البرنامج والميزانية في 2017. ومن شأن ذلك تسهيل اتخاذ القرارات وتوفير ضمانات إضافية لمن لم يقع الاختيار عليهم، ببساطة لأن ثمة العديد من المرشحين لمقاعد قليلة.
258. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إنه فيما يخص تأسيس مكتب خارجي جديد للويبو، فإنه يرى أن الاقتراحات المتعلقة بتأسيس هكذا مكاتب يجب أن يُنظر فيها وفقًا للمبادئ التوجيهية دون أي تمييز وعلى أساس التوزيع الجغرافي المنصف. وقال الوفد إنه يؤكد على موقفه من أن مسألة المكاتب الخارجية الجديدة يجب أن يُنظر إليها كجزء جديد في المنظمة للمضي قدمًا نحو العالمية والنهوض بالكفاءة والفعالية في المنظمة. وقال إن الأمانة ينبغي أن تراعي في تقديمها التقارير التقنية حول المكاتب الخارجية المقترحة الشفافية والحيادية والتصرف وفقًا للفقرة 3 (مكرر) من المبادئ التوجيهية. وقال إن من الوظائف الأساسية للمكاتب الخارجية تقديم المساعدة التقنية وإجراء أنشطة تكوين الكفاءات. وقال إنه وفقًا للفقرة 14 من المبادئ التوجيهية، يجب أن يُراعى الجانب الإنمائي عند تأسيس مكاتب خارجية جديدة. وأردف قائلاً إن هذا الأمر بالغ الأهمية لأنه لو يوجد بلد نام يستضيف أي مكتب خارجي حاليًا. وأشار إلى الفقرة 13 من المبادئ التوجيهية وقال إنه وفقًا لها ينبغي مراعاة مبدأ الشبكة المستدامة والمنصفة والموزعة جغرافيًا للمكتب الخارجي المعني. وقال إنه حاليًا لو يوجد أي مكتب خارجي في منطقة غرب آسيا والشرق الأوسط.
259. وأعرب وفد فييت نام عن تأييده لتأسيس مكتب خارجي في جمهورية كوريا خلال الشائبة 2016-2017. ورأى أن المكتب الخارجي المقترح، بالتعاون مع المكتب الكوري للملكية الفكرية، سيؤدي مهامه على النحو الأفضل كمحور لتنفيذ المشاريع الدولية بشأن التنمية الإقليمية والمساعدة التقنية ومن ثم فإنه سيحقق منافع ليس فقط لمستخدمي الملكية الفكرية في البلد نفسه ولكن أيضًا لمستخدمي الملكية الفكرية في البلدان الأخرى في المنطقة.
260. وقال وفد الإمارات العربية المتحدة إن الجمعية العامة لسنة 2015 اتخذت قرارها على أمل تسوية المسألة خلال الشائبة 2016-2017. وقال إن الترشيحات الأخرى لم تؤخذ في الحسبان في هذا القرار. ورأى أنه في الشائبة المقبلة، من الممكن للدول الأعضاء أن تعطي الفرصة للبلدان التي لم ترسل ترشيحاتها لأن ذلك لم ينص عليه قرار الجمعية العامة لعام 2015. وقال إن فتح 3 مكاتب خارجية في الشائبة 2016-2017 يجب أن يكون موضوع قرار تتخذه الجمعية في الشائبة الحالية. وبعد ذلك تُعطى الفرصة للبلدان الأخرى في الشائبة التالية. وقال إن ثمة 26 بلدًا قدمت ترشيحاتها ولكن لم يتسن لها أن تقدم طلب رسمي كامل هذه المرة.

261. وأكد الرئيس أن هذا تحديداً هو النهج الذي ينبغي أن تطبقه الدول الأعضاء. وقال إنه ستتاح فترة تقديم طلبات رسمية والجميع سيتمكن من التقديم.

262. وتحدث وفد نيجيريا باسم المجموعة الأفريقية فشكر جميع الوفد التي قدمت عروضاً تؤيد ترشيحه لاستضافة مكتب خارجي. ورداً على اقتراح الرئيس، قال إن المجموعة الأفريقية تفضل عدم البدء مبكراً في تقديم اقتراحات بشأن الشائبة التالية، أي ليس قبل التأكيد على المكاتب الخارجية فيما يخص الشائبة الحالية. وقال إن الأمر استغرق عملية طويلة ومعقدة للوصول إلى اتفاق واعتماد المبادئ التوجيهية التي تعطي الأولوية إلى أفريقيا. وتساءل الوفد إلى أي مدى قد لا تكون ثمة نية للمضي قدماً في هذا الأمر. وقال إن الأعضاء تريد أن تحدد المشاورات البلدان، رغم أن المجموعة الأفريقية قدمت مرشحين أفريقيين ورحبت بالأخبار الواردة من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي بشأن تقديم مرشح واحد بعد إجراء مشاورات. وقال إن ذلك يوفر مساراً واضحاً للمضي قدماً وأساساً للنظر في التكاليف دون التقليل من أهمية مجموعة بلدان آسيا والمحيط الهادئ التي أيدت إعطاء الأولوية إلى أفريقيا. ورأى الوفد أن ثمة متسع من الوقت لكي يكمل الرئيس المشاورات.

263. ورغب وفد الجبل الأسود في الإضافة إلى البيان المقدم بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وقال إنه انطلاقاً من المفاوضات الجارية بين مكتب الملكية الفكرية في الجبل الأسود ومكتب الملكية الفكرية في رومانيا، فإنه يدعم ترشيح رومانيا لفتح مكتب خارجي، والذي من خلاله سيُشمل الجبل الأسود بالمساعدة التقنية التي تقدمها الويبو والتي تتألف من التدريب على استخدام أدوات الملكية الفكرية وخدماتها استناداً إلى نطاق خبرة الويبو. وأشاد برغبة رومانيا في الإسهام في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للويبو في المنطقة وقال إنه يتوقع أن يحقق هذا المكتب الخارجي منافع عديدة للبلدان في المنطقة عن طريق تشجيع الابتكار والإبداع واستخدام أدوات الملكية الفكرية والنهوض بالأبحاث ونقل التكنولوجيا. وقال إن هكذا مكتب خارجي سيعزز التعاون ويقويه في مجال الملكية الفكرية بين البلدان في المنطقة.

264. وأعرب وفد الصرب عن تأييده لتأسيس مكتب خارجي للويبو في بوخارست وأعرب عن أمله أن يؤدي تأسيس المكتب إلى تعزيز التعاون بين مكاتب الملكية الفكرية في المنطقة. وقال إنه باعتبار أن البلدان في المنطقة تواجه تحديات مماثلة، فإنه يرى أن من المفيد جداً تنظيم اجتماعات تركز على المواضيع المتصلة بالمنطقة أو الدورات التدريبية، وأعرب عن رغبته في توفير تسهيلات للمكتب الخارجي.

265. وقال وفد السلفادور إن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي والسلفادور لطالما رغبا في التعامل مع المسألة داخل الإطار المؤسس مسبقاً. وقال إنه في الجمعية العامة في 2015 اعتمدت المبادئ التوجيهية التي بموجبها أُطلقت عملية اختيار 3 اقتراحات لمكاتب خارجية للشائبة. وأعرب عن رضاه عن وجود مبادئ توجيهية توفر وضوحاً بشأن الإجراءات التي يجب اتباعها. وعلى هذا الأساس قدم الوفد و5 بلدان أخرى من منطقتهم اقتراحاتهم. وقال إن الاقتراحات الست من المنطقة تشير إلى عملية التطوير المستمرة للملكية الفكرية وإمكانية إحداث المزيد من التطوير في المستقبل. وأضاف أنه ليس من الممكن قبول كافة اقتراحاتها وأن ذلك لن يكون متماشياً مع المبادئ التوجيهية. ومن ثم تحقق إجماع على دعم اقتراح واحد من وفد من المنطقة وهو وفد كولومبيا. وقال إنه لا يود أن يفوت الفرصة دون التحدث بصفته الوطنية، وأعرب عن تأييده لما ذهبت إليه مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي من دعم الاقتراح الحالي.

266. وتحدث وفد شيلي بصفته الوطنية فأعرب عن تأييده لاقتراح كولومبيا من مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاربي لاستضافة مكتب خارجي.

267. وأعرب وفد المكسيك عن تأييده لبيان المنسق الإقليمي من شيلي وللبيان الذي أدلى به وفد السلفادور. وأضاف أن اهتمام منطقتهم بتأسيس مكتب خارجي للويبو بات واضحاً. فقد قدمت 6 وفود ترشيحات أولية. وقال إنه يود أن يتمتيز الفرصة ليعرب عن تأييده لاقتراح كولومبيا لاسيما وأنه جاء بالإجماع المتحقق داخل المنطقة. والتفت إلى هذا الاقتراح فسلط

الضوء على حقيقة أن منطقته تتعاون بشكل مكثف ونشط للغاية في كافة الأعمال المتعلقة بالملكية الفكرية، وقال إن الاقتراح ينطوي على إمكانية إحداث تأثير مضاعف يفيد المنظمة والمنطقة أيضًا.

268. وأعرب وفد البرازيل عن تأييده للاقتراح الموحد لمجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقال إنه قد تحقق إجماع بشأن ما يلي: وجود مكتب خارجي في بوغوتا سيضيف قيمة إلى المكتب القائم بالفعل في ريو دي جانيرو.

269. وأعرب وفد إكوادور عن تأييده لما أدلى به وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وأضاف أن إكوادور تؤيد أيضًا ترشيح كولومبيا.

270. وأعرب وفد غواتيمالا عن تأييده لما أدلى به وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وقال إنه يرغب في تسجيل تأييده لترشيح كولومبيا لاستضافة مكتب خارجي للويو، وأضاف أن ترشيح كولومبيا أثق عليه بالإجماع داخل المجموعة، وقال إنه يرى أن الاقتراح سيعود بالنفع على المنظمة والمنطقة.

271. وأعرب وفد المملكة العربية السعودية عن تأييده لبيان وفد الإمارات العربية المتحدة بشأن تأسيس 3 مكاتب خارجية خلال الشائبة 2016-2017.

272. وشكر وفد جمهورية كوريا وفد جمهورية فيت نام لتأييده اقتراح استضافة مكتب خارجي. وأقر بأن العديد من الوفود أعرب عن تأييده لترشيح بلد واحد وتساءل عما يعنيه ذلك. وقال إنه يعتقد أن أي قرار جماعي لا يمكن أن يتخطى القرار الذي تتخذه لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة. وقال إنه لم يتحدد بعد أي منطقة ستستضيف مكتبًا خارجيًا. ورأى أن الوقت لم يكن بعد لكي تعرب الوفود عن تأييدها. فالوفود قد فرغت لتوها من تقديم عروضها بشأن مزايا اقتراحاتها بشأن استضافة مكتب خارجي. ويجب أن تُناقش مزايا كل اقتراح وتوضع تحت المجهر. ومن ثم اقترح الوفد أن تنظر كل مجموعة إقليمية في مزايا الاقتراحات المقدمة من الأقاليم الأخرى أيضًا خلال المشاورات غير الرسمية التي ستعقد بعد الظهر.

273. وتحدث وفد الهند بصفته الوطنية فأيد البيان الذي أدلى به وفد كوريا حيث أشار إلى أن على الدول الأعضاء أن تدرس كل حالة وفقًا لاستحقاقها دون النظر إلى عدد المناصرين لها. وقال إن هذا يعني إجراء عملية ديموقراطية لأن الدول الأعضاء منخرطة في عملية قائمة على الإجماع وليس على عدد كلمات التأييد. وقال إن الإجماع هو المبدأ الأول في الويو الذي لطالما تبعته الدول الأعضاء.

274. وقال وفد رومانيا أنه بعد أن تحدث واستمع بعناية إلى ممثلي الدول الأعضاء، فإنه مغمور بانطباعين. الانطباع الأول هو أن الوفد يميل إلى الاتفاق مع جميع المتحدثين لأنه وجد أن كل بيان مقدم به مزايا. أما الانطباع الثاني هو أنه شعر أن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تلهمه، وعلى غرار الألعاب الأولمبية، لو توجد سوى 3 ميداليات: الذهبية والفضية والبرونزية. وقال إنه رغم أنه لا يوجد ترتيب أفضلية إلا أنه في نهاية المطاف يوجد 3 فائزين فقط. وقال إنه إذا وضعت الدول الأعضاء ذلك نصب أعينها، فإنه ينبغي لها أن تستمر في العمل نحو التوصل إلى إجماع.

275. وعلق الرئيس على نتائج النقاش حتى الآن فقال إنه أولاً يتعين على اللجنة أن تفكر في أفضل طريقة للمضي قدمًا. وقال إن كافة العروض المقدمة التي أيدت الاقتراحات كانت مفيدة للغاية وقدمت عرضًا عامًا سييسر بالفعل اتخاذ القرارات. ثانيًا، ثمة قيود بشأن الموارد المتاحة لأن ثمة 3 مقاعد فقط وحوالي 12 مرشحًا لها في القائمة. وأضاف أنه لا مفر من أن بعض البلدان لن يصل إلى أفضل ثلاثة. وقال إن هذه هي الحقيقة. ومن ثم فإن الدول الأعضاء عليها أن تعثر على طريقة للوصول إلى إجماع لأن القيد الثاني هو الوقت. وقال إن من المتوقع أن توافق لجنة البرنامج والميزانية على قرار توصي الجمعية به. وقال إنه في الوقت الحالي، يتبقى 15 ساعة عمل حتى نهاية الدورة للوصول إلى هذا الإجماع. ومن ثم حث الوفود على البدء في

أي مشاورات ممكنة للوصول إلى حلول ممكنة يمكن طرحها ومناقشتها. واقترح الرئيس متابعة المشاورات غير الرسمية في وقت لاحق بعد الظهر قبل استئناف النقاش حول هذا البند من جدول الأعمال.

276. واستأنف الرئيس النقاش حول البند 13 من جدول الأعمال فقال إن المشاورات غير الرسمية شهدت مناقشات طويلة حول الجوانب المختلفة للقرار، وحاول الأعضاء التوصل إلى قرار بسيط للغاية ومباشر بشأن 3 مكاتب خارجية ولكن هذا القرار المباشر لم يحظ بالإجماع خلال المشاورات غير الرسمية. وقال إن الأعضاء بعد ذلك اجتمعوا بشأن بعض العوامل الأخرى التي قد تسهل عملية اتخاذ القرار، وتحدثوا عن العديد من الخيارات المختلفة، ولكن لم يحظ أي منها بإجماع الكل. وأوضح أن اللجنة يدهما الوقت نسبيًا، لأن عليها أن تتخذ قرارًا في الجمعية المقبلة، والافتن تستطيع الويبو أن تفتح أي مكاتب خارجية خلال هذه الثنائية إلا إذا عُقدت جمعية عامة استثنائية، وهو ما لا يراه الرئيس مبررًا لتحقيق هذا الغرض فقط. ومن ثم فإن اللجنة يتعين عليها أن تحاول أن تصل إلى قرار في هذا اليوم. وانطلاقًا من دافع شخصي، صاغ الرئيس اقتراحًا وُزع على الموجودين بالغرفة، والذي لم يتجاوز محتواه الانطباع الشخصي للرئيس بشأن الإجماع الممكن، والذي مفاده أن على كل طرف أن يتخلى عن شيء ما وأن يظهر بعض المرونة والتضامن مع الآخرين. ومضى يقول إنه إذا استطاعت الدول الأعضاء أن توافق على هذا النص دون أي تغيير، فإنه سيُقدم مباشرة إلى الجمعية، وقال إنه يشك أن أي وفد سيعارض قرار بالإجماع متخذ من لجنة البرنامج والميزانية. ولكن في حالة الفشل في الوصول إلى إجماع، فستستمر الدول الأعضاء - بالطبع - في العمل والتشاور وحل المسألة قبيل الجمعية وأثناء الجمعية. وقال الرئيس إنه يعي تمامًا أنه سهم أطلقه دون معرفة أين سيصيب، ولكنه رأى أن من الضروري أحيانًا أن يطلق المرء سهمًا لا يعرف أين سيصيب فيما أصاب منتصف الهدف. وقال الرئيس إنه يود أيضًا أن تعي الدول الأعضاء أنه إذا طلب وفد واحد الحديث لمعارضة الاقتراح، سيُسحب الاقتراح. وقال إنه آسف لوضع الوفود في موقف غير مرجح، ولكن هذه هي أفضل محاولة له لصياغة اقتراح يخدم مصالح كافة الدول الأعضاء والمنظمة. وقال إنه يود أن يمضي قدمًا من هذا المنطلق. والتفت إلى الإجراءات وقال إنه لم ترد أي طلبات للحديث، وقال إنه يأمل ألا يطلب أحدًا الحديث حتى يُصاغ القرار. ومضى يقول إنه إذا وردت طلبات للحديث قبل أن يضرب المطرقة فإنه سيعتبر أنه لا يوجد إجماع. وقال إن خصوصية الموقف تقضي بأنه لا يوجد بالغرفة أحد سوى الرئيس يعرف من ضغط على الزر، وهو يجعل الأمر يشبه الاقتراح السري نوعًا ما، ولكن إذا أراد الوفد المعارض أن يعترض علنًا، فلا ريب. وأضاف الرئيس أنه إذا لم يطلب أحد الحديث قبل أن يضرب الرئيس المطرقة فإن الرئيس سيعتبر أن القرار قد أُخذ. وأضاف أنه ربما توجد بعض المشاكل اللغوية لأن الإنجليزية ليست لغته الأم، وقد توجد بعض التناقضات. ثم قدم الرئيس اقتراحه رسميًا وطلب معرفة ما إذا كانت الوفود - بناءً على كل ما قاله الرئيس - توافق على الاقتراح كحل وسط. وقال الرئيس إن وفدين طلبا الحديث، ومن ثم سحب اقتراحه. وطلب الرئيس إلى الوفدين اللذين طلبا الحديث أن يتحدثا.

277. وأشار وفد جمهورية كوريا إلى أن جميع الوفود قد أنهكها العمل حول هذه المسألة وشكر الرئيس على اجتهاده للوصول إلى إجماع حول هذا الأمر. والتفت إلى اقتراح الرئيس، خاصة عنصر الضمانات، وذكر بأنه قد اقترح مراعاة مواقع خدمات الملكية الفكرية العالمية كعنصر في النص المقترح وقال إنه لم تكن ثمة معارضة كبيرة لهذا العنصر. وقال إنه للأسف لم يجد هذا العنصر واردًا على الإطلاق في وثيقة الرئيس. ومن ثم رأى أن أي مشاورة في المستقبل، رسمية أو غير رسمية، لا يمكن أن تستند إلى هذا النص. وقال إنه ربما قد يكون من الأفضل البدء بالورقة التي كانت لدى الدول الأعضاء في الساعات السابقة في الغرفة الأخرى.

278. وقال وفد جمهورية إيران الإسلامية إنه يود أولاً أن يعرب عن امتنانه للرئيس لجهوده المضنية للوصول إلى أرضية مشتركة للوصول إلى إجماع. بيد أنه قال إن الاقتراح الجديد لم يقنعه بعد لكي يدعمه. ورأى أنه لا يزال يتعين القيام بالمزيد من المشاورات قبل إرسال أي قرار في هذا الصدد إلى الجمعيات.

279. وقال وفد الهند إنه نظرًا إلى غياب أي اقتراح رسمي مطروح على الطاولة في هذه المرحلة، فإنه لن يعلق على جوهر وثيقة الرئيس، ولكن لديه بعض الملاحظات العامة. أولاً، أراد الوفد أن يسجل امتنانه لمحاولات الرئيس المخلصة لكي يوافق الجميع على الاقتراح، وقال إن الأمر اتخذ صورة "قبله أو ارفضه". ورأى الوفد أن ثمة قضية أكبر وهي أن هذا القرار الهام لا يمكن اتخاذه في صورة "قبله أو ارفضه". وشدد الوفد على الأهمية البالغة للموضوع لأن المكاتب الخارجية للويبو ستدعم خدمات الملكية الفكرية وأنظمة الملكية الفكرية العالمية وسيكون لها تأثير إيجابي على كيفية عمل أنظمة الملكية الفكرية حول العالم. وحث الوفد اللجنة على "السرعة دون التسرع" لأن عليها أن توازن بين العجلة والواجب. وقال إن عليها أن تحافظ على هذا التوازن الدقيق.

280. وشكر وفد تركيا الرئيس على جهوده المضنية وعلى كافة التعليقات الواردة في الجلسة العامة الرسمية وفي جلسات المشاورات غير الرسمية.

281. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وبصفته الوطنية فشكر الرئيس أولاً على جهوده المبذولة خلال كافة مراحل العملية. وأضاف أنه يود أن يسلم الضوء على الجهد المبذول لتفسير المداولات التي أدلت بها الدول الأعضاء والتي تمكن الرئيس من صياغتها في نص اقتراحه الذي سُمح للأسف. وقال إنه من وجهة نظره فإن الوثيقة تعبر بإخلاص عن الروح والنص فيما يخص الوثائق والأفكار الماثلة أمام الدول الأعضاء لصياغة اقتراحاتها واتخاذ قرارات بشأن كل منها. وقال إنه لذلك هو ممتن وقال إن اقتراح الرئيس يعبر عما اقترحت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، غير أن الرئيس حسن الاقتراح. وقال إنه كان من المرجو أن يتوافق الاقتراح مع التطلعات المشروعة لمختلف الأعضاء. وأخيراً رأى الوفد أن اقتراحه لا يزال متاحاً للنقاش الذي يجب أن يحدث عندما ترغب الدول الأعضاء في الوصول إلى اتفاق حول هذه الاقتراحات لإبلاغ الجمعية القادمة.

282. وتحدث وفد نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية فشكر الرئيس على قيادته الحكيمة وجهوده المبذولة لكي تصل اللجنة إلى اتفاق. وقال الوفد أنه شعر أن الرئيس كان متسرعاً في سحبه اقتراحه الذي كان سيرحب به الوفد بغض النظر عن طلبه توضيحاً حول الفقرة 4 والمعنى الذي تحمله. ولكن بما أن الدول الأعضاء لم تتمكن من الوصول إلى قرار، فإنه يحث الدول الأعضاء على التمعن بشأن الحاجة إلى الامتثال للاتفاقات المبرمة في نظام متعدد الأطراف وأن تنظر أيضاً في إعطاء الأولوية لأفريقيا وأن تضمن خلال استئناف هذا النقاش في المراحل غير الرسمية المقترحة من الرئيس، سواء قبيل الجمعيات أو خلالها، أن تتمكن الدول الأعضاء من الوصول إلى قرار حول هذا الأمر.

283. وتحدث وفد اليونان باسم المجموعة باء فقال إن المجموعة بصدد تقييم الاقتراحات المقدمة.

284. وضم وفد باكستان صوته إلى الوفد التي أشادت بجهود الرئيس وقيادته الحكيمة لكي تصل الدول الأعضاء إلى اتفاق حول موضوع معقد للغاية، وأعرب عن أمله ألا تضر النقاشات المقبلة والقرارات المتخذة في النهاية مقدمي الطلبات في المستقبل.

285. وشكر وفد الجزائر الرئيس على كل ما بذله خلال الأسبوع وشكر جميع الوفود التي شاركت في المشاورات والتي اجتهدت لصياغة اقتراحاتها. وقال الوفد إنه لأمر محزن دائماً أن ينتهي عمل الأسبوع الشاق على هذا النحو، ولكن للأسف هذه هي طبيعة الأمور، وقال إنه يأسف للغاية لأن اللجنة لم تتمكن من الوصول إلى اتفاق. ورأى أنه نتيجة لذلك تلقت أفريقيا معاملة غير التي تستحقها، وأنه سيستقي الدروس من هذا الأمر. غير أنه أكد أنه سيحافظ على موقفه الحالي كسابق عهده وسيشارك بإيجابية في أي مشاورات تمكن الدول الأعضاء من التوصل إلى اتفاق قبل الجمعية القادمة.

286. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق فضم صوته إلى من شكر الرئيس على كل ما بذله من جهد للوصول إلى اتفاق وقال إنه يعول على حضور المجموعة البناء والنشط في المشاورات غير الرسمية.

287. وشكر وفد ألمانيا الرئيس على جهوده. وقال إنه رغم أن اقتراح الرئيس لم يعد مطروحًا على الطاولة إلا أن الوفد يريد أن يوضح أنه رأى شيئًا واحدًا على الأقل يخالف بشكل ما المبادئ التوجيهية، وهو أحد الأسباب التي تدعوه مجددًا إلى مناقشة الدول الأعضاء بالالتزام بالمبادئ التوجيهية.

288. وتحدث وفد نيجيريا بصفته الوطنية فشكر الرئيس على جهوده المبذولة في توجيه النقاش الرسمي وغير الرسمي بشأن المكاتب الخارجية. وأشار إلى بيان وفد الجزائر وقال إنه يأسف بنفس القدر لأن اللجنة لم تصل إلى قرار حول المكاتب الخارجية وأكد أن اللجنة يجب أن تحافظ على مبدأ إعطاء الأولوية لأفريقيا. وقال إنه يرى أن الاقتراح المقدم من المجموعة الأفريقية خلال الجلسة وخلال النقاش حول المكاتب الخارجية يعد منصفًا، وتمنى أن تفكر الدول الأعضاء بطريقة مختلفة عندما تحيل الموضوع إلى المشاورات غير الرسمية أو الجمعية العامة.

289. ووجه الرئيس عناية اللجنة إلى اقتراح رسمي معروض على الشاشة. وقال إنه اقتراح واقعي ينص على أنه بعد فحص الوثيقة WO/PBC/25/12، لم تصل اللجنة إلى إجماع حول فتح مكاتب خارجية جديدة وقررت استكمال المشاورات غير الرسمية وأوصت بالنظر في المسألة في الدورة السادسة والخمسين لجمعية الويبو. ودعا الرئيس الوفود إلى النظر في القرار المقترح. ولما لم ترد تعليقات من الوفود اعتمد القرار. وشكر الرئيس الوفود على كلماتها الرقيقة وأضاف أنه تكبد عناء المحاولة لأنه شعر أن اللجنة لديها فرصة للوصول إلى إجماع. وللأسف لم تكن الدول الأعضاء على نفس الخط، ولكن هذه هي طبيعة الحياة، أحيانًا تشرق وأحيانًا تمطر. بيد أنه رأى أنه ببذل الجهود المشتركة وإظهار المرونة بما يكفي، بوسع الدول الأعضاء أن تتخذ القرارات اللازمة بناءً على المشاورات غير الرسمية. وقال إنه سيفكر في كيفية تنظيم هذه المشاورات في الأسابيع القادمة من أجل التوصل إلى اتفاق خلال الجمعية.

290. إن لجنة البرنامج الميزانية، إذ نظرت في الوثيقة WO/PBC/25/12 "فتح مكاتب خارجية جديدة للويبو خلال الثنائية 17/2016":

"1" لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق التخصيص البديلة المحتملة؛

"2" وقررت مواصلة المشاورات غير الرسمية قبل انعقاد الدورة السادسة والخمسين القادمة لجمعية الويبو؛

"3" وأوصت بمواصلة النظر في المسألة في الدورة السادسة والخمسين لجمعية الويبو.

البند 14: الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط

(ألف) مراجعة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015

291. اعتمدت المناقشات على أساس الوثيقة WO/PBC/25/17.

292. وافتتح الرئيس المناقشات حول الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط مصرحًا بأن بند جدول الأعمال يتضمن بندين فرعيين وهما مراجعة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 (مراجعة 2010-2015 MTSP) والخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2016-2021 (2016-2021 MTSP). ثم أعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقديم موضوع الوثيقة WO/PBC/25/17.

293. وأشارت الأمانة إلى أن مراجعة 2010-2015 MTSP كانت مراجعة شاملة للخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط من 2010 وحتى 2015. وأضافت الأمانة أن الوثيقة كانت تمثل تقييمًا ذاتيًا للتقدم الذي تم إحرازه في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وفقًا للنتائج الاستراتيجية ومؤشرات النتائج الاستراتيجية، والمتضمنة في الملحق. أما مراجعة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط 2010-2015 فقد ألفت الضوء على الإنجازات الرئيسية التي تحققت أثناء فترة المراجعة، بناءً

على علاقتها بأطر الويبو، والتي تم اعتمادها في وثائق الموازنة أثناء ثلاثة فترات مدة كل منها عامين خلال فترة الست سنوات التي تشمل الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وقد اعتمد التقييم على المنهج التالي: (1) مراجعة شاملة للبيانات الواردة في تقارير أداء البرنامج لثلاث فترات مدة كل منها عامين (2) مراجعة مكتبية شاملة لكافة الوثائق الأخرى ذات الصلة مثل التقرير النهائي المتعلق بتنفيذ برنامج التقييم الاستراتيجي للويبو على سبيل المثال، والذي تم استكماله خلال نفس الفترة، والمراجعات التي جرت مبكراً لأنظمة التسجيل الدولية للويبو، والتحقق من تقارير أداء البرنامج التي قامت بها إدارة متابعة مستقلة بالإضافة إلى العديد من التقييمات المستقلة التي تمت خلال فترة المراجعة. وأكدت الأمانة على أن تقارير أداء البرنامج كانت تمثل الأداة الحسابية الأساسية في الويبو لإعداد التقارير حول أداء المنظمة لصالح الدول الأعضاء في الويبو كما أنها تمثل جزءاً لا يتجزأ من إطار الإدارة القائمة على النتائج بالمنظمة.

294. وعبر وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، عن شكره للأمانة على وثيقة WO/PBC/25/17 وأكد على أنها تمثل مراجعة كاملة لوظائف المنظمة خلال الفترة من 2010 وحتى 2015. كما صرحت المجموعة باء أيضاً بأنها تؤمن بأنها فترة ناجحة في حياة المنظمة حيث تم تحقيق العديد من الإنجازات.

295. وأيد وفد تركيا البيان الذي ألقاه وفد اليونان بالنيابة عن المجموعة باء وشكر الأمانة على الوثيقة. وأضاف الوفد أن التقرير كان شاملاً وغطى الفترة من 2010 وحتى 2015 وهو ما يعني ثلاثة فترات كل منها عامين كما أنه تضمن كافة الإنجازات التي تم تحقيقها في فترة الخمس سنوات. وأكد الوفد على أنه بالرغم من أن الوثيقة كانت تمثل تقرير تقييم ذاتي، فقد رأى أنه مفيد لتكوين رأي متعمق حول كافة ما تقوم به الويبو من أعمال، وأنه مدعوم برسومات بيانية مفصلة وإحصاءات وردت تحت كل هدف استراتيجي ومؤشر نتائج.

296. وعبر الرئيس عن شكره لوفد تركيا. ونظراً لأنه لا يوجد المزيد من الطلبات من الحضور، انتقل الرئيس إلى قراءة فقررة القرار المقترحة والتي تم تبنيها وإقرارها.

297. وراجعت لجنة البرنامج والميزانية الوثيقة WO/PBC/25/17 وأقرت طبعة الوثيقة هي عبارة عن تقييم ذاتي للأمانة، وأوصت بأن تقوم الجمعيات العامة للدول الأعضاء في الويبو بالاعتراف بإسهامات البرامج التي تمت في الفترة من 2010 وحتى 2015 من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية التسعة للمنظمة.

(باء) الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2016-2021

298. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/18 (الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021).

299. افتتح الرئيس باب النقاش فيما يتعلق بالبند الفرعي المتعلق بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021 ودعا المدير العام إلى تقديم البند الفرعي.

300. وأعرب المدير العام عن رغبته في التقدم ببعض الملاحظات التمهيدية دون الخوض في التفاصيل الجوهرية للوثيقة. وبادئ ذي بدء أحاط المدير العام بأن الغرض الأساسي من الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل هو إبراز دور التوجه الاستراتيجي متوسط الأجل للمنظمة. وينبغي قراءة هذه الوثيقة في نهاية المطاف بمصاحبة برنامج وميزانيات الثنائيات التي تتماشى مع فترة هذه الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل. وشدد المدير العام على أنها ليست وثيقة ملزمة قانوناً مثل وثيقة البرنامج والميزانية، وأن كل برنامج وميزانية يجري اعتمادها في فترة السنوات الست ذات الصلة سوف يتخذ مواقف محددة تكون ملزمة بالطبع للمنظمة عن فترة الثنائية المعنية. وأوضح المدير العام أن الدول الأعضاء مدعوة للإحاطة بهذه الوثيقة لأنها غير ملزمة قانوناً، بل لأنها محاولة للإشارة إلى التوجه الاستراتيجي الذي تنوي المنظمة انتهاجه على مدار السنوات الست المقبلة. وأضاف المدير العام قائلاً إن الست سنوات في عالمنا اليوم لفترة طويلة بالفعل. ومع تسارع خطى التغيير

يصعب أن يتحقق الوضوح الكامل عن فترة السنوات الست. وأوضح المدير العام أن الأمانة حاولت مع ذلك أن تسيير على النهج الذي انتهجته الدول الأعضاء على مدار السنوات الست الماضية وأن تعكس هذه التعليقات على السنوات الست المقبلة، مع مواصلة العمل قدر الإمكان وفقا للتوجهات نفسها التي حددتها الدول للمنظمة على مدار الفترة المنصرمة. وأضاف المدير العام أن الأمانة حاولت تحديد سياق كل واحد من الأهداف الاستراتيجية بغية الإشارة إلى المتغيرات في ذلك السياق وإلى طريقة تغير الظروف، ومن ثم تقترح الاستراتيجيات التي سيكون من المناسب اعتمادها، في ضوء هذه الظروف، لتحقيق كل هدف من الأهداف.

301. وتقدم الرئيس بالشكر للمدير العام ثم فتح الباب للتعليقات على هذا البند الفرعي.

302. وشكر وفد لاتفيا الذي تحدث باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق المدير العام على عرضه للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وشكر الأمانة على إعدادها الوثائق ذات الصلة. ودعمت المجموعة الرؤية المبينة في الخطة الاستراتيجية. وأقرت المجموعة أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل تراعي البيئة المالية غير المستقرة على الصعيد العالمي، وحددت في الوقت نفسه تحديات معينة تواجه تنفيذ كل هدف من الأهداف الاستراتيجية. ورأت المجموعة أن الوثيقة اعتمدت نهجًا حذرًا تجاه أموال المنظمة مع حماية مرونتها. ورحبت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بتضمين الأهداف الإنمائية المستدامة في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل، وأحاطت بأنها تتطلع إلى رؤية مساهمة المنظمة في تنفيذ الأهداف الإنمائية. ودعمت المجموعة النهج المقترح إجمالاً لاتباعه على مدار الثنائيات الثلاث المقبلة وأعربت عن اعتقادها أن هذه الخطة سوف تكون دليلًا مفيدًا عند إعداد البرنامج والميزانية.

303. ورحب وفد اليونان الذي تحدث باسم المجموعة بآراء الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل من إعداد الأمانة، وبمقدمة المدير العام. وذكر أن المجموعة بآراء ترى أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021 المشمولة في الوثيقة WO/PBC/25/18 على الرغم من أنها غير ملزمة، فهي تقدم أفكارًا لتوجيه استراتيجي رفيع المستوى للتحضير للبرنامج والميزانية عن الثنائيات الثلاث المتعاقبة التي تشملها الخطة. وأحاطت المجموعة بآراء بالحقيقة القائلة إن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل بدأت في وقت حافل بتحديات عديدة يشهدها المجتمع متعدد الأطراف، وضعف الاقتصاد العالمي، مع عدم تحقق التعافي الذي طال انتظاره من الأزمة المالية العالمية بوتيرة سريعة. وأقرت المجموعة بآراء كذلك بأن الخطة لفترة 2016-2021 تحتاج في هذا السياق إلى تنفيذها مع التأكيد على الحصافة المالية والمرونة الكافية للاستجابة لتغير الظروف والتركيز الواقعي على ما يمكن للمنظمة أن تتجزه بغية إضافة القيمة للإطار المتعدد الأطراف المعني بالملكية الفكرية. وفي هذا الصدد أقرت المجموعة بآراء بالتوجهات والاستراتيجيات الأساسية التي وضعتها الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل التي تتوافق مع الأهداف الاستراتيجية التسعة للمنظمة. وأوضح الوفد أن الانشغالات المحددة التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء في المجموعة بآراء بخصوص هذه الوثيقة سوف تعرضها وفود هذه الدول بأسلوب تحليلي.

304. وهنأ وفد الاتحاد الروسي الرئيس على انتخابه وأعرب عن سروره برئاسة الرئيس هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية وعن اعتقاده أن رئاسته سوف تؤدي دورًا مهمًا بل محوريًا في هذه الدورة. وأعرب الوفد عن امتنانه للأمانة لإعدادها لهذا الاجتماع والوثائق ذات الصلة به. وشعر الوفد أن الوثيقة الخاصة بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية 2016-2021 ذات أهمية خاصة وأعرب عن شكره للمدير العام لإعدادها. ورأى الوفد أن الوثيقة حددت الاتجاهات الأساسية لأنشطة الويبو عن فترة الخمس سنوات المقبلة، وأنه من الواضح من الوثيقة أن العمل الذي يجري لإنجاز الأهداف الاستراتيجية للويبو من شأنه أن يستمر على مدار السنوات الخمس المقبلة. وأبرزت الوثيقة كذلك الحقيقة القائلة بضرورة توجيه اهتمام خاص لتشجيع الابتكار بغية المساعدة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية، ما اعتبره الوفد أمرًا إيجابيًا. وأعرب الوفد عن أمله في توفير وثائق أكثر تفصيلاً تسلط الضوء على العلاقة بين الابتكار والخطة الاستراتيجية. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن المنهجية المتبعة في الوثيقة مفيدة للغاية، لأنها وصفت الوضع الراهن فيما يتعلق ببعض الأهداف الاستراتيجية بعينها للمرة الأولى، وأبرزت النتائج التي تحققت بالفعل، وأشارت إلى المشكلات حيثما وجدت وإلى المجالات

التي ينبغي تركيز الجهد والاهتمام عليها. وأحاط الوفد بأن الوثيقة ألححت كذلك إلى النتائج المتوقعة من هذا العمل. ورأى الوفد على سبيل المثال أنه بالإشارة إلى الهدف الاستراتيجي الأول، الذي ينص على تطوّر متوازن لوضع القواعد والمعايير الدولية بشأن الملكية الفكرية، سوف تواصل المنظمة أنشطتها بغية جذب مشاركين جدد في المعاهدات الدولية التي تديرها الويبو، وسوف تواصل المنظمة عملها وسوف تبني على ما أنجزته مختلف اللجان من عمل. وواصل الوفد قائلاً إن المنظمة سوف تحاول أن تحسن النتائج فيما بين المنظمة والدول الأعضاء في مجالات الأنشطة التي لم تُدرج على جدول الأعمال بعد. وأشار الوفد إلى أن الوضع الراهن فيما يتعلق بالوثائق الدولية ولا سيما المعاهدات الدولية يشهد تقدماً ولكنه يتقدم ببطء ما يعني أن الدول الأعضاء لم تتمكن دوماً من التوصل إلى حلول ذات فائدة متبادلة. وأبرز الوفد أنه من الضروري في بعض الأحيان أداء عمل موازٍ وإضافي في بعض اللجان في حالة الوثائق ذات الطبيعة التطبيقية وبخصوص بعض المسائل. وأشار الوفد على سبيل المثال إلى التوصيات والمبادئ التوجيهية التطبيقية الخ. لأن كلها وثائق يمكن توجيهها إلى جماعات من المشاركين المهمين كل على حدة. ورأى الوفد كذلك أنه سيكون من المفيد تفصيل النشاط المزمع والصكوك التي يمكن استخدامها بشأنه. وكان من رأي الوفد أنه من المهم للغاية اتخاذ خطوات لإنجاز الهدف الاستراتيجي الرابع. وأشار الوفد على وجه الخصوص إلى تنسيق وتطوير البنية التحتية للملكية الفكرية، ما يعني إنشاء منصات وخدمات وقواعد بيانات تساعد من بين جملة أمور أخرى على إنجاز الأهداف الاستراتيجية للويبو. وأبرز الوفد أن الويبو لديها أدوات متوفرة بالفعل مثل أدوات البحث في نظام البراءات واستعراض الطلبات الدولية، ورأى الوفد أنه يمكن إدخال المزيد من التحسينات عليها من خلال الاستعانة بالمزيد من آراء الخبراء. وذكر الوفد أن تطوير النظم الجديدة وتشغيلها على نفس القدر من الأهمية لأنه من الضروري جعل النظم سهلة الاستخدام، فهي إن أصبحت كذلك سوف تتمكن المنظمة من توسيع نطاق نفاذ الدول إليها ومن استغلالها لهذه النظم. ورأى الوفد أن هذا الأمر من الأهمية بما كان للبلدان النامية والبلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر إذ بإمكانه إحداث أثر إيجابي عليها بل وعلى المنظمة كذلك. ولاحظ الوفد أن حسن استغلال هذه الأدوات سوف يساعد كل من الدول الأعضاء والمنظمة، وأشار في هذا الصدد إلى برنامج النفاذ إلى المعلومات المتخصصة بشأن البراءات، وأن النفاذ إلى هذه الأدوات يمكن تديره من خلال مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار. وأعرب الوفد عن أمله في إمكانية تناول هذه الجوانب بقدر أكبر من التفصيل في الوثائق المقبلة التي يتم إعدادها بشأن إعداد الخطة الاستراتيجية. ورأى الوفد أهمية تحسين نشاط المنظمة وعملها وأن يصبح العمل أكثر فعالية لفائدة المنظمة والدول الأعضاء فيها.

305. وأنتى وفد الصين ثناء كبيراً على الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021. وأعرب الوفد عن أمله في أن تراعي هذه الخطة التجارب المستفادة من تنفيذ الخطة السابقة، وأن يسترشد إعداد البرنامج والميزانية للتناثبات الثلاث المقبلة بهذه الخطة على نحو فعال. وفيما يتعلق بالخطة نفسها أعرب الوفد عن أمله أن تعزز الويبو عملها في المرحلة المقبلة في مجال تشجيع الدول الأعضاء على التصديق على معاهدة بيجين أو الانضمام إليها فضلاً عن الصكوك الدولية الأخرى؛ وفي مجال النهوض بأنشطة وضع القواعد والمعايير في مجالات مثل الموارد الوراثية؛ والنهوض برفع مستوى معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظم الملكية الفكرية بشكل عام؛ وزيادة التنسيق بما ييسر استخدام الملكية الفكرية في التنمية؛ ومد شبكة مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار والتوسع في مستوى خدماتها. وبالإضافة إلى ذلك لاحظ الوفد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل شددت على كفاءة الويبو المساهمة الفعالة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في نطاق ولايتها. واتفق الوفد مع هذا الموقف مقرراً بمسؤولية الويبو ومجتمع الملكية الفكرية الدولي وواجبها تجاه المساهمة في تحقيق هذه الأهداف. واتفق الوفد مع وجهة نظر الويبو أن الهدف الاستراتيجي التاسع له الأولوية. وفي الوقت نفسه أعرب الوفد عن رغبته في بيان إمكانية أداء الويبو دوراً مهماً أيضاً في مجال الأهداف الاستراتيجية الأخرى مثل الهدف الثاني عشر.

306. وشكر وفد باكستان المدير العام على ملاحظاته وشكر الأمانة على الوثيقة ذات الصلة. وبالنظر إلى أهمية الوثيقة التي قدمت الخارطة الاستراتيجية للمنظمة، رأى الوفد أنها تحتاج إلى المزيد من التداول والتمحيص. وقدم الوفد تعليقات أولية أعرب من خلالها عن رأيه أن بقاء الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل بقاءً وجيهاً يستدعي اتساقها مع الاحتياجات الوطنية والإقليمية ومواصلة العمل نحو إنجاز نظام متوازن للملكية الفكرية على النحو الموضح في الهدف الاستراتيجي الأول.

وأشار الوفد مع ذلك إلى عدم وجود تفاصيل في الوثيقة عن كيفية تحقيق الهدف، بما في ذلك عدم وجود أية إشارة إلى أوجه المرونة، التي اعتبرها ضرورية لتحقيق هذا التوازن. وبالمثل اعتبر الوفد أن نتائج التقييم الخارجي لتوصيات جدول أعمال التنمية ستكون مفيدة في توجيه الخطة. وقال الوفد إن الملكية الفكرية ودورها في تعزيز الابتكار واستخدام الأعمال لها على نحو فعال مجال مهم للغاية من مجالات الهدف الاستراتيجي الثالث. وأعرب الوفد عن رغبته في التماس المزيد من التفاصيل بشأن التدابير المحددة المقررة وفقاً للخطة لهذا الغرض. ورأى الوفد أيضاً حاجة إلى موضع محدد بالمنظمة يتناول هذا الاحتياج، المتناثر في الوقت الحالي، وأعرب عن أمله في أن يرى هذا الأمر مبيّناً في الخطة. وفي هذا الصدد أعرب الوفد عن اعتقاده أن نظام أتمتة الملكية الفكرية عبارة عن أداة مفيدة ومشجعة على الاستعانة بالخبرة الوطنية في مجال الملكية الفكرية متى توافرت للتغلب على العقبات. وفي مجال الهدف الاستراتيجي الرابع دعم الوفد التوسع في مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار وعلاقتها مع خدمات الملكية الفكرية الأخرى بغية توفير خدمات أشمل وأوسع نطاقاً لفائدة خدمات الملكية الفكرية المتعلقة بالابتكار. وفي هذا السياق رأى الوفد حاجة لإقامة همزة وصل داخل المنظمة تتسم بالتأسك بل ومكرسة لخدمات الملكية الفكرية والابتكار، التي لا تزال متفرقة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن منهجية مؤشر الابتكار العالمي ينبغي استعراضها دورياً؛ ومن الجوانب التي رأى الوفد ضرورة التصدي لها سريعاً تحسين جمع البيانات الحديثة التي تتسم بالضعف في الوقت الحالي وتتطلب تقويتها. وذكر الوفد أنه من الضروري كفاءة دقة مؤشر الابتكار العالمي ومصداقيته. وبخصوص الهدف الاستراتيجي السابع أعرب الوفد عن ثقته أن المنظمة سوف تكفل الاعتراف بتضارب المصالح عند الانخراط في شركات بين القطاعين العام والخاص. وبالمثل أعرب الوفد عن تقديره توفير المساهمات التقنية إلى الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. ومع ذلك نشأ تضارب المصالح في هذا الصدد كما حدث في حالة حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن إمكانية الحصول على الأدوية عقدها الأمين العام للأمم المتحدة، وهو الأمر الذي ينبغي تجنبه في المستقبل. وشعر الوفد أيضاً أن الخطة تفتقر إلى معلومات بخصوص كيفية اتساق شبكة المكاتب الخارجية المقترحة مع الإطار التنظيمي الأوسع، ولا سيما عند إدراك إشارة شبكة المكاتب الخارجية إلى مهام تتسم بقدر أكبر من المركزية داخل المنظمة. وأشار الوفد إلى التماس المزيد من التفاصيل بخصوص هذه المسألة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الخطة تتطلب المزيد من التداول والتمس من الأمانة مشاركة مقارنة التغييرات المقترحة على الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2010-2015 بالخطة الجديدة للفترة 2016-2021.

307. وضم وفد البرازيل صوته إلى الوفود الأخرى بشكره المدير العام على ملاحظاته والأمانة على إعدادها الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وذكر الوفد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل عبارة عن وثيقة مفيدة في متابعة الأنشطة المتعددة للويبو. وفي حين اعترف الوفد بأن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل عبارة عن تدريب على التقييم الذاتي وعبارة عن إطار وضعته الأمانة، فإنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أن التوجيه المقدم من الدول الأعضاء ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار من خلال مسار منفتح ومتسم بالشفافية. وأعرب الوفد كذلك عن اعتقاده بأنه ينبغي أن توفر الوثيقة المزيد من المعلومات بخصوص كل هدف من الأهداف الاستراتيجية حتى تتمكن الدول الأعضاء من متابعة تنفيذها، وأنه من الممكن أن تكون الاستراتيجيات المحددة المدرجة تحت كل هدف استراتيجي أكثر تفصيلاً. وذكر الوفد أن الوثيقة لم تقم العلاقة بين توصيات جدول أعمال التنمية والأهداف الاستراتيجية للويبو، وأنه ينبغي تعديلها بغية تضمين هذه المعلومات فيها، على النحو الذي تم في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للفترة 2010-2015. وواصل الوفد بيانه بالتعليق على أهداف استراتيجية بعينها. فرأى الوفد أنه في حالة الهدف الأول كان تنفيذ معاهدة مراكش مسألة من بين المسائل الأساسية، حيث تشهد الفترة التي تغطيها هذه الخطة انتهاء معاهدة مراكش. واعتبر الوفد هذه المعاهدة من أهم إنجازات المنظمة بل وأنها كانت تعبيراً على الواقع بأن أي نظام متوازن للملكية الفكرية لا بد وأن يشتمل على أبعاد إنسانية وشمولية على الصعيد الاجتماعي. ورأى الوفد أنه من الضروري في هذه الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021 كفاءة الموارد المالية والبشرية المناسبة لمساعدة الدول الأعضاء ولا سيما البلدان النامية على تنفيذ هذه المعاهدة. وذكر الوفد مع ذلك أن الوثيقة لا تشير إلا إلى المساعدة التقنية والقانونية أثناء مسار التصديق عليها، وليس فيما يتعلق بتنفيذها، وأعرب الوفد عن رأيه أنه من المناسب تعديل الخطة بحيث تذكر بوضوح أن الأعضاء الذين يختارون التصديق على المعاهدة سوف يتمكنون من الحصول على دعم من الويبو بغية البدء في تطبيقها على الصعيد الوطني. وبخصوص الهدف الاستراتيجي الثالث أعربت البرازيل عن شغفها بمواصلة تنفيذ جدول

أعمال التنمية، الذي ارتأت ضرورة ترجمته إلى مساعدة تقنية بل وربما أيضا إلى ما هو أهم أي إلى مواصلة الويبو تقديم المساعدة التقنية على نحو ملائم ومتوازن ومخصص. وذكر الوفد أنه لا بد أن تُضْمَن الويبو شرط التنمية في أنشطتها. وأشار الوفد إلى أن هذا العمل ليس جامع شامل. فعلى الرغم من أن الاعتراف بجدول أعمال التنمية وعلى الرغم من تحقيق المشروعات المنفذة في الفترة نتائج هادفة كان من العلامات الجيدة، فلا تزال العديد من أوجه القصور قائمة وتعمق تعميم جدول أعمال التنمية. وأبرز الوفد أن الوثيقة المعنية بالاستعراض المستقل لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية قيد النقاش في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية قد توفر المزيد من التوجيهات في هذه المسألة. وفيما يتعلق بتطوير البنية التحتية للملكية الفكرية (الهدف الاستراتيجي الرابع)، دعم الوفد الرأي المطروح في الجلسة العامة القائل بأن تطوير البنية التحتية للملكية الفكرية يفيد البلدان النامية، ولا سيما في حالة قواعد البيانات والنظم مثل نظام أمتة الملكية الفكرية. واقترح الوفد بشأن الهدفين الاستراتيجيين الثالث والسابع توفير المزيد من المعلومات الخاصة بأهداف التنمية المستدامة ولا سيما بخصوص كيفية عمل الويبو نحو تحقيقها. وأحاط الوفد بعدم وجود مناقشات داخل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة ولكنه اعترض على الصياغة القائلة بأن الهدف التاسع للتنمية المستدامة هو الأهم للويبو. وذكر الوفد أن تقييد مشاركة الويبو بالهدف التاسع من أهداف التنمية المستدامة يتنافى مع الصياغة المتفق عليها في خطة 2030 التي ذكرت حرفيا أن أهداف التنمية المستدامة "متكاملة وغير قابلة للتجزئة". ولذا أثناء الفترة المقبلة من الخطة رأى الوفد أنه ينبغي أن تدرج الويبو جميع أهداف التنمية المستدامة في عملها وأداء دور بناء في تنفيذها. وذكر الوفد فيما يتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات باقتراحه بتخفيض الرسوم التي تدفعها الجامعات في البلدان النامية. وهي المسألة التي أثرت في الأهداف الاستراتيجية الأولى والثانية والثالثة. ولكن يكون هذا الاقتراح مكلفا للغاية، على الرغم من أنه يؤدي إلى إحداث نتائج ملموسة وطويلة الأجل. واعتبر الوفد أن صافي الفائض المالي المتحقق للويبو والذي بلغت قيمته 33 مليون فرنك سويسري في عام 2015 فقط بيان على إمكانية تخفيض الرسوم المطلوبة من المؤسسات العاملة في البلدان النامية. ولهذا الاقتراح أساس اقتصادي قياسي وتوقع الوفد أن تتوصل الدورة الثانية للفريق العامل المعني بمعاهدة البراءات إلى اتفاق بخصوص هذه المسألة المهمة. وهذه المسألة كان ينبغي كذلك تضمينها في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل مراعاة للدعم المقدم من العديد من البلدان.

308. وشكر وفد كندا الأمانة لإعدادها الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وأعرب عن اعتقاده بأن الخطة قدمت بشكل عام إطارا واقعيًا وجيدًا لعمل المنظمة. وأضاف الوفد اقتراحًا واحدًا ألا وهو إمكانية أن تأخذ الأمانة العامة بعين الاعتبار عند إعداد الخطط المقبلة دمج مختلف التوصيات المقدمة من وظائف الرقابة الداخلية/ الخارجية وفي الأمم المتحدة بقدر أكبر من الوضوح و/ أو المهجبة في توجهاتها واستراتيجياتها، ولا سيما تلك التوصيات ذات الطبيعة الأفقية، بحيث يمكن النهوض بنشر توصيات الرقابة على مستوى المنظمة على الصعيد الاستراتيجي. وأحاط الوفد باهتمام خاص ببعض الاستراتيجيات الجديدة أو الأحدث المبينة تحت الهدف الاستراتيجي الثاني والهدف الرابع فيما يتعلق بالتماك وخبرة المستخدم بنظم التسجيل، واعتبر الوفد هذين من الاستراتيجيات الجيدة لمستخدمي نظم التسجيل التابعة للويبو. واستفسر الوفد مع ذلك عن الخطط المبرمة بموجب الهدف الاستراتيجي الثالث الذي تناول إنشاء أكاديميات للتدريب على الملكية الفكرية في الدول الأعضاء وتساءل عن شكلها المحدد. وفي هذه النقطة ذكر الوفد بالنتائج التي توصلت إليها شعبة الرقابة الداخلية مؤخرًا فيما يتعلق بأوجه التداخل فيما بين البرنامج 11 والبرنامج 30، ولذا تساءل الوفد عن موقع هذه الأكاديميات. واعتمد الوفد الفرصة كذلك لدعم مشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO Green) ومشروع الويبو المتعلق بالبحث (WIPO Re: Search)، وهما المشروعان المذكوران في هذه الوثيقة، ورحب الوفد بالتزام الأمانة مجدداً بالنهوض بتعزيزها المتواصل للمزيد من المشاركة. ولاحظ الوفد كذلك أنه في صفحة 27 من النسخة الإنكليزية للوثيقة توجد إشارة إلى أن الويبو سوف "تفتح ثلاثة مكاتب خارجية جديدة"، في حين يشير قرار الجمعية العامة في هذا الصدد إلى "ما لا يزيد عن ثلاثة مكاتب" خارجية.

309. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان المقدم من وفد اليونان الموقر باسم المجموعة باء، وضم صوته للوفود شاكرا المدير العام على عرضه للخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل وتوضيحه أن هذه الخطة ليست وثيقة ملزمة قانونًا. وأثنى الوفد

أيضا على الجهد الكبير الذي بذلته الأمانة لإعداد الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. ودعم الوفد مواصلة الأهداف الاستراتيجية التسعة للخطة والعديد من الاستراتيجيات المقترحة لكل هدف منها للفترة القادمة، باستثناء ما أورده في بيانه الافتتاحي. واتفق الوفد مع ضرورة إنهاء جدول أعمال وضع القواعد والمعايير القائم واعتماد تصور واقعي بشأن العمل المقبل في مجال وضع القواعد والمعايير، كما هو مبين بوضوح في الفقرة الثانية من الرسالة التي بعثها المدير العام وفي الفقرة هـ 8.1 من الوثيقة. ودعم الوفد كذلك استخدام استراتيجيات لتيسير استغلال الملكية الفكرية في التنمية بحسب الفقرة هـ 7.3 بوصفها جزء أساسي من ولاية المنظمة، ولا سيما مساهمة الويبو في جدول أعمال التنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة. أما فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي السابع المتصل بمسائل السياسة العالمية، رأى الوفد أن مبادرة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي أطلقتها الويبو ومُوقِّق الويبو (WIPO Match) ينبغي تعزيزها والنهوض بها جنبا إلى جنب مع شراكات الويبو الراسخة بين القطاعين العام والخاص مثل مشروع الويبو المتعلق بالبحث (WIPO Re: Search) واتحاد الكتب الميسرة ومشروع الويبو المتعلق بالتكنولوجيا الخضراء (WIPO Green). ودعم الوفد بشدة توسع الويبو في قواعد بياناتها العالمية ومنتجاتها المتعلقة بالمعلومات والتحليل وأنشطتها العالمية المعنية بالبنية التحتية. وأحاط الوفد بأن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل عبارة عن أداة للتقييم الذاتي ولكن ليس بإمكانه أن يدعم هذه الخطة وفق صياغتها الحالية. فحسباً أحاط في بيانه الافتتاحي اعترض الوفد على الصياغة المقترحة في خطة 2016-2021 التي توحى أن القرار قد أُتخذ بالفعل لقيام الويبو بإدارة وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. وبالإضافة إلى ذلك اعترض الوفد على تصنيف نظام لشبونة بوصفه نظاماً عالمياً للملكية الفكرية، وأحاط بأن الجمعية العامة قررت مواصلة النقاش الخاص بالبيانات الجغرافية من خلال اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. وفي هذا السياق اعتبر الوفد أن النظام العالمي الذي يلي احتياجات جميع الأعضاء قد يتطور. ولذا أعرب الوفد عن الاعتراضات المحددة الآتية المتعلقة بالصياغة الواردة في الخطة المقترحة. ففيما يتعلق بالفقرة هـ 1.1 أحاط الوفد بالجملة الثانية التي تذكر أن المنظمة أدارت 27 معاهدة. وذكر الوفد أن هذا غير صحيح لأن هذا الرقم يشمل على وثيقة جنيف بحكمها معاهدة إدارتها الويبو، في حين لم يكن هناك قرار اتخذته المنظمة لاعتماد هذه المعاهدة أو إدارتها. وقال الوفد إن النقطة الثالثة من الفقرة تفترض بالمثل ضرورة صدور قرار لكي تتمكن الويبو من تنفيذ هذه المعاهدة. وأوضح الوفد أن وثيقة جنيف ينبغي حذفها من هذه القائمة إلى أن يحين موعد تتفق فيه الجمعية العامة وأعضاء اتحاد برن وأعضاء اتحاد باريس على إدارة الويبو للوثيقة على النحو المبين في اتفاقية الويبو. ولاحظ الوفد الإشارة في الفقرة هـ 3.1 إلى نظام لشبونة بوصفه نظاماً عالمياً للملكية الفكرية للمنظمة. واعترض الوفد على هذا التوصيف إذ لم يلتزم سوى ما يزيد على سُدس أعضاء الويبو بقليل باتفاق لشبونة ولم تتخذ المنظمة قراراً بخصوص وثيقة جنيف. وارتأى الوفد أن مناقشة نظام لشبونة ينبغي أن تُنقل إلى فقرة منفصلة بعيداً عن نظم الملكية الفكرية العالمية الحقبة للمنظمة، أي النظم التي اعتمدها المنظمة ككل والتي تتمتع بدعم أوسع نطاقاً. وذكر الوفد أنه بقرأة الرسم البياني 1، ينبغي حذف وثيقة جنيف من قائمة المعاهدات التي تديرها الويبو. واعترض الوفد على الفقرة هـ 5.1 التي أوحى بأن وثيقة جنيف عبارة عن معاهدة اعتمدها المنظمة. وقال إن وثيقة جنيف اعتمدها اتحاد لشبونة، وهو عبارة عن مجموعة من البلدان تمثل أقل من سُدس عضوية الويبو. وأكد الوفد على أنه لا يعترض على تحمل الالتزام بمعاهدات اعتمدها المنظمة ولكنه رأى أن وثيقة جنيف لا تمثل "تعبير الدول الأعضاء الجماعي عن السياسات" على حد قول الفقرة. وأعرب الوفد عن رأيه بأن هذه الفقرة تتجاهل الاعتراضات المتكررة التي أثارها الوفد وأعضاء آخرون في الويبو مفادها أن وثيقة جنيف اتفاق معيب أبرمه اتحاد لشبونة غاضبا الطرف عن اعتراض العديد من الدول الأعضاء وبدون مشورة من اللجنة التنسيقية التابعة للويبو ولا قاعدة العضوية الأوسع. وأحاط الوفد أن الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة هـ 10.1 تشجع فيها الخطة على الانضمام إلى وثيقة جنيف دون الإشارة إلى خيار حماية البيانات الجغرافية من خلال نظام للعلامات التجارية، فضلا عن تكرار هذه الروح في الفقرة الفرعية (1) من الفقرة هـ 7.2. واعترض الوفد على هذه الصياغة وهذا النهج لأنه بداية يعتبر أن الخطة ينبغي ألا تعزز إنفاذ أي اتفاق دون تأييد المنظمة له، وثانيا لا تقترح هذه الصياغة نهجاً متوازناً لحماية البيانات الجغرافية داخل الويبو على النحو المبين في قرار الجمعية العامة الصادر في السنة المنصرمة. وارتأى الوفد أن نظام لشبونة إنما يعزز نهجاً منفرداً تجاه حماية البيانات الجغرافية لا يتيح الفرصة أمام النظم التي تتطلب استخدام مالكي البيانات الجغرافية لها وصيانتها ولا التوسع في استخدامها ولا إنفاذها. وأضاف الوفد أن هذه السمات ليست مجرد سمات لحماية نظام العلامات التجارية بل لا تتبع العديد من نظم تسجيل البيانات

الجغرافية حول العالم نموذج لشبونة، في حين تقترح الخطة في تلك الفقرات أن يصبح هذا النهج المنفرد لنظام لشبونة النموذج المفضل. وفيما يتعلق بالفقرة هـ 2.1 التي أشارت إلى إدارة المنظمة خمسة نظم عالمية للملكية الفكرية، رأى الوفد أنه لا ينبغي أن تشير هذه الفقرة إلى نظام لشبونة الذي اشتمل على إدارة الويبو للبيانات الجغرافية، إذ لم يُتخذ قرار بعد داخل الويبو في هذا الشأن. وعلق الوفد على الفقرة هـ 2.4 قائلاً إن وثيقة جنيف الجديدة ينبغي ألا يشار إليها فيما يتعلق بالنمو المقبل لنظام لشبونة في ظل غياب قرار من الويبو بخصوص إدارة هذه الوثيقة. وفيما يتعلق بالجملة الأخيرة من الفقرة الفرعية (1) من الفقرة هـ 2.7، أعرب الوفد عن وجهة نظره بأن الهدف من وراء وثيقة جنيف لا يزال سابق لأوانه إلى أن تقرر الويبو إن كانت ترغب في إدارة الوثيقة. وأحاط الوفد أيضاً أن الفقرة الفرعية (2) من الفقرة هـ 4.4 تقترح أن تصنيف لوكارنو للتصاميم اكتسى بأهمية متزايدة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة وجود تصنيف دولي للتصاميم الصناعية يعزز القدرة على البحث عن التصاميم الصناعية وفحصها، ومع ذلك رأى الوفد أن تصميم لوكارنو قد يتطلب تعزيزه للوصول إلى هذا الهدف الاستراتيجي. ولم يستطع الوفد التوصية بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021 إلى الجمعيات في غياب حذف الصياغة التي توحى باتخاذ قرار بإدارة وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، وبأن نظام لشبونة نظام عالمي للملكية الفكرية للويبو، فضلاً عن غياب إشارة واضحة بشأن عدم اتخاذ قرار من المنظمة ككل بإدارة وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة.

310. وهنأ وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الرئيس وأعرب عن أمنيته للرئيس بالتوفيق وتقدم كذلك بالشكر إلى المدير العام على تعليقاته. وأحاط الوفد بأن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل سوف تمثل التوجه الاستراتيجي العام للإعداد للميزانيات على مدار الثنائيات الثلاث المقبلة والمتتالية. وعلق الوفد على عدم استيضاحه مدى انخراط الدول الأعضاء في تقديم التعقيبات إلى الأمانة عند وضع مشروع الخطة هذه قبل الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية، فضلاً عن نشر الوثيقة مؤخرًا فقط. ونتيجة لأهمية الوثيقة رأى الوفد أنه لا توجد ضرورة للإسراع في توصية الجمعية العامة بالإحاطة بها، بل ينبغي أن تحصل الدول الأعضاء على الوقت الكافي لتحليل الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021 ومناقشة مشروعها. وفيما يتعلق بتضمين جدول أعمال التنمية في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل قال الوفد إنه من المهم الحصول على نتيجة التقييم الخارجي لتنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية، وهو التقييم المتوقع تسلمه في شهر أكتوبر 2016، بغية تضمينه في الخطة. وفيما يخص عمل الويبو بشأن أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ذكر الوفد بأن دور الويبو فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة قيد النقاش في الوقت الحالي من خلال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، وأنه ينبغي مراعاة نتيجة هذا النقاش في الخطة الاستراتيجية الجديدة للأجل المتوسط.

311. وأقر وفد اليابان بأن وثيقة الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل ليست ملزمة قانونًا. وارتأى الوفد تقطعين أساسيتين في مسار إصدار الخطة الاستراتيجية المقبلة. النقطة الأولى هي التأكد من تشجيع الخطة للتنمية الاقتصادية بناء على استغلال الملكية الفكرية. وأما النقطة الثانية فهي ضمان تحسين الخدمات العالمية للملكية الفكرية المقدمة من الويبو إلى أصحاب المصالح تحسبًا متواصلًا. وأحاط الوفد بأنه بناء على الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل المقترحة من الأمانة كان من المزمع مواصلة زيادة عدد الدول المتعاقدة الأطراف في معاهدة التعاون بشأن البراءات وبروتوكول مدريد واتفاق لاهاي. وذكر الوفد أن اليابان كانت قد اقترحت فيما سبق دعم البلدان النامية للانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات أو نظام مدريد أو نظام لاهاي من خلال تقاسم المعارف والمعلومات المتوافرة لدى اليابان مع هذه البلدان. وأبدى الوفد استعدادة لتوفير الدعم إلى البلدان الراغبة في الانضمام إلى النظم القائمة من قبيل المساعدة التشريعية وتقديم المشورة المتعلقة بالتنفيذ. وكرر الوفد أنه على استعداد للنظر في كيفية قيام حكومة اليابان بدعم البلدان الأخرى وحث الدول الأعضاء على الاتصال بالوفد إن رغبت في التعاون مع اليابان عمومًا.

312. وهنأ وفد فرنسا الرئيس على انتخابه ودعم البيان المقدم من اليونان باسم المجموعة باء. وأعرب وفد فرنسا عن رغبته في العودة إلى جوهر الوثيقة ولا سيما ما ذكرته عن اتحاد لشبونة. وأعرب الوفد عن رضاه التام عن الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات فيما يتعلق بنظام لشبونة. وفي الفقرة 3 في صفحة 13 (من النسخة الفرنسية من الوثيقة) أعرب الوفد عن أسفه لاستشعاره بعض التشاؤم بخصوص كيفية التعامل مع نظام لشبونة، وهو التشاؤم المرتبط بنمو الاتحاد وعدد أعضائه والوضع

المالي للاتحاد، في ظل الجهود الهائلة التي يبذلها أعضاء الاتحاد لحل المشكلات المالية التي يواجهها. ومن منظور تفصيلي لاحظ الوفد احتمال وجود خطأ في الترجمة من الأصل باللغة الإنكليزية إلى اللغة الفرنسية. ففي صفحة 9 من النسخة الفرنسية وضع قوسان عند الإشارة إلى نظام العلامات التجارية. واقترح الوفد استنادًا إلى النسخة الإنكليزية ترجمة أفضل للعبارة المدرجة بين قوسين كما يلي: " ans ce dernier cas, la possibilité d'assurer la protection des indications géographiques par l'intermédiaire du système des marques sera signalée، ورأى أن هذه الصياغة أقرب بكثير باللغة الفرنسية إلى تلك الواردة في النسخة الإنكليزية. وأعرب الوفد أيضا عن رغبته في الرد على التعليقات المقدمة من وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأحاط الوفد بأن اللجنة سمعت عددًا من الآراء التي تبدو وكأنها تشكك في مكانة اتحاد لشبونة، وهي الآراء التي أثبتت في الجمعيات وتم الرد عليها. وظن الوفد أن الوقت الثمين يهدر على تكرار ملاحظات أثبتت في اجتماعات سابقة. ورأى الوفد أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية لم يرغب في اعتبار اتحاد لشبونة اتحادًا محددًا تديره الويبو وبالتالي عدم اعتباره جزء من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وذكر الوفد أنه بموجب المادة 4 (2) من اتفاقية الويبو لسنة 1967 جاء النص صراحة على أن الويبو تدير الاتحادات التي تتأسس بموجب اتحاد باريس. وذكر الوفد أن هذا هو الوضع في حالة اتحاد لشبونة وأنه على هذا ينبغي أن تديره الويبو بموجب هذا التعريف. واتفق المؤتمر الدبلوماسي الذي عُقد في مايو 2015 تحت رعاية المنظمة على أساس اتفاقية سنة 1967 وعلى أساس الحقوق السيادية لأعضاء اتحاد لشبونة على وثيقة جنيف لاتحاد لشبونة. وأضاف الوفد أن المراقبين، أي الدول غير الأعضاء في اتحاد لشبونة، شاركت مشاركة كاملة في صياغة هذه الوثيقة المعدلة، مع عدم امتلاكها الحق في التصويت، ودعت جميع الوفود إلى فحص محاضر اجتماعات الأفرقة العاملة ومحاضر المؤتمر الدبلوماسي نفسه لتوضيح المشاركة الكاملة لهؤلاء المراقبين في النقاش. وذكر الوفد أن المادة 21 من وثيقة جنيف أوضحت أن الوثيقة جزء من اتحاد لشبونة، ونصت المادة 22 (1) على أن الأطراف المتعاقدة أعضاء في الجمعية نفسها شأنهم شأن أعضاء اتحاد لشبونة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه في حالة وجود أي شكوك فمن الواضح أن وثيقة جنيف اعتمدت صراحة بوصفها مراجعة لاتفاق لشبونة، وأن من قام باعتمادها هم أعضاء اتحاد لشبونة. وعلى هذا، فالوثيقة تخضع للمادة 30 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، ومن وجهة نظر القانون الدولي جاءت أي تغييرات على اتحاد لشبونة نتيجة لهذه الوثيقة بنفس الطريقة المتبعة في حالة اتفاق مدريد. وشدد الوفد على أن اتحاد لشبونة تديره الويبو وسيظل كذلك. ومن وجهة نظر فرنسا أصبحت الملاحظات التي أوردها وفد الولايات المتحدة الأمريكية رفضا لهذه الوثيقة بناء على إشارتها إلى إدارة الويبو لوثيقة جنيف ملاحظات عديمة الأساس.

313. وشكر وفد سويسرا المدير العام على صياغته الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2016-2021، ودعم الخطة الاستراتيجية المقترحة ما دامت رؤية متوازنة للسنوات المقبلة. ورأى الوفد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل سوف تفيده في توجيه عمل المنظمة في السنوات المقبلة وسوف تعزز من إدارتها دون أن تكون اقتراحًا أصم لا مرونة فيه. وعلق الوفد أهمية قصوى على الأهداف الاستراتيجية الأولى والثاني والرابع والسابع، بوصفها تحتل الصدارة من عمل الويبو. ورأى الوفد أن الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل صك مفيد للغاية على المستوى الرفيع، ويمكن أن تشتمل بالطبع على عرض تفصيلي للعمل الذي اضطلعت به الويبو. وردًا على الوفود التي وجدت ما يثير القلق في هذه الخطة، لاحظ الوفد أن القرار المقترح هو الإحاطة بهذه الخطة الاستراتيجية. وذكر الوفد ببيان المدير العام الذي قال فيه إن هذه الخطة ليست ملزمة بأي صورة، مقارنة بالبرامج والميزانيات لفترة السنتين. ولذا اقترح الوفد على تلك الوفود أن تواصل اللجنة عملها على النحو الآتي: في حالة وجود عناصر في الوثيقة لا يمكن للوفد إقرارها يوضح محضر الاجتماع هذا الخلاف، ثم يشير الوفد المعني إلى هذه الاعتراضات في المستقبل دون حاجة إلى تغيير محتوى الوثيقة WO/PBC/25/18. واقترح الوفد كذلك أنه إن لم تكن الإشارة في محضر الاجتماع كافية لإرضاء الوفود التي أعربت عن انشغالها، يمكن أن تتناول هذه الانشغالات بالطريقة المتبعة سابقًا في سنة 2010 في وضع مشابه. ولذا رأى الوفد إرفاق بيانات الوفود بالخطة الاستراتيجية هذه على هيئة مرفق، ما يعني أنها سوف تظل بارزة وسوف تكون موضع مراعاة في المستقبل. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتيح هذا الاقتراح الفرصة للجنة للسير قدما إلى الإحاطة بالخطة الاستراتيجية دون تغيير صياغة الوثيقة WO/PBC/25/18.

314. ودعم وفد البرتغال التعليقات المقدمة من وفد فرنسا وأعرب عن رغبته في إضافة بعض التعليقات. وأكد الوفد ردًا على التعليقات التي أوردتها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل على الطابع العالمي لنظام لشبونة لدرجة أن العديد من الآليات القانونية استُحدثت بالفعل بموجب وثيقة جنيف، وأتاحت هذه الآليات إمكانية نفاذ عدد أكبر من أعضاء الويبو إلى الحماية بموجب نظام البيانات الجغرافية. وذكر الوفد أن العالمية لا تستتبع بالضرورة انضمام جميع بلدان الويبو إلى هذا النظام. فهذا النظام عالمي بالنسبة لتلك البلدان التي بها مفهوم قانوني محمي بموجب هذا الاتفاق الذي يشكل جزء من القانون المحلي فيها، وأضاف أن لكل بلد مطلق الحرية أن تتبنى هذا التصور القانوني. وكرر الوفد أن وثيقة جنيف ليست معاهدة جديدة بل هي تجديد لمعاهدة قائمة بالفعل، ولهذا السبب فهي مفتوحة أمام جميع الأعضاء الحاليين، الأمر الذي لا يمنع مع ذلك مشاركة جميع الأعضاء في المناقشات ولهذا السبب ينبغي أن تديرها الويبو.

315. ولم يكن لدى وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) تعليق جديد ولكنه دعم المواقف والتعليقات المقدمة من وفدي فرنسا والبرتغال فيما يتعلق باتحاد لشبونة ووثيقة جنيف لاتحاد لشبونة.

316. ودعم وفد أستراليا البيان المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بحذف الإشارات إلى زيادة عضوية وثيقة جنيف في الفقرة الفرعية 1.10 (2) و 2.7 (1) من الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط.²

317. ودعم وفد هنغاريا موقف وفود فرنسا والبرتغال وسويسرا والحجج التي قدموها.

318. ولاحظ الرئيس أن اللجنة وصلت إلى مرحلة تؤيد فيها الوفود بيانات بعضها البعض بدلا من مناقشة جوهر الوثيقة. وارتأى الرئيس أن هذا وقت مناسب لدعوة المدير العام للتقدم بتعليقاته على الملاحظات التي أثارها مختلف الدول الأعضاء.

319. ولاحظ المدير العام أن وفداً واحداً فقط هو الذي توجه بسؤال محدد إلى الأمانة وهو وفد كندا فيما يتعلق بالإشارة في الوثيقة إلى تأسيس أكاديميات خاصة بالملكية الفكرية. ورأى المدير العام أن النص أو صياغة النص ربما يعترهما بعض الغموض. وأشار إلى الفقرة 3.7(5) في صفحة 15 من النسخة الإنكليزية، وهي الفقرة التي تنص على ما يلي: "والمضي في تطوير الأكاديمية بوصفها مركز امتياز لتكوين الكفاءات ومواصلة التركيز على التعليم عن بعد والتعاون مع الجامعات والهيئات الوطنية في التنظيم المشترك لبرامج الماجستير والمدارس الصيفية وإنشاء مراكز تدريبية بشأن الملكية الفكرية في الدول الأعضاء." وشرح المدير العام أن المقصود ليس إنشاء أكاديمية للتدريب على الملكية الفكرية تابعة للويبو، بل مواصلة المشروع الناجح الذي أُجري بموجب جدول أعمال التنمية، ووفقا له كان على الأمانة أن تساعد البلدان على إنشاء هذه الأكاديميات. وأوضح المدير العام أن هذه الأكاديميات تديرها الدولة العضو المعنية بإدارة كاملة، وأنها ليست مؤسسات تابعة للويبو. وتعاونت الويبو بالطبع مع تلك المؤسسات وقدمت لها المساعدة التقنية لتأسيسها. وأوضح المدير العام أن المنظمة لا تخطط لإنشاء أكاديميات تابعة للويبو في شتى بقاع العالم. وبعيدا عن هذا السؤال، أحاط المدير العام بتقديم الوفود بالعديد من التعليقات وبأنه سوف يذكر ملاحظات موجزة ردًا عليها. بداية رأى المدير العام أن المسألة هي مستوى التفصيل الذي تفتقر إليه وثيقة لها هذا الطابع. وكرر المدير قوله إنها ليست برنامجًا وميزانية ولكن الغرض منها تحديد الإجراءات التي ترمع الأمانة اتخاذها عند إدارة البرنامج. وأنها تحدد التوجهات الاستراتيجية التي تسترشد بها هذه الإجراءات، وأن هذه الإجراءات سوف تعتمدها الدول الأعضاء كل على حده عند اعتماد البرنامج والميزانية للشئانية ذات الصلة. وارتأى المدير العام أن العديد من الوفود قدمت تعليقات تفصيلية أعربت فيها عن رغبته في صياغة مستفيضة أو الإشارة إلى بنود في البرنامج أو الإشارة إلى برامج سابقة لم تُذكر تحديداً في الخطة. وقال المدير العام إن الأمانة كانت تهدف بوضوح إلى طرح الخطة على مستوى رفيع ألا وهو مستوى التوجه والتوجيه دون أن تلتفت إلى النقاط المحددة في المحتوى. وأعرب المدير العام عن شكه أنه سيكون من المفيد الخوض في جميع التعليقات واحدا تلو الآخر ومحاولة الرد عليها، ولكنه ذكر أن الأمانة تفهمت التعليقات المقدمة. وأكد المدير العام على أن كل التعليقات كلها أُحيط بها بعناية وأنها سوف تنعكس في التقرير بل وسوف يُسترشد بها

² ترد التعليقات الواردة لندرج في مرفق الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل في الوثيقة A/56/10 Add.

بخصوص الخطة وأثناء تطبيقها على مدار السنوات الست المقبلة. وأشار المدير العام إلى أن المسألة الكبيرة التي يبدو بشأنها انقسام ملحوظ هي اختلاف وفد الولايات المتحدة من ناحية مع عدد من الوفود الأخرى من الناحية الأخرى بشأن وضع اتفاق لشبونة. ولم ير المدير العام أن حل هذه المسألة بعينها ممكن في سياق الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، إذ لا يمكن اتخاذ قرار ملزم من خلال الخطة. وطمأن المدير العام الدول الأعضاء بشأن فهم الأمانة التام لمختلف الحجج التي سيقت ولمواقف الوفود وأن هذا سوف ينعكس في التقرير الصادر عن الاجتماع. وأحاط المدير العام أن الأمر متروك برمته إلى الرئيس لاتخاذ قرار بشأن كيفية التعامل مع هذه التعليقات ولكن لاقت الاقتراحات المقدمة من وفد سويسرا ترحاباً في رأيه. وذكر المدير العام بأن اللجنة مرت بتجربة مشابهة في المرة السابقة التي اعتمدت فيها خطة 2010، حيث كانت هناك اقتسامات بخصوص عدد من العناصر في نص الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط. وكان الموقف الذي تم التوصل إليه في نهاية المطاف هو الإحاطة بتعليقات جميع الوفود بعناية، والحفاظ على مواقفهم تجاه هذه التعليقات، ثم إرفاقها بالخطة حيث يفهم كل وفد المواقف الخاصة بمختلف الوفود الأخرى فيما يتعلق بالبنود التي لم تشهد توافقاً عليها. واقترح المدير العام اتباع هذا الأسلوب للسير بالمسألة قدماً، ولكنه قرر أن الأمر راجع إلى الدول الأعضاء بشأن الطريقة التي يرغبون في السير بموجبها.

320. وشكر الرئيس المدير العام على ملاحظاته وتعليقاته وسأل ما إذا كان أي من الوفود يرغب في أخذ الكلمة بالنظر إلى ما قاله المدير العام.

321. وشكر وفد اليونان المدير العام وكان له تعليقين فيما يتعلق بالإشارة إلى أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ جدول أعمال التنمية. ففيما يتعلق بجدول أعمال التنمية اعتبرت المجموعة بآء أهمية جدول أعمال التنمية للهدف الاستراتيجي الثالث ورأت هذا الأمر منعكساً بشكل مناسب في الخطة. وفيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة لاحظت المجموعة أن فترة الخطة الجديدة تتزامن مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة ومع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ورحبت المجموعة بتنفيذ الخطة بهدف كفاءة المساهمة الفعالة من المنظمة وبموجب ولايتها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع مراعاة الابتكار على وجه الخصوص في ظل الهدف التاسع من أهداف التنمية.

322. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية وفد سويسرا على اقتراحه اتباع اللجنة نفس النهج الذي انتهجته في عام 2010، وشكر المدير العام على تذكير اللجنة بالمسار المتبع. وأشار الوفد أنه اختصر بيانه الذي قدمه شفاهياً مقارنة بما كان قد أعدّه كتابة، وأضاف أنه إن قررت اللجنة اتباع المسار المقترح، فإن الوفد يرغب في أن تُتاح له الفرصة لكي يقدم بياناً مكتوباً في الوقت المناسب به قدر أكبر من التفصيل مقارنة بالبيان الذي تقدم به أثناء الاجتماع.³

323. ودعم وفد فرنسا الاقتراح المقدم من وفد سويسرا، واعتبره معقول للغاية.

324. وبالنظر إلى عدم وجود تعليقات أخرى من القاعة بشأن الوثيقة، تلا الرئيس فقرة قرار معدلة. ولم تتقدم الوفود بأي تعليقات وتم اعتماد القرار. ودعا الرئيس الوفود التي رغبت في إرفاق وجهة نظرها بوثيقة الخطة إلى تقديمها إلى الأمانة في أقرب فرصة ممكنة.

325. إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ ناقشت الوثيقة WO/PBC/25/18 أوصت بإحاطة جمعيات الدول الأعضاء بالويو بالخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويو) 2016-2021 وبالإحاطة أيضاً بالتعليقات المقدمة من الدول الأعضاء على الوثيقة حسبما ترد في مرفق الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط.

³ ترد التعليقات الواردة لتدرج في مرفق الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل في الوثيقة A/56/10 Add.

البند 15: اقتراح بشأن التزامات نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

326. اعتمدت المناقشات على الوثيقة WO/PBC/25/15.

327. ودعا نائب الرئيس الأمانة إلى تقديم بند جدول الأعمال والوثيقة ذات الصلة.

328. وعرضت الأمانة الوثيقة مشيرة إلى أنها قد تم إعدادها استجابة للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثالثة والعشرين ثم قدمت نسخة محدثة في الدورة الحالية للجنة تتضمن التقدم الذي قامت بإحرازه مجموعة العمل المعنية بالمسؤولية عن نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتي شكلتها لجنة رفيعة المستوى المعنية بإدارة المجلس التنفيذي الرئيسي. وكما أشار المدير العام، فإن ذلك يمثل عنصراً هاماً في مناهج العمل التي تتبعها الويبو وأن المنظمة قد قامت بمواءمة نفسها تماماً مع منظومة منظمات الأمم المتحدة وعملها في هذا الأمر. وتم التأكيد على أن الوثيقة قد اختتمت باعتبارها رئيسية طرحت حول المنهج الذي يجب اتباعه فيما يتعلق بإدارة واحتواء التكاليف المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. ومن بين تلك الاعتبارات هو حاجة الويبو إلى الإقرار بأن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يمثل جزءاً هاماً من حزمة المزايا المقدمة للعاملين، والتي يجب أن تكون تنافسيه مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. وقد حققت الويبو تقدماً ضخماً في تمويل هذا الالتزام من خلال أرصدة وضعت جانباً لتغطي 64.79% من التزامات مزايا الموظفين طويلة المدى منذ 31 ديسمبر 2015، والتي يجب استثمارها وفقاً للسياسة التي اعتمدها الدول الأعضاء في عام 2015 والمتعلقة باستثمار النقد الاستراتيجي. وكانت الويبو مدركة للغاية للحاجة إلى أن تظل ملتزمة بجهود مجموعة العمل التي كانت تشارك فيها بدأب. وقد تم تسليط الضوء على أحد الجوانب الإيجابية الأخرى للمشاركة في عمل مجموعة العمل والتي تمثلت في المزايا المكتسبة من خلال جمع بيانات جماعية من خلال دراسات وتحليل البيانات ذات الصلة، وهو أمر يعد باهظ التكلفة إذا ما قامت به كل منظمة على حدة. وعبرت الأمانة أيضاً عن رغبتها في أن تنتهز تلك الفرصة لعمل قائمة، لصالح لجنة البرنامج والميزانية، بمجموعة شاملة من المبادرات التي قامت بها الويبو خلال السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق بالالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وقد تم إعدادها استجابة لاستفسارات من بعض الوفود التي أشارت إلى أنها تريد أن ترى ملخص لكل ما تم القيام به. وقد تم تسليط الضوء على العناصر الأساسية كما يلي. أولاً، أقرت الويبو بخضم 6% من الراتب قبل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية توقعاً للمسؤولية غير الممولة. وفي عام 2012، قامت الأمانة بطرح اقتراح لإنشاء كيان منفصل لإدارة تلك الأرصدة، لكن هذا الأمر لم يلق موافقة في ذلك الحين. وفي عام 2013، اقترحت الأمانة إنشاء حساب منفصل ينحى جانباً أرصدة لصالح التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، الأمر الذي قوبل بموافقة الدول الأعضاء. وكانت الويبو من بين أوائل المنظمات التي انضمت إلى مجموعة عمل شبكة التمويل والميزانية وظلت نشطة بها منذ ذلك الحين. وفي عام 2014، اقترحت الأمانة سياسات استثمار منقحة تضمنت اقتراح باستثمار أرصدة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس دراسة أقرتها الدول الأعضاء. وكانت لجنة العمل المعنية بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تقترح إجراء مفاوضات شاملة مع مقدمي خدمات التأمين للمنظمات، بينما قامت الأمانة في واقع الأمر بتحقيق تقدم ضخم في هذا المجال حتى على مستوى المنظمات المنفردة، مع التركيز على التفاوض وإعادة التفاوض بشأن العقود مع مؤسسة سينييا، وهي مؤسسة تقديم خدمات التأمين الجماعية. وأوضحت المقارنات التي جرت مع الهيئات الأخرى أن الويبو قد تكون قد نجحت في الحصول على أسعار أفضل وأن آخر مفاوضاتها قد أدت إلى انخفاض يقدر بحوالي 2.6% في أقساط التأمين. وتمت الإشارة أيضاً إلى أن أحد محركات التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والتكلفة هي مدى إسهام المنظمات (مقابل العاملين) في تكلفة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وبناء على المقارنة بالهيئات الأخرى فقد أتت الويبو أسفل القائمة، وكانت أقل المنظمات سخاء فيما يتعلق بالنسبة التي تساهم المنظمة بها في التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة.

329. وهناً وفد تشيلي، بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، الويبو على النتائج المالية التي حققتها في عام 2015. وعبر الوفد عن سروره لإحاطته علماً بأنه تم تحقيق فائض قدره 33.3 مليون فرنك سويسري في عام 2015، وهو ما أدى إلى وصول الاحتياطي إلى 279 مليون فرنك سويسري في نهاية العام، وهو ما كان يمثل نتيجة إيجابية. وبالرغم من ذلك، ألقى الوفد الضوء على إدراكه لمستوى الالتزامات وخاصة تلك التي تتعلق بالالتزامات نظام الرعاية الصحية بعد

انتهاء الخدمة. ولأن هذا التحدي كان يواجه كل منظمة في منظومة الأمم المتحدة في الوقت الحالي، حث وفد تشيلي الويبو على الاستمرار بالمشاركة بصورة نشطة في مجموعة العمل التي أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن نظام الرعاية الصحية بعد انتهاء الخدمة. وقد شعر الوفد بالامتنان إزاء التقرير الذي أعده المدير العام في بداية الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية وعبر عن أمله في أن يستمر المنهج الذي تم تطبيقه في متابعة هذا العمل في الاتجاه الصحيح وفقا لرأي الوفد. وقد عبر الوفد عن امتنانه بسبب التقرير الذي قدمته الأمانة وخاصة بسبب وصف التدابير التي تم اتخاذها. وحث الويبو على الاستمرار في اتخاذ تدابير من أجل احتواء أو تقليل مستوى هذا الالتزام بصفة خاصة.

330. وأحاط وفد المكسيك علما بالتقرير المتضمن في الوثيقة WO/PBC/25/15. وأشاد الوفد بالعمل الذي قامت به الويبو في محاولة للتعامل مع التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة والجوانب المختلفة لهذا الأمر، والإدارة المالية ومراقبة الخدمات الصحية، وإنشاء حساب خاص لإدارة نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والتمويل الجزئي للالتزامات والقيام مؤخرا بوضع سياسة استثمار خاصة بنظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وأعرب الوفد عن تأييده الكامل للبيان الذي ألقاه وفد تشيلي، وأحاط علما بأن نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة كان يمثل مشكلة وتحدي يواجه منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وأحاط الوفد علما بأن الالتزامات المالية قد قدرت في أمانة الأمم المتحدة بحوالي 8 مليار دولار أمريكي. وأعرب الوفد عن تأييده لاقتراحات لجنة عمل الأمم المتحدة المتعلقة بدراسة كافة الإجراءات المتعلقة بخفض التكلفة المتعلقة بنظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ورحب بالعمل التحليلي المستمر الذي قامت به مجموعة العمل. وقد أدرك الوفد المرحلة المتقدمة للعمل الجماعي الذي قامت به مجموعة العمل، وخاصة في جنيف. وقد رأى الوفد أن ذلك سوف يؤدي، من وجهة نظره، إلى توفير قوة تفاوض أفضل عندما يتعلق الأمر بمراجعة عقود التأمين وأخذ الخطط والظروف الوطنية في الحسبان. وكان هذا الحال بالنسبة لكندا والمملكة المتحدة. ومن وجهة نظر الوفد، فإن ذلك سيوفر فرصا أفضل للتنسيق وسيؤدي إلى زيادة الدخل وخفض مستويات العمولات. وحث الوفد الأمانة على الاستمرار في المشاركة بفاعلية في التحليل ومناقشات مجموعة العمل، والعمل وفقا للقرار الذي قامت لجنة البرنامج والميزانية باتخاذها في عام 2015. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، حث الوفد على تحديد اتخاذ إجراء محدد في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية من أجل جعل نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة فعالا وتقليل تكلفته. وأكد على أنه توقع أن تقوم الأمانة بالعمل في كافة الأوقات وفقا لتوصيات مجموعة العمل. وكما فهم الوفد فإن مجموعة العمل سوف تقوم بتقديم نتائج تفويضها الممتد في مارس 2017 في الدورة المستأنفة للجنة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن المؤسف بالرغم من ذلك أن الجمعية لن تقوم بالضرورة باتخاذ قرار في هذا الشأن. وقد كانت مسألة نظام الرعاية الصحية بعد انتهاء الخدمة مسألة قد تمت مناقشتها في نيويورك لعدة سنوات. وكان الوفد إيجابيا حيال النتيجة لكنه كان يمتنى في نفس الوقت ضمان صياغة القرار، بغض النظر عما يمكن أن يحدث في نيويورك، بطريقة تعكس قيام الأمانة بعرض تدابير محددة في الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية. ورأى أن تلك التدابير سوف يتم تنسيقها مع المنظمات الأخرى التي تتخذ من جنيف مقرا لها. وبينما تفهم الوفد الرؤية ووجهة النظر التي عبر عنها المدير العام في بداية اجتماع اللجنة، ووافق على مميزات، عبر الوفد عن رغبته في أن تقوم المنظمات التي تقع مقراتها في جنيف بالعمل بصورة متسقة، بغض النظر عن القرار الذي قد تتخذه أو لا تتخذه الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

331. وعبر وفد السويد عن شكره للأمانة على الوثيقة والعرض، وأحاط علما بأن نظام الرعاية الصحية بعد انتهاء الخدمة يمثل تهديدا للاستقرار المالي لمنظومة الأمم المتحدة، ورحب الوفد بتقديم مزيد من المبادرات المناقشة الأمر بصورة شفافة، من وجهة نظر تتعلق بالكفاءة، ومن وجهة نظر تتعلق بإدارة النواحي المالية، لتقليل التكلفة المستقبلية. ورأى الوفد أنه من المهم بالنسبة للأمانة أن تتناول المسألة داخليا، مع المشاركة في نفس الوقت في مجموعة عمل نظام الرعاية الصحية بعد الانتهاء من الخدمة الخاص بشبكة التمويل والميزانية. ومن أجل الاستعداد للتحديات المستقبلية، وبما يتماشى مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، أشار الوفد إلى أن منظمة التجارة العالمية قد بدأت مثل هذا المشروع بالفعل. ورأى الوفد أن هذا الأمر يمثل أمرا حساسا، ومن المهم العمل عليه بصورة تتميز بالشفافية من أجل تحقيق نتائج مقبولة بالنسبة لكافة الأطراف.

332. وعبر وفد كندا عن شكره للأمانة على إعدادها للوثيقة، وعلى جهودها المستمرة في هذا الأمر. وقد شعر الوفد بالامتنان بصورة خاصة على المعلومات التي وردت في الفقرة 14 من الوثيقة، وحث على ممارسة الحرص وإتباع منهج يجب تطبيقه، من وجهة نظره، على المنظومة بأكملها عندما يتعلق الأمر بالتكاليف في النظام العام.

333. وعبر وفد سويسرا عن شكره للأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/25/15. ومن وجهة نظره، كان من المهم تناول الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد الانتهاء من الخدمة، وقد سلطت الوثيقة الضوء على العملية التي تجري في منظومة الأمم المتحدة بأكملها. ورحب الوفد بالمشاركة الفعالة للأمانة في مجموعة العمل التي كانت تحاول التعامل مع مشكلة التزامات نظام التأمين الصحي بعد الانتهاء من الخدمة، وشجع الأمانة على الاستمرار في المشاركة. ورأى الوفد أن ذلك سيساعد على تحقيق تقدم في المجموعة وسيؤدي إلى التوصل إلى استنتاجات سريعة. وعبر الوفد أيضا عن شكره للأمانة على المعلومات الإضافية التي قدمتها فيما يتعلق بالتدابير التي تم اتخاذها بالفعل للتعامل مع المشكلة، والتي بدت مفيدة للغاية. ولأن العمل على تلك المسألة بعينها كان مستمرا في منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وكان من المتوقع أن ينتهي قريبا، فقد رأى الوفد أنه قد يكون من المفيد أن تقوم الدول الأعضاء بالويبو بنظر المسألة مرة ثانية في دورة لجنة البرنامج والميزانية في عام 2017. وسوف يعطي ذلك الفرصة للدول الأعضاء لنظر المسألة معا في ظل النتائج التي كانوا يأملون في الحصول عليها من الوقت الحالي وحتى ذلك الوقت.

334. وعبر وفد البرازيل عن شكره للأمانة على العمل المتعلق بنظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة. وكان أمرا مهما فيما يتعلق بالآثار الفردية والآثار المتعلقة بالمنظومة بأكملها. وأيد الوفد التدابير المتعلقة بالحصافة المالية والتخصيص الكفء للموارد، وعبر عن شكره للأمانة على المشاركة في مجموعة عمل التأمين الصحي بعد الانتهاء من الخدمة. ورأى الوفد أنه على الأمانة تطبيق المزيد من تدابير تقليص التكلفة وزيادة الكفاءة، مثل القيام بالتفاوض الجماعي مع مقدمي الخدمات. ومن ناحية أخرى، أشار الوفد إلى أنه من المهم أخذ احتياجات الموظفين والمنظمة في الحسبان. وكان ذلك يتعلق بجاذبية الخدمة التي تصاحب توظيف العاملين المؤهلين والتي تجعلهم يفضلونها على فرص العمل الأخرى، وهو ما سوف يوفر كفاءات للمنظمة. وكما تمت الإشارة في الوثيقة، أكد الوفد على أن العديد من الموظفين غير قادرين على الانضمام إلى نظم التأمين الصحي الأخرى بسبب الصفات الخاصة لمسيرة العمل الدولية. بالإضافة لذلك، أكد الوفد على أن الدول الأعضاء يجب أن تأخذ في الحسبان أن وجود آلية تأمين صحي كافية بالنسبة للعاملين في الويבו هو أمر ذو أهمية كبرى فيما يتعلق بعملية التوسع في شبكة المكاتب الخارجية. ومن وجهة نظر الوفد، فإن اللجنة يجب أن تتناول تلك المناقشة بعناية.

335. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن شعوره بالامتنان على تلقي معلومات حول التزامات نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وأيد فقرة القرار المقترحة. وأشار إلى أن الحاجة إلى العثور على موارد لتمويل التزامات نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة يمثل تحديا يواجه غالبية المنظمات الدولية. وتواجه الويبو هذا التحدي أفضل من أي منظمات أخرى. وأشار الوفد إلى أنه بالرغم من أن المعايير المحاسبية الدولية تطالب بالإفصاح عن إجمالي مبلغ الالتزامات الخاصة بنظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، فإن تلك المعايير لم تفرض وجوب تمويل الالتزامات على الفور. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن الخيارات التي قدمتها مجموعة عمل نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة قد وفرت فرصا لاحتواء التكاليف وتعزيز كفاءة طريقة إدارة الأصول. وأيد بقوة جهود الويبو الرامية لدعم التزامات نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وأشار إلى أنه بالمقارنة بالعديد من منظمات الأمم المتحدة الأخرى، فإن الويبو كانت أكثرها وفاء بالتزاماتها. وتطلع الوفد إلى الحصول على معلومات محدثة في المستقبل حول هذا الأمر.

336. وعبرت الأمانة عن شكرها لكافة الوفود التي اعتلت المنصة لدعم عمل الويبو في هذا الصدد. وأكد على أنه كان من المتوقع أن تتوصل مجموعة العمل إلى بعض الاستنتاجات في مارس من العام التالي، وهو أمر كانت الأمانة تقوم بمتابعته عن كثب بل كانت، كما تم الإشارة، تشارك مجموعة العمل فيه بصورة نشطة. وسوف تقوم الأمانة بتقديم معلومات محدثة لتنظرها لجنة البرنامج والميزانية في العام التالي.

337. وأكد وفد المكسيك على أنه من أجل ضمان استمرار الحوار حول موضوع نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وإحافا بما أشارت إليه الأمانة، كان يبدو من المهم أن يتم اتخاذ قرار يعكس الحاجة لاتخاذ بعض التدابير التي سوف تطرح على لجنة البرنامج والميزانية في عام 2017، بناء على نتائج عمل مجموعة العمل، والتي يجب أن تكون جاهزة في هذا الوقت. وكان لدى الوفد اقتراح موجز حول نص القرار الذي اقترحت أن تقره، أو عرضت أن تقوم بالاتصال بالأمانة لصياغة النص ثم تعود إلى الدول الأعضاء بالاقترح.

338. وطالب نائب الرئيس من وفد المكسيك بتلاوة اقتراحه.

339. وأشار وفد المكسيك إلى أنه سيقوم في الأساس بالاحتفاظ بنفس النص كما ورد في مشروع القرار، لكنه سوف يقوم بتقسيمه إلى فقرتين كما يلي: "توصي لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات العامة للدول الأعضاء بالويبو والاتحادات، كل بحسب اختصاصها، بمطالبة الأمانة باستمرار المشاركة في مجموعة عمل نظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة الخاصة بشبكة التمويل والميزانية. ثانيا، تطالب الأمانة بمراقبة الاقتراحات الخاصة التي يقوم بتقديمها الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والسبعين، وتقديم تدابير ملموسة إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين وفقا لذلك".

340. وطلب نائب الرئيس من وفد المكسيك تقديم نسخة مكتوبة من اقتراحه حتى يمكن توزيعها على كافة الوفود لدراستها قبل عرضها على الاجتماع لتبنيها.

341. وأعلن نائب الرئيس أن الأمانة قد قامت بتوزيع فقرة القرار المعدلة وقرأت الاقتراح.

342. وأشار وفد كندا إلى أنه يحتاج للمزيد من الوقت لمراجعة مشروع القرار.

343. وقام الرئيس في اليوم التالي بتقديم مشروع القرار المعدل، والذي كان وضع النص الخاص به نتاج سلسلة من المشاورات غير الرسمية التي قامت بها الوفود المعنية. وتساءل الرئيس عما إذا كان لدى الوفود أي اعتراضات على النص المنقح. ولم تكن هناك اعتراضات وتم اعتماد القرار.

344. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعيات العامة للدول الأعضاء في الويبو والاتحادات، كل بحسب اختصاصها، بأن تطلب من الأمانة ما يلي:

"1" الاستمرار في المشاركة في مجموعة عمل نظام التأمين الصحي بعد الانتهاء من الخدمة التابعة لشبكة التمويل والميزانية.

"2" متابعة الاقتراحات التي يقدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الواحدة والسبعين، وبناء على تلك الاقتراحات، القيام بطرح تدابير ملموسة على لجنة البرنامج والميزانية في دورتها السادسة والعشرين، مع التذكير بعضوية الويبو في المنظومة العامة للأمم المتحدة.

البند 16: استعراض منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية بحسب كل اتحاد

345. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/25/16 (استعراض منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية بحسب كل اتحاد).

346. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم البند 16 من الأجندة، والوثيقة.

347. وأوضحت الأمانة أن البند 16 من الأجندة يتعلق باستعراض منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية بحسب كل اتحاد. وقد قُدم الاستعراض إلى لجنة البرنامج والميزانية بناء على الطلب المقدم من الدول الأعضاء في جمعيات أكتوبر 2015.

وقالت إن الاستعراض يتناول تخصيص إيرادات المنظمة ونفقاتها للاتحادات التابعة لها، وأشارت إلى أنها أجرت استعراضاً ودراسة شاملين امتثالاً لقرار الدول الأعضاء؛ بغية التوصل إلى طرائق بديلة ممكنة لتوزيع الإيرادات والنفقات على الاتحادات. وأضافت أنه جرى الاضطلاع بهذا العمل من خلال تعاون مُكثَّف وشامل لعدة قطاعات مع مكتب المراقب المالي، ومكتب المستشار القانوني، وجميع القطاعات الموضوعية، فضلاً عن الاستعانة بمخبر خارجي متخصص في تحليل التكاليف من شركة محاسبة مرموقة. وأفادت بأن طرائق التخصيص البديلة نشأت من مصدرين رئيسيين: تحليل شامل لمبادئ تخصيص التكاليف، وتحليل مفصّل للأنشطة التي اضطلعت بها البرامج للمساهمة في تحقيق نتائج المنظمة، مع مراعاة الإطار التنظيمي الأساسي. وفي ضوء المقارنات مع المنهجية الحالية وتعدد الموضوع، فإنها تود تقديم مقدمة موضوعية. وأشارت، في هذا الصدد، إلى أن المنهجية الحالية مطبقة منذ عام 2007، وعلى هذا فقد سبقت إنشاء الإدارة القائمة على النتائج في المنظمة، وشكلت جزءاً لا يتجزأ من البرنامج والميزانيات المتعاقبة التي أقرتها الدول الأعضاء. وأضافت أيضاً أن الويبو قدمت ميزانيتها بحسب النتائج وبحسب البرامج وبحسب الاتحادات وفقاً للقواعد واللوائح المالية. ورغم عرض الميزانية، منذ الثنائية 13/2012، استناداً إلى النتائج، فإن تخصيص النفقات للاتحادات لم يستفد استفادة كاملة من المعلومات المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج. ومضت تقول إن الطرائق البديلة التي تناولتها الوثيقة WO/PBC/25/16، فيما يتعلق بالإيرادات، عُرضت في السيناريوهين 1 و 2 في الوثيقة. وتبين فيها، في جانب الإيرادات، أن التغيير الوحيد الذي طرأ على السيناريو 1 بالمقارنة مع المنهجية الحالية يتعلق بتخصيص إيرادات مركز التحكم والوساطة للاتحادات الممولة من الاشتراكات، وذلك استرشاداً بتقييم مفاده ارتباط هذه الإيرادات ارتباطاً وثيقاً باتفاقية باريس. وفيما يتعلق بالسيناريو 2، أكدت أنه إضافة إلى تخصيص إيرادات مركز التحكم والوساطة على غرار السيناريو 1، تُخصص الإيرادات المتنوعة حسب الدعم النسبي الذي يقدمه كل اتحاد للبرامج المدرة للإيرادات، بينما تُوزَّع هذه الإيرادات في المنهجية الحالية بالتساوي على جميع الاتحادات. وفيما يتعلق بالنفقات، قالت إنه تم الإبقاء على فئات النفقات الأربع، وهي: "نفقات الاتحادات المباشرة"، و"نفقات الاتحادات غير المباشرة"، و"النفقات الإدارية المباشرة"، و"النفقات الإدارية غير المباشرة". وقد حُدِّدت هذه الفئات وجرى توضيحها ببعض الأمثلة في الفقرة 18 من الوثيقة. وأردفت أنه جرى تخصيص نفقات الاتحادات المباشرة في كلا السيناريوهين بصورة متماثلة استناداً إلى المعلومات المتوفرة للمنظمة بشأن الإدارة القائمة على النتائج، بوصفها جزء من نظام الويبو لإدارة الأداء المؤسسي. وأوضحت أنه جرى تخصيص النفقات الإدارية المباشرة استناداً إلى المعدلات العددية النسبية، الذي ترى الأمانة أنه مبدأ معياري عادل لتخصيص التكاليف، كما أنه مطبق في المنهجية الحالية لتخصيص هذه النفقات. وتبين أيضاً، بعد استخدام النهج البديل المشار إليه، أن الاستعانة بمعلومات الإدارة القائمة على النتائج، وتوزيع النفقات المباشرة على الاتحادات (نفقات الاتحادات المباشرة والنفقات الإدارية المباشرة) قد يكون، حتى الآن، النهج الأكثر دقة وشفافية وقابلية للتدقيق استناداً إلى معلومات نظام إدارة الأداء المؤسسي، التي على أساسها وُضع نموذج الإدارة القائمة على النتائج. وأوضحت أنه في كلا السيناريوهين، تم تخصيص النفقات غير المباشرة استناداً إلى مبدأ القدرة على الدفع، مع اقتراح بتطبيق بديل لهذا المبدأ على النحو المبين في الفقرة 22 من الوثيقة. واختتمت بقولها إن الوثيقة وإن تضمنت سيناريوهين، فإنه يمكن الجمع بين تخصيص النفقات المباشرة استناداً إلى معلومات الإدارة القائمة على النتائج، على النحو المقترح في الوثيقة، ومجموعات أخرى عديدة ذات بدائل متعددة لتخصيص الإيرادات، وتوزيع النفقات غير المباشرة على الاتحادات.

348. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره للدراسة التي أعدتها الأمانة بشأن استعراض منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية بحسب كل اتحاد، وأرى أنها مفيدة في مساعدة الدول الأعضاء على فهم تفاصيل الوضع المالي للويبو بصورة أفضل. وأعرب عن تقديره للعرض الواضح الذي قدمته الأمانة، وأبدى امتنانه للدراسة الجادة، والدقة التي اتسمت بها هذه الوثيقة. وأشار إلى أن الويبو، كما ورد في الفقرة 2 من هذه الوثيقة، منظمة معقدة من الناحية الدستورية، ذات اتحادات مستقلة قانونياً، لكل منها جهاز إداري لأعضاء كل اتحاد لاتخاذ القرارات. وأعرب أيضاً عن تقديره للعمل الذي قامت به الأمانة للنظر في كيفية استخدام الأدوات الجديدة للإدارة القائمة على النتائج لعرض الميزانية بحسب كل اتحاد، ورأى أن هذا العرض أكثر شفافية ووضوحاً من المنهجية السابقة. وشدد على أنه، من وجهة نظره، لتمكين الأمانة من إعداد ميزانية الثنائية 19/2018 بحسب كل اتحاد، يجب على الدول الأعضاء أن توجه الأمانة بشأن المنهجية التي يتعين استخدامها في

التخصيص؛ لتمكينها من تقييم كيفية توزيع النفقات المشتركة على الاتحادات. وقال إن السيناريو 2 يوفر أساساً جيداً لتخصيص الإيرادات، وأنه يمثل خطوة هامة نحو تمكين الأمانة من إعداد مشروع البرنامج والميزانية للثمانية المقبلة. ورأى أن هذا السيناريو يوزع إيرادات المنظمة على نحو أكثر عدالة، وأن معاهدات الاتحادات الممولة من الرسوم تقتضي أن تُعد هذه الاتحادات ميزانيات تبين إيرادات ونفقات كل اتحاد. وشكر الأمانة على الوثيقة، مشيراً إلى أن عرض النفقات المباشرة يتفق مع شرط المعاهدة المشار إليه أعلاه. أما فيما يتعلق بالنفقات غير المباشرة، أو النفقات المشتركة بين جميع الاتحادات، أشار إلى أن المعاهدات تقتضي بأن يدفع كل اتحاد حصة من النفقات المشتركة للمنظمة تتناسب مع الفائدة التي تعود عليه من هذه النفقات، منوهاً إلى أن كل اتحاد كان يدفع في الماضي مبلغاً يفيد بهذا الشرط. وأبدى قلقه إزاء تجاهل السيناريوهين المقدمين كي تنظر فيها لجنة البرنامج والميزانية للشرط المذكورة أعلاه، إذ ظهر اتحادي لاهاي لشبونة كما لو كان لا يسهمان بشيء في النفقات المشتركة، مع أنهما كانا يسهمان في الماضي. وفي هذا الصدد، طلب إلى الأمانة إعداد سيناريو إضافي، تتقاسم فيه كل الاتحادات النفقات المشتركة، واقترح لحساب هذه النفقات النظر في استخدام حصة تناسبية من النفقات المباشرة للاتحاد كمؤشر على مقدار الفائدة التي عادت على الاتحاد من النفقات المشتركة، حتى وإن كانت لا تُذكر. ورأى أنه من خلال هذه المنهجية سيدفع الاتحاد ذو النفقات المباشرة الكبيرة، مثل اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات، حصة أكبر نسبياً من النفقات المشتركة بالمقارنة مع اتحاد ذي حصة صغيرة من النفقات المباشرة. وأشار، إضافة إلى ذلك، إلى تغيير آخر مفيد، وهو أن تقترح الأمانة توزيع إيرادات ونفقات مركز التحكيم والوساطة على الاتحادات؛ إذ أن تخصيص جميع الإيرادات والنفقات للاتحادات الممولة من الاشتراكات، كما ورد في السيناريوهين 1 و2، من شأنه أن يزيد بشكل ملموس العجز في هذه الاتحادات. وساق حجة أخرى مفادها ضرورة تقاسم تكلفة مركز التحكيم والوساطة بين الاتحادات الممولة من الرسوم، نظراً لارتباط عمل المركز أيضاً بالبراءات والعلامات التجارية، وغيرها. ولتجنب إثقال كاهل الاتحادات الممولة من الاشتراكات، أبدى رغبته في الحصول على اقتراح يقضي بدفع معاهدة التعاون بشأن البراءات والاتحادات الأخرى لهذه التكلفة. وفي الختام، أعرب عن تقديره للشفافية الكبيرة التي اتسمت بها هذه الوثيقة، وتطلع إلى استخدام منهجية حديثة في الدورة المقبلة للميزانية. وأكد الوفد مجدداً عزمه المشاركة بنشاط في هذه المسألة الهامة، ورحب بمشاركة أعضاء آخرين.

349. وتحدث وفد شيلي باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ورحب بالوثيقة WO/PBC/25/16. وقال إن المجموعة تقر بفائدة هذا الاستعراض الأول، وأشار إلى أنه نظراً لتعدد هذا الاستعراض وأهميته، فإن المجموعة لا تزال تنتظر في المنهجيات المحتملة التي اقترحتها الأمانة لتخصيص الإيرادات والميزانية، وأن المجموعة تتوقع تقديم مزيد من المقترحات التي من شأنها أن تمكن من تحسين المنهجية الحالية، وأعرب عن أمله في مواصلة التفكير على هذا المنوال.

350. وأعرب وفد اليابان عن امتنانه للأمانة لعملها المتواصل لتعزيز الشفافية المالية. وأيد التعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة، وشدد على أهمية تخصيص بنود الميزانية على نحو شفاف ونزيه. وأعرب عن اهتمامه بالحصول على اقتراحات مفصلة تُعدها الدول الأعضاء لتقييم الاستدامة المالية للاتحادات على المدى البعيد.

351. وشكر وفد فرنسا الأمانة على إعداد السيناريوهين، وتلبيتها لطلب الجمعيات. وقال إنه بعد أن قرأ باهتمام كبير السيناريوهين أصيب حقا بالدهشة والشك في بعض التعليقات التي قُدمت. وفيما يتعلق بتخصيص الإيرادات، وبصفة خاصة الإيرادات المتحققة من مركز الوساطة والتحكيم، قال إنه لاقى صعوبة في فهم سبب اقتراح الأمانة بنقل هذه الإيرادات من اتحادي لاهاي ولشبونة إلى الاتحادات الممولة من الاشتراكات. وأشار إلى أن المركز، وفقاً لما ذكرته الأمانة، يقدم طائفة من الخدمات في مجال التحكيم والوساطة، وبخاصة للملكية الصناعية واتحاد باريس، أي للاتحادات الممولة من الاشتراكات على وجه الخصوص. وأشار إلى أن عند قراءة اتفاقية باريس يتضح أن الخدمات تُقدم إلى: "تشمل حماية الملكية الصناعية براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات الصناعية أو التجارية وعلامات الخدمة والاسم التجاري وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ وكذلك قمع المنافسة غير المشروعة". وقال أيضاً إنه بالرغم مما ذكرته الأمانة من أن المركز يتعامل في الواقع مع الملكية الصناعية بالمعنى الوارد في اتفاقية باريس، فإنه يرى أن أنشطة المركز تشمل الاتحادات الممولة من الرسوم كما ورد في اتفاقية باريس. في هذا الصدد، نوه إلى أنه يمكن لهذه الاتحادات أن تستمر في الاستفادة من

بعض الإيرادات التي يحققها المركز، لذا، فإنه يرغب في الحفاظ على التوزيع الحالي للإيرادات التي يحققها المركز. وفيما يتعلق بالروح الأعم لهذين السيناريوهين المقترحين، رأى أن كليهما ينطوي على تمييز ضد اتحادات معينة ومحاباة لاتحادات أخرى، وهو ما يخالف اتفاقية إنشاء المنظمة التي تُعد بمثابة دستور. وقال إنه لا يجب أن يتعارض تخصيص الميزانية مع مبادئ المنظمة؛ مشيراً، على وجه الخصوص، إلى المادة 3 "1" من الاتفاقية التي تنص على أن هدف المنظمة هو تعزيز الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم عن طريق إرساء التعاون بين الدول، و إلى المادة 3 "2" التي تفيد بوجود التعاون بين الاتحادات. وفي هذا الصدد رأى أن كلا السيناريوهين اقترح منهجيات للتخصيص لا تتسق مع الأحكام الواردة في دستور المنظمة. وفيما يتعلق بنتائج المنهجيتين اللتين اقترحتهما الأمانة، أشار إلى أن كلا السيناريوهين يقدم حلولاً تُسهم في تفانٍ خسائر التشغيل للاتحادات الممولة من الاشتراكات، إذ سترتفع خسائر هذه الاتحادات من 190.000 إلى 7.556 أو إلى 7.95 مليون فرنك سويسري. ورأى أن هذا يُعد تمييزاً ضد الاتحادات التي تحقق خسارة بالفعل، وبخاصة في إطار نظام لاهاي، وأن كلا السيناريوهين يؤدي إلى زيادة فادحة في خسائر هذه الاتحادات، وهذا ليس بالأمر المستصوب وفقاً لمبادئ المنظمة، إذ تحتاج هذه الاتحادات إلى دعم، تماماً كما احتاج اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات دعم المنظمة في بداية عمله في الماضي، وهذا ينبغي أن يكون واضحاً ومطبوقاً على هذه الاتحادات. واختتم بقوله إنه ينبغي، من وجهة نظره، عدم الأخذ بأي من السيناريوهين المقترحين من الأمانة، وربما تطرح مع الوقت سيناريوهات أخرى، وأعرب عن تأييده الشديد للمنهجية المتبعة حالياً.

352. ورحب وفد السويد بالمنهجية الشفافة والواضحة، وأيد البيان الذي أدلى به وفد اليابان.

353. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للأمانة لإجرائها استعراض منهجية تخصيص الإيرادات والميزانية حسب كل اتحاد. وعلق قائلاً إنه نظراً لأن إيرادات الويبو تعتمد أساساً على الرسوم المحصلة من أنظمة التسجيل الدولية، فإن تحديد مصدر كل من الإيرادات والتنفقات يمكن أن يوفر المعلومات الأساسية عن الوضع المالي. وأشار إلى أن الهدف من تخصيص الإيرادات هو ربطها بالمصدر، وأنه لا يوجد أي سبب يجعل الإيرادات المتنوعة استثناءً. وإضافة إلى ذلك، وافق على منهجية تخصيص التنفقات التي أعدتها الأمانة. وفيما يتعلق بمنهجية التخصيص، طلب مزيد من المعلومات. وأشار إلى أن الأمانة خصصت إيرادات البرامج ومصروفاتها للاتحادات تباعاً، ولكنها لم تحدد المصروفات المباشرة وغير المباشرة لكل برنامج؛ على سبيل المثال مجموع التكاليف الإدارية المباشرة وتكاليف المباشرة لاتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات كانت معروفة، بينما لم يتم تحديد التكاليف الإدارية غير المباشرة وتكلفة الاتحاد غير المباشرة حسب كل برنامج. ولذلك طلب الوفد توفير هذه المعلومات حتى يتسنى للدول الأعضاء في الاتحاد تحليل ما إذا كان قد تم تخصيص نفقات وإيرادات الرسوم حسب كل برنامج.

354. وشكر وفد البرتغال الأمانة على الوثيقة التي أعدتها بشأن الإيرادات والميزانية بحسب كل اتحاد، امتثالاً للقرار الذي اتخذته جمعيات الويبو في دورتها الأخيرة. وأشار الوفد إلى أن الويبو حققت، كما جاء في التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2015، فائضاً قدره 33.3 مليون فرنك سويسري، وبلغ صافي الأصول 279.1 مليون فرنك سويسري، بينما بلغ إجمالي الأصول 977 مليون فرنك سويسري. وأشار إلى أن الوثيقة قد توخت سيناريوهين أُدرجت فيهما الإيرادات والتنفقات بطريقة مختلفة بالمقارنة مع المنهجية المتبعة حالياً. ولاحظ عند مقارنة الأرقام الحالية مع أرقام كلا السيناريوهين المحتملين أن هناك زيادة في عجز اتحاد لشبونة، وزيادة كبيرة في عجز اتحاد لاهاي، وزيادة حادة في عجز الاتحادات الممولة من الاشتراكات، التي سيرتفع العجز لديها من 190.000 فرنك سويسري حالياً إلى 7 ملايين فرنك سويسري كعجز إضافي. وأكد أن تغيير المنهجية لن يجلب أي مزايا مالية، بل سيكون له تأثير سلبي على الهدف العام للمنظمة، وهو تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك براءات الاختراع أو الرسوم والناذج الصناعية أو مؤشرات جغرافية دون أي تمييز بين أنظمة الملكية الفكرية المختلفة. وفيما يتعلق بنظام لشبونة، ذكّر بأنه خلال الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية، أُخذت تدابير ملموسة من أجل زيادة الشفافية في المحاسبة والشروط المالية، وفي هذا السياق أُخذ قرار بفصل برامج اتحادي مديرد ولشبونة. وصرح بأن الشفافية في المحاسبة أداة هامة لأغراض الإدارة بغية استخدام الموارد على النحو الأمثل، وزيادة الكفاءة، لكن

لا ينبغي استخدامها كوسيلة للتمييز ضد اتحادات معينة لها وضع مالي مختلف. وأضاف أنه رغم أن العجز في اتحاد لشبونة هامشياً فقط، وليس له أي تأثير عملي على الوضع المالي العام للمنظمة، فقد قررت الدول الأعضاء في اتحاد لشبونة خلال الدورة الأخيرة للجمعية، ليس فقط زيادة رسوم نظام لشبونة، وإنما أيضاً مراجعة الرسوم بصورة منتظمة. إضافة إلى ذلك، أشار إلى أن أعضاء اتحاد لشبونة قرروا بحلول دورة الجمعيات 2016 اعتماد التدابير اللازمة للقضاء على العجز المتوقع في الثنائية 17/2016، واتخاذ خطوات إيجابية للغاية في هذه المرحلة بالذات من أجل معالجة هذه المسألة. وفي ضوء ما سبق، رأى الوفد أن المنهجيتين البديلتين المحتملتين لتخصيص الإيرادات والنفقات لن تعود بالفائدة سواء على الاتحادات بشكل فردي أم على المنظمة ككل.

355. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على أسئلة الوفود حول الجدول الزمني، وطلب معرفة وجهة نظر الأمانة بشأن ما هو مطلوب لإعداد ميزانية الثنائية المقبلة.

356. وتناولت الأمانة السؤال الذي طرحه وفد جمهورية كوريا بشأن توفير مزيد من المعلومات المفصلة عن كل برنامج، وقالت إن الأمر يتوقف على السيناريو الذي يجري النظر فيه، وأن الأمانة ستتمكن بالتأكيد في وقت لاحق من الحوار من توفير هذه المعلومات. وبشأن المضي قدماً، أشارت إلى سؤال، أو مؤشر على طلب، بشأن سيناريو آخر أوضحه بجلاء وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد، شددت الأمانة أنها تسترشد بتوجيهات الرئيس واللجنة، وأن بإمكانها تلبية أية طلبات بشأن سيناريوهات إضافية. وأوضحت كذلك أن إعداد سيناريوهات إضافية سوف يستغرق بعض الوقت والجهد، لكنها على استعداد لبذل الجهد. وردا على سؤال حول الجدول الزمني لإعداد وثيقة البرنامج والميزانية، ذكرت الأمانة بأن الإعداد للبرنامج والميزانية يبدأ بعد انعقاد دورة الجمعيات، أولاً، باستبيان يرسله المدير العام إلى الدول الأعضاء لتقديم معلومات بشأن ما تود هذه الدول أن تركز المنظمة عليه في الثنائية التالية وما بعد ذلك. وفي نهاية السنة، تشرع الأمانة في إعداد النماذج والنظم في إطار عملية التخطيط للثنائية. وأكدت أنها ستبدأ العمل المفصل قبل نهاية العام. وأضافت أنه لو كان مقدراً بالفعل للتغييرات في المنهجية أن تُنفذ في مشروع البرنامج والميزانية المقبل المقترح، فإنها ستحتاج إلى هذه التوجيهات بحلول نهاية العام على أقل تقدير.

357. وشكر وفد إيطاليا الأمانة على العمل الذي بذلته حتى الآن. وأشار إلى أن إيطاليا تؤيد الشفافية كبدأ. إلا أنه أكد مبدأ الويبو الأساسي، ألا وهو حماية وتعزيز الملكية الفكرية. وصرح بأن عمل الويبو يستند إلى مبدأ تضامن النظام ككل، ورأى أن تأثير الاقتراح يمكن أن تكون تمييزي حقاً، وقد يعرض عمل بعض الاتحادات للخطر، على سبيل المثال، اتحاد لشبونة. وأعلن التزامه التام تجاه مسألة الاستدامة المالية للشبونة. وأعلن أنه، في ضوء الوضع الراهن، يؤيد السيناريو 1.

358. وشكر وفد المكسيك الأمانة على تقديم الوثيقة WO/PBC/25/16، التي هي ثمرة دراسة أجرتها الأمانة في ضوء القرار الذي اعتمدهت جمعيات 2015. وقال إنه قرأ باهتمام كبير السيناريوهين المختلفين، وأكد مجدداً دعمه لتطبيق نظام الإدارة القائمة على النتائج وتعزيزه، الذي يسمح الآن للدول الأعضاء بالحصول على معلومات شديدة التفصيل حول إسهامات البرامج في تحقيق النتائج المتوقعة للمنظمة. وكما سبق وذكر منسق مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، أن هذه مسألة يتعين النظر فيها بعناية شديدة بسبب آثاره المنهجية على المنظمة بأكملها، لا على اتحاد واحد فحسب. وشدد على ضرورة فهم هذه المسائل فهماً تاماً، وحاجة جميع الدول الأعضاء إلى فهم المزايا أو المساوئ المترتبة على تطبيق المنهجيات الجديدة لتخصيص الإيرادات والميزانية. ورأى أن اتخاذ قرار متسرع ليس بالفكرة السديدة. وكما ذكر في الماضي، أكد أهمية احترام مبدئي القدرة على الدفع والتضامن، السائدين في المنهجية الحالية. وشدد على أنه بالروح التي نشأت بها وثيقة البرنامج والميزانية في المنظمة، ومع الأخذ في الاعتبار التغييرات الكبيرة التي طرأت على مصادر تمويل الويبو، كما بينت الوثيقة، انتقلت المنظمة في العقود الثلاثة الماضية من منظمة تموّل من الاشتراكات إلى منظمة تمول من الرسوم. وينبغي الاعتراف بهذه الحقيقة. ومن وجهة نظر الوفد، ثمة حاجة إلى أخذ المصلحة العامة للمنظمة في الاعتبار في هذه العملية، وهي، كما ذكرت الوفود الأخرى، تشجيع

تطوير نظام دولي يتسم على حد سواء بالتوازن والفعالية، ويعزز الإبداع والابتكار لمصلحة الجميع. وأعرب عن قلقه من اتخاذ قرار في هذا الشأن لا يراعي مبادئ منظمة متعددة الأطراف مثل اليوبو.

359. وشكر وفد كندا الأمانة على إعداد وثيقة. وصرح بأن المنهجية الحالية، كما ذكرت الأمانة، سبقت نظام الإدارة القائمة على النتائج، كما سبقت اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لذلك تساءل الوفد عما إذا كانت هناك صلة بين السيناريوهين والإدارة القائمة على النتائج، أو بين أي منهما وتنفيذ هذه المعايير المحاسبية، إن كانت هناك علاقة على الإطلاق.

360. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لاستعداد الأمانة إعداد سيناريوهات إضافية، وتساءل عما إذا كان من الممكن الحصول عليها خلال هذا الأسبوع. وأيد الوفد وجهة النظر التي أعرب عنها وفد فرنسا بشأن الإيرادات المتنوعة، ورأى أن تخصيص هذه الإيرادات بالكامل للاتحادات الممولة من الاشتراكات قد يكون قرارا حسيفا تتخذه المنظمة، نظرا لأنها قد تتعلق "ببناء" يعود في أصله إلى زمن مضى، وأنى لك أن تأتي بحجة مقبولة جدا بأن اتحاد باريس دفع جزئيا ثمن هذا البناء. وأبدى وجهة نظر مفادها أنه ليس صحيحا أن اتحاد لشبونة كان يدفع ثمن هذا المبنى؛ ومن ثم فإن منهجية التخصيص المقترحة في السيناريوهين 1 و 2 تتسم بقدر أكبر من الدقة. وقال إنه فهم أنه يتم إجراء تغييرات منهجية بسيطة كل ثنائية بناء على التغييرات التي تطرأ على البرنامج. وأعرب عن تقديره لتحديث هذا الجزء من الميزانية، وهو ليس الميزانية كلها، وإنما صفتين فقط منها، لكنه مطلوب في كل معاهدة. وأشار إلى أن إعداد هذه الميزانية حسب كل اتحاد لا يؤثر حتى على الشواغل العامة للبلدان المتعلقة بكيفية عمل المنظمة، مشددا على أنه من الأصح اعتبارها ورقة تعرض النفقات والإيرادات الفعلية لكل الاتحاد. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة الدراسة المتأنية لكيفية استخدام هذه المنهجية في الثنائية المقبلة، كما أعرب عن تقديره لبدء المناقشات حول كيفية الحصول على هذه الشفافية المتزايدة من خلال إعداد الميزانية بحسب كل اتحاد.

361. وصرح وفد سويسرا أنه قرأ الوثيقة WO/PBC/25/16 بعناية فائقة، ورأى أنها بالغة التعقيد. وشكر الأمانة على ما أنجزته من عمل يتطلب قدرا كبيرا من الالتزام من حيث الوقت والجهد. وأبدى امتنانه الشديد لما تم إنجازه. وصرح بأن لديه عددا من التعليقات على هذه الوثيقة، مشيرا، على غرار عدد من الوفود الأخرى، إلى أن تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد ليس علما منضبطا، وأن هناك عددا من المسائل يمكن التعامل معها بطرق مختلفة. وشدد على أن المسألة الرئيسية، في رأيه، هي استمرارية المنظمة في المستقبل. وفي هذا الصدد، أكد أن مبدأ واحدا يهم بلده بشكل كبير في المنهجية الحالية، وهو المبدأ المتعلق بالقدرة على الدفع، الذي يرتبط بنفقات الاتحاد غير المباشرة، وأيضا بالنفقات الإدارية غير المباشرة. وأضاف أن هذا المبدأ يُطبق على النفقات غير المباشرة، حيث الارتباط بنشاط معين أقل وضوحا من النفقات المباشرة، وقال إن هذا النهج، من وجهة نظره، عملي. وأشار إلى أن الأمر لا يتعلق بضرورة تحمل قطاعات لنفقات إضافية، والتي بحكم طبيعتها لا تدر ربحا، وإنما هو نبذ لهذا المبدأ (مبدأ القدرة على الدفع)، ومن ثم، تكون جميع الأنشطة غير المدرة للربح موضع تساؤل. وأضاف أن هذا المبدأ يأخذ في الحسبان حقيقة أن الأنشطة المدرة للربح قد تحتاج، رغم ذلك، إلى دعم للوقوف على قدميها في وقت ما في المستقبل، وهذا هو ما حدث مع معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد. واختتم بقوله إنه ليس مقتنعا بضرورة أو بفائدة تعديل المنهجية الحالية لتخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد.

362. ورحب وفد أستراليا بالوثيقة التي أعدتها الأمانة بشأن استعراض منهجية تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد، وبالشفافية المتزايدة التي تتسم بها المنهجية، وأيد البيان الذي أدلى به وفد اليابان.

363. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده التام للبيان الذي أدلى به وفد سويسرا. وأكد مجددا التزامه بالشفافية، دون المساس بالمبادئ الأساسية للمنظمة، والمبادئ التوجيهية لاتفاقية اليوبو. وصرح بأنه على استعداد لدراسة أي منهجية قد تُستخدم في المستقبل لتطوير التخصيص كما تطرحها الأمانة، شريطة احترام هذه المنهجية لهذه المبادئ الأساسية.

364. وشكر وفد البرازيل الأمانة لعرضها مسألة شديدة التعقيد بهذا الوضوح. وأيد وفد البيان الذي أدلى به وفد شيلي باسم بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وأشار إلى أنه من المهم أن نأخذ في الاعتبار أن بعض الاتحادات بحكم طبيعتها الخاصة

غير قادرة، ولن تكون قادرة على تحصيل رسوم، مشدداً على ضرورة ألا يتأثر عمل هذه الاتحادات سلباً، وأن تظل قادرة على الاضطلاع بمسؤولياتها والتزاماتها المتفق عليها. وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة دراسة هذه المسألة.

365. وشكر وفد الأرجنتين للأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/25/16. ورأى أنه من المستصوب تحسين المنهجية الحالية، كي تكون أكثر شفافية ودقة. وأعرب عن أمله في مواصلة تحليل مقترحات الأمانة. وأخيراً، أيد البيان الذي أدلت به مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي.

366. وأعطى الرئيس الكلمة للأمانة للرد على أسئلة الوفود المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأثر منهجية التخصيص، وما إذا كان بالإمكان إعداد سيناريو آخر في نهاية الأسبوع.

367. وتناولت الأمانة السؤال الذي أدلى به وفد كندا، موضحة أنه عند النظر في القوائم سواء التي في البرنامج والميزانية الحالية أم في السيناريوهين الواردين في الوثيقة، يتبين إدراج تعديلات المعايير المحاسبية الدولية، منوهة إلى أن عملها في الأساس يواكب بالفعل التغييرات التي تطرأ على هذه المعايير. وفيما يتعلق بمسألة ما إذا كانت الأمانة ستكون قادرة على إعداد سيناريو خلال هذا الأسبوع، ردت بأنها تأمل في ذلك شريطة أن تفهم طبيعة هذا السيناريو على وجه الدقة. وأشارت إلى أنها ستكون ممتنة إذا تلقت إرشادات محددة، لأنها سمعت خلال المناقشة تعليقات مختلفة "منها، على سبيل المثال، ضرورة إعادة إيرادات ونفقات مركز التحكيم والوساطة، التي تُعزى في الاقتراح الحالي إلى الاتحادات الممولة من الاشتراكات، باستخدام المنهجية الحالية، التي تعزو هذه الإيرادات والنفقات لجميع الاتحادات. ومضت تقول إن ثمة نقاط أخرى أثارها وفود بشأن طريقة تخصيص الإيرادات المتنوعة، ومبدأ القدرة على الدفع، حيث تباينت التعليقات. واختتمت بقولها إنها بحاجة إلى الحصول على توجيهات واضحة، وأن بإمكانها إعداد سيناريوهات إضافية على أساس أفضل الجهود، وأن هذا يتوقف على مدى سرعة تلقيها لهذه التوجيهات.

368. وأراد وفد إيطاليا التأكيد على أن مداخلته فُهمت بشكل واضح من أجل تجنب الأخطاء. وأكد مجدداً أنه يؤيد المنهجية الحالية التي تمثل الوضع الراهن. وأنه أراد توضيح ذلك لشعوره بأنه ربما لم يكن واضحاً.

369. ورد وفد الولايات المتحدة على سؤال الأمانة، وقال إنه يود الحصول على سيناريو جديد يوزع النفقات غير المباشرة بالطريقة نفسها التي يوزع بها النفقات المباشرة، أي باستخدام النسبة نفسها. ورأى أن ذلك سيكون مؤشراً جيداً على الفائدة التي تعود على اتحاد ما من النفقات المشتركة، كما تنص المعاهدات المختلفة. أما فيما يتعلق بتخصيص الإيرادات المتنوعة، أعلن أنه لا يرى غضاضة في التخصيص الوارد في السيناريو 2. ورغم أنه مستمر في دعم هذا التخصيص، فقد لاحظ قلق بعض الأعضاء من حدوث عجز كبير في الاتحادات الممولة من الاشتراكات؛ لذلك قال إنه قد يكون من المفيد للأعضاء معرفة كيف سيكون هذا التخصيص في حالة عزو جميع الإيرادات المتنوعة إلى الاتحادات الممولة من الاشتراكات. ثم اقترح سيناريوهين: سيناريو يبين تخصيص النفقات المباشرة بصورة عادلة، وتوزيع النفقات غير المباشرة بالطريقة نفسها التي توزع النفقات المباشرة. وسيناريو آخر يبين التوزيع نفسه للنفقات المباشرة وغير المباشرة، لكنه يوزع أيضاً الإيرادات المتنوعة بأكملها على الاتحادات الممولة من الاشتراكات.

370. وأعرب وفد فرنسا عن رغبته في توضيح موقفه، على غرار وفد إيطاليا. فقال إنه يؤيد الإبقاء على المنهجية الحالية التي أعاد تسميتها إلى "السيناريو صفر" بدلاً من السيناريو 1. وأكد مجدداً أنه يود الإبقاء على المنهجية الحالية، ومع أنه يؤمن بأهمية الشفافية، فإنه يرى أن المنهجية الحالية ووثائق الميزانية الحالية تتسم بالفعل بدرجة كافية من الشفافية، وأنه ليست هناك حاجة بديهية لمراجعتها. وأضاف أنه على استعداد لدراسة أي مقترحات تقدمها الأمانة، من شأنها أن تعزز الشفافية، وتحترم في الوقت نفسه المبادئ الأساسية للمنظمة، مشيراً إلى أن بلده راض عن الوضع الحالي.

371. وصرح وفد المكسيك بأنه لن يجعل مهمة الأمانة أسهل، واعتذر عن ذلك. وأكد مرة أخرى ما قاله سابقا عن ضرورة الحفاظ على مبدأ القدرة على الدفع، وأنه لا يمكنه دعم أي سيناريو مقترح يتعارض مع هذا المبدأ. مشيراً، بصفة خاصة، إلى اقتراح سيناريو تُعزى فيه التكاليف غير المباشرة إلى جميع الاتحادات بغض النظر عن قدرتها على الدفع.

372. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على الوثيقة، التي رأى أنها مثيرة جدا للاهتمام ومفيدة. ورأى أنه يتعين وضع الميزانية الجديدة وفقا للمنهجية السابقة لأنه تم تجربتها واختبارها. ورأى أن المنهجية التي يمكن الاعتماد عليها، هي التي تتيح ضمان حسن سير عمل المنظمة. وعلق على تغيير سيناريو الميزانية الأساسي بقوله إن هذا قد يؤدي إلى عواقب غير متوقعة للمنظمة، وأنه من المهم أن نضع نصب أعيننا أن المنظمة تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى حماية الملكية الفكرية والدفاع عنها في جميع المجالات وللجميع؛ لذا يتعين على الدول الأعضاء أن تكفل تقييم جميع المخاطر المحتملة التي تواجه المنظمة ككل عندما تشرع في تغيير المنهجية، ورأى أن تغيير المنهجية، في حالة الويبيو، أمراً سابقاً لأوانه في هذه المرحلة.

373. وقال الرئيس إن هناك طلباً بأن تُعد الأمانة سيناريوهين جديدين. إضافة إلى طلب وفد جمهورية كوريا بتوسيع نطاق السيناريو، بحيث يتضمن معلومات مفصلة عن تخصيص التكاليف غير المباشرة لبرامج مختلفة. وسأل الأمانة عما إذا كان ذلك ممكناً بحلول نهاية اليوم، وأن تتم دراسة هذين السيناريوهين في اليوم التالي.

374. وأيد وفد سويسرا التعليق الذي قدمه وفد المكسيك. وأشار إلى أنه لا يريد أن يثقل كاهل الأمانة بعبء إضافي بطلب إعداد سيناريوهات إضافية، في الوقت الذي تساور فيه الدول الأعضاء شواغل كبيرة بشأن المبدأ.

375. وأيد وفد فرنسا التعليقات التي أدلى بها وفدا المكسيك وسويسرا. وقال إنه لا يرى أنه من الحكمة أن يُطلب إلى الأمانة إعداد سيناريوهات لن تكون مقبولة.

376. وعلق وفد الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً إنه ما لم تكن هناك صعوبة كبيرة، فإنه لا يزال بانتظار رد الأمانة حول ما إذا كان من الممكن إعداد السيناريو الأول على الأقل الذي أشار إليه الوفد آنفاً، وفيه توزع النفقات غير المباشرة بنفس الطريقة التي توزع بها النفقات المباشرة. وأعرب عن أمله في أن يتسم تقديم التقارير بالبساطة إلى حد كبير، مشيراً إلى تفهمه أنها ليست بالمهمة السهلة، بل يتعين عليها بذل بعض الجهد. وأضاف أنه سيقدر معرفة ما إذا كان ذلك ممكناً، ومن ثم الحصول على السيناريو في اليوم التالي. وعلق قائلاً إن مسؤولية كبيرة جدا تقع على عاتق كل دولة عضو أن تنظر في منهجية التخصيص؛ إذ لم يعد من الممكن تكرار ما حدث تماماً في الثنائية 09/2008. وأردف أنه يتم، في كل ثنائية، اتخاذ قرارات سياسية ثانوية، مع تغيير الدول الأعضاء للبرامج وأولويات المنظمة، لذا، لم يعد من الممكن كدول أعضاء العمل تماماً كما لو كانت المنظمة تقوم الأنشطة بنفسها التي كان يتم القيام بها قبل عشر سنوات. وأكد أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية التفكير قليلاً في التخصيص والمقصود منه. وأشار الوفد أيضاً، كما ذكرت عدة وفود، إلى أن حالة عجز الاتحادات الممولة من الاشتراكات أخذة في التغيير، وأنه كان قد اقترح وسيلة لجعل هذه الاتحادات أكثر قدرة على البقاء لفترة زمنية أطول عن طريق توزيع الإيرادات المتنوعة بأكملها لتلك الاتحادات. ورأى أن الحصول على هذه المعلومات الإضافية لا يعني الحكم مسبقاً بأن الدول الأعضاء ستتوصل إلى نتيجة معينة، بل يعني توفير مزيد من المعلومات، التي قد تستند إليها الدول الأعضاء في استنتاجاتها. وأكد أنه ما لم يكن هناك صعوبة كبيرة، فإنه يود أن يعرف إذا كان من الممكن الحصول على هذه السيناريوهات الجديدة.

377. وعلق الرئيس قائلاً إن الأمانة قد أجابت بالفعل على هذا السؤال، وأوضح أن الأمانة ستبذل قصارى جهدها لإرشاد مناقشة الدول الأعضاء. وأشار إلى ما ذكرته وفود أخرى بشأن ضرورة مراعاة المبادئ الأساسية للمنظمة خلال عملية وضع الميزانية بشكل عام. وأضاف أن الوقت المخصص لمناقشة هذا الموضوع قد بلغ أجله في الوقت الحالي. واقترح أن تخطو الدول الأعضاء خطوة إلى الوراء وتتوقف لإعادة النظر في القضية في وقت لاحق، وربما يتسنى لها النظر في مزيد من المواد الإضافية. وأضاف أن الأمانة، كما ذكرت في وقت سابق، ستبذل غاية الجهد لمساعدة اللجنة. وشجع الوفود، المهمة بالتحدث

في هذا الموضوع، أن تجد وسيلة للالتقاء معا والبدء في التفكير في القرار الذي يتعين اتخاذه، وما يجب القيام به وكيفية المضي قدما لاختتام المناقشة. وأبلغ اللجنة أنه سيتم إعادة النظر في البند 16 في صباح اليوم التالي.

378. وأعاد الرئيس فتح باب المناقشة بشأن البند 16 من الأجندة. ودعا الأمانة إلى تقديم سيناريوهات جديدة ومعلومات إضافية أعدها ووزعتها بناء على طلب الدول الأعضاء.

379. وأوضحت الأمانة أن السيناريو الأول كان بعنوان "سيناريو 3"، ومن خصائصه: "1" تخصيص الإيرادات والنفقات المباشرة كما ورد في سيناريو 2 في وثيقة البرنامج والميزانية، و"2" تخصيص النفقات غير المباشرة للاتحادات وفقا لحصصها النسبية في النفقات المباشرة. ثم قامت الأمانة بتحديد خصائص السيناريو 4، الذي يخصص الإيرادات والنفقات المباشرة كما ورد في سيناريو 2 في وثيقة البرنامج والميزانية، باستثناء تخصيص الإيرادات المتنوعة للاتحادات الممولة من الاشتراكات، ما عدا الإيرادات المحصلة من إيجار مدريد، التي ظلت مخصصة لاتحاد مدريد. وأشارت أيضا إلى أن الجانب الثاني من سيناريو 4 يقضي بتخصيص النفقات غير المباشرة للاتحادات وفقا لحصصها النسبية في النفقات المباشرة. وإضافة إلى ذلك، أبلغت الأمانة لجنة البرنامج والميزانية أنه قد تم تلبية طلب وفد جمهورية كوريا بشأن تفاصيل السيناريوهين في وثيقة لجنة البرنامج والميزانية في جدولين جرى تعميمهما مع السيناريوهين الجديدين.

380. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الأمانة على السيناريوهين الجديدين، وأبدى رغبته في إدراجهما كجزء من سجل اجتماع اللجنة. وشكر الأمانة أيضا على ما قدمته من عرض وشرح للوثائق الأربع. ورأى أن هذه المعلومات تقدم مستوى جديدا من الشفافية للدول الأعضاء؛ من أجل تقييم اقتراح الميزانية بصورة أفضل. وقال إنه يتطلع إلى مواصلة المشاورات بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. وأشار إلى أن نفقات مركز التحكم والوساطة لا تزال تظهر في السيناريوهين 3 و 4 كجزء من الاتحادات الممولة من الاشتراكات، وأن هذا يُعد تغييرا في منهجية التوزيع عن المنهجية المستخدمة. وأشار إلى أنه لم يسمع أي دعم في القاعة لهذا التغيير الكبير. وأعرب عن رغبته في الحصول على اقتراح بمنهجية تخصيص أخرى تستبعد ليس فقط هذا الدخل الصغير جدا، بل النفقات الكبيرة من ميزانية الاتحادات الممولة من الاشتراكات، وإعادة تخصيصها على نحو أكثر عدالة لجميع الاتحادات، وعلى نحو مماثل، يجري تخصيصها سواء في المنهجية الحالية أم في أي منهجية أخرى تُستخدم في تخصيص المصروفات غير المباشرة في سيناريوهات جديدة. وفي هذا الصدد، أشار إلى أنه لم يسمع أي طرف عضو يبدى اهتماما بإجراء هذا التغيير. وفي الختام، قال إنه يرى أن استبعاد هذا الجانب من النقاش اليوم من شأنه أن يساعد في تبسيط محادثات لجنة البرنامج والميزانية، وتطلع إلى مواصلة المشاورات.

381. وأعرب وفد فرنسا عن امتنانه للأمانة لما بذلته من جهد، وأبدى إعجابها البالغ بقدرتها الأمانة على إعداد الوثائق بين عشية وضحاها. وأشار إلى أنه سبق وقدم تعليقات على السيناريوهين السابقين الذين اقترحتهم الأمانة. ورأى أنها مناقضين لاتفاقية المنظمة، والمبادئ التي تعمل على أساسها؛ لذلك، فإنه لن ينظر في أي سيناريوهات إضافية.

382. وشكر وفد المكسيك الأمانة على الجهد الهائل الذي بذلته في إعداد المعلومات الإضافية المطلوبة في وقت قصير. وذكر أن المعلومات المقدمة بحاجة إلى تحليل فائق الدقة، ولكن نظرا لأنه تم استلامها صباح ذلك اليوم فقط، فإنه ليس في وضع يمكنه، في هذه اللحظة، من تقديم رأي رسمي قاطع بشأن أي منها. وأعرب عن أسفه لطرح السيناريوهين 3 و 4 لأنه قد أوضح بجلاء معارضته التخلي عن مفهوم القدرة على الدفع، وهو ما تجاهله السيناريوهان. وأكد أنه يدرك الحاجة إلى مناقشة السيناريوهات، لكنه لا يوافق على إدراج السيناريوهين 3 و 4 في المناقشة. ومن ثم، طلب الوفد التخلي عن مناقشة السيناريوهين الإضافيين، مؤكدا أن هذا موقفا مبدئيا. وأشار إلى أن الشفافية في الجدولين المفصلين تشكل عنصرا إيجابيا وأنه سيواصل النظر فيها، ولكنه لا يستطيع أن يقبل أي سيناريو يلغي المبادئ التي يعتبرها أساسية.

383. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على العمل الجاد الذي قامت به حتى وقت متأخر من الليلة السابقة. وقال إنه يشارك وفد فرنسا موقفه. وأعلن أنه ليس في وضع يسمح له بالنظر في سيناريوهات جديدة. وأوضح أنه يرى أن منهجية التخصيص الحالية هي الأفضل بالنسبة للمنظمة.

384. وشكر وفد إيطاليا الأمانة على العمل الكبير الذي تم إنجازه. وقال إنه لا يريد أن يكرر النقاط التي ذكرت عدة مرات بالفعل. وأبلغ اللجنة أنه سينظر بإمعان في السيناريوهات. إلا أنه أعلن أنه لا يمكن أن يقبل أي سيناريو يتعارض مع المبادئ الأساسية لليوبو أو ينتهكها، كما ذكر في اليوم السابق.

385. واقترح الرئيس بعض عناصر قرار محتمل كي تنظر فيها الوفود، وهي: "1" مواصلة بحث الوثائق والمعلومات الإضافية التي قدمتها الأمانة، ونظراً لأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن كيفية المضي قدماً "2" مواصلة إجراء مزيد من المشاورات في الجمعية العامة المقبلة. وفي غضون ذلك، اقترح الرئيس مواصلة المشاورات غير الرسمية. إذ يبدو أن هذا القرار مقبول من الوفود، وأبلغ الرئيس الاجتماع أنه سيعد مشروع قرار محتمل، وتعميمه لتسهيل الاختتام الرسمي للبند 16 من الأجندة. وشجع الرئيس الوفود على استغلال هذا الوقت للتشاور بشأن قضايا أخرى عالقة، وهي: المكاتب الخارجية ومسائل الحوكمة، وعلق الاجتماع لبضع دقائق، ثم أبلغ الوفود أنه تم توزيع النص المقترح للقرار الخاص بالبند 16 من الأجندة. وقرأ الرئيس المقترح وسأل الوفود عما إذا كان هذا الاقتراح يستجيب للمواقف المختلفة ويوفق بينها. ونظراً لعدم تلقي أي طلبات لأخذ الكلمة، وعدم وجود أي اعتراضات، اعتبر القرار محسوماً. وشكر جميع الوفود على ما أبدته من مرونة في هذه المسألة المالية المعقدة نوعاً ما، وشجع الوفود الراغبة في مواصلة المشاورات غير الرسمية على القيام بذلك سواء بشكل ثنائي أم متعدد الأطراف، ومع وجود الأمانة أو دون وجودها.

386. وبعد النظر في الطرائق البديلة المحتملة لتخصيص الإيرادات والنفقات للاتحادات، والواردة في الوثيقة WO/PBC/25/16، وبعد أن حصلت على معلومات إضافية من الأمانة وأحاطت علماً بتعليقات الوفود، فإن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" لم تتوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق التخصيص البديلة المحتملة؛

"2" وقررت مواصلة المشاورات غير الرسمية قبل انعقاد الدورة السادسة والخمسين القادمة لجمعية اليوبو؛

"3" وأوصت بمواصلة النظر في المسألة في الدورة السادسة والخمسين لجمعية اليوبو.

البند 17: مزيد من التحديث للاقتراح المتعلق باستراتيجية التحوط الخاصة بالدخل المتعلق بمعاهدة التعاون بشأن البراءات

387. اعتمدت المناقشات على الوثيقة WO/PBC/25/20.

388. وعرضت الأمانة البند 17 من جدول الأعمال وأشارت إلى أن الوثيقة WO/PBC/25/20 تمثل وثيقة محدثة تتعلق بالاقتراح المتعلق بالانتقال إلى التحوط بشأن دخل رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات من بعض العملات، في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في اجتماعات معاهدة التعاون بشأن البراءات ومجموعة العمل التي عقدت في أكتوبر 2015 ومايو 2016 على التوالي. وكان الاقتراح الأصلي، وفقاً لتوصيات استشاريي الخزانة، يشير إلى القيام بما يلي: تحديد المبالغ المعادلة بكافة العملات لرسوم الإيداع الدولي فيما عدا الفرنك السويسري في شهر أكتوبر من كل عام من أجل العام الميلادي التالي، ثم يتم تجميد تلك القيم طوال العام الميلادي ويقوم المكتب الدولي بوقف عملية تحديد قيمة جديدة في حالات تذبذب معدل الصرف. لذلك كانت تلك الاستراتيجية تعني أن القيمة المعادلة لرسوم الإيداع الدولي باليورو والدولار الأمريكي والين الياباني يتم تثبيتها وفقاً لمتوسط سعر شراء العقود الآجلة التي يتم إجراؤها في كل عملة. ويعرف ذلك بمعدل التحوط المختلط،

وبالنسبة للعملة الأخرى يتم تثبيت السعر وفقا لأسعار الصرف التي يحددها المدير العام كما يتم حاليا. ويعنى هذا أن دخل رسوم الإيداع الدولي بكافة العملات الأخرى لن يتم التحوط بشأنها وستكون خاضعة، وفقا لذلك، لتأثير تذبذبات أسعار الصرف. ومنذ إعداد تقرير حول هذا الموضوع وتقديمه في الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، تم إجراء المزيد من التحليلات، التي غطت الفترة من 1 يناير 2015 وحتى 31 مايو 2016. وتم تحديد عاملين يعتبران مفتاح نجاح اقتراح التحوط، وهما توافر أرصدة كافية باليورو والدولار الأمريكي والين الياباني لتغطية العقود الآجلة القائمة وتدفقات نقد متوقعة في العملات الثلاثة. وقد أوضحت التحليل أنه ستتوافر أرصدة غير كافية باليورو والدولار الأمريكي لأن كلا العملتين تستخدمان في تغطية نفقات الويبو، أما بالنسبة للتدفقات النقدية بالين الياباني والدولار الأمريكي، فقد اختلفت مقاديرها بصورة ضخمة ولم يبدو أنها تتبع نمطا محددًا. وقد شهد الصرف باليورو تباين كبير خلال الشهر وهو ما يعنى أنه من الصعب التنبؤ بتوافر اليورو بصورة شهرية. وباختصار، سوف تكون الموارد بالعملات الثلاثة كافية لتوفير غطاء تحوط لحوالي 65% من عائدات معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويقل هذا المعدل عن المعدل الأدنى للحد الأدنى المقترح وهو 70% من العائدات التي يجب تغطيتها وهو ما يترك 35% تقريبا دون أي حماية. علاوة على ذلك، فإنه لا يمكن توقع ما يتم الحصول عليه من الدولارات الأمريكية والين الياباني بدقة كافية. وبناء عليه، لم يتوقع المكتب الدولي، المضي قدما في استراتيجية التحوط. وفي الوقت نفسه، فإنه في حين استجابت آلية المبلغ المعادل الحالية فقط للتحويلات الكبرى في قيمة سعر الصرف وكان لا يمكنها الاستجابة الفورية، فقد كانت فعالة في القضاء على الخسائر حتى أثناء فترة التحويلات الضخمة في قيمة العملات بالمقارنة بالفرنك السويسري مثلما حدث في بداية عام 2015 عندما تم إلغاء ربط الفرنك السويسري باليورو.

389. وأشاد وفد سويسرا بجهود الأمانة في سعيها لتحليل مدى ملائمة استراتيجية التحوط وتطبيقها على دخل معاهدة التعاون بشأن البراءات. وكان هذا النوع من التحليل المتعمق مهما للغاية. وعبر الوفد عن اعتقاده بأنه يجب الأخذ في الحسبان أن التحوط قد تم اقتراحه لتقليل الخطر وليس لزيادته ولذا فقد أيد الوفد الاستنتاجات التي توصلت إليها الأمانة من خلال التحليل.

390. وعبر وفد كندا عن شكره للأمانة على إعداد هذا التحديث الحلو والمر وعلى عملها الدؤوب من أجل التوصل إلى حل يبدو بعيد المنال لمخاطر إدارة العملة "السهلة" أو، على الأقل، التوصل إلى حل أنيق يمثّل في التحوط كما بدا في وقت ما. ومن المؤمل أن يكون هذا التغيير للأفضل. وأشاد وفد كندا بالأمانة بسبب تحليلها الدقيق للتدفقات النقدية وما نتج عنها من تدبير وشجع الأمانة على متابعة التطورات، كما هو مشار إليه في الفقرة 24 من الوثيقة. وعبر الوفد عن تطلعه إلى الحصول على مزيد من التحديثات المناسبة ورحب بها.

391. وعبر وفد اليابان عن شكره للأمانة على الدور الذي لعبته فيما يتعلق بهذه المسألة. ورأى أنه لا يوجد وسيلة عملية للتعامل معها لكنه لازال مهتما بالتوصل إلى حل غير استراتيجية التحوط. وسوف يشعر الوفد بالامتنان إذا استمرت دراسة هذا الأمر.

392. وعبر وفد كوريا عن امتنانه للأمانة بسبب عملها الدؤوب المتعلق بالتحليل وإعداد الوثيقة المتعلقة باستراتيجية التحوط فيما يتعلق بدخول معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويعتبر المكتب الكوري للملكية الفكرية، خامس أكبر مكتب يحصل على طلبات براءات، وأكبر هيئة بحث دولية في عام 2015. وبالرغم من أن المكتب الكوري لم يكن الهدف الموضوعي لهذه الدراسة، فقد قام الوفد بالاهتمام بقدر كبير بتقديم عملية تحليل استراتيجية التحوط التي وضعتها الأمانة للتوصل إلى أفضل طريقة لتعديل الاختلافات التي تسببت فيها تذبذب أسعار صرف العملات العالمية. وبالرغم من أن عملية تحليل استراتيجية التحوط كانت توشك على الانتهاء، فقد عبر الوفد عن أمله في أن تستمر الأمانة في التوصل إلى حلول أخرى لتقليل الأعباء الإدارية والمالية التي تتحملها الدول الأعضاء والمكتب الدولي، وطالب بأن تقوم الأمانة بمشاركة طرق الدفع والتحصيل الخاصة برسوم الإيداع الدولي الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وطرق التسوية الخاصة بالمكتب الدولي بخصوص كل من الدول الأعضاء. وسوف يسمح ذلك للدول الأعضاء والأمانة بمشاركة الأفكار والحلول المتعلقة بمختلف القضايا.

393. وقامت الأمانة، استجابة لطلب من وفد جمهورية كوريا يتعلق بالحصول على معلومات محددة تختص بتحويل كل من مكاتب الدول الأعضاء للرسوم، بشرح أن تلك المعلومات يمكن جمعها لكنها ستخضع لموافقة كل من الدول الأعضاء على مشاركة تلك المعلومات في لجنة البرنامج والميزانية. وكان يجب إعداد وثيقة، أما عملية تحليل المعلومات فقد كانت ستستغرق بعض الوقت. وكانت الأمانة سوف تنشد الحصول على توجيهات تتعلق بما إذا كان الجميع يوافق على أن يتم مشاركة المعلومات الخاصة بتاريخ المدفوعات وموقف التحصيل في الدول الأعضاء.

394. ولعدم وجود مزيد من طلبات التحدث على المنصة، قام الرئيس بقراءة القرار المقترح وتم إقراره.

395. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بمحتوى الوثيقة WO/PBC/25/20 وخاصة الفقرتين 23 و 24.

البند 18: المسائل المتعلقة بالحوكمة

396. اعتمدت المناقشات على الوثيقة WO/PBC/25/19.

397. ودعا الرئيس المستشار القانوني لعرض بند جدول الأعمال وعبر عن أمله في أن تتمكن اللجنة من التوصل لقرار في هذا الشأن.

398. ومن خلال تقديم بند جدول الأعمال، قال المستشار القانوني إنه سيتحدث باختصار. وأشار إلى أنه كما يعلم المندوبون، فإن مسألة الحوكمة كانت محل نقاش لفترة من الوقت في اللجنة. وصرح بأنه مؤخراً، وفي أعقاب مطالبة جمعيات الدول الأعضاء للويو، في الدورة الرابعة والخمسين لاجتماعاتها التي عقدت في عام 2014، فقد شاركت لجنة البرنامج والميزانية في مناقشات نشطة حول مسألة الحوكمة، في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين، ووافق على أن المناقشات المتعلقة بالموضوع كانت ستستمر خلال الدورة الخامسة والعشرين. وفي هذا السياق، تقرر دعوة الدول الأعضاء لتقديم اقتراحات تتعلق بمناقشة موضوعات معينة، وتمت مطالبة الأمانة بتجميعها كجزء من الوثائق التي تقدم في الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. ولتحقيق تلك الغاية، قامت الأمانة بإرسال مذكرة تحت تعميم رقم 3677 بتاريخ 7 يونية 2016 إلى الدول الأعضاء تطالبهم فيها بتقديم أي اقتراحات لديهم بشأن المسائل الواردة في الفقرة 1 من وثيقة WO/PBC/25/19 في موعد أقصاه 1 يوليو 2016. وفي هذا الصدد، ذكر أن اليونان، بالنيابة عن المجموعة باء، قد قدمت اقتراحاً يمكن العثور عليه في الوثيقة WO/PBC/25/19.

399. وعبر الرئيس عن شكره للمستشار القانوني على الملاحظات الافتتاحية وطالب وفد اليونان بأن يقوم بشرح الاقتراح للجنة، بشرط أن يكون تم تقديمه بالنيابة عن المجموعة باء، مع إعطاء اللجنة شرحاً قصيراً حول كيفية توصل المجموعة باء إلى هذا الاقتراح.

400. وعبر وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، عن شكره للمستشار القانوني على عرضه. وأكد الوفد على أن لجنة البرنامج والميزانية، في دورتها الرابعة والعشرين، بناء على طلب الجمعية الرابعة والخمسين للدول الأعضاء في الويو، قد وافقت، من بين آخرين، على أن تقوم الدول الأعضاء بتقديم اقتراحات حول موضوعات معينة لمناقشتها قبل الدورة الخامسة والعشرين بوقت كافي وفي موعد أقصاه 1 يوليو 2016، وطالب الأمانة بتجميع هذه الاقتراحات بوصفها مسائل تمثل جزءاً من الوثائق الخاصة بهذه الدورة. وفي هذا الصدد قامت المجموعة بتقديم اقتراحها تحت التوصية 1 المنضمة في الوثيقة WO/PBC/25/19. لذا كان يتطلع إلى الاطلاع على العرض الذي ستقوم بتقديمه الأمانة، بالنسبة للدورة التالية، حول الإصلاح الدستوري لعام 2003 وإلى اقتراحات الأمانة أيضاً للمساعدة في تحسين كفاءة الاجتماعات.

401. وصرح وفد لاتفيا، بالنيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بأنه فيما يتعلق بقضايا الحوكمة، رأت المجموعة أنه ربما تكون هناك مجالات يمكن تحسينها وخاصة ما يتعلق بكفاءة الاجتماعات. ولاحظ أنه أثناء الدورة السابقة للجنة

البرنامج والميزانية، تم التوصل إلى اتفاق بأن تقوم الدول الأعضاء بتقديم اقتراحاتها حول موضوعات معينة لمناقشتها. وأشار الوفد إلى أن هناك مجموعة إقليمية واحدة هي التي قامت بتقديم اقتراح، وأن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق كانت على استعداد للمشاركة في المناقشات بناء على تلك المخرجات. وصرح الوفد بأن لديه نفس المخاوف فيما يتعلق بمجال كفاءة الاجتماعات، وعبر عن دعمه للمناقشات التي اعتمدت على اقتراحات قدمتها الأمانة. وفي النهاية، أشار الوفد إلى أنه كما قامت المنظمة بإصلاح دستوري في عام 2003، فإنها ستكون محتمة بتلقي عرضا من الأمانة حول الموضوع وعبر عن رغبته في معرفة المزيد عن الوضع الحالي لتنفيذ تلك الإصلاحات.

402. وعبر وفد الجزائر، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شكره للمستشار القانوني على عرضه ولوفد اليونان على الاقتراح الذي تقدمت به بالنيابة عن المجموعة باء. وأشار الوفد إلى أن هذا البند لا يزال قيد الدراسة من قبل المجموعة الأفريقية وطالب بتركه مفتوحا حتى اليوم التالي.

403. وعبر وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمه لاستمرار المشاورات غير الرسمية لتحقيق تقدم في المسائل المتعلقة بالحوكمة وخاصة ما يتعلق بإجراء الاجتماعات وكفاءة اللجنة. وذكر الوفد بأن الدول الأعضاء في الويبو قد عبرت عن خوفها المتزايد من قلة الكفاءة في عمل لجان الويبو، وخاصة اللجان الدائمة في الويبو. ودائما ما كانت المسائل المتعلقة بالعمليات تحجب المناقشات الموضوعية، وتترك وقتا قصيرا للمناقشات الفنية بين الخبراء. وأشار إلى أن الدول الأعضاء لديها نطاقات مختلفة من الأولويات التي تتعلق بالعمل المعياري والأهداف الأخرى، وكان غالبا ما يسيطر على وقت اللجان مناقشات تتعلق بتلك الأولويات بدلا من إجراء مناقشات هادفة حول مضمون القضايا. ومثلت اللجان الدائمة في الويبو منتديات مهمة لإجراء مناقشات موضوعية وتقنية تؤدي إلى تعزيز التفاهم الدولي، بغض النظر عن التوصل إلى نتائج تتعلق بوضع المعايير من خلال تلك المناقشات. كما أكد الوفد أيضا على أن الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط للأعوام 2016-2021 دعت إلى التفكير في الطرائق التي يتم تحديد ودفع المسائل المعيارية بها للأمام، وما إذا كان يجب تقييم ومناقشة ومراجعة النظام الحالي للجان. وأكد الوفد على دعمه لمناقشة المسألة وطالب الويبو بعقد منتدى مناقشات هادفة حول المسائل الموضوعية للملكية الفكرية.

404. وعبر وفد جمهورية كوريا عن دعمه لاقتراح المجموعة باء المتعلق بمطالبة الأمانة بعمل عرض حول الإصلاح الدستوري لعام 2003 لأنه سيمنح الوفد من الحصول على فهم أفضل للمسألة.

405. وعبر وفد الهند عن دعمه للاقتراح الذي طرحته المجموعة الأفريقية والتي طالبت بمزيد من الوقت وطالبت بترك القرار حول بند جدول الأعمال مفتوحا حتى اليوم التالي.

406. وأحاط الرئيس علما بأنه لم تكن هناك مزيد من الطلبات المتعلقة بإلقاء كلمات حول البند، وقد قامت اللجنة بالاستماع إلى مجموعتين إقليميتين وهما المجموعة الأفريقية ومجموعة بلدان آسيا ودول المحيط الهادي، واللذان طالبتا بترك البند مفتوحا وتأجيل المناقشات إلى اليوم التالي. ولاحظ أن اللجنة تواجه موقفا حساسا. لقد كان الموضوع الذي ظل على جدول الأعمال لعدة سنوات قد أدى إلى ظهور اقتراح من مجموعة إقليمية. وكانت هناك مسألة موضوعية في هذا الاقتراح ولم يكن أمامه خيار سوى العمل على أساس الاقتراح، لأنه كان الاقتراح الوحيد المطروح على المائدة. وأشار إلى أنه يجب الإعداد بعناية لكل مسألة متعلقة بالقرار الخاص بالجمعية العامة. ولأن الاجتماعات الرسمية للجنة البرنامج والميزانية لم تكن كثيرة، والتي تمت ثلاث مرات خلال عامين، فقد كان شبه مستحيل أن يتم إعداد سؤال في مناخ رسمي. ورأى أنه سواء أحببت الوفود أم لا فإن الطريق الوحيد الذي سيقود للأمام، من وجهة نظره، هو من خلال الاتفاق على نوع من العمليات غير الرسمية بين دورات لجنة البرنامج والميزانية، والتي يمكن أن تشارك في عملية التفكير، والتدبر والتحدث في كافة المسائل التي تريد تناولها، والتوصل إلى تفاهم جيد بشأن الخطوط العريضة للقرار الرسمي. ولتحقيق هذه الغاية، يجب على اللجنة دراسة ما إذا كانت جادة بشأن تناول المسائل المتعلقة بالحوكمة أثناء الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية، والتوصل إلى نوع من النتائج

الرسمية والتحسينات. وقال الرئيس إنه ليس لديه فكرة معينة تتعلق بكيفية تنظيم ذلك، لكنه اقترح تكوين مجموعة عمل غير رسمية يقوم بتسيير أعمالها الرئيس أو نائبة الرئيس أو أي متطوع يخصص لهذا الغرض، يمكنه عندئذ تنظيم سلسلة من المناقشات والخروج باقتراح متين وواضح لطرحة في اجتماع لجنة البرنامج والميزانية القادم. وصرح بأنه يفكر فقط بصوت مرتفع من أجل أن تحفيزهم على التفكير، والذي سوف يقود اللجنة إلى اتخاذ قرار، لأن هناك حاجة إلى لاتخاذ قرار بشأن البند من أجل إبلاغ الجمعية العامة به. وتساءل عما إذا كان أي وفد يرغب في إبداء الرأي تجاه تلك الأفكار.

407. وعبر وفد اليابان عن دعمه للبيان الذي ألقاه وفد اليونان، بالنيابة عن المجموعة باء، بالإضافة إلى البيان الذي ألقاه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

408. وعبر الرئيس عن شكره وأشار إلى أنه، في غياب أي طلبات لإلقاء كلمات، فإنه سيقوم بتعليق المداولات لفترة مؤقتة حول بند 18.

409. وطالب الرئيس بأن تستمر اللجنة في التفكير في هذا البند أو اتخاذ قرار بشأنه. وذكّر بأن الدول الأعضاء، قد قامت بإجراء مناقشة إجرائية في اليوم السابق، وتوصلت إلى استنتاج مفاده أن هناك اختلاف في وجهات النظر بين الدول الأعضاء حول هذا الموضوع. ومن أجل الاستمرار في دفع المناقشات حول المسائل المهمة بالنسبة للمنظمة، قام بالتقدم باقتراح تم تضمينه في الوثيقة المطروحة أمام اللجنة. وبصفة أساسية، تضمن الاقتراح ثلاثة عناصر. أحدها كان يتعلق بتجديد الموعد النهائي لتقديم الاقتراحات من قبل الدول الأعضاء حتى نهاية عام 2016، وهو ما سوف يسمح بإجراء المزيد من المشاورات ويثرها. وكان العنصر الثاني يتعلق باعتماد الاقتراحات التي تقدمت بها المجموعة باء ومطالبة الأمانة بإعداد عرض حول وضع الإصلاح الدستوري لعام 2003 في الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية في يوليو 2017، ومطالبة الأمانة أيضا بتقديم اقتراحات للمساعدة في تحسين كفاءة الاجتماعات، وفحصها بالمثل في نفس الدورة. ومن وجهة نظره، كان هذا الأمر يمثل موقفا يشعر فيه المؤيدون والمعارضون بالراحة، ولذلك كان يرغب في طرح الاقتراح للنظر.

410. وذكّر وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن اللجنة قد ناقشت فقرة القرار التي قدمها الرئيس في اجتماع المجموعة الأفريقية ورحب بأنه اقترح أن يتم إعطاء الدول الأعضاء المزيد من الوقت لتقديم مقترحاتهم قبل نهاية عام 2016 حول موضوعات معينة تتعلق بمسائل الحوكمة في الوبو. وأكدت المجموعة الأفريقية على رأيها بأن محتوى اقتراح نائب الرئيس كان يمثل جزءا من المناقشة. وإذا قرأ المرء تقارير الدورة السابقة والبيانات التي قدمها الرئيس، سيتضح أنها تمثل جزءا من المناقشات المتعلقة بأمور الحوكمة المستقبلية في الوبو. ولا زالت المجموعة الأفريقية لا ترى الاقتراح الذي قدمه نائب الرئيس في الدورة السابقة على أنه لا يمثل جزءا من المناقشات الحالية. وبالرغم من ذلك، فمن خلال روح التوافق، ومن أجل السير قدما، ستكون المجموعة الأفريقية مستعدة لدعم اقتراح الرئيس الحالي إذا تم حذف العنصر الثالث، لأن ذلك يمثل جزءا كبيرا من الاقتراح الذي تضمنه اقتراح نائب الرئيس الذي كان متوازنا وعادلا وتضمن الأمور التي فضلتها مختلف المجموعات الإقليمية. لذا فإذا كان الاقتراح الحالي قد أخذ أحد العناصر منه فإنه سوف يستحوذ على اهتمام مجموعة فقط ويتجاهل المجموعات الباقية. وفي هذا الصدد، سوف يكون في موقف يجعله يدعم العنصر الأول والثاني لأن من وجهة نظره، أن العرض التوضيحي لوضع الإصلاح الدستوري لعام 2003 قد يوفر نظرة ثاقبة في المسائل المتعلقة بالأسئلة التي لدى المجموعة الأفريقية والتي تتعلق بالحوكمة. ومن وجهة نظره، فإن هذا المنهج بناء، وعبر عن أمله في أن ترى الدول الأعضاء المرونة التي أظهرتها المجموعة الأفريقية.

411. وقال وفد اليونان إنه فيما يتعلق ببند جدول الأعمال، قامت المجموعة باء أيضا بعقد مناقشات وعبرت عن أملها أيضا في التأكيد على أنه من وجهة نظرها كان يوجد بين الدول الأعضاء اتفاق واضح في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية حول وجود عملية واضحة للغاية كانوا سيقومون باتباعها فيما يتعلق ببند جدول الأعمال. ورأى أن الاقتراح الوحيد الذي تم تقديمه

خلال الموعد المحدد، هو اقتراح المجموعة الأفريقية. وفي هذا الصدد، عبرت المجموعة عن رغبتها في دعم اقتراح الرئيس في "2" و"3" وهي العناصر التي تم تضمينها أيضا في اقتراحها ولم يوافق على تمديد الأجل النهائي الوارد تحت اقتراح "1".

412. وأشار الرئيس، في ظل غياب تعليقات من الدول الأعضاء، إلى أن المجموعة الأفريقية لم تظهر مرونة في الحقيقة عندما طلبت منه حذف النقطة "3" من اقتراحه كذلك الحال بالنسبة للمجموعة باء، لهذا السبب، وهو مطالبته بحذف الاقتراح "1". وأشار إلى أن الخيار المتصور هو أن تقوم المجموعتان بالتشاور وتخرجان باقتراح توافقي، أو أن تستمر اللجنة في التركيز على أساس اقتراحه. وإذا لم ينجح هذا الأمر، ستقوم اللجنة بإعداد بيان حقائق يشير إلى أن هناك اختلاف حول المسألة وأن الاتفاق الوحيد الذي تم التوصل إليه كان يتعلق بالعرض التوضيحي للأمانة لوضع الإصلاح الدستوري، وستقوم الأمانة، بالمناسبة، بإعداد تقارير بصورة روتينية للجمعية العامة التالية. وأبلغ الاجتماع بأن هذا هو الموقع وأضاف أنه لن يعلق البند. وشجع المجموعة باء والمجموعة الأفريقية على التوصل إلى طريقة لعلاج أوجه الاختلاف والخروج باقتراح نصي. وبهذه الطريقة يمكن للجنة أن تقوم باتخاذ قرار سواء على أساس هذا الاقتراح أو على أساس اقتراحه. وصرح بأنه سيقوم بسحب اقتراحه حتى يتم طرح اقتراح جديد على المائدة.

413. وعبر وفد الهند، متحدًا بصفته الوطنية، عن دعمه الكامل للآراء التي عبر عنها وفد نيجيريا بأن الورقة غير الرسمية لنائب الرئيس لم تتعد قط عن مائدة النقاش. لقد كانت دائما هناك وإذا تمت قراءة نص التقرير الأخير، يتضح أنه تم بوضوح ذكر أن هناك بعض العناصر الجيدة به، وكان هناك توافق في الرأي بشأنها. وكانت هناك بعض النقاط التي استمرت المفاوضات بشأنها، لكن بسبب عدم توافر الوقت الكافي، لم تتمكن الدول الأعضاء من استكمال تلك المفاوضات. لذا لم يكن من الصواب تماما القول بأنه لم يكن هناك توافق في الرأي حول اقتراحات نائب الرئيس. وأشار الوفد إلى أن هناك بعض العناصر في اقتراح نائب الرئيس التي كان هناك توافق كامل في الرأي بشأنها، وهناك بعض النقاط التي لازالت المفاوضات مستمرة بشأنها. وكان على الدول الأعضاء تعليق المفاوضات لأنه لم يكن قد تم إحراز نجاح في هذا الوقت لكن لم يكن هناك ضير من الاستمرار في مناقشة تلك الاقتراحات. وربما كان هناك تغيير في وجهات النظر والمواقف من قبل مجموعات أخرى، وهو ما سوف يساعد اللجنة على التوصل إلى نقطة مشتركة.

414. وشجع الرئيس وفد الهند، بصفته الوطنية، على الانضمام للمجموعة باء والمجموعة الأفريقية في المفاوضات المتعلقة بالتوصل إلى حل محتمل.

415. وأعلن الرئيس بعد الاستراحة أن هناك بندين معلقين من بنود جدول الأعمال وكان أحدهما عن المكاتب الخارجية والثاني يتعلق بمسائل الحوكمة. وقال إن البندين يحتاجان إلى مرونة وهناك حاجة للتوصل إلى اتفاق. وأضاف أن خبرته قد أوضحت أنه ليس من الممكن دائما العمل على وثائق توافقية أثناء الجلسة العامة. ومن خلال وجهة النظر تلك، رغب في أن يقترح أن يقوم بتعليق الاجتماع العام حتى الساعة الخامسة والنصف مساء وأن يتم استغلال الوقت المتاح حتى الساعة الخامسة والنصف في إجراء مشاورات غير رسمية. وعبر عن أمله في أنه عندما يتم استئناف الجلسة العامة يكون تم التوصل إلى تقرير حول تقدم سير العمل ومن المؤمل أن تستطيع اللجنة اتخاذ قرارات حول تلك المسائل المعلقة. وإذا لم يتم التوصل عندئذ إلى توافق في الرأي، فإن ذلك سوف يظهر في محضر اجتماع لجنة البرنامج والميزانية فيما يتعلق بالمسائل وسيكون على الدول الأعضاء عندئذ أن تقرر ما الذي يجب عليها القيام به. وأكد على أن لجنة البرنامج والميزانية سوف تنهي اجتماعها في السادسة مساء قبل أن تفقد كافة خدمات الأمانة. ثم عبر عن تشجيعه للوفود بأن تتوقف عن كافة المفاوضات في الساعة 5:35 مساء بحيث يتوافر لديها الوقت اللازم للعودة للتقرير حول البندين واختتام الاجتماع. وعبر عن أمله في أن يكون ذلك مقبولا للجميع.

416. ومن خلال إعادة فتح النقاش حول البند 18 من جدول الأعمال ، دعا الرئيس المستشار القانوني للانضمام إليه على المنصة. وذكر بأن الوفود قد بدأت النقاشات في اليوم السابق لكن المجموعتين الإقليميتين طلبتا تأجيل النقاش وقد تم أخذ تلك الطلبات في الحسبان.

417. وطالب وفد نيجيريا الرئيس نتيجة لذلك أن يوضح القرار الذي ينوي اقتراحه حول الموضوع.

418. وأوضح الرئيس ردا على ذلك أن القرار هو " ما الذي يجب القيام به بعد ذلك". وكان هناك تاريخ طويل حول هذه المسألة، ولدى اللجنة قرارات قامت الجمعية العامة باتخاذها وكان يجب عليها متابعتها. وأشار إلى أنه كانت هناك إجراءات بخصوص تلك القرارات وهي تتعلق بقيام مجموعة إقليمية بتقديم اقتراح، وفي غياب وجود أي اقتراح آخر، رأى أنه على اللجنة أن تتخذ قرارا بشأن ما الذي يجب القيام به بشأن الاقتراح الوحيد المطروح أمامها. وأشار إلى أن الاقتراح الوحيد المتوافر لدى اللجنة تضمن عنصرين. أحدهما كان يتمثل في طلب قدم للأمانة لتوفير معلومات إضافية حول وضع الإصلاح الدستوري، أما العنصر الثاني من الاقتراح فقد كان يتعلق بطلب نصيحة الأمانة حول التحسينات المحتملة للاجتماعات. ومع أخذ ذلك في الحسبان، كان يرى أن المسألة تتعلق بأن تقرر اللجنة ما إذا كانت تريد ذلك أم لا. وأشار إلى أن القرار سيكون بسيطا للغاية، في هذا الصدد، وسوف يكون كالآتي "بعد الاطلاع على الوثيقة WO/PBC/25/19، رحبت لجنة البرنامج والميزانية باقتراح المجموعة بـ الذي طالبت فيه الأمانة بتوفير معلومات حول وضع الإصلاح الدستوري وتقديم اقتراحات حول مسائل الحوكمة للاجتماع المقبل للجنة البرنامج والميزانية، لدراستها". وذكر بأن هذا كان الاقتراح الوحيد المطروح لأنه لا يوجد وفد آخر قد تقدم بأي اقتراح، وفي رأيه، أن هذا هو الطريق الطبيعي الوحيد للسير للأمام.

419. وعبر وفد نيجيريا، متحدثا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، عن شعور المجموعة بأنه ليس هناك حاجة لإرسال اقتراح جديد، لأن هناك اقتراح تقوم اللجنة بمناقشته وهو اقتراح نائبة الرئيس، وكانت المجموعة لديها انطباع بأنه ستكون هناك فرصة لمناقشته مرة ثانية في الدورة الحالية. وأرادت المجموعة أن تظل الوثيقة قيد النقاش.

420. وطلب الرئيس من الوفد توضيح الوثيقة التي يشير إليها.

421. واستجابة لذلك، أقر وفد نيجيريا بأنها لم تكن وثيقة رسمية، لكنها كانت وثيقة غير رسمية، لأنها غير متوافرة على الموقع على الإنترنت. وعرض طباعتها بسرعة وعمل نسخة وتقديمها للرئيس، بالرغم من أنه كان يرى أنها توجد لدى الأمانة.

422. وتساءل الرئيس عما إذا كان قد فهم بصورة صحيحة أن الوفد كان يقترح أن تأخذ اللجنة في الحسبان الاقتراح الذي قدمه الرئيس في لجنة البرنامج والميزانية، في 18 سبتمبر 2015 والمتضمن في الملحق 1 للوثيقة PBC/24/27.

423. وقال الوفد إنه يشير إلى الاقتراح الذي طرحه في البداية وفد إسبانيا ثم جعلته نائبة الرئيس اقتراحا. فإذا كانت تلك نفس الوثيقة التي اقتبس منها الرئيس، فإن فهمه سيكون صحيحا، وإذا لم تكن كذلك، فإنه يطلب بضعة دقائق للتأكد من أن الوثيقة التي يتحدث عنها هي التي كانت لدى الرئيس.

424. وبناء على طلب من المجموعة الأفريقية، قام الرئيس بتعليق الاجتماع لتمكين المجموعة من العثور على الوثيقة المناسبة بحيث تقوم بعرض اقتراح مجموعتها بصورة ملائمة لتقوم اللجنة بدراسته. وأشار إلى أن ما قام بذكر خطوطه العريضة في اقتراحه كان عبارة عن عناصر القرار، بناء على حالة المداخلات الحالية، والتي لم تتحدث عنها المجموعة الأفريقية، سواء في اليوم السابق أو في دورة اليوم، حول المضمون. وقبل تعليق الاجتماع، عبر عن رغبته في أن يلتقي وفد اليونان الكلمة، بالنيابة عن المجموعة بـ.

425. وأكد وفد اليونان، بالنيابة عن المجموعة بـ، على ما قد صرح به بالفعل في بند جدول الأعمال، بأنه يرى أن هناك عملية واضحة كان يتم اتباعها. وقد تم اتخاذ قرار في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، وكانت هناك دعوة لطرح

الاقتراحات. وقامت المجموعة بآء بتقديم اقتراح وكان ذلك، من وجهة نظر الوفد، الاقتراح الوحيد المطروح على المائدة في هذه المرحلة. وفيما يتعلق بالاقتراح الإسباني، إذا كان ذلك ما تشير إليه المجموعة الأفريقية، فقد ذكر الوفد بأنه لم يكن هناك توافق في الرأي بشأن هذا الاقتراح. ومن وجهة نظره، ونتيجة للعملية التي تم اتباعها، اعتقدت المجموعة بآء أن اقتراحها هو الاقتراح الوحيد المطروح على المائدة حول بند جدول الأعمال.

426. وذكر الرئيس عند استئناف المداولات بعد الاستراحة بأن اللجنة سوف تواصل فحص البند 18 من جدول الأعمال حيث توقفت في اليوم السابق، بعدما طالبت مجموعتان إقليميتان تعليقه لتوفير المزيد من الوقت لإجراء مشاورات. ثم دعا وفد نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، لاستئناف المناقشات.

427. وقال وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إنه قد لاحظ أنه تم تحديد موعد نهائي لتقديم الاقتراحات للجنة البرنامج والميزانية. وكانت المجموعة الأفريقية تشير إلى ما تمت مناقشته بالفعل في لجنة البرنامج والميزانية، وكان بمثابة وثيقة رسمية تتعلق بأحد تقارير الدورتين السابقتين للجنة البرنامج والميزانية. لقد كان اقتراحا تقدم به نائب رئيس لجنة البرنامج والميزانية آنذاك، وهو اقتراح شعر العديد من أعضاء اللجنة بأنه اقتراح منصف ومتوازن وموضوعي. وتذكيرا للمجموعة، فإن الاقتراح كان قد تم تقريبا اعتماده، لذا اعتقدت المجموعة الأفريقية أنه من غير المجدي أن يتم رفض الوثيقة بصورة كاملة. وتساءلت المجموعة عما إذا كان الرئيس يريد قراءة الاقتراح بكاملة مرة ثانية، وهو كان يتضمن حوالي عشرة أسطر، واعتقد الوفد أن العديد من الدول الأعضاء على دراية بالوثيقة وعبر عن رغبته في أن تقوم اللجنة بدراستها. وأشارت المجموعة إلى أنها طالما لم تكن وثيقة جديدة على الإطلاق، فقد حازت العديد من العناصر بها على موافقة العديد من الدول الأعضاء. وعبرت المجموعة الأفريقية عن اعتقادها بأن العملية لا بد من أن تبدأ بقيام لجنة البرنامج والميزانية بالتقدم بتوصية للجمعية العامة بعقد مشاورات غير رسمية مفتوحة برئاسة رئيس لجنة البرنامج والميزانية لتناول قضايا الحوكمة في الويبو، بما يتماشى مع التوصية 1 في تقرير 2014 لوحدة المراقبة المشتركة. وسوف يتم عرض نتائج تلك المشاورات في الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية في وقت تكون اللجنة فيه قد وافقت على عقد تلك المشاورات وإعطاء الأمانة الوقت اللازم لإعداد وثائق يمكنها عرضها على لجنة البرنامج والميزانية.

428. وعبر وفد الهند، متحدًا بصفته الوطنية، عن رغبته في توضيح أنه طلب تأجيل جدول الأعمال بصفته الوطنية وليس بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادي. وقال الوفد إنه في الوقت الحالي يوجد لدى اللجنة اقتراح من المجموعة بآء، كما أنه تم بذل كثير من الجهود لإعداد الاقتراح الذي طرحه نائب الرئيس في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية. ورأى أن الوثيقة تتمتع بالكثير من المزايا، وأن اللجنة قد وافقت على العديد من النقاط الواردة في هذا الاقتراح. ولذلك، كان هناك الكثير من التوافق في الرأي حول بعض النقاط. وأشار إلى أن هناك بعض النقاط الأخرى التي لازالت الوفود تحتاج إلى مناقشتها، من أجل التوصل إلى أرضية مشتركة، وخاصة التوصيتين 1 و 2، بالإضافة إلى تشكيل مجموعة عمل، أو مجموعة صغيرة غير رسمية، حيث يمكن وضع كل ذلك على الطاولة في شكل نص بحيث يمكن إجراء مفاوضات تعتمد على نصوص.

429. وأشار وفد لاتفيا إلى أن الوثيقة التي أشار إليها وفدي الهند ونيجيريا قد تمت مناقشتها في دورات لجنة البرنامج والميزانية السابقة، ولم يكن هناك توافق في الرأي حول استمرار المناقشات على أساس هذه الوثيقة. وكان هذا سبب قيام اللجنة باتخاذ قرار جماعي بطرح اقتراحات ملموسة في 1 يوليو 2016. وكانت هذه هي الطريقة التي رأى به الوفد وكل مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق العملية، ولأن اللجنة قد تسلمت اقتراح واحد فقط من المجموعة بآء، فقد أيدت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق استمرار المناقشات بناء على هذا الاقتراح.

430. وأكد وفد اليونان على ما قد صرح به من قبل. ومن وجهة نظره، كانت هناك عملية واضحة تتعلق بكيفية وجوب تعامل اللجنة مع هذا البند، وتم تحديد موعد نهائي في 1 يوليو 2016 لكافة الدول الأعضاء لتقديم اقتراحاتها. ولأن المجموعة بآء فقط قد تقدمت باقتراح قبل الموعد النهائي، فقد رأى الوفد أن اقتراح المجموعة بآء هو الاقتراح الوحيد الذي سيتم

استخدامه كأساس للنقاش مثل الاقتراحات السابقة، أما الاقتراح الذي قدمه وفد نيجيريا للتو فلم يحصل على توافق في الرأي.

431. ودعم وفد إيران (جمهورية- إسلامية) اقتراح وفد الهند. وعبر عن اعتقاده بأن قضية الحوكمة قضية هامة بالنسبة لكافة الأعضاء، ومن وجهة نظره، أن أي اقتراح لمراجعة قضية الحوكمة لابد من أن يتضمن كافة الدول الأعضاء، وألا يترك الأمر فقط للأمانة كي تقوم بإعداد تقرير في هذا الصدد. وقال الوفد إن هذا هو سبب موافقته على الرأي القائل بأنه يمكن أن تعمل مجموعة عمل أو جهة غير رسمية على القضية.

432. وقال الرئيس إن الموقف، من وجهة نظره، كان غامضا، لأن كل مجموعة إقليمية قد أدركت أهمية قضايا الحوكمة، لكن عندما تعلق الأمر بتقديم اقتراحات ملموسة في الموعد النهائي المتفق عليه، لم يتم الالتزام بالموعد النهائي. وكان هناك اقتراح واحد تم تقديمه لكن كان هناك، من الواضح، اعتراف بأهمية الموضوع. وأشار إلى أنه كان من المعروف للجميع أن دورات لجنة البرنامج والميزانية السابقة قد تناولت المسألة، ولم تستطع التوصل إلى توافق في الآراء. ولذلك، رأى أن ذلك كان السبب في الاتفاق على اتخاذ قرار بإطلاق دعوة جديدة لتقديم اقتراحات. وأشار إلى أن اللجنة، في هذه المرحلة، من المحتمل ألا يكون لديها وقت كافي لإجراء مناقشات غير رسمية حول القرارات السابقة وأضاف أن هناك وثيقة واحدة مقترحة للدورة الحالية. ثم سأل الرئيس المجموعة بآء ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق عما إذا كانوا مستعدين لنظر عناصر من الدورات السابقة للجنة البرنامج والميزانية حول نفس القضية.

433. وتساءل وفد ألمانيا عن قيمة العملية والاتفاقيات التي قامت الدول الأعضاء بالتوصل إليها في دورات لجنة البرنامج والميزانية السابقة. وقد أمضت الدول الأعضاء وقتا طويلا للتوصل إلى الاستنتاج الحالي، وكان الوفد يأمل أن تؤدي العملية إلى حصول اللجنة على اقتراحات يمكنها مناقشتها الآن. وأشار إلى أنه كان هناك اقتراح واحد مطروح على الطاولة واتفق على أن هذا الاقتراح، كما صرح وفد اليونان، كان أساس المناقشات.

434. وعبر وفد الهند عن أمله في لفت انتباه اللجنة إلى تقرير الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، وخاصة الفقرة 458، والتي كانت كالتالي "أقرت لجنة البرنامج والميزانية بالحاجة إلى تناول قضية الحوكمة، وفقا لطلب الجمعيات الرابعة والخمسين للدول الأعضاء في الـويو. (1) شاركت لجنة البرنامج والميزانية في مناقشات نشطة حول الموضوع في الدورة الثالثة والعشرين والدورة الرابعة والعشرين، وهو ما تخض عن الاقتراحات التي طرحت في الدورة الثالثة والعشرين كما ظهر في الملحقين 1 و 2 من الوثيقة WO/PBC/23/9 ووثيقة الرئيس التي تم توزيعها أثناء الدورة الرابعة والعشرين. وبينما ظل هناك اختلاف في وجهات نظر الوفود، عبرت الوفود عن رغبتها في استمرار المناقشات حول هذا الموضوع". وكان الوفد يفهم أن الملحق المرفق بالوثيقة WO/PBC/23/9، والذي كان بمثابة اقتراح من وفد أسبانيا، لم يتم استبعاده عن طاولة المناقشات واستمر استخدامه كمصدر للمناقشات. ولذا لم يفهم سبب أن المندوبين كانوا يذكرون في هذا الحين أن اقتراح نائب الرئيس لا يمكن مناقشته لأنه يمثل وثيقة تم تعليق المناقشات الخاصة بها. وأكد على أن طلبه المتعلق بإعادة طرح الوثيقة على طاولة النقاش لأن العديد من الدول الأعضاء الحاضرة كانت ترغب في دعم الفكرة ويمكن أن تعود مرة ثانية للسجلات.

435. وقال وفد ألمانيا إنه إذا كان فهمه صحيحا، فإن اللجنة لم تتوصل إلى توافق في الرأي حول الورقة، وبذلك فليس لها وضع رسمي وتعتبر بصورة ما وثيقة غير رسمية. لقد كانت تمثل جميعا لأفكار لم يتم التوصل إلى توافق في الرأي بشأنها. أما اقتراح نائبة الرئيس، فقد كان مجرد تجميع للعديد من الأمور التي كان يتم تداولها لكنه لم يلق توافق في الرأي. وعبر الوفد عن رغبته في أن يقرأ مرة ثانية الفقرة (3) من القرار الذي تم اتخاذه، والتي وافقت فيها لجنة البرنامج والميزانية على تقديم الدول الأعضاء لاقتراحات حول موضوعات معينة لمناقشتها قبل الدورة الخامسة والعشرين بوقت كافي وفي موعد أقصاه 1 يوليو 2016، وستقوم الأمانة بتجميعها لتكون أساسا للمناقشات. وقد تم الاتفاق بشأن هذه العملية بعد وقت طويل من المناقشات في العديد من الجلسات ورأى الوفد أن اللجنة يجب أن تلتزم بهذه العملية.

436. ورأى وفد فرنسا أن ما قام وفد ألمانيا بشرحه للتو واضح للغاية. وكانت اللجنة تناقش الورقة غير الرسمية التي لم تحصل على توافق في الرأي. وقد كان هناك موعد نهائي لتقديم الاقتراحات وتم تسليم اقتراح واحد في الفترة الفاصلة، لذا اعتقد الوفد أن الوقت غير مناسب لمناقشة ورقة غير رسمية ليس لها أي قيمة قانونية.

437. وقال وفد نيجيريا، متحدًا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، إن أفكاره حول العملية كانت تسيير في نفس خط تفكير وفد الهند. أما بالنسبة لمجموعته، فلم تر أن الوثيقة السابقة بلا أساس لأنها مرفقة كملحق بوثيقة العمل الرسمية ويمكن سحبها في أي وقت. ولذلك، فإنه سيكون من الجهل اعتبار الوثيقة لا أساس لها. وعند التوصل إلى قرار، لم تستنج لجنة البرنامج والميزانية أنه تم استبعاد أي أمور. وقال الوفد إنه قد تحدث على المنصة ليشرح أن المجموعة الأوروبية لم تعتبر الوثيقة لا أساس لها، وأن القرار الذي تم التوصل إليه في 1 يوليو لم يحول دون نظر أي وثائق موجودة حول الحوكمة.

438. وصرح وفد الهند بأنه من المهم ملاحظة أنه عندما قام وفد ألمانيا براءة الفقرة (3)، فإن السطر الأخير لم يقرأ بالطريقة التي كتب بها. وطالب براءة الفقرة مرة ثانية من البداية وببطء، بحيث يمكن لكل فرد فهم المقصود، وأضاف أنه كان يرغب في تصحيح وجهة نظره إذا كان مخطئًا. وكانت الفقرة تقول: "تم الاتفاق على أن تقوم الدول الأعضاء بتقديم اقتراحات حول موضوعات معينة، لمناقشتها قبل الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية بوقت كافي وفي موعد أقصاه 1 يوليو 2016 و"طالب الأمانة بتجميع ذلك باعتباره جزء من الوثائق الخاصة بتلك الدورة". وكان الاقتراح الجديد الذي قدمته المجموعة باء يمثل جزءا من الوثائق المجمععة وهو ما يعنى أن الوثائق السابقة كانت تمثل جزءا من مجمل الوثائق المجمععة وكان اقتراح المجموعة باء ملحقا لها. وقال الوفد إن ذلك يمثل فهمه للأمر، وإذا كان فهمه خاطئا فإنه يريد أن يسمع تفسيراً أفضل للأمر.

439. وصرح وفد لاتفيا أنه أثناء الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية أجرت الدول الأعضاء مناقشات حول الإجراءات فقط. ولم يقوموا بإجراء مناقشات تتعلق بالمضمون، لكنهم اتفقوا على الإجراءات. وفي هذا الصدد، عبرت مجموعة دول أوروبا الوسطى والبلطيق عن رغبتها في الالتزام بتلك الإجراءات. أما بالنسبة لمجمل الوثائق المجمععة، فإن اللجنة كان لديها الوثيقة التي تم إعدادها للدورة الحالية، أي وثيقة WO/PBC/25/19، وهو يفهم أنها تمثل مجمل الوثائق المشار إليها في تقرير الدورة السابقة في الفقرة (3)، لذا تمت مطالبة الأمانة بتجميع تلك الاقتراحات بوصفها جزءا من الوثائق. وبذلك، فإنه يرى أن وثيقة العمل الوحيدة المتوافرة كانت الوثيقة التي تضمنت اقتراح المجموعة باء.

440. واعترف وفد سويسرا بأنه مندهش قليلا بسبب الجانب السريالي للمناقشات الحالية. وعبر عن تأييده لبيانات وفود فرنسا وألمانيا ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. ومن وجهة نظره، فإنه ليس هناك سبب لإضاعة ساعات للتحدث حول الموضوع. لقد كان القرار الذي تم اتخاذه في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية يمثل أساس المناقشات المستقبلية بشأن الحوكمة. وكان هناك موعد نهائي تم تحديده وهو فترة سنة حتى 1 يوليو 2016. وقد قامت المجموعة باء بالتقدم باقتراح، وكان هو الاقتراح الوحيد المطروح على طاولة النقاش حتى ذلك الحين. أما الوثيقة التي أشارت إليها المجموعة الأفريقية ووفد الهند فقد تضمنت المناقشات السابقة التي لم يتم تحقيق توافق في الرأي بشأنها. ولهذا السبب بالذات، أطلقت اللجنة العملية الجديدة مع تحديد موعد نهائي هو 1 يوليو 2016. ولذلك، لم ير الوفد سببا يجعل بعض الوفود تقوم فجأة بالتشكيك في القواعد الخاصة بالعبة والوثائق التي وافقت عليها.

441. واقترح وفد سنغافورة قائلًا إن الحل لاختلاف الآراء يكمن في التفكير في كيفية سير اللجنة قدما بعد القرار الذي ستقوم باتخاذه اليوم. وأشار الوفد إلى أن اقتراح المجموعة باء كان يتطلب بعض المدخلات من الأمانة، وذكر بأن اللجنة قد استغرقت العديد من الساعات في العام الماضي في نظر ما كان يطلق عليه وثيقة غير رسمية، واتفقت على أنه لا يوجد توافق في الرأي بهذا الشأن. وقد أضاف بالرغم من ذلك أنه إذا وافقت اللجنة على اقتراح المجموعة باء، فإنه سيكون على الأمانة أن تقدم بعض المعلومات، التي ستم مناقشتها في المستقبل، سواء في لجنة البرنامج والميزانية أو في الهيئات ذات الصلة.

ولذلك، فمن المرجح أن يتم طرح أي عناصر قامت الوفود المعنية بتضمينها في الوثيقة غير الرسمية في تلك المناقشات، لأن ذلك يمثل أمراً محل اهتمام بالنسبة لهم. وبهذا المعنى، لم ير الوفد سبباً يجعل هذين الأمرين متعارضين، ولم يجد سبباً يجعل الدول الأعضاء لا تستطيع التفكير في كيفية قيامها بمناقشة الأمور في المستقبل على أساس ما كان يتم مناقشته في الحاضر. وقال الوفد، بناء على ذلك، إنه يتفق بدرجة معينة مع وفد الهند. وبالرغم من ذلك، لم ير ضرورة لوجود مجموعة عمل منفصلة لأن اللجنة تعتبر هيئة فرعية بالفعل تابعة لعضوية الويبو.

442. و أشار الرئيس رداً على ذلك إلى أن اللجنة لم تصل إلى النقطة التي يمكنها فيها التفكير في خطوات مستقبلية لكنها كانت فقط في مرحلة توضيح المواقف.

443. وقال وفد اليونان إن لديه تعليقان. وكان التعليق الأول هو أنه يرغب في أن يُذكر بالدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية التي عقدت منذ عام، لذا كان هناك وقت كافٍ للوفود والمجموعات لتقديم اقتراحات حول موضوعات معينة لمناقشتها. ثانياً، فيما يتعلق بما قاله وفد الهند، فإن الطريقة التي قرأ بها وفد اليونان المناقشة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية هي أن الدول الأعضاء سوف تقوم بتقديم اقتراحات وأنه تمت مطالبة الأمانة، وفقاً للفقرة (4) بتجميع الاقتراحات التي يتم تقديمها في موعد أقصاه 1 يوليو 2016. ومن وجهة نظره، هذا هو التجميع الذي تمت الإشارة إليه.

444. وتساءل وفد نيجيريا قائلاً إذا كانت الوثيقة غير الرسمية لم تلق توافق في الرأي، فما الذي سيحدث إذا لم يلق اقتراح المجموعة باء توافق في الرأي في الدورة الحالية.

445. وأقر الرئيس أن ذلك كان سؤالاً هاماً للغاية، لكنه أضاف أن اللجنة يجب أن تجد طريقاً للتحرك للأمام. ومن وجهة نظره، فإن اللجنة كانت تقوم بمناقشة الإجراءات ويمكن للدول الأعضاء أن تعمل حتى منتصف الليل لكنه أسرع مضيها أنهم بالتأكد لن يفعلوا ذلك.

446. واختتم وفد نيجيريا بقوله إن المجموعة الأفريقية لم توافق على الاقتراح الذي طرحته المجموعة باء.

447. وطلب الرئيس من الوفد توضيح ما إذا كان استنتاجه يعني أنه لم يوافق على قيام الأمانة بتقديم تقرير حول وضع الإصلاح الدستوري وتوفير معلومات لمناقشات الدول الأعضاء حول قضايا الحوكمة.

448. وأوضح وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه لم يوافق على اقتراح المجموعة باء. وصرح بأن أول سطر في الاقتراح قد حدد توجه المجموعة الأفريقية. وأشار إلى أن المجموعة باء لم يكن لديها أي قضية لتطرحها فيما يتعلق بالحوكمة بخلاف الاقتراحات التي تقدمت بها المجموعة. لقد كانت المجموعة باء تتقدم باقتراحات للأمانة لتقدم معلومات حول الإصلاح الدستوري وكفاءة الاجتماعات. وفي رأيه، أن مسألة الحوكمة كانت تتجاوز مسألة كفاءة الاجتماعات. ولم تر المجموعة الأفريقية كفاءة الاجتماعات سوى في إطار إدارة الوقت، أو تقديم مستندات في وقت مبكر، ولم يكن تقرير وحدة التنقيش المشتركة الذي كانت اللجنة تقوم بالرد عليه محددًا بالنسبة لأوقات الاجتماعات. وأشار التقرير إلى هيكل الحوكمة في الويبو وأنظمة الحوكمة وليس الاجتماعات فحسب. وفي هذا الصدد، عندما قالت المجموعة باء إنها ليس لديها قضية تطرحها فيما يتعلق بالحوكمة، وإنها تركز فقط على الكفاءة في الاجتماعات، فإن ذلك مثل مشكلة بالنسبة للمجموعة الأفريقية. لقد كانت ترى أن الفكرة التي طرحها وفد سنغافورة قد أعطت فرصة للمجموعتين ليعملا معاً. وأشار الوفد إلى أنه إذا كان على الأمانة أن توفر أي مستند، فإن الأمر سيحتاج إلى كثير من المناقشات لأن الدول الأعضاء، والمجموعة الأفريقية بالطبع، كانت تريد أن تصبح جزءاً من العملية والمناقشات لوضع خارطة طريق أولاً للأمانة، فيما يتعلق بما كانت الدول الأعضاء ترغب في تحقيقه. ويمكن أن يتكون ذلك من مزيج مما كانت المجموعة باء تريده، أي العروض التوضيحية التي كانت تريد أن تشاهدها، والأفكار التي كانت سوف تطرحها المجموعة الأفريقية فيما يتعلق بهيكل الحوكمة وأظمتها في الويبو.

449. صرح الرئيس بأنه يشعر بأن مداخلة وفد سنغافورة يمكن أن تمثل نقطة تلاقي بالنسبة للجنة كما يلي: لإعطاء فرصة أخرى لكافة الوفود المعنية لتقديم اقتراحات بشأن قضايا الحوكمة، واقترح أن تكون نهاية السنة هي الموعد النهائي، لأن السنة التالية كانت سنة موازنة وسوف تلتقي لجنة البرنامج والميزانية مرتان في يوليو وسبتمبر. وإذا سمحت اللجنة بموعد نهائي آخر لتقديم الاقتراحات من قبل كافة الوفود المعنية، فإنها ستطالب الأمانة عندئذ أن تقوم بتجميع تلك الاقتراحات لدراستها في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وسوف تتم مطالبة الأمانة، بناء على اقتراح المجموعة بآء بتقديم معلومات حول وضع الإصلاح الدستوري، وتوفير مدخلات لتيسير مداوات الدول الأعضاء حول قضايا الحوكمة. كما تساءل عن إمكانية أن تكون العناصر الثلاثة أساسا للقرار.

450. وأقر وفد لاتفيا المنهج المقترح.

451. وقال وفد سويسرا أنه لم يرغب في التحدث في هذه المرحلة لكنه طلب أن يقوم الرئيس بإعداد العناصر الثلاثة لمنهجه.

452. وقال الرئيس أنه طالما أن هناك توتر معين بين الدول الأعضاء يمكن للجنة، من خلال روح التعاون والتوافق في الرأي: (1) أن تسعى لتوفير فرصة أخرى للوفود الراغبة في تقديم اقتراحات حول قضية الحوكمة بأن تقوم بذلك قبل نهاية العام (2) بناء على اقتراح المجموعة بآء، يمكن للجنة أن تطالب بالحصول على تقرير من الأمانة حول وضع الإصلاح الدستوري (3) طلب اقتراحات أو أفكار من الأمانة حول قضية الحوكمة. وقد كان لذلك علاقة بالاقتراح الذي تقدمت به المجموعة بآء. وكانت تلك هي العناصر الثلاثة المقترحة التي يمكن أن تكون القرار الذي يسمح للدول الأعضاء مرة أخرى بنظر القضية في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية.

453. وعبر وفد سويسرا عن شكره للرئيس وقال إنه كان أكثر وضوحا. وقال إن لديه بالرغم من ذلك سؤالا يتعلق بالنقطة الثالثة التي تطالب الأمانة بتقديم أفكار حول قضية الحوكمة. ووفقا للوفد، فإن الأمر يبدو أنها ستكون أفكارا حول كفاءة الاجتماعات، ولم يعرف الوفد ما الذي يدور بخلد الرئيس فيما يتعلق بهذا الأمر، أم أنه يعمل على أساس ورقة المجموعة بآء. لذلك فقد طالب بتوضيح للمسألة.

454. وردا على ذلك، أكد الرئيس على أن ما يقترحه يقوم على أساس العناصر الموجودة في اقتراح المجموعة بآء.

455. وصرح وفد اليونان بأنه لم ير أي توتر في الغرفة، لكن كانت هناك مناقشات دائرة. وذكر بأن المناقشات كانت مستمرة، وأن كافة الدول الأعضاء قد عرفت أهمية القضية وأقرت بها. وأضاف أنه على أية حال فإن المجموعة بآء كانت على ثقة بأنها كان لديها عملية واضحة اتفقوا جميعا عليها. وقد تم تحديد موعد نهائي من أجل تيسير العملية، وكان يرى أن الوقت بين الدورة السابقة والحالية للجنة البرنامج والميزانية كافيا لتقوم أي وفود بتقديم اقتراحاتها. وقال الوفد أنه بالنسبة للوقت الحالي فإنه لا يستطيع التعبير عن رأي مجموعته حول اقتراح الرئيس. وكان من الواضح أن المناقشات التي جرت أثناء الدورة الأخيرة لم تتوصل إلى توافق في الرأي. ولذا لا يستطيع في هذه المرحلة تقديم أي آراء تتعلق بالاقتراح، واقترح إغلاق بند جدول الأعمال إذا لم يكن هناك توافق في الرأي.

456. وأجاب الرئيس بأنه قد يكون قد استخدم مصطلحا خاطئا باللغة الإنجليزية عندما وصف المناخ في الحجرة. ووافق على أنه كانت هناك مناقشات، وكانت الدول الأعضاء تسعى لتحقيق توافق في الرأي. وأوضح أن اقتراحه ذهب في اتجاه إعطاء فرصة ثانية، وهو أمر قد يكون جيدا لأن الاقتراحات الجيدة للغاية يمكن أن تيسر عمل اللجنة وتفيد المنظمة. ومع وضع ذلك في الحسبان، ومن خلال تلك الروح، اقترح تطبيق عملية توفر فرصة أخرى للوفود الراغبة في تقديم عروض متعلقة بالحوكمة، ولكنها ستقوم بالمثل بإرشاد الأمانة وتسمح لها بإعداد تقرير حول وضع الإصلاح الدستوري، وتقدم معلومات بخصوص كفاءة الاجتماعات، وفقا لطلب المجموعة بآء.

457. وقال وفد نيجيريا أنه بالنسبة للمجموعة الأفريقية سوف يعتبر الأمر انتقائيا إذا قامت الأمانة بتقديم تقرير جديد وفقا للمجموعة باء، وخاصة فيما يتعلق بكفاءة الاجتماعات. وإذا كان على الأمانة أن تقدم تقريرا حول كفاءة الاجتماعات، فإن عليها التعامل مع الأمر خطوة خطوة، أي اختيار جزء من الحوكمة وترك باقي الأجزاء، وهو أمر قد يكون موضع اهتمام المجموعات الأخرى. ولهذا السبب، فإن الوفد لم يتمكن من قول أي شيء بالنيابة عن المجموعة لأنه كان عليهم مناقشة الموضوع مرة ثانية. وكان على المجموعة أن تنظر ما إذا كان هناك أي رغبة في المضي قدما بشأن أي جزء من أجزاء اقتراح المجموعة باء، أم أن عليها الانتظار حتى تقوم الدول الأعضاء والمجموعات الأخرى بتقديم اقتراحات جديدة لنظرها.

458. ولاحظ وفد فرنسا أن عملية البدء من نقطة الصفر بالنسبة الموضوع قد حدثت بهذه الصورة بالضبط في الدورة السابقة، ولذا فإن هناك موعد نهائي كافي لتمكين كافة الوفود التي كانت ترغب في تقديم اقتراحاتها لتقوم بذلك. وقامت المجموعة باء بطرح اقتراح على الطاولة وتم تقديمه قبل الموعد النهائي ويبدو أنه اقتراح صالح. والآن تتم المطالبة بموعد نهائي آخر، وهو ما يعنى بدء العملية من نقطة الصفر. ويمكن أن يكون موعد نهائي لورقة غير رسمية لن تخضع لتوافق في الرأي والتي يمكن اقتراحها قبل الموعد النهائي الأخير. وقال الوفد لذلك أنه لم يفهم المناقشة التي كانت تجري منذ جلسة لجنة البرنامج والميزانية السابقة.

459. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه يؤيد بشدة موقف وفد فرنسا واقتراح وفد اليونان.

460. ولاحظ الرئيس أنه يبدو أن المناقشات لن تسير قدما في تلك اللحظة. وناشد الوفود بأن يظهروا تفهما مرونة. وقال أنه قد تكون لدى الوفود آراء قوية تجاه بعض الأشياء، لكنهم في حاجة إلى الاحتفاظ بروح طيبة وهناك حاجة لأن يتعاونوا. وكما قال من قبل، كان يحدث أحيانا ألا يحافظ أحدهم على الموعد النهائي لعدة أسباب. وقد تكون أسباب موضوعية أو غير موضوعية، وهو يعطي فرصة ثانية لتلك الأفكار والافعالى اللجنة أن تعلق الموضوع ببساطة. وسمعت الدول الأعضاء أن اقتراح المجموعة باء لا يمكن دعمه، ولا توجد اقتراحات أخرى، وهو ما أعاد كافة الوفود إلى نقطة البداية. وكانت هناك حاجة لإعادة تحديد العملية، ولهذا فقد تقبل اقتراحا من وفد سنغافورة، لأنه حاول تقديم فرصة ثانية لكل الذين يرغبون في تقديم اقتراحات، ولكن لم يقوموا بذلك لأي أسباب كانت. وسوف يبين ذلك إظهار للمرونة والتفهم بحيث يتم أخذ عناصر من اقتراح المجموعة باء، مع السماح بفرصة ثانية للجميع لتقديم اقتراحاتهم، بحلول نهاية العام، حول قضايا الحوكمة. ولاحظ أنه سيكون ذلك أمرا منصفًا وسوف يمثل لفته طيبة تجاه كل رأي. ومن أجل تحقيق تلك الغاية، عبر الرئيس عن رغبته في تعليق الدورة.

461. وقال وفد ألمانيا إنه لا يستطيع فهم صعوبة الوفاء بالموعد النهائي أحيانا، لأنهم كانوا يتحدثون عن فترة عام لتقديم الاقتراحات، فالموعد النهائي ليس بعد عدة ساعات. وكانت اللجنة تناقش اقتراحا جديدا وكان هناك اقتراح واحد مطروح على مائدة النقاش. وتساءل قائلاً كيف يمكن للدول الأعضاء السير قدما في اللجنة إذا لم تكن قادرة على المضي بصورة واضحة في عملية تمت مناقشتها على نطاق واسع في الدورة الأخيرة. ومن وجهة نظره، فإن هذا الأمر قد كان مؤشرا سيئا للغاية.

462. وقال الرئيس إنه يتفق بصورة كاملة مع وفد ألمانيا. وبالرغم من ذلك فقد صرح بأن اللجنة تواجه حقيقة مفادها أنه أحيانا يكون من السهل الوفاء بموعد نهائي قريب جدا عن الوفاء بموعد نهائي بعيد، وذلك لسبب بسيط هو أن المرء قد ينسى القضايا بسبب الروتين. لقد كان يحاول أن يجد طريقا للتقدم للأمام ليرضي، أو لا يرضي تماما، جميع الأطراف. وأوضح أن اللجنة كانت تواجه أربعة قضايا صعبة وكان أهم عنصر في عمل اللجنة هو مناخ العمل. وكانت الدول الأعضاء تحاول الحفاظ على مناخ التعاون أو مناخ يتضمن التمسك بقوة بالمبادئ، لكنه أضاف أن ذلك كان اختيار الدول الأعضاء الحاضرة. وكانت مهمة الرئيس هي التوصل إلى أفضل طريق يجمع كافة الدول الأعضاء بمختلف آرائها على نفس الصعيد، وجعلها جميعا سعيدة أو غير سعيدة. ولذلك كان يصر على اقتراحه المتعلق بالسماح بموعد نهائي آخر لتقديم الاقتراحات بحلول نهاية العام

وأن يطلب من الأمانة إعداد عرض حول الإصلاح الدستوري لعام 2003، وتقديم الاقتراحات للمساعدة على تحسين كفاءة الاجتماعات في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وطلب من الدول الأعضاء نظر اقتراحه، وقال إنه سيطلب من الأمانة توزيعه. ولأن القضايا الأخرى لم تكن جاهزة للنظر بصورة رسمية، فيمكن للوفود أن تجتمع لإجراء مشاورات غير رسمية، في وجود ترجمة كاملة، الساعة 3 صباحاً حول موضوع المكاتب الخارجية. وأعلن أن اللجنة سوف تستأنف الاجتماع في جلسة عامة، في اليوم التالي. وعندئذ تقوم الأمانة بتقديم أي مستندات أو معلومات طلبت أثناء مناقشات اليوم، بالإضافة إلى معلومات موجزة حول عملية فتح المكاتب الخارجية، بحيث يمكن للجميع فهم ما ترتب على ذلك. وسيتم توضيح ما إذا كان فتح المكتب يستغرق أسابيع أو أشهر أو سنوات، بما يجعل اللجنة تفهم بوضوح ما يترتب على ذلك من وجهة نظر الأمانة. ثم أعلن أن الاجتماع من خلال جلسة عامة قد انتهى لهذا اليوم.

463. وبالعودة إلى البند 18 من جدول الأعمال في اليوم التالي، عبر الرئيس عن رغبته في أن يتم طرح اقتراح يتضمن، في مضمونه، ثلاثة عناصر: (1) إعطاء فرصة للوفود لعرض اقتراحات إضافية قبل نهاية العام (2) مطالبة الأمانة بإعداد عرض للإصلاحات الدستورية لعام 2003 (3) دعوة الأمانة إلى تقديم بعض المعلومات حول المسائل المتعلقة بكفاءة الاجتماعات. ولذا فقد عبر عن رغبته في أن يرى ما إذا كان يمكن تبني ذلك وفتح الباب للمناقشات.

464. وعبر وفد اليونان، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة باء، عن شكره على الاقتراح، وعبر عن شكره لنائبة الرئيس على جهودها طوال اليوم. وأعلن أنه قد تشاور بشأن كلا من اقتراح الرئيس والاقتراح غير الرسمي المقدم من قبل نائبة الرئيس، وأضاف أن شعور المجموعة باء مع الأسف لم تتغير عما عبر عنه الوفد. ومن وجهة نظره، فقد تم اتخاذ قرار في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية، تقوم الدول الأعضاء بموجبه بتقديم اقتراحات حول موضوعات معينة لمناقشتها حول قضية الحوكمة، وأدرك الوفد أن مجموعته هي الجهة الوحيدة التي قامت بذلك. كما أدرك أيضاً أن ذلك كان الاقتراح الوحيد، ووفقاً للمناقشات التي جرت فقد تم رفض هذا الاقتراح. وفي هذا الصدد، عبر عن رغبته في أن يتقدم بيان يشير، من وجهة نظره، إلى رؤية المجموعة باء للمسألة. وقد شعرت المجموعة باء بخيبة الأمل، لأنها رأت ورقة واحدة تم تقديمها تحت مظلة بند الحوكمة في جدول الأعمال، ولم يتم مناقشتها بصورة ملائمة. لقد كانت قضية الحوكمة تمثل بندا طالت مناقشته وتمت مناقشته بصورة شاملة في عدة اجتماعات للجنة البرنامج والميزانية، وهو ما قاد إلى اقتراح نائبة الرئيس الذي طرحته بعض الوفود. ولم تستطع تلك المناقشات في نهاية الأمر التوصل إلى توافق في الرأي حول اقتراح نائبة الرئيس. ولذلك فقد وافقت الدول الأعضاء على عملية ستؤدي إلى تقديم الدول الأعضاء لموضوعات محددة حول الحوكمة لمناقشتها في الدورة الحالية. وفي هذه المرحلة، عبر الوفد عن رغبته في أن يقتبس الفقرة الأخيرة من السجل، وهي الفقرة 459: "علق الرئيس قائلاً بأنه من وجهة نظره، فإن الجمعية العامة سوف تقدر كثيراً اتخاذ قرار يوضح أن لجنة البرنامج والميزانية لم تكن تتلاعب بها". وقد كان هناك اتفاق على تطبيق عملية، وستكون كافة الدول الأعضاء مسؤولة عن أن تشارك بصورة ملائمة وترسل إلى الأمانة، قبل الموعد النهائي، الموضوعات المحددة التي كانت ترغب في التعامل معها في لجنة البرنامج والميزانية. كما أشارت المجموعة باء أيضاً، من وجهة نظر القرار، إلى أن الدول الأعضاء قد أسندت إليها مهمة مناقشة الحوكمة والتوصية 1 من تقرير وحدة التفتيش المشتركة. وشعر بأنه بسبب عدم قبول الورقة الباقية أمام اللجنة، فقد تم استنفاد الغرض من تلك المناقشات. وعبرت المجموعة باء عن اعتقادها بأن الاقتراحين المطروحين على طاولة النقاش، إذا لم يتم الاتفاق على ورقة الحوكمة أمام اللجنة، هما: إما إغلاق المناقشات حول الحوكمة، أو، إذا كان هناك اتفاق حول ورقة الحوكمة، فإن مجموعته سوف تقبل، لكنها لا يمكنها قبول التوصية 2 أو 3 من اقتراح الرئيس. وفي النهاية لم تؤيد المجموعة باء وجود مناقشات مفتوحة حول قضية الحوكمة لأنها رأت أن الدول الأعضاء يجب أن تكون واقعية بشأن ما يمكن تحقيقه.

465. وصرح وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، بأن الحوكمة هي أمر وضعت كافة الدول الأعضاء على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية في عدد من المناقشات. وشعرت المجموعة بأنه سيكون من العبث أن تقوم الدول الأعضاء بمحاولة تناول مسألة لا تتماشى مع ما تقوم به وحدة التفتيش المشتركة. ولم تر المجموعة الأفريقية أنها لم تلتزم على الإطلاق بالموعد النهائي، لأن اقتراح نائبة الرئيس كان المقصود منه أن يمثل جزءاً من المناقشات الخاصة بالدورة الحالية، لذا لم

تشعر المجموعة بأي حاجة لطرح اقتراحات جديدة لأن تلك الوثيقة تضمنت مصالحها. وكان فهم المجموعة لتقرير لجنة البرنامج والميزانية الخاص بالدورة السابقة، للفقرة 454 والفقرة 455 هو أن الوفد طلب من الرئيس أن يعيد التأكيد على أن الملحق 1 والملحق 2 اللذان يتضمنان اقتراح نائبة الرئيس، سيصبحان جزء من النقاشات في تلك الدورة، وقد قام بالتأكد على ذلك. وربما يكون هناك سوء فهم، لكن المجموعة شعرت بأن اقتراح نائبة الرئيس كان لا يزال يمثل جزء من المناقشات. علاوة على ذلك، كانت المجموعة الأفريقية راغبة في التوصل إلى حل وسط، بحيث يكون العنصر الثاني من اقتراح المجموعة باء، والذي كان يمثل إعداد الأمانة لعرض للإصلاح الدستوري في عام 2003، جزءا من القرار الذي ستقوم اللجنة بتبنيه. ثم تستمر المناقشات حول الحوكمة بصورة مفصلة في الدورة التالية. لكن إذا لم يتم قبول ذلك، فإن ذلك كان سيعنى أنه لا يوجد اتفاق، وستطالب المجموعة الأفريقية بالاحتفاظ ببنود جدول الأعمال الحالي للدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية.

466. وعبر الرئيس عن شكره للوفد وقال إنه يرغب في سحب اقتراحه لأنه لم يلق تأييدا وصرح بأنه سوف يعرض على الشاشة اقتراحا بديلا، كان كما يلي: "بعد الاطلاع على الوثيقة WO/PBC/25/19 والتي حملت عنوان "اقتراح المجموعة باء بشأن البند 18 من جدول الأعمال"، فإن لجنة البرنامج والميزانية لم تتوصل إلى توافق في الرأي حول قضايا الحوكمة، وطلبت من الأمانة إعداد عرض حول الإصلاح الدستوري لعام 2003 لتقديمه في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية من أجل الإسهام في مزيد من المناقشات حول هذا الأمر". وتساءل عما إذا كان يمكن تبني هذا الاقتراح.

467. صرح وفد نيجيريا بأنه كان يرغب في أن يرى الصياغة التي احتفظت بقضية الحوكمة مفتوحة للدورات التالية للجنة البرنامج والميزانية. ولاحظ أنه لم ير ذلك في اقتراح الرئيس، إلا إذا كان هناك نص إضافي للفقرة 3 و لم يظهر على الشاشة.

468. وأكد الرئيس على أنه طالما أن اللجنة قد طلبت من الأمانة تقديم تقرير في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في يوليو 2017 فإن ذلك سيظهر بصورة تلقائية على جدول أعمال الدورة. وإلا فلن يكون هناك أي بند يتم طرح المسألة من خلاله.

469. وطالب وفد نيجيريا بالاحتفاظ ببنود جدول الأعمال الحالي لمناقشته في الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية وإلا فلن تكون المجموعة الأفريقية في موقف يسمح لها بقبول الاقتراح.

470. وعبر وفد اليونان عن دعمه لاقتراح الرئيس.

471. وطالب الرئيس وفد نيجيريا بأن يؤكد على إضافة "في الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وتحت مظلة بند جدول الأعمال ذو الصلة" وسوف يؤدي ذلك إلى شعور مجموعته بالرضا لأنه لو كان هناك طلب لإجراء عرض، فسيتم ذلك تحت بند جدول أعمال يتعلق بقضايا الحوكمة.

472. وأوضح وفد نيجيريا أن ذلك سيكون كافيا. وتحت مظلة "بند جدول الأعمال ذو الصلة" سيكون بند بشأن قضايا الحوكمة. كما تساءل الوفد عما إذا كانت الأمانة قادرة على مد الدول الأعضاء بالمعلومات حول القرار الذي تم التوصل إليه حول بند جدول الأعمال في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية أو قرار الجمعية العامة حول تلك المسألة.

473. وعبر وفد الهند، متحدثا بصفته القومية، عن تأييده للاقتراح الذي طرحه وفد نيجيريا ومفاده أنه من خلال وضع الطلب في صورة ما في اقتراح 3، ستعطي الدول الأعضاء فكرة واضحة عن النية من بند جدول الأعمال.

474. ولاحظ الرئيس أن أرباح الطرق وأيسرها هو تضمين اقتراح 3 الجديد، والذي يصرح بأن الدول الأعضاء قد قررت استمرار المناقشات حول قضايا الحوكمة أثناء الدورة السادسة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، وطلبت الأمانة بإعداد عرض حول الإصلاح الدستوري. وتساءل عما إذا كان ذلك هو ما طلبه وفد نيجيريا، وعما إذا كانت المجموعة باء سوف

تقبله، لأن المجموعة قد طالبت الأمانة بإعداد عرض، وهو ما يعنى الإعلان عن مناقشات ستم أثناء بند جدول الأعمال المتعلق بقضايا المحكمة.

475. ورأى وفد اليونان أنه كان من الواضح من بيانه بأن المجموعة باء تطالب بإغلاق بند جدول الأعمال.

476. وأشار الرئيس إلى أن ذلك لم يكن تفسيره أو فهمه للأمر لأنه كيف تطلب المجموعة إغلاق بند جدول الأعمال ثم تطالب الأمانة في نفس الوقت بإعداد تقرير حول مضمون بند جدول الأعمال نفسه. ولم ير الرئيس أي منطوق وراء طلب المجموعة، لأنه طالما طلبت من الأمانة إعداد تقرير حول قضية، فإن ذلك سيعنى أنه سيكون تحت مظلة نفس بند جدول الأعمال.

477. وصرح وفد اليونان بأن المجموعة باء قد عبرت، بوضوح وبالتفصيل، عن رأيها. علاوة على ذلك، لم يكن هناك إشارة إلى اقتراحها بالنسبة الأمور التي تم طرحها. لذا لا يمكنها الموافقة عليها أو على أي إضافة أو إشارة إلى بند جدول أعمال حول المسألة.

478. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة، لسوء الحظ، قد أنهت بالفعل الوقت المخصص للدورة وأن ذلك، في رأيه، ممارسة سيئة ويجب أن تتوقف. وأشار إلى أن المستشار القانوني قد أبلغه للتو أن هناك خيار آخر وهو قرار مكون من سطر واحد فقط، أي أنه لم يتم التوصل إلى قرار، ومع كافة التبعات التي تنتج عن ذلك، طالب المجموعة الأفريقية والمجموعة باء بالتجمع خلال الخمسة أو العشرة دقائق التالية للتوصل بطريقة تجعلهم يسيرون للأمام.

479. وعبر وفد اليونان عن شكره للرئيس على جهوده، لكنه أضاف قائلاً إن المناقشات قد تم استنفادها في المجموعة باء حول تلك المسألة، لذا لم ير ما الذي يمكن مناقشته بالإضافة إلى ذلك مع المجموعة الأفريقية. وفي رأيه، أنهم تحدثوا بالفعل عن ذلك أثناء اليوم، وحتى إذا راجع الوفد مجموعته فإنه لن يكون هناك وجهة نظر مخالفة لذلك، لأنهم طلبوا بإغلاق بند جدول الأعمال.

480. وأكد وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أن المجموعتان قد ناقشا الأمر ولم يصلا إلى اتفاق. وتساءل عن الخطوة التي يجب أن تتخذ بعد ذلك. كما تساءل عما يعنيه اقتراح المستشار القانوني بالنسبة للمناقشات المستقبلية حول الموضوع، طالما أنه يقول أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق. وتساءل الوفد عما يجب أن يكون عليه الطريق للتقدم للأمام.

481. وقال المستشار القانوني إن الأمانة، إن كان قد فهم السؤال الذي طرحه وفد نيجيريا، كانت ترى أنه في غياب قرار أو توصية، سيتم غلق الموضوع وسيخضع إلى اقتراح جديد في دورة جديدة - في حالة طرحه ثانية.

482. وبالنسبة لنقطة إيضاح، تساءل الرئيس عن الإجراء المتبع في اقتراح بند جدول أعمال بالنسبة للجنة البرنامج والميزانية أو الجمعية العامة. وذكر بأنه قام، بصفته الوطنية، بإرسال مذكرة للمدير العام وطلب منه أن يقدم بند جدول أعمال على جدول أعمال الجمعية العامة وأن ذلك قد تم خلال هذا الإجراء.

483. وردا على سؤال الرئيس، لفت المستشار القانوني نظر الدول الأعضاء إلى النظام الداخلي العام. فقد أشارت القاعدة 21 والتي أسست لتطبيق عملية تقديم الاقتراحات من قبل الوفود، إلى أن الاقتراحات التي تطرح من أجل تبنيها يمكن أن يطرحها أي وفد شفهيًا أو كتابيًا. بالإضافة إلى ذلك، عبر عن رغبته أيضًا في أن يلفت الانتباه إلى القاعدة 5، والتي ذكرت في الفقرة الفرعية 4 أنه " يمكن لأي دولة من الدول الأعضاء أن تطلب إدراج بند إضافي في مشروع جدول الأعمال. وسوف يصل هذا الطلب إلى المدير العام قبل شهر من التاريخ المحدد لافتتاح الدورة، وسوف يقوم المدير العام على الفور بإبلاغ الدول الأعضاء بهذا البند وفقًا لذلك". لذلك، يمكن تقديم مثل هذا الاقتراح لقبوله من لجنة البرنامج والميزانية وفقًا للقاعدة 5، فقرة فرعية 4.

484. وعبر الرئيس عن شكره للمستشار القانوني وقال إن التفسير الذي قدم كان واضحاً للغاية. وفي حالة عدم اتخاذ قرار، سيتم حذف البند من جدول الأعمال، وعلى الوفود الراغبة في الاستمرار في مناقشة جدول الأعمال هذا أن يتقدموا بطلب إلى المدير العام خلال شهر قبل الاجتماع، وعندئذ سيتم وضع الموضوع على جدول الأعمال. وذكّر بأنه كما تعلم الدول الأعضاء أنهم كانوا يقومون في بداية كل اجتماع بالموافقة على جدول الأعمال، وهذه هي نتيجة عدم اتخاذ قرار في الاجتماع الحالي. وبالرغم من ذلك، كان لا يزال يرغب في معرفة ما إذا كانت هناك أي فرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن النص الموجود على الشاشة. وإذا لم يكن هناك توافق في الرأي، فسيحتاج ببساطة إلى تقديم بيان حقائق يشير إلى أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق.

485. ورأى وفد نيجيريا أن الاجتماع كان يحقق تقدماً وعبر عن شكره للمستشار القانوني، على تذكيرهم بالنظام الداخلي لكنه لاحظ أن الدول الأعضاء كانوا في هذا الموقف العديد من المرات من قبل عندما كانوا يناقشوا قضية الحوكمة وتساءل عن سبب قيام الدول الأعضاء بقراءة النظام الداخلي من أجل إعادة التعريف به في لجنة البرنامج والميزانية. ولم يفهم سبب عدم قيام اللجنة بالسير في هذا الطريق للتوصية باستمرار اللجنة في مناقشة بند جدول الأعمال. وفي هذا الصدد، لم تؤيد المجموعة الأفريقية إغلاق البند والقرار بأنه ليس هناك اتفاق ومن ثم إغلاقه بصورة ضمنية.

486. ودعا الرئيس كافة منسقي المجموعات الإقليمية إلى المنصة وأعلن أنه سيقوم بتعليق الجلسة العامة لمدة سبع دقائق، لكنه طلب من الوفود عدم مغادرة الحجرة.

487. وأعلن الرئيس أنه بعد التشاور مع المنسقين الإقليميين والمستشار القانوني، وبناء على سابقة في السنوات الماضية، عندما كانت لجنة البرنامج والميزانية في موقف مشابه بخصوص نفس الموضوع، وتعدر التوصل إلى اتفاق على أي شيء، وقد تم اقتراح طريق للسير قدماً وتم تبنيه. وهو يظهر على الشاشة، أي مطالبة الجمعية العامة بتقديم المساعدة، وكانت تلك طريقة أنيقة لعدم الاعتراف بالفشل. لذلك عبر عن رغبته في أن يسأل الوفود عما إذا كانت تستطيع السير في ذلك الطريق لتبني الاقتراح الموجود على الشاشة.

488. وقال وفد اليونان إنه يرغب في أن يدعو أعضاء مجموعته للتجمع حول مكتب وفد المملكة المتحدة لأنه يوجد مساحة ضيقة حيث يجلس الوفد.

489. وأشار الرئيس إلى أن الوفد ربما لم يفهم السؤال. وصرح بأنه يسأل عما إذا كانت الوفود في موقف يسمح لها بتبني النص الموجود على الشاشة.

490. وقال وفد نيجيريا، متحدثاً بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أنه لم يوافق على اعتبار ذلك، في ظل الاختلاف الحالي، أكثر الطرقة البناءة والأنيقة للسير قدماً.

491. وتساءل الرئيس عندئذ عما إذا كانت اللجنة راغبة في اتخاذ إجراء حول الاقتراح كما ظهر على الشاشة ولأنه لم ير أي اعتراضات، فقد اتجه نحو إقراره.

492. وقال وفد سويسرا إنه قد ضغط على الزر قبل قيام الرئيس بإقرار القرار لأنه أراد القول إنه لا يوافق على ما يتم عرضه. وعبر عن اعتقاده بأن الجمعية العامة ليس من شأنها مناقشة القضية. ويجب أن يتم إرسال القضية، إذا طلب ذلك، إلى الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية، وأعرب عن اعتقاده بأن القرار الذي تم اتخاذه في الدورة الرابعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، كما ذكر في بيان المجموعة باء، قد تم من أجل تجنب استمرار تردد المسألة ذهاباً وإياباً بين الجمعية العامة ولجنة البرنامج والميزانية. وفي هذا الصدد، فإنه لم يشعر بالراحة بالنسبة للاقتراح كما تمت صياغته وفضل لو تم إرسال المسألة إلى الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية وليس للجمعية العامة.

493. وقال الرئيس إنه كان ينظر إلى الشاشة عندما أقر القرار. وصرح بأنه لا يريد العودة إلى طريق الجدل مع الوفد سواء كان قد طلب الكلمة قبل إقرار القرار أم لا. وأضاف أنه، من وجهة نظره، قد أقر القرار قبل أن يضغط الوفد على الزر. وبالرغم من ذلك، فقد كان يتفهم ما قاله الوفد. وأقر بأن وفد سويسرا كان دائم التعاون في طرح حلول وسط لكن لأنه أجرى نقاشات مع المنسقين الإقليميين فقد كانوا يتصرفون بناء على الممارسات السابقة وسواء كانت تلك الممارسات جيدة أم لا، فهو أمر تقوم الدول الأعضاء بتقييمه. وقال إنه يعرف أن ممارسة عدم إنهاء الاجتماع في الوقت المحدد ومدتها لأجل غير مسمى كان ممارسة سيئة وعبر عن رغبته في وضع نهاية لهذا الأمر. وكان كل وفد في حاجة إلى تحمل المسؤولية، والقيام بالمشاورات الضرورية في الوقت المحدد، والعمل من أجل تحقيق مصلحة الجميع. وعبر عن رغبته في أن يسأل وفد سويسرا عما إذا كان في موقف يجعله يراجع التفكير في موقفه.

494. وأجاب وفد سويسرا أنه في تلك الحالة يفضل انتظار عمل وفد المملكة المتحدة لمداخلة.

495. وقال وفد المملكة المتحدة إنه يشعر بالأسف، لكن كان عليه القول بأنه يدعم ما قاله وفد سويسرا دعماً كاملاً. وأشار إلى أن اللجنة كانت في ذلك الموقف ولم ينجح الأمر. وأشار إلى أنه ليس في مصلحة الجميع إتقال كاهل الجمعية العامة بتلك المسائل، لذا فإنه من مصلحة اللجنة أن تتبع الاقتراح الذي تقدم به وفد سويسرا وهو كان يمثل موقف المجموعة بآء منذ فتره طويلة حول تلك المسألة. وفي هذا الصدد، عبر الوفد عن تأييده لوفد سويسرا.

496. وعبر وفد ألمانيا عن دعمه لما قاله وفدا المملكة المتحدة وسويسرا.

497. وصرح الرئيس بأنه لم ير إمكانية أخرى سوى تعليق الاجتماع وطالب الوفود المعنية بالتجمع والتوصل إلى حل. كما طالب نائبة الرئيس بالانضمام إليه في المشاورات ثم قام بتعليق الاجتماع.

498. وعند إعادة افتتاح الحديث حول بند جدول الأعمال، قال الرئيس إنه يفهم أنه توفر للجنة، في أعقاب المشاورات التي أجراها عدد من الوفود، الفرصة لتبني القرار الذي ظهر على الشاشة. واقترح أنه طالما أنه قرار طويل للغاية، فلا يجب على اللجنة قضاء وقت طويل في قراءته، لكن يجب أن تقتضي بعض الوقت في التفكير فيه. وتلا القرار كما يلي: " التمس لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة إعداد عرض بشأن الإصلاح الدستوري لعام 2003، كي يُقدم في الدورة السادسة والعشرين للجنة، من أجل الإسهام في مواصلة المناقشات حول هذه المسألة. "وتساءل عن إمكانية تبني هذا القرار. وقد أشار الرئيس إلى عدم وجود اعتراضات وأقر القرار ثم صرح بأن ذلك قد أنهى أعمال لجنة البرنامج والميزانية. وعبر عن شكره للدول الأعضاء على مشاركتهم النشطة وإظهار المرونة في التعامل مع المسائل لكنه أضاف أنه يشعر بالأسى للغاية بصفته الشخصية لأن اللجنة أضاعت فرصة التوصل إلى اتفاق بشأن المكاتب الخارجية. وأشار إلى أنه لازالت هناك فرصة للتوصل لهذا الاتفاق أثناء الجمعية العامة وعبر عن أمله في أن تقوم الدول الأعضاء بمشء جهودها لتحقيق ذلك.

499. وطلبت لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة إعداد عرض حول الإصلاح الدستوري لعام 2003 في الدورة السادسة والعشرين للجنة كي يسهم في المناقشات حول هذا الأمر.

البند 19: التقرير النهائي حول مشروعات الإنشاءات

500. اعتمدت المناقشات على الوثيقة WO/PBC/25/13

501. ودعا الرئيس الأمانة لتقديم الوثيقة التي تضمنت التقرير النهائي حول مشروع الإنشاءات الجديدة وخاصة مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة.

502. وأشارت الأمانة إلى أن عرض التقرير النهائي حول مشروع الإنشاءات الجديدة ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة قد اختتم فترة إنشاءات مطولة في مقر الويبو والتي بدأت منذ سنوات. وسوف يتم عرض الدروس المستفادة من خلال تطبيق

المشروعين أيضا. وبدأت الأمانة العرض بالتقرير التشغيلي النهائي الذي يتعلق بالإنشاءات. وأكدت أنه تم استكمال أعمال الإصلاحات الصغيرة المعلقة، كما تمت الإشارة في اللجنة في دورتها السابقة، التي كان يجب أن تتم في المبنى الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة (تجديد جزء من الدور الأرضي في المبنى ألف باء والدور الأول بالإضافة إلى القيام بأعمال في مركز الدخول وبعض وحدات حرم الويبو الأخرى). وأشارت الأمانة إلى أن هناك بعض البنود القليلة العالقة والتي سيتم التعامل معها حتى نهاية 2016. وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بموقف الميزانية والإنفاق بشأن مشروع الإنشاءات الجديدة، والمقارنة بالميزانية الأولية المعتمدة ومراجعتها وحفظها، أشارت الأمانة إلى أن هناك مبلغ قدره 167 ألف فرنك سويسري، لم يتم إنفاقها أو تخصيصها، ويمكن إعادتها إلى احتياطي المنظمة. وفيما يتعلق بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، فإن هناك مبلغ يزيد قليلا عن مليون فرنك سويسري، لم يتم إنفاقها أو تخصيصها، وسوف يتم إعادتها إلى احتياطي المنظمة بمجرد استكمال أعمال التحقق النهائي من بعض الأعمال العالقة بنهاية عام 2016. واختتمت الأمانة قائلة إنه بالنسبة للمشروعين معا فإن الإنفاق حتى نهاية عام 2015 بالإضافة إلى التعهدات الباقية التي يجب الوفاء بها في عام 2016 وصلت إلى 235 مليون فرنك سويسري بينما سيتم إعادة 1.2 مليون فرنك سويسري إلى احتياطي المنظمة. وأشارت الأمانة إلى أن الزيادة في تكلفة المشروعين معا في نهاية تنفيذها وصلت إلى حوالي 2.25% عن الميزانيات الأولية المعتمدة. وقد تم ذكر تفاصيل المبالغ في الملحق 2. وقدمت الأمانة ملخص موجز حول الموقف المتعلق بالإشراف والمراجعة وذكّر، كما ذكر في الماضي، بأنه تم تقديم تقارير مرحلية إلى اللجنة المستقلة لمراجعة الحسابات والرقابة بصورة منتظمة لكلا المشروعين حتى ديسمبر 2015. وفيما يتعلق بالمراجعة الداخلية، تسلمت الأمانة في عام 2013 تقرير مراجعة حول مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة وكانت في موقف يجعلها تؤكد أن كافة التوصيات قد تم تنفيذها، ولم تكن هناك أي توصيات عالقة من شعبة الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية، فمن بين العشرة توصيات المتعلقة بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة في تقرير مراجعة الامتثال الذي تم تلقيه في أغسطس 2014، تم إغلاق ثمانية منها من قبل المراجعين، بينما كانت الأمانة في انتظار رد من المراجعين الخارجيين حول وضع التوصيتين الباقيتين والتي قامت برفع إجابات متعلقة بهما. وألقت الأمانة الضوء على أن التقرير تضمن في الجزء (د) من وثيقة WO/PBC/25/13 الدروس المستفادة من تنفيذ اثنين من مشروعات الإنشاءات الكبرى، وذكّرت بأن بعض الوفود قد طلبت الحصول على هذا التقرير في السنوات الأخيرة الماضية. وذكّرت الأمانة بأن تلك المشروعات التي تمت في العقد الماضي كانت تمثل أول مشروعات بهذا الحجم وهذا التعقيد في الويبو، وخاصة قاعة المؤتمرات الجديدة والتي تمثل إنجازا كبيرا من وجهة النظر المعمارية والهندسية. علاوة على ذلك، قامت الأمانة في عام 2012 بالإدارة المباشرة الكاملة لموقع الإنشاءات في أعقاب إنهاء التعاقد مع المقاول العام السابق. وقد تم تصنيف الدروس المستفادة تحت الفئات التالية: (1) الحوكمة (2) فرص موقع العمل، وتعديلات المشروع وتجنب التكلفة (3) العلاقات مع الدولة المضيئة والسلطات الفيدرالية والمجالس الكنتونية والبلدية. (4) وما كان يمكن أن يتم بصورة مختلفة أو بشكل مبكر (5) أهمية تبادل الخبرات بين أسرة وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة خارج سياق الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالحوكمة، أشارت الأمانة إلى فائدة الاستفادة من الخبرة من أحد المشروعات، الإنشاءات الجديدة، في وقت بدء مشروع إنشاء قاعة المؤتمرات الجديدة. وقد تضمن ذلك هيكل إدارة المشروع، في حد ذاته، مع الإدارة الخارجية التي قام بها العديد من المتخصصين مثل رائد للمشروع ومهندسين معماريين ومهندسين مدنيين، الخ، وإدارة داخلية مع مختلف أنواع الإشراف والمراجعة كما ذكر من قبل. وقد تم تعزيز العديد من الوحدات الداخلية لتتمكن من دعم المشروع المعقد. النقطة الثانية التي تتعلق بالحوكمة هي تعزيز هيكل الإدارة الحالي من خلال تدابير مخصصة للوفاء بمتطلبات موقع عمل أكثر تعقيدا، ولتتمكن بصفة خاصة من مواكبة تبعات الانتقال أثناء وجود موقع عمل إنشاء قاعة المؤتمرات الجديدة من إدارة تم إسنادها لجهات خارجية إلى إدارة داخلية. وقد تم إنشاء لجان داخلية جديدة من أجل تيسير اتخاذ القرارات اليومية وللتعامل الفوري مع مختلف متطلبات إدارة الويبو أو المهندس المعماري أو المهندسين المدنيين أو أي أصحاب مصلحة في ظل إطار إجراءات الويبو الحالي وفي ظل الجدول الزمني لموقع الإنشاءات. وقد تم إنشاء لجنة لغرض خاص، قادرة على الاجتماع بصورة أسبوعية لتقوم بصفة خاصة بمراجعة ترسية العقود. كما أدت مشاركة خبير مالي، يمتلك خبرة في مجال مشروعات الإنشاءات الكبرى، وتحليل وتسوية الميزانية والتفقات المتعلقة بها والأعباء من منظور المشروع ومن منظور مالي، إلى تيسير عملية التحقق من طلبات الميزانيات الإضافية التي قدمتها الأمانة إلى لجنة البرنامج والميزانية بصورة كبيرة. وأكدت الأمانة على المزايا المكتسبة من قدرة اللجان الخاصة ومختلف وحدات الويبو

على تحليل الظروف والقيود والمخاطر التي اكتشفت تلك المشروعات (مثل دعم انتقال 500 موظف على مراحل إلى المبنى الجديد خلال مراحل بدون اللجوء إلى تدابير استثنائية أو تحمل تكلفة إضافية). وفيما يتعلق بمشروع إنشاء قاعة المؤتمرات الجديدة ذُكرت الأمانة بأن قاعة المؤتمرات الجديدة قد أصبحت جاهزة في الوقت المناسب لعقد الجمعيات في عام 2014 وكان أول اجتماع يعقد فيها هو الدورة الثانية والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في الأسبوع الأول من سبتمبر 2014. وكانت البنود التعاقدية القوية الواردة في عقود إنشاءات الوبو قد أثبتت أنها مفيدة للغاية لمصالح المنظمة لأنها سمحت للأمانة ليس فقط باستلام موقع العمل ولكن ترسية العقود على مقاولين من الباطن بالأسعار التعاقدية الأولية المتفق عليها والمتضمنة في عقد المقاول العام السابق. كما ذُكرت الأمانة أيضا بأن عقود كافة شركات المقاولات تضمنت بنودا لتغطية الضمانات البنكية لتكلفة العيوب التي يتم اكتشافها أثناء مدة عامين بعد تسليم الإنشاءات. كما ذُكرت أيضا بأن غرامة مقدارها حوالي 2.2 مليون فرنك سويسري قد تم سدادها للوبو من قبل المقاول العام السابق بسبب التأخير في تسليم المبنى الجديد. وفي مصلحة تنفيذ المشروع، فإن طلب وتأمين الاعتماد المبكر للميزانيات الإضافية من الدول الأعضاء بهدف تجنب تأجيل سداد الفواتير، كان من الدروس الجيدة المستفادة، كما اتضح فيما بعد من أن حوالي 1.2 مليون فرنك سويسري من الأرصدة المتاحة يمكن أن تعاد في النهاية إلى أرصدة الوبو. وقد قامت الأمانة في العديد من المناسبات في مواقع العمل، بالنظر في الإجراءات والمناهج التي يمكن إضافتها أو تعديلها، مشيرا إلى أنها كانت قادرة على التفاعل مع الطلبات في العديد من المناسبات، سواء بتكلفة إضافية زهيدة أو بدون تكلفة إضافية كما تمكنت أيضا من تضمين سمات إضافية للقيمة المضافة في الوقت المناسب، والتي لم تقم الأمانة أو المهندسين المدنيين أو المعماريين قد خططوا لها من البداية. وفيما يتعلق بما كان يمكن أن يتم بصورة مختلفة أو بشكل مبكر، ذُكرت الأمانة على وجه الخصوص بأن غرامات التأخير كان يمكن أن تدرج في مزيد من العقود المبرمة مع المتخصصين المهنيين من البداية. وكان يمكن طرح أوجه مرونة داخلية فيما يتعلق باللجان الخاصة لمراجعة العقود والحدود الأعلى. ويمكن القيام بمراجعة أكثر عمقا لولايات بعض المتخصصين المهنيين في البداية عندما تقوم الأمانة بتسلم إدارة موقع العمل من أجل توضيح الأدوار والمسؤوليات بصورة أكثر دقة بالإضافة إلى توضيح التفاعلات والتبعيات بين هؤلاء المتخصصين. وأشارت الأمانة إلى أن قائمة كافة التقارير المحلية المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات منذ عام 2006 قد ذُكرت في الملحق 1 لوثيقة WO/PBC/25/13 كما تمت إدراج تفاصيل موقف الميزانيات والتفقات طيلة الوقت في الملحق 2. وعبرت الأمانة عن رغبتها في أن تحتتم التقرير بكلمة شكر وملاحظة. وبالنيابة عن المنظمة والمدير العام، عبرت الأمانة عن رغبتها في أن تسجل كلمة شكر للدولة المضيفة وللسلطات الفيدرالية والكانتونية والبلدية وبخاصة لممثلي البعثة السويسرية الدائمة الذين تقدموا بالنصح للمنظمة طوال سنوات الإنشاءات العشرة في إطار من العلاقات المهنية الممتازة والتعاون وحسن النوايا. وفي النهاية، وبالإشارة إلى مختلف مشروعات الإنشاءات التي قامت بها هيئات الأمم المتحدة الشقيقة سواء في جنيف أو في أماكن أخرى، فقد أكدت الأمانة على أنها قد تمت استشارتها بصورة منتظمة وقامت بصورة منتظمة بتبادل خبراتها حول مواقع العمل في الإنشاءات الكبرى مع عدد كبير من الوكالات في السياق الممتد للأمم المتحدة في جنيف وفي أماكن أخرى وأنها سوف تستمر في القيام بذلك وخاصة في جنيف نظرا لوجود مشروعات وإنشاءات وتجديدات جارية متعددة.

503. وعلق وفد المكسيك بأن الوبو بلا شك قد قطعت شوطا طويلا في هذا الصدد وقد اكتسبت خبرة كبيرة من خلال التعامل مع مختلف مشروعات الإنشاءات. وأكد الوفد على أن مختلف المنظمات في منظومة الأمم المتحدة قد استفادت من خبرة الوبو في مشروعات البنية التحتية والتجديدات الكبرى ويجب الحفاظ على الحوار بين أمانة الوبو والمسؤولين عن تلك المشروعات الكبرى في جنيف، والتي كانت في مرحلة التخطيط (مثل المشروع الاستراتيجي للتراث في قصر الأمم) من أجل تجنب وقوع أي منظمة أخرى في شركاء كان يمكن أن تقع فيها الوبو في الماضي. وهنأ الوفد الأمانة على المفاوضات التي جرت مع المقاولين ضمن استكمال المشروع وبالنسبة للأرصدة التي لم يتم إنفاقها من الموارد المعتمدة لإعادتها لاحتياطي المنظمة.

504. وعبر وفد كندا عن شكره للأمانة على التقرير النهائي وحثها على مشاركة الخبرة التي اكتسبتها مع هيئات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بحيث يمكن تطبيق الدروس المستفادة في مشروعات مماثلة. وتساءل الوفد عن سبب استبدال الألواح الزجاجية للشبائيك في الدور الأرضي من المبنى الجديد.

505. وعبر وفد فرنسا عن رضاه عن التقرير النهائي وهنأ الأمانة على إدارتها لتلك المشروعات محققة النتائج الممتازة التي نراها اليوم. كما شعر الوفد بالرضا أيضا تجاه المبادرة التي تم اتخاذها لمشاركة الدروس المستفادة مع المنظمات الأخرى. وتساءل الوفد عن التدابير التي كان يجب اتخاذها، أو قد يتم اتخاذها، فيما يتعلق بتأجير قاعة المؤتمرات الجديدة لأنه تم التلميح إلى هذا التأجير في الوثائق السابقة.

506. وردا على سؤال لوفد كندا فيما يتعلق باستبدال نوافذ الدور الأرضي في المبنى الجديد، أشارت الأمانة إلى العثور على بعض العيوب في مرحلة مبكرة وقد تم التعامل معها تحت مسؤولية الأمانة المباشرة، بعد إنهاء عقد المقاول العام السابق، وتم تمويل العملية بالكامل من خلال الأرصدة التي تم الاحتفاظ بها من المقاول العام السابق. وردا على سؤال وفد فرنسا المتعلق بتأجير قاعة المؤتمرات، أكدت الأمانة أن قاعة المؤتمرات قد تم تأجيرها في العديد من المناسبات لكنها أشارت إلى أن الطلبات كانت أحيانا تفوق القدرة على تلبيتها. وأشارت الأمانة إلى أن مباني مقر الويبو كانت متوافرة أيضا مثلما حدث في الاحتفال بالعيد الوطني أو في حالة وجود أي طلبات حكومية وأنه، بناء على كل حالة، كان يتم تحديد رسوم التأجير أو كان لا يتم تقاضي رسوم. وأشارت الأمانة إلى أن عام 2015 وفر خبرة جيدة وأنه سوف يتم الاستفادة من دروس تتعلق بتأجير قاعة المؤتمرات.

507. وفي غياب وجود تعليقات أخرى، تلا الرئيس القرار المقترح، ثم تم إقراره.

508. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمحتويات الوثيقة بما في ذلك إعادة مبالغ المشروع التي لم تنفق إلى احتياطي المنظمة كما ورد في الفقرة الرابعة والخامسة.

البند 20: تقرير مرحلي بشأن تطبيق نظام التخطيط المركزي للموارد في الويبو

509. اعتمدت المناقشات على وثيقة WO/PBC/25/14.

510. وافتتحت الأمانة البند 20 من جدول الأعمال وأوضحت أن الوثيقة التي يتم النظرها تحت بند جدول الأعمال هذا تكمل التقارير المرحلية السابقة التي تم تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية، وتقدم للدول الأعضاء آخر المعلومات حول التقدم الذي تم إحرازه واستخدام الميزانية في ظل حافظة مشروعات نظام التخطيط المركزي. وعبرت الأمانة عن رغبتها في أن تنتهز الفرصة للتركيز على بعض الجوانب الرئيسية للتقرير المرحلي لمصلحة لجنة البرنامج والميزانية. أولا، إن الحافظة سوف يتم استكمالها خلال الميزانية المعتمدة في 31 مايو 2017. علاوة على ذلك، أشارت التقديرات إلى أنه بنهاية عام 2016 فإن الحافظة ستكون قد استخدمت حوالي 19.6 مليون فرنك سويسري من الميزانية التي تقدر بحوالي 25 مليون فرنك سويسري والتي أقرتها الدول الأعضاء. ومن المقرر أن يتم استكمال تنفيذ المشروعات في عام 2017، ويتفق ذلك بصورة كاملة مع آخر تقرير مرحلي تم رفعه إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأضافت الأمانة أن هناك عدد من المشروعات التي تبدأ لتوها، وتم تطبيق تدابير من أجل تخفيف المخاطر التي قد تؤثر على وقت الاستكمال الشامل لحافظة المشروعات. وأضافت الأمانة أنه تم تقييم المشروعات التي تواجه خطر عدم استكمالها في عام 2017، وتمت إعادة تخطيطها وإعادة تحديد مجالاتها من أجل ضمان تقديم أعلى قيمة خلال الجزء المتبقي من الجدول الزمني. وأضافت الأمانة أنه يتم الاستمرار في إدارة المخاطر التي تواجه الحافظة وكل مشروع من المشروعات بصورة استباقية وفقا لعمليات وأنظمة إدارة المخاطر في الويبو. وذكرت الأمانة بعملية التحقق والنسب المستقلة التي تم تطبيقها أثناء الجدول الزمني للحافظة. وقد تم تطبيق عملية تحقق وثبتت مستقلة أخرى أثناء الصيف وكان من المنتظر الحصول على توصيات من تلك الدراسة. وكانت الأمانة على ثقة من أنها ستقوم باستكمال الحافظة وكافة الأعمال المتبقية بنجاح.

511. وأضافت الأمانة أن الحافظة كانت تخضع لمراجعة الأداء في الدورة الأخيرة، وليس في الدورة الحالية لكن في الدورة السابقة، من قبل المراجع الخارجي. وقد تم تقديم تسعة توصيات. وقد تم تفعيلها جميعا، وتم تقييم خمسة منها وإغلاقها وتنفيذها من قبل المراجع الخارجي، وهناك أربعة توصيات تحتاج إلى تقييم وإغلاق. وأضافت الأمانة أن المعلومات المحدثة والمتعلقة بتلك التوصيات قد تم تقديمها مؤخرا. وأشارت الأمانة إلى أن أداء البائع، وهو أمر كان يخضع لتوصية من توصيات المراجع الخارجي، قد تحسن منذ إعداد التقرير الأخير وسوف يستمر العمل على ضمان تضمين ذلك في كافة المشروعات المستقبلية، حتى لو كانت خارج حافظة مشروعات التخطيط المركزي للموارد. وأضافت الأمانة أن كافة الأعمال التي قامت بها الدول الأعضاء في لجنة البرنامج والميزانية قد قام بتنسيبها نظام شامل للغاية للتخطيط المركزي للموارد، لأنه تم حاليا التوسع في تغطية النظام بما يجعله يغطي نطاق واسع من المهام الإدارية. وهذا يعني على سبيل المثال أن كل وثيقة من الوثائق التي تم فحصها أثناء اللجنة قد تم تدعيمها بمعلومات، وتقارير وتحليلات قام بإعدادها نظام التخطيط المركزي للموارد. وقد تم استكمال وإغلاق تيار إدارة أداء المؤسسة والمشروعات المتعلقة به وهي مشروع 16 و 17، والتخطيط الشئني، وإدارة المخاطر وأنظمة معلومات الأعمال. وفي السنة الأخيرة، تم البدء في مشروعين، فتم تطبيق تحديث لبرنامج People Soft ويتم تحديث البرنامج بصورة دورية لترتيب الوحدات الجديدة في مجال التخطيط المركزي للموارد. وكما ذكر المدير العام آنفا، تم تطبيق نظام توظيف حديث في الويبو. وأضافت الأمانة أن المشروعات الكبرى التي تتم حاليا هي مشروع الموارد البشرية والتي تركز حاليا على إدارة المواهب (مهارات إدارة الأداء والتدريب). وتتركز حاليا مجموعة من المشروعات المتعلقة بإدارة علاقات العملاء على تطوير قاعدة بيانات لجهات الاتصال وتحسين حلول خدمة المؤتمرات. كما يتم حاليا العمل على إدارة العائدات، وإدخال تحسينات على الأنظمة المالية ذات الصلة. وتتضمن المشروعات الأخرى التي يتم تنفيذها تحديث وتحسين وظائف نظام السفر وإدارة الفعاليات. ومن الجوانب التي يتم التركيز عليها حاليا، والتي قامت الأمانة بشرحها، الاستدامة ودعم الأنظمة التي يتم تطويرها أو نشرها من قبل تلك المشروعات. ومن ثم، فإن التركيز حاليا يكون على ضمان القيام بهيكله وحدات دعم المشروعات بصورة مناسبة ودعمها من خلال تقديم المهارات والمناهج المناسبة للحفاظ على نظام كبير للغاية من خلال السير قدما. وعبرت الأمانة عن رغبتها في أن تذكر أي أرصدة غير مستخدمة بسبب التوفير والكفاءة سوف يتم بالطبع إعادتها للاحتياطي في نهاية الحافظة. علاوة على ذلك، عند الأخذ في الحسبان أن احتياجات المنظمة أخذت في النمو، فإن أي متطلبات مستقبلية في مجال زيادة تحديث أنظمة الإدارة الإدارية سوف تخضع لاقتراحات منفصلة تقدم إلى الدول الأعضاء كجزء من التخطيط المنتظم أو مشروعات إضافية لاستخدام الاحتياطي.

512. وعبر وفد تركيا عن شكره للأمانة على إعداد وثيقة التقرير المرحلي. وأيد الوفد القيام بتطوير وتطبيق حافظة مشروعات التخطيط المركزي للموارد في الويبو. وأضاف أنه سيدعم التخطيط لعملية تحقق والتثبت مستقل ثانية يقوم بها مقدم خدمة خارجي، لأنه في مثل تلك المشروعات الكبرى والشاملة والمعقدة من مشروعات تكنولوجيا المعلومات يكون من المهم مراجعة المشروعات خارجية من أجل نجاحها. وقبل الإنهاء المرتقب لحافظة المشروعات في 2017، قال الوفد إنه يقدر تلقي تقرير التحقق والتثبت الثاني.

513. وعبرت الأمانة عن شكرها لوفد تركيا على تعليقاته وتوصياته وذكر أن المتابعة المستمرة من عملية التحقق والتثبت المستقل الأولى قد وردت في التقارير المرحلية لذا سيمكن القيام بذلك بالنسبة لتقرير التحقق والتثبت المستقل الثاني بالإضافة إلى توصياته كذلك.

514. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى من الحضور، تلا الرئيس فقرة القرار المقترح وتم إقرارها.

515. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالتقرير المرحلي بشأن تطبيق نظام التخطيط المركزي للموارد (وثيقة WO/PBC/25/14)

البند 21: اختتام الجلسة

516. قبل اختتام الجلسة، قام الرئيس بلفت انتباه الوفود إلى مشروع الوثيقة التي تم توزيعها مؤخرًا، والتي تتضمن جميعًا لكافة القرارات التي اتخذتها اللجنة حتى بداية المناقشات التي عقدت في الظهرية. وكان الهدف من توزيع الوثيقة قبل اختتام الجلسة هو إعطاء فرصة للوفود لقراءة القرارات التي قاموا باتخاذها. ولم تكن هناك تعليقات حول مشروع الوثيقة. ثم أعطى الرئيس الكلمة للأمانة لتقوم بتقديم إعلان نهائي.

517. وقدمت الأمانة الإعلان التالي فيما يتعلق باختيار المراجع الخارجي. وعبرت الأمانة عن رغبتها في تذكير كافة منسقي المجموعات الإقليمية بأنه إلحاقًا بالمذكرة المتعلقة باختيار مراجع خارجي بتاريخ 25 أغسطس 2016 تم اقتراح عقد الاجتماع الأول للجنة الاختيار يوم الثلاثاء 13 سبتمبر 2016. وكان من المقرر عقد الاجتماع الساعة الثانية بعد الظهر في حجرة بومر. وبسبب عدم وجود معلومات تخالف ذلك، كان يفترض حضور المنسقين. وأضافت الأمانة بأنها لم تتلق حتى الآن أي رد يتعلق بحضور المنسقين.

518. وعبر الرئيس عن شكره للوفود على مشاركتها التي أدت إلى التوصل إلى العديد من الاتفاقات الجيدة أثناء الدورة، وهو ما سوف ييسر العمل أثناء الجمعيات. وأضاف الرئيس أنه شرفه القيام بتيسير مناقشات الدول الأعضاء أثناء الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية. وأعلن الرئيس اختتام الدورة.

[يلي ذلك المرفق]